

جامعة الجزائر -3-

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل

التوازنات الإقليمية بعد 11-9

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات آسيوية

إشراف الأستاذ:

إعداد:

أ.د. شعنان مسعود

بن اسماعيل زكريا

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. إسماعيل دبش	جامعة الجزائر 3	رئيساً
أ.د. مسعود شعنان	جامعة الجزائر 3	مشرفاً ومقرراً
أ.د. نبيلة بن يحي	جامعة الجزائر 3	عضواً
د. عبد الغاني حומר	جامعة قسنطينة 3	عضواً
د. رضا شوادرة	جامعة سطيف	عضواً
د. رابح خليفي	جامعة الأغواط	عضواً

مارس 2025 - رمضان 1446

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ إبراهيم 7

الحمد لله رب العالمين ذو الفضل العظيم جل في علاه على جمع ما أنعم به وأجزل أن
وفقنا لهذا السعي والصلاة والسلام على النعمة المسداة والرحمة المهداة محمد ابن عبد الله
اللهم صل وسلم وبارك عليه

أتوجه ذي بدء خالص شكري وجميل الامتان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور
مسعود شعنان الذي لن تفي العبارات حقه، إذ دعمنا برحابة صدره وسعة صبره
وتوجيهاته العظيمة وثقته فينا وتذليله للعقبات بنصائحه التي ساهمت بقدر جليل في إنهاء
هذا العمل جعلها الله في ميزان حسناته

كما لا يفوتني أن أقدم خالص الشكر لأعضاء اللجنة كل باسمه ومقامه لقبولهم
مناقشة الرسالة وتحملهم عناء قراءتها ومخيصها

كما أشكر كل من دعمنا بوقته وجهده وكلماته من أساتذة وزملاء وكان لنا عوناً
من قريب أو بعيد

زكريا بن اسماعيل

الهدايا

أهدي ثمرة جهدي لوالدي ووالدتي حفظهما الله وراعاهما
أهديه لزوجتي مع خالص شكري وامثاني التي كانت سنداً وتقاسمت معي عناء إعداد
الأطروحة

إلى أعز هبة من المولى تعالى على الأرض إسماعيل وصفية
إلى أخواتي الغاليتين وعائلتيهما كل باسمه ومودته
إلى روح جدائي الطاهرتين
إلى عائلتي الكبيرة كل باسمه ومقامه في فؤادنا
إلى شعيب ذاك الذي لم يدخر جهداً لدعمنا
إلى من تقاسم معنا عناء الطريق لإعداد الأطروحة وكان لنا خير ناصح ومن وسعنا
ذاكرتنا ولم يسعه قلمنا

إلى الأرواح الطاهرة التي حررت هذا الوطن
أهدي هذا العمل

زكريا بن إسماعيل

الملخص

تتناول الدراسة حالة التعاون الأمني في شرق آسيا التي تعالج مختلف القضايا الإقليمية في ظل التوازنات الإقليمية، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي كانت نقطة تحول فارقة في العلاقات المشتركة؛ في منطقة تعرف مظاهر انقسام فرضتها عوامل عديدة، وذات بنية تقليدية لا يمكن تجاوزها، كما تُظهرُ معالمُ البنية الأمنية لشرق آسيا شديدة التفاعل والتغير.

تتطرق الدراسة للإجابة على سؤال مركزي حول علائقية التوازنات الإقليمية بعملية التعاون الأمني في بيئة أمنية تحتكم لعديد المشاغل، وذلك انطلاقاً من تقويض، أو زيادة حالة التعاون الأمني الإقليمي، واستكشاف مختلف أنماط التعاون الأمني في شرق آسيا وكيف تتعدد الخيارات بين المساهمين الإقليميين في العملية، وسط مشاهد إقليمية متغيرة، وشعور بالمخاوف من عدم إيجاد حلول جذرية وواقعية للشواغل الأمنية سواء التقليدية واللا تقليدية، وانعكاسها على طبيعة التفاعلات ضمن الفضاء الإقليمي لشرق آسيا.

تظهر التوازنات الإقليمية كوعاء ناتج عن التفاعلات وتنافس القوى الكبرى في شرق آسيا، وتترتب عنها جملة من الترتيبات التي تظهر العملية التعاونية في شرق آسيا في عدة مسارات تتراوح بين الطابع الرسمي المؤسسي، الذي يستند لأدوار مركزية الآسيان، ونظرتها للبيئة الأمنية المضطربة، وبين المسارات غير الرسمية في شكل هياكل التعاون متعدد الأطراف والترابطات الثنائية، والتحالفات والشراكات مع مختلف القوى الإقليمية، والتي تتعلق أساساً بالهدف الذي يسعى إليه كل طرف، والذي لا يلغي التعاون الرسمي، بل يعتبرونه ضرورياً لإزالة الشوائب القائمة على عدم اليقين.

وقد خلصت الدراسة إلى أنّ هذه الترابطات على اختلافها تسهم في التعاون الأمني، وحبسية للتوازنات والمكاسب التي ترغب الدول في تحقيقها وتعظيمها، وهو الموقف الذي يجعل عملية التعاون الأمني ضمن تباينات عديدة تسعى الدول لمواجهتها.

الكلمات المفتاحية: التعاون الأمني، التوازنات الإقليمية، التعاون متعدد الأطراف، التحالفات الثنائية، التعاون الأمني الإقليمي.

Abstract

This study examines the state of security cooperation in East Asia, addressing various regional issues in the context of regional balances, especially after the events of 11 September 2001, which marked a significant turning point in the relationships within a region known for its divisions imposed by various factors and a traditional structure that cannot be easily overcome. The security architecture of East Asia is highly interactive and changeable.

The study seeks to answer a central question concerning the relationship between regional balances and the process of security cooperation in a security environment dominated by numerous concerns. This is approached through the lens of either undermining or enhancing regional security cooperation, exploring the different patterns of security cooperation in East Asia, and examining the multiple options available to regional contributors amid shifting regional landscapes and a prevailing fear of not finding radical and realistic solutions to both traditional and non-traditional security issues, as well as their impact on the nature of interactions within East Asia's regional space.

Regional balances appear as a vessel resulting from the interactions and competition of the major powers in East Asia, and they result in a number of arrangements that show the cooperative process in East Asia in several ways ranging from the official institutional nature, which is based on the central roles of ASEAN, and its view of the turbulent security environment, to informal tracks in the form of multilateral cooperation structures and bilateral linkages, alliances and partnerships with various regional powers, which are mainly related to the goal pursued by each party, which does not cancel official cooperation, but they consider it necessary to remove the impurities based on uncertainty.

The study concludes that these diverse linkages contribute to security cooperation, yet are constrained by the balances and gains those states seek to achieve and enhance. This situation places the process of security cooperation within a range of disparities that states strive to confront.

Keywords: security cooperation, regional balances, multilateral cooperation, bilateral alliances, regional security cooperation.

قائمة الاختصارات:

رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) تضم كلا من إندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، سنغافورة، الفلبين، برونائي، ميانمار، فيتنام، كمبوديا، ولاوس	ASEAN
منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا	SEATO
المنتدى الإقليمي لرابطة آسيان (آسيان +17)، يضم دول الرابطة إضافة إلى مجموعة من دول جنوب شرق آسيا، وشركاء الحوار الإقليميين	ASEAN Regional forum (ARF) (ASEAN+17)
رابطة آسيان+3 تضم دول الرابطة إضافة إلى اليابان، الصين وكوريا الجنوبية	ASEAN+3
قمة شرق آسيا تضم كلا من الدول العشر المشكلة للرابطة إضافة للصين، اليابان، كوريا الجنوبية، روسيا، الولايات المتحدة، أستراليا، الهند، ونيوزيلندا.	East Asia Summit (ASEAN+8) آسيان+8
اجتماع وزراء الدفاع لرابطة آسيان	ADMM
يشمل اجتماع وزراء دفاع آسيان+8: دول الرابطة إضافة للصين، اليابان، كوريا الجنوبية، أستراليا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، روسيا، والهند	ADMM+ وزراء الدفاع لرابطة آسيان+8

حكمة الحارثية

خطة الدراسة

المقدمة

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

المبحث الأول: التعاون الأمني من منظور العلاقات الدولية

المطلب الأول: التصور المفاهيمي للتعاون

المطلب الثاني: علاقة التعددية بالتعاون

المطلب الثالث: مفهوم التعاون الأمني

المبحث الثاني: متطلبات التعاون الأمني

المطلب الأول: الاتجاهات المفضية إلى التعاون الأمني..

المطلب الثاني: التعاون الأمني الثنائي والمتعدد الأطراف

المطلب الثالث: آليات خلق التعاون الأمني

المبحث الثالث: روابط التعاون الأمني والتوازنات الإقليمية

المطلب الأول: التوازنات الإقليمية

المطلب الثاني: علاقة التعاون الأمني بالتوازنات الإقليمية

المبحث الرابع: أطروحات ومقاربات التعاون الأمني في شرق آسيا

المطلب الأول: الواقعية الجديدة وتحليلها للتعاون الأمني

المطلب الثاني: الاتجاه المؤسساتي في تفسير التعاون الأمني

المطلب الثالث: آراء النظرية البنائية حول مسألة التعاون الأمني

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

المبحث الأول: الإطار العام للتفاعلات في شرق آسيا

المطلب الأول: الرؤية الجغرافية السياسية لشرق آسيا

المطلب الثاني: الديناميكيات الأمنية والوضع الجيوسياسي العام في شرق آسيا

المبحث الثاني: التحديات الأمنية في شرق آسيا

المطلب الأول: النزاعات الحدودية والبحرية

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية غير التقليدية

المبحث الثالث: رؤية آسيان للتعاون الأمني في ظل التحديات الإقليمية في شرق آسيا

المطلب الأول: إسهامات آسيان للحوار والتعاون الأمني في شرق آسيا

المطلب الثاني: آليات آسيان لدعم التعاون الأمني في شرق آسيا

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

المبحث الأول: واقع التعاون الأمني في شرق آسيا

المطلب الأول: سياسات التحالفات الأمنية الأمريكية في شرق آسيا

المطلب الثاني: المباحثات السداسية

المبحث الثاني: الشراكات الأمنية الثنائية في شرق آسيا

المطلب الأول: الشراكة الهندية-الروسية

المطلب الثاني: العلاقات اليابانية-الأسترالية

المطلب الثالث: الشراكة الصينية-الهندية

المبحث الثالث: التوازنات الإقليمية وتفعيل التعاون الأمني في شرق آسيا

المطلب الأول: التعاون الثلاثي الصين-اليابان-كوريا الجنوبية

المطلب الثاني: التعاون الثلاثي مع الولايات المتحدة

المطلب الثالث: هيكل التعاون الثلاثي روسيا-الهند-الصين

خاتمة: _

قائمة المصادر والمراجع

فهرس الجداول والأشكال

فهرس المحتويات

المقامة
في

المقدمة

يفرض واقع ما بعد الحرب الباردة نفسه كمرحلة غير واضحة المعالم، متأرجحة بين تعددية الأقطاب، مرتبطة بصعود قوى عالمية جديدة، وأضحى معه تشكيل نظام عالمي أحادي القطب صعباً، خاصة مع اشتداد المنافسة على مناطق النفوذ، وكذا التطور الاقتصادي الكبير، شهدنا بعد ثلاثة عقود أفول بعض القوى كانت -إلى وقت قريب- بمثابة قوى عظمى، كما أن الطابع المؤسسي والتكاملي الإقليمي الذي تحقق لم يعد كفيلاً للحفاظ عليه مع بروز أنماط حديثة للتحديات الإقليمية، حيث أصبح الأمن غير مرتبط بالدولة فقط؛ إنما يتشكل ويتم الحفاظ عليه في إطار المنظومة الإقليمية وحتى العالمية، التي تتفصل -بالأساس- عن الجغرافية محصورة المعالم التي تتميز به منطقة عما سواها في العالم.

تعتبر شرق آسيا منطقة ذات سمات بارزة في العالم، يساهم التكوين الجغرافي والمورد في إبراز حجم الصراع ومدى التنافس والاهتمام الكبير بهذه المنطقة، سواء بين الفواعل الإقليمية أو الأطراف الدولية الفاعلة فيها، خاصة وأن المرحلة التي وصلت إليها التجارب الإقليمية السياسية والاقتصادية، والتوسعات الجيوسياسية، انعكست على النمو الهائل الذي حققته دول المنطقة في صورة الصين، واليابان وكوريا إضافة إلى دول جنوب شرق آسيا ما بعد الأزمة المالية لسنة 1997، وفي صورة تعقيد مؤسسي إقليمي يجمع هذه الدول.

يتشكل السياق الأمني في شرق آسيا أساساً على تنافس دول المنطقة على عدد من الجزر المنتشرة هناك وكثيراً ما تتصاعد حدة الاختلاف حول ملكيتها، وإلى الجنوب لا ترغب الصين على الأقل في أن تقاسمها أي من دول حوض بحر الصين الجنوبي على الموارد هذا الحيز الجغرافي، فضلاً عن كونه معبراً بحرياً هاماً، نجد أن غالبية هذه الدول ترغب في ملكية الجزر المنتشرة في هذا الحوض، وعليه فالتنافس والصراع بين هذه الدول قائم بالأساس على

الأرباح المحصلة من حيازته، وهو ما يبرز أهمية هذا الحوض وقيمه السياسية والجيو-استراتيجية الكبيرة.

فضلا عن التنافس الكبير بين دول المنطقة على التكوين الجزري في الشمال وبحر الصين الجنوبي؛ فإن عاملي المورد والأرض لا يمثلان بالضرورة الأسباب الحقيقية لمأزق الأمن في منطقة شرق آسيا، إذ يساعد الوجود الكبير لدول فاشلة وغير كاملة السيادة على انتشار التهديدات الأمنية في هذا الفضاء، حيث تجد الجماعات الإجرامية العابرة للحدود القومية أريحية كبيرة في ممارسة نشاطها، خاصة في جنوب شرق آسيا، وبالتالي فرص نشاط هذه الجماعات يزداد مع توفر أنظمة ديكتاتورية فاسدة وكذا الظروف الدولية التي تستغلها الجماعات المنتشرة في المنطقة في تعزيز نشاطها.

بالعودة إلى منطقة شرق آسيا وتشكيلها الجيوسياسي؛ تتضاءل الجهود الإقليمية لمواجهة الأخطار الأمنية غير التقليدية، والتي تنتشر بكثرة في هذا الفضاء ذي الطابع البحري، بما يدخل فيه من عوامل تدعم التنافس الكبير في هذه المنطقة على الموارد، فمن شمال شرق آسيا وصولاً إلى جنوبها تنتشر التهديدات الأمنية والخلافات البينية، التي تزيد من حدة التنافس وتلغي مطامح كل طرف يرغب في الهيمنة، خاصة في المجالين الطاقوي والأمني، وذلك من أجل صياغة مقاربة أمنية لمواجهة هذه المخاطر الأمنية، ومن جهة مقابلة التأسيس لدور فعال للدول المبادرة بها في فضاء يفترق لدولة إقليمية مؤثرة، ساهم في عدم بروزها عوامل تاريخية وأخرى مرتبطة بالمصالح الأجنبية والأهداف الاستراتيجية لدول المنطقة.

ترتبط التهديدات بالمراكز النشطة للقرصنة البحرية التي تتزايد وتيرتها في مثل هذا الفضاء اللا آمن، فضلاً عن ترسانة كوريا الشمالية وبرنامجها النووي الذي يشكل أهم مأزق للأمن في المنطقة، ويضاف إليه المظلة الأمريكية التي ترعى حلفائها في شرق آسيا، تشكل هذه النقاط المذكورة الوجه العام للبيئة الأمنية لمنطقة شرق آسيا، وهو ما يعقد من وضعيتها الأمنية، مما

يشكل عوامل لتحفيز الفواعل في المنطقة للبحث المتواصل والدائم من أجل صياغة بنية أمنية من شأنها ضمان الأمن الإقليمي. وعلى هذا النحو، تقوم الدول الفاعلة في المنطقة بجهود أحادية ومتعددة الأطراف لضمان أمن الجوار كأقصى هدف تحدده لنفسها.

لقد أدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وكذا الحرب الباردة إلى صياغة نوع من الترتيبات الأمنية أضحت معها الهوة الإقليمية كبيرة، وإن اقتصرَت الجهود الإقليمية على الجانب الاقتصادي (خلال النصف الثاني من القرن العشرين) من أجل دفع التنمية في المنطقة وتحقيق استقلالية عن المنظمات التجارية والمالية الدولية، وفي كثير من الأحيان تحاول حل القضايا التي تشكل تهديدا مباشرا على أمن الجوار (في الواقع كان الأمر مرتبطاً بالتوسع الشيوعي، وانقسام المنطقة حول الحدود)، ما لم يكفل تحقيق ترابط أمني إقليمي حقيقي، حيث تفسر الفواعل الإقليمية الأسباب التي تعرقل هذا الترابط بالدور الأجنبي المرتبط بنمط الترتيبات الأمنية التي تم تشكيلها مع عدد من دول المنطقة في مرحلة سابقة.

شكلت المحطات التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001 نقاط مهمة تعزز المخاوف في شرق آسيا، فتثير الأحداث العالمية قلقاً متزايداً يتمشى وفكرة عدم القدرة على تعزيز الأمن الإقليمي، الذي لا يرتبط فقط بالجانب السياسي؛ إنما يتعدى ذلك إلى مجالات أخرى مثل المخاطر البيئية والصحة؛ فالتفاعلات الأمنية ضمن نطاق شرق آسيا له من الأهمية ما يطرح عديد النقاشات حول مصير البنية الأمنية الإقليمية للمنطقة، ويتجاوز الحلول الظرفية القائمة على جهود الدول الفاعلة في شرق آسيا؛ فالديناميكية المرتبطة بهذه المخاطر لا تؤثر فقط في شرق آسيا فقط، بل تتعداها ليشمل العالم، فالانكماش الاقتصادي الذي يمكن أن يطال الاقتصاد الصيني ينعكس على العالم، وحتى قيام حرب في المنطقة بين الكوريتين أو بين الصين وتايوان ينعكس لا محالة على بقية العالم.

1) أهمية الدراسة:

تبرز قيمة الموضوع قيد الدراسة في الإسهامات المتوخاة منه في البحوث العلمية الحديثة والتي يمكن أن نضبطها حسب الجوانب العلمية والعملية للموضوع.

أ- الأهمية العلمية

تدخل الدراسة في مجال الدراسات الإقليمية ضمن حقل العلاقات الدولية، بما أنها أكثر الدراسات الأكاديمية تخصصاً، يؤهل الدارس من خلالها بالتعرض وتمحيص منطقة ما من العالم والتخصص فيها، وعليه ضمان التنوع في حقل العلاقات الدولية، التي تقتقر بشدة إلى الدراسات المتخصصة، وأغلب ما تم تقديمه فيم سبق يتعرض عموماً لقضايا مختلفة تم تكرارها بصفة آنية، وجعل معاودة البحث فيها أمراً مستعصياً، وغير قابل للطرح مرة أخرى، ومنه يمكننا في هذا الحقل بلورة الدراسات الدولية ذات البعد الإقليمي والجيو-استراتيجي، بما أن موضوع الدراسة يركز على رؤية مختلفة لنظريات العلاقات الدولية وكونها في كثير من المرات تثير إشكالات مهمة حول إمكانية شمولية تفسيرها لظاهرة تخص البيئة الأمنية لمناطق جغرافية معينة، والتي لا يمكن تعميم نتائجها على باقي المناطق.

ب- الأهمية العملية

يتعرض موضوع الدراسة لقضية لا تزال قيد التكوين وهي عبارة عن مسار لا تزال العوائق الأمنية والإقليمية تمنع تطوره في شرق آسيا، حيث أن بناء نسق أمني إقليمي يتطلب جهوداً أكبر من الدول المؤثرة في المنطقة بهدف تحقيق المصالح بصورة شمولية، كما يتعلق النقاش الأمني في شرق آسيا بضرورة توحيد الجهود الإقليمية من جهة، وضرورة الاستقلالية عن دور الطرف الأجنبي كأحد المعوقات التي تقف في سبيل الترابط والتداخل في فضاء شرق آسيا، خاصة وأن أكثر المخاوف المرتبطة بالأمن غير التقليدي (التي تزايدت مع بداية القرن الواحد

والعشرين) جعلت البيئة الأمنية الدولية والإقليمية معقدة، وبالتالي يتطلب عملية بحث متواصل ودائم لمشكلة البنية الأمنية، بهدف ضمان الاستقرار والأمن في شرق آسيا في ظل بيئة دولية متغيرة وشديدة التفاعل، كما أنّ النسق الأمني لشرق آسيا غير واضح وتتنزع فيه أطراف كثيرة، مما يعطي الدراسة قيمة أكبر كونها تحاكي مساراً كاملاً وليس مجرد قضايا تتفاعل في إطارها الوحدات السياسية في شرق آسيا.

(2) أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى فهم وتحليل ظاهرة التعاون الأمني في منطقة تشهد تبايناً في مواقف أطرافها، في ظل وجود أشكال إقليمية عديدة للأمن التعاوني، وعليه فإنّ هدفنا الأساس هو توضيح مصادر التفاعلات الرئيسية التي تساهم في ضبط الصورة الأمنية للتعاون في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية، والتي تبطل المحاولات لربط المنطقة إقليمياً، وتفسرها الترتيبات الأمنية المتنوعة، والاصطفاف الذي يؤثر فيه التنافس العالمي بين القوى الكبرى، ويمكن ضبط ذلك بناء على العناصر التالية:

- إلقاء الضوء على مجمل المخاوف الأمنية بمختلف أنماطها، التي تؤثر على الأمن في شرق آسيا، كما نسعى لتوضيح دور القوى الكبرى في هندسة البنية الأمنية للمنطقة عموماً، التي تهدف بالأساس إلى ضمان أمن الجوار ولا ترقى في الحقيقة إلى تحقيق المصالح الإقليمية،

- عرض المبادرات المؤسسية الإقليمية لمواجهة الأخطار الأمنية الإقليمية، والتعارض الناتج عن تنافس القوى الكبرى عالمياً وانعكاس التغيرات في النظام الدولي على البيئة الأمنية في شرق آسيا.

- تبيان تأثير الفواعل الإقليمية في هذه المنطقة في عملية التعاون الأمني ومختلف المبادرات التي تقدمها، إضافة لتأثير الولايات المتحدة على هذه العملية، والتي ترفض أي تعارض مع مصالحها في هذه المنطقة في إطار سعيها للحفاظ على الترتيبات الأمنية وكذا استقطاب الدول في المنطقة في شراكات وتحالفات ثنائية.

- تقديم تصور عن مجمل العوائق التي تقف أمام تحقيق بنية أمنية تهدف لتحقيق السلام والاستقرار في شرق آسيا.

- البحث في الآليات والوسائل التي يمكن أن تدفع التعاون الأمني الإقليمي في شرق آسيا.

وبالتالي سنسعى للوقوف على عدة استنتاجات وتوصيات التي يمكن استخلاصها من البحث.

(3) أسباب اختيار الموضوع:

تنطلق كل دراسة علمية من فجوة بحثية تدفع الباحث للانطلاق في دراسة أي موضوع، مدفوعاً برغبات ذاتية تجعله يختار موضوعاً معيناً عما سواه، وعليه فالتفضيلات العلمية التي تؤسس لموضوع التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 تقع ضمن العناصر التالية:

أ- الدوافع الذاتية

يأتي اختيارنا لهذا الموضوع بصفتنا باحثاً في تخصص الدراسات الآسيوية، ونركز على الأقاليم التي تدخل في صلب هذا الاختصاص، وباعتبار منطقة شرق آسيا تملك من القيمة ما يوازي مناطق أخرى في آسيا مثل آسيا الوسطى أو جنوب آسيا، كما أن الاهتمام والفضول

العلمي الشخصي يدفعنا للتمحيص والبحث في الأسباب التي تدفع شرق آسيا، والأسس التي يمكن من خلالها إرساء نسق إقليمي متناسق ولا يخضع بشكل مباشر لرغبات ومصالح الأطراف الأجنبية، وما ستؤول إليه الأوضاع في المنطقة في حال نجاح هذا المسار.

أ- الدوافع الموضوعية:

تكمن مجمل الدوافع الموضوعية في كون منطقة شرق آسيا تستحق الكثير من الاهتمام، بما أنّ النظام العالمي ينتقل من نظام ثنائي القطب إلى عالم متعدد الأقطاب، حيث برزت مجموعة الآسيان والصين معها كوريا الجنوبية واليابان كقوى اقتصادية فاعلة في العالم، وتمر عبر مضائق المنطقة وبحارها حوالي 60 بالمائة من التجارة العالمية، وبالتالي أصبحت تمثل ديناميات إقليمية في شرق آسيا، ولا تؤثر فقط على مستقبل المنطقة بل يمتد تأثيرها ليشمل العالم أجمع.

كما تنحصر هذه الدوافع في التركيز على تحديد المخاوف الأمنية التي تنتشر في المنطقة، فهي تبرز الضرورات الملحة لخلق نسق أمني إقليمي، خاصة وأنّ هذه الأخيرة تزايدت وتيرتها بشكل لافت مع بداية القرن الحادي والعشرين، وأصبح ضمان أمن الجوار معها غير مجدٍ مقارنة مع حجم تأثيرها، بالمقابل؛ تزايد الترابط والتداخل في المنتديات الإقليمية والتي لا ترقى إلى الاهتمام بحل القضايا الأمنية الإقليمية، ولا تسعى الدول المؤثرة (لأسباب متعددة) لصياغة نسق أمني إقليمي ينهي عملية البحث المستدام عن حل لمشكلة البنية الأمنية الإقليمية التي من شأنها ضمان السلام والاستقرار الإقليمي في شرق آسيا.

4) الدراسات السابقة

يقيم الموضوع وفق الأهداف المسطرة التي تم تقديمها استعراض مساهمة المؤسسات والترتيبات متعددة الأطراف، والحوارات الأمنية في عملية التعاون الأمني الإقليمي وسط كم

هائل من التوترات التي يقودها صعود الصين، والانعكاسات المترتبة عنه، لا سيما التنافس مع الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وكيف تشكل هذه الترتيبات الأمنية توازنات إقليمية، وتتضمن مخاوف الدول الحليفة للولايات المتحدة من التهديدات العابرة للحدود.

كما يعكس توسيع نطاق العلاقات الأمنية ليشمل أطرافاً تنتمي لخارج الإقليم، دراسة التفاعل في كيفية تأثير ذلك على التفاعل الديناميكي للتوازنات الإقليمية، حيث نقدم تصوراً يتعلق بالجهود التعاونية متعددة الأطراف، والتعاون الأمني المشترك والمؤسسي، كما نسلط الضوء على الموضوع من وجهة نظر التعاون الأمني في شرق آسيا في سياق الديناميكيات الجيوسياسية، واستمرار التحديات الأمنية الإقليمية، التي تساهم في تزايد الأبحاث حول الموضوع، والتي يمكن أن تتناول جزئيات معينة من موضوع دراستنا، الذي يختلف مع ما سبق دراسته من حيث حدود الدراسة الزمنية التي تمتد لمرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وصولاً لمختلف الأشكال والصيغ المؤسسية للتعاون الأمني الإقليمي التي شهدتها شرق آسيا بمعية الشركاء على تباين مصالحهم وأهدافهم.

يعتري هذه الدراسات قصور من حيث النتائج التي تستهدفها، والتي تختلف من حيث المبدأ مع دراستنا للموضوع سواء من حيث تأثير التوازنات التي انتشرت بالفعل نتيجة تنافس القوى الإقليمية في المنطقة وكذا مختلف الأبنية لعملية التعاون الأمني، رغم وجود دراسات تتناول أحد متغيرات الدراسة، إلا أننا نتوقف عند جزئيات مهمة من حيث استعراضنا لموضوع الدراسة كونه يختلف عما سبق من دراسات أغفلت الجزء المهم في دراستنا ألا هو استهداف الوصول إلى حقيقة أنّ التعاون الأمني إنما هو عملية ناتجة عن جملة من التوازنات التي أنشأت بهدف تعظيم مكاسب بعض القوى في شرق آسيا، وكذا تناولنا لمنطقة شرق آسيا التي تمت الإشارة إليها في كل دراسة كأحد تكوينات المنطقة في جزئها الشمالي، وكذا جزئها الجنوبي، وهي الدراسات التي تنطلق من جملة من الأسباب التي أفضت إلى تشكيل التعاون

الأمني كونه استجابة لمرحلة الحرب الباردة ومختلف التغيرات الإقليمية التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر رسّخت أشكالاً وأنماطاً للتعاون الأمني مختلفة عن تلك التي تناولتها الدراسات السابقة، والتي نستعرض أهمها:

1-Gudrun Wacker, *Security Cooperation in East Asia: Structures, Trends and Limitations*. SWP Research Paper 4/2015. Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, May 2015.

تتناول الدراسة المشهد المعقد للتعاون الأمني في شرق آسيا، ويركز على مختلف الديناميكيات التي تشكلها المنظمات والتحالفات والمننديات الإقليمية، حيث تشمل الدراسة الدور الأساس الذي تمثله رابطة آسيان باعتبارها فاعلاً رئيسياً في هندسة الأمن الإقليمي، كونها منصة إقليمية للحوار والتعاون بين الدول الأعضاء فيها والشركاء الآخرين، كما تتناول الدراسة أهمية التحالفات الثنائية التي أسست لها الولايات المتحدة منذ خمسينات القرن الماضي، مع شركائها باعتبارهم عموداً لبنية الأمنية في المنطقة، وتميزها بمركزية الولايات المتحدة في ضبط الأمن الإقليمي.

باختصار؛ تشير الدراسة للدور الذي تمثله الصين وتناقش مشاركتها المتنامية في الأمن الإقليمي، سواء عبر الدبلوماسية العسكرية التي تفرض منطقتها على سائر الدول المشاركة لها، أو الزخم الذي يمثله التوسع الصيني، وتخلص الدراسة إلى أنّ عدم فاعلية المننديات الإقليمية نظير افتقارها للآليات اللازمة لإنفاذ قراراتها، الذي يظهر نتيجة غياب التنسيق بين جميع الدول الأعضاء في المنتدى، وهي الصورة القائمة للتعاون الأمني الإقليمي، كونه لا يلبي الشواغل الإقليمية، وهو غير كفيل بضبط التعاون الأمني أمام التحديات الناشئة التي لا مناص من مواجهتها.

كما تشير الدراسة إلى الطبيعة المجزأة للتعاون الأمني القائم على اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، وهو ما يعقد الجهود الرامية للتوصل إلى نهج متماسك ومتناسق لمعالجة القضايا الإقليمية، الأمر الذي يترتب عنه محدودية القدرات الإقليمية لحل النزاعات وزيادة التوترات الإقليمية، وتتشكل عنها تحديات في تنسيق السياسات التعاونية، خصوصاً ما يتعلق بالعداوات التاريخية وتأثيرها على تحديد الأولويات الخاصة بالدول وتضاربها، ما ينعكس على بنية التعاون الأمني الإقليمية.

2-See Seng Tan and Amitav Acharya, *Asia-Pacific Security Cooperation: National Interests and Regional Order*. USA: An East Gate book, 2004

يتناول الكتاب التعاون الأمني في منطقة آسيا الباسيفيك، حيث يحاول الباحثون وصف الظاهرة الأمنية في هذه المنطقة عبر تقديم نهج جديد للأمن ينبع من خصوصية هذا الفضاء الجيو-استراتيجي الهام، ويشمل ذلك جميع الآراء والمقاربات التي تقدمها الفواعل في هذه المنطقة، كما يتضمن الجهود الفردية ومتعددة الأطراف لهذه الأخيرة لمواجهة مصادر التهديد الأمني في آسيا الباسيفيك، ففي إطار العلاقات الأمنية المعاصرة نجد أنّ الطابع المؤسسي الأمني والاقتصادي له جدوى في جميع أنحاء العالم ما عدا منطقة آسيا الباسيفيك التي تفتقر لمثل هذا البناء، حيث أن السؤال المطروح هنا يربط ذلك التأخر الحاصل بالمنافسة في هذه المنطقة بالعقيدة السيادية، التي تمنع تحقيق شراكة أمنية فعالة ومتناسقة، حيث يتساءل الباحثون عن كيفية جعل الجهود الإقليمية أكثر تطابقاً.

يخلص المؤلفون في هذا الكتاب إلى عديد النتائج أهمها أنّ سياسة الترتيبات الأمنية التي تنتهجها الولايات المتحدة في آسيا الباسيفيك مع حلفائها تهيمن على التعاون الأمني الإقليمي، خاصة وأنّ الحقيقة التي فرضتها هذه الترتيبات هي حالة نسبية مستقرة من الأمن، وأفرزت توجهاً جديداً بعد الحرب الباردة للشراكة الأمنية القائمة على التعاون متعدد الأطراف، حيث أنّ

هيكله الأمن وفق هذا الأساس قائمة على التعاون فيما بين الحلفاء دون مراعاة باقي الأطراف وتهدف بالأساس إلى ضمان استمرارية هذه الترتيبات.

بالمقابل؛ يرتبط التفاعل الأمني لآسيا الباسيفيك بضمان المصالح القومية، وعليه فإن هندسة الأمن وفق هذه الشاكلة تبقى غير متوازنة مطلقاً، ذلك أن التعاون الأمني حبيس للحساسيات؛ وبالتالي تبقى هذه الجهود متوقفة على حماية الحدود وأمن الجوار لا أمن الآخر، كما تساهم الأطراف الإقليمية في تقديم أشكال وتصورات للأمن الإقليمي تتباين حول أهدافها من قبيل ضمان أمن الجوار والذي تبرزه الترتيبات الأمنية، وسعي دول جنوب شرق آسيا إلى المساهمة في خلق جو أمني إقليمي، غير ذلك السائد القائم على مشاركة الأطراف الخارجية في صياغة البنية الأمنية الإقليمية.

3-Chikako Kawakatsu Ueki, "Prospects for Regional Security Cooperation in East Asia" *Journal of Asia-Pacific Studies* (Waseda University), No. 16 (May 2011),

تدرس الورقة آفاق تشكيل مؤسسة أمنية إقليمية متعددة الأطراف في شرق آسيا، عبر التركيز على ديناميات التعاون بين الدول، وتستعرض نماذج التعاون الأمني الإقليمي لتقييم فعالية نماذج التعاون في تحقيق الاستقرار الإقليمي، والتي استعرضتها الدراسة في صورة شبكة العلاقات والتحالفات الأمريكية، التي تتميز بنظام تقليدي ساد طيلة الحرب الباردة مؤسساً على اتفاقيات رسمية، تهدف إلى الاستعداد العسكري لمواجهة التهديدات وإبقاء الردع الاستباقي لا سيما في مواجهة كوريا الشمالية.

في حين أن النماذج التي قدمتها الدراسة تتعلق بمركزية نموذج آسيان، الذي يعتمد التعددية والحوار لتعزيز تدابير بناء الثقة مع الشركاء الإقليميين على اختلاف توجهاتهم، ويهدف هذا النموذج إلى تعزيز التعاون الأمني بالمشاركة في القضايا الإقليمية ذات الطبيعة

الإنسانية، في حين أن هناك نماذج أخرى تختلف من حيث النمط أو القضية المستهدفة، إلا أنها تظل أقل قوة ومحدودة نظير تعقد الحوار فيها أو تعطله مثل المباحثات السداسية.

تخلص الباحثة في الأخير إلى أنّ كل نموذج له أهمية معينة في التعاون الأمني الإقليمي، إلا أنّها لا تلبي الشروط الملائمة لتعزيز التعاون، ويتضمن نقاط قوة وضعف غياب رغبة حقيقية لدى الشركاء في المنطقة لتعزيز البيئة الإقليمية وجعلها أكثر استقراراً.

رغم ما قدمته الأدبيات التي تناولت فكرة التعاون الأمني في شرق آسيا بعد 9/11، وتفاعله ديناميكياً مع دور الفواعل الإقليمية في التوازنات الإقليمية، إلا أنّها تشكل في مجملها التوجهات الحديثة في المساهمات الأكاديمية خلال عقدين من الزمن ضمن مجال متعدد من التخصصات تنطلق من حقل العلاقات الدولية، ومجال الدراسات الأمنية من قبل العديد من الباحثين الأكاديميين لاستكشاف الآثار المترتبة عن التعاون الأمني في شرق آسيا، والتوازنات الإقليمية الناشئة التي ساهم فيها صعود الصين، فضلاً عن تركيز الإدارة الأمريكية على استراتيجيات تتضمن المنطقة، وهي المبادرات التي تركز أكثر المصالح الفردية وليس أمن الإقليم من زاوية تأثير الطرف الأجنبي على صياغة هذه المبادرات، أو من حيث درجة التحيز في سلوك الأطراف الإقليمية لصالح الموقف الأمريكي.

بشكل عام؛ تطور مشهد التعاون الأمني منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أعيد تقييم استراتيجيات القوى الكبرى، وحتى بالنسبة للأطراف الإقليمية في شرق آسيا، في سبيل تحول الاستجابة للتحديات الإقليمية، إذ تغيرت التوازنات الإقليمية، والتحالفات، ساهم ذلك الزخم في سعي دول المنطقة إلى تعزيز الترتيبات الأمنية وتشكيل أنماط حديثة للتعاون الأمني الإقليمي.

لعل الدراسات السابقة لا تراعي الحقيقة القائمة عن كون التعاون الأمني الإقليمي يخضع لديناميكيات متطورة، وتغفل بعضها الطابع الذي تمليه المكاسب التي ترغب الدول في تحقيقها، وعدم تقاطع أغلبها مع مطامحها المستقبلية، والتي يمكن أن تدفع نحو بيئة أكثر أمناً واستقراراً تمهد نحو تعطل خيارات الحرب كسبيل لتحقيق المكاسب، ودفع دول المنطقة نحو التعاون وتعزيزه إقليمياً.

علاوة على ذلك؛ فالولايات المتحدة أكثر من يساهم في عملية التعاون الأمني بما يكفل تحقيق مكاسبها المطلقة، والأدوار التي تقوم بها ضمن إطار الشراكات الأمنية والتحالفات التي تقيمها مع دول المنطقة وتضمين استراتيجيات لمنافسة الصين، ومواجهة تنامي الخطر عن الانتشار النووي، وأدى ذلك إلى تشكيل سلسلة من التعاون الأمني متعدد الأطراف، وتعزيز عامل الردع، وعليه نفذت خلال العقد الثاني بعد 9/11، استراتيجيتها لإعادة التوازن لشرق آسيا، محفزة بالتحدي الذي شكله صعود الصين.

بالتالي، فالقضية التي تثار أنّ الدراسة التي نقوم بها تتعرض لتأثير التوازنات الإقليمية على عملية التعاون الأمني في شرق آسيا، الأمر الذي يستدرك القضايا الإقليمية التي لم تستعرض بالصورة الكافية، أو تلك الناشئة التي تثير حوارات معقدة وتعطلت نتيجة المكاسب المترتبة عن ذلك، والتي تصب في سبيل بقاء القوى الكبرى كشريك وحليف مهم في شرق آسيا، وإثبات أنّ دولاً مثل الصين تشكل خطراً محدقاً بالمنطقة.

(5) المشكلة البحثية:

مع بداية القرن الواحد والعشرين أصبح من الأهمية بمكان التركيز على عامل الأمن الإقليمي كأحد الأهداف الضرورية التي ترتبط بالمصالح الحيوية، خاصة مع تزايد المخاوف الأمنية الناشئة، لدرجة أن قضايا مثل المناخ وحتى الصحة ومخاوف أمن الإنسان لها تأثير غير متجزأ في شرق آسيا، وتجعل من ضرورة توفر بنية أمنية إقليمية مساراً محتوماً، إذا ما

أرادت دول المنطقة تحقيق مكاسب أكبر ومواجهة مصادر هذه المخاوف، يضاف لها العامل الأجنبي الذي تمثله الولايات المتحدة ضد رغبة الدول الحليفة لها في الحفاظ على التعاون الأمني الإقليمي، قد يعرض المكاسب التي حققتها في المنطقة للخطر المباشر، كما تبرز الرغبة الروسية في لعب ورقة شرق آسيا التي تعد جد مهمة بالنسبة لها، وعليه فإنّ التعاون الأمني بهذه المنطقة خاضع بالأساس لمنطق التوازنات، وبالتالي فإنّ معضلة الأمن تؤثر على عملية التعاون الأمني في شرق آسيا مما يؤدي إلى عدم شموليتها، وسط ديناميكيات تقوضها، ولا تدع مجالاً لاتخاذ مساعٍ للتأثير على التخطيط الدفاعي الإقليمي، وتحقيق الخطاب الأوسع حول السلام والأمن الدوليين، وانطلاقاً من السياق الأمني العام لمنطقة شرق آسيا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن تؤثر التوازنات الإقليمية على عملية التعاون الأمني الإقليمي في شرق آسيا؟

تحت هذه الإشكالية تندرج الأسئلة التالية:

- هل تحقيق السلام والأمن في شرق آسيا يرتبط بالأساس بالترتيبات الأمنية في المنطقة أم أنه يتجاوزها؟
- هل يمكن إيجاد صيغة توافقية للتعاون الأمني في شرق آسيا ضمن الأطر الإقليمية؟
- كيف تتوزع عملية التعاون الأمني في شرق آسيا على ضوء التطورات والتحديات الإقليمية؟

فرضيات الدراسة:

كإجابة مؤقتة على الإشكالية والأسئلة الفرعية يمكننا تقديم الفرضيات التالية:

- كلما تزايدت المخاوف الأمنية غير التقليدية في شرق آسيا كلما أثرت على تنوع الجهود الإقليمية لصياغة بنية أمنية تستهدف الاستقرار وضمان السلام.
- تفعيل التعاون الأمني الإقليمي يعتمد على ولاء المشاركين الإقليميين ومدى توافقهم القائم على تعزيز الثقة التي تنعكس على تزايد الترابط والتشابك في المنتديات الإقليمية كعامل كفيل بوضع الأسس التي تدعم بناء نسق أمني في شرق آسيا
- تعمل المكاسب التي تتقاطع بين القوى الكبرى ودول المنطقة على تسهيل تنفيذ استراتيجيات تعزيز الاستقرار الإقليمي المحكوم بموازين القوى ومصالح الأطراف الخارجية.

حدود الدراسة

تتوزع حدود الدراسة حول التعاون الأمني في شرق آسيا على عدة مستويات:

أ/ الحدود الزمنية:

تمتد الأطروحة في حدودها الزمنية من أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001 إلى سنة 2024، تشكل بذلك عشرينيتين من الزمن تميزت بأحداث مختلفة وتغيرات في مشهد التعاون الأمني في شرق آسيا، وشكلت ديناميكيات واستجابات لهذه البيئة في ظل توازنات إقليمية خاضعة لانخراط الولايات المتحدة في الترتيبات الإقليمية.

ب/ الحدود المكانية:

تستكشف الدراسة السرديات الإقليمية للتعاون الأمني في منطقة شرق آسيا، التي تشمل شمال شرق وجنوب شرق آسيا، وتهتم بها القوى الكبرى عبر صياغة استراتيجيات قائمة على جيوسياسية الترتيبات الموزعة في المنطقة، والتي تعتبر مركزاً ناشئاً للتنافس الدولي، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001.

ج/ الحدود الموضوعية (العلمية):

تركز الدراسة على جوانب التعاون الأمني انطلاقاً من تفاصيل المتغيرات المركزية: التعاون الأمني وجوانبه الثنائية ومتعددة الأطراف الذي يشمل طبيعته وأشكاله، الترتيبات الأمنية التي تشمل التحالفات التي شكلتها الولايات المتحدة سواء ثلاثية الأطراف أو الثنائية، ودراسة حالة هذا التعاون الأمني بما يشمل المنتديات الإقليمية في صورة آسيان.

6) أدوات الدراسة

أ- الإطار المنهجي

يستكشف الخطاب الأكاديمي سرديات التعاون الأمني في شرق آسيا بالاستناد إلى مناهج معينة، حيث تملك خاصية تفكيك وإعادة بناء الدراسة لفهم أشمل وأوضح وأعمق للظواهر الدولية، والتي يمكن أن نستعرضها على النحو التالي:

- المنهج الوصفي

تتطلب التفاعلات الناشئة في شرق آسيا وصفاً أدق لطبيعة التعاون الأمني من أجل البحث في المعلومات بشكل تفصيلي وشامل، والتعرض لمجمل العوائق والتهديدات، والتحديات، التي تختص بمرحلة معينة من تاريخ المنطقة الزاخرة بالأحداث، خصوصاً أنّ

الفترة الممتدة للدراسة تنطلق من أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ومختلف أنماط التحول التي شهدتها شرق آسيا، وفحص التطورات والمتغيرات المشكلة لعملية بناء التعاون الأمني الإقليمي في شرق آسيا بكل أبعادها، وصولاً إلى تعميمات متعلقة بتأثير التوازنات الإقليمية على هندسة التعاون الأمني تنطبق على الظواهر المشابهة لها، كما يستخدم المنهج في تبيان الزخم الكبير للتهديدات والتحديات، وما تتطلبه مواجهتها من دعم جماعي في المنطقة، وقيم الاتجاهات الإقليمية، واستكشاف وجهات النظر سواء الجهود الثنائية، أو متعددة الأطراف، وهو ما يتطلب توظيف جميع المعطيات المتعلقة بشرق آسيا، ودراسة الارتباطات وتأثيرها ببعضها البعض.

يتطلب التكامل المنهجي توظيف **المنهج التاريخي** الذي يسهم في نقل الدراسة إلى رؤية الأحداث وتقييم الآثار المترتبة عنها على عملية التعاون، والتي تعد دافعاً ديناميكياً للدول للانخراط في ترتيبات التعاون الأمني الثنائية ومتعددة الأطراف، كما تمت الاستعانة **بالمنهج المقارن** التي تم استخدامه لمقارنة الترتيبات الثنائية التي أسست لها الولايات المتحدة مع حلفائها في المنطقة، والتعاون الأمني متعدد الأطراف منذ أحداث 9/11 والتغيرات والتحديات التي تعرفها منطقة شرق آسيا، وتتطلب طبيعة الموضوع الاستعانة **بالمنهج النظامي** في تحليل التعاون الأمني ضمن إطاره المؤسسي في ظل تطور مجالات التعاون الأمني لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من المنتدى الإقليمي لرابطة آسيان إلى مبادرة آسيان+3، وكذا قمة شرق آسيا.

ب- الإطار النظري

يتطلب الموضوع التطرق إلى سرديات العلاقات الدولية التي تؤسس لتحليل ظاهرة التعاون الأمني في ظل التوازنات الإقليمية، والتي تهتم بالأساليب التي تدار بها التفاعلات بين هذين المتغيرين، وتقدم **الواقعية الجديدة** تصورها في إطار المصالح الوطنية لجميع المساهمين في

التفاعلات ضمن نطاق شرق آسيا، ودور عامل قوة الدولة في التأثير على رغبة الأطراف الإقليمية في الانخراط في التعاون، وتبيان مدى نفوذ القوى الكبرى في هذه المنطقة، إضافة إلى التعرض للمنطلقات الليبرالية المؤسسية، التي تعمل على تقديم معايير مختلفة عن الرؤية الواقعية الجديدة من حيث إبداء الرأي عن عدم استحالة التعاون، في حين قدمت البنائية تفسيرات أكثر اهتماماً بالهوية المشتركة التي تدفع التعاون الأمني في صوره الثنائية ومتعددة الأطراف، والتي سنأتي لذكرها بالتفصيل في الفصل الأول الذي يتطرق لمداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا.

ج- الإطار المفاهيمي:

الأمن الإقليمي:

بعد نهاية الحرب الباردة، وتأثير ذلك على النظام العالمي الذي أصبح يشهد نوعاً من اللامركزية بفعل عدم جدوى محاولات الولايات المتحدة التأثير في هذا النظام، والذي أثبتته التفاعلات بأنه غير واضح المعالم، وأمام هذا التغير ظهرت طفرة على نمط الدراسات الدولية التقليدية، خاصة ابتعادها عن مفهوم الدولة كوحدة للتحليل، وانتقلت إلى الترتيبات الإقليمية التي تزايد تأثيرها في العالم، وبالتالي اتسع منظور الأمن ليشمل الجوانب أكثر تأثراً عن التهديد العسكري، بل ينعكس على جميع المخاوف الأمنية التي تهدد الإنسان.

تعد مساهمة باري بوزان (Barry Buzan) الأهم في دراسة الأمن الإقليمي، ذلك أن أغلب الدراسات التي قدمت من قبل لم تعالج فكرة الأمن الإقليمي مثلما تطرق هو إليها، حيث يفسره عبر فهم نمط العلاقات الأمنية التي تجمع الدول في منطقة معينة، خاصة في حال وجود عدد معين من المخاوف مثل سباق التسلح والاختلافات الأيديولوجية مما يؤثر على

نوعية الترابط والتشابك في هذا الإقليم ويحدد نوعية العلاقات، حيث تترابط الوحدات السياسية في إطاره سعياً لتحقيق المصلحة المشتركة المتمثلة في تحقيق الأمن الإقليمي.

الشراكة الأمنية

يقصد بالشراكة الأمنية تلك المبادرات التي تهدف إلى الحفاظ على النظام الإقليمي في ظل التفاعلات والتقلبات الأمنية في منطقة ما، وذلك من خلال بناء ترتيبات وتجمعات أمنية بين الدول التي تشترك حول هذه الأهداف، تتناسق من خلالها السياسات لتحديد الأدوار والمسؤوليات، وتنسيق الجهود لتحقيق المكاسب المشتركة.

التحالفات

يقدم التحالف انطلاقاً من صفته الوظيفية في العلاقات الدولية، حيث يعرف باعتباره وعداً بالدعم العسكري المتبادل بين الوحدات ذات السيادة، وتشمل التوافق الصوري، والدعم والتأييد لتحقيق التوازن ضد التهديدات المتصورة، وتتأثر بالمعارضة الخاضعة لنوايا طرف ما ضد بقية الأطراف، وتتضمن العوامل الجغرافية والقدرات الهجومية.

هذا التعريف يقضي بأنّ التحالف التزام متبادل بالدعم وفق اتفاق يجمع طرفين أو عدة أطراف، ويتميز بالاختلاف عن التفاهات غير الرسمية المبنية على التوقع بالمساعدة، وهي بذلك تعرف إجرائياً بأنها اتفاقيات رسمية تضع إطاراً للتعاون والدعم في الأمور العسكرية وغيرها بين الوحدات الدولية.

التوازنات الإقليمية

يشق - غالباً - مفهوم التوازنات الإقليمية من أفكار نظرية توازن القوى، التي تساهم في فهم التفاعلات الدولية وديناميكيات الأمن، حيث يشير المفهوم إلى توزيع السلطة بين الدول

في رقعة جغرافية معينة، والتي تؤثر على الاستقرار عبر إنتاج ديناميات الصراع، خصوصاً عندما ترغب وحدة في تجميع أبعاد قوتها والوسائل الضرورية لمنحها الأسبقية على بقية الوحدات، وتدفعها لتشكيل تحالفات أو تشارك في حشود عسكرية للحفاظ على توازن نسبي.

شرق آسيا

منطقة شرق آسيا هي عبارة عن نسيج ثقافي وحضاري وجغرافي واقتصادي كبير، ورغم تركيبتها الجغرافية ذات الطابع البحري، إلا أنها ذات قيمة جيوبوليتيكية كبيرة. وعادة ما يقسمها الباحثون الأكاديميون إلى جزء شمالي يطلقون عليه الشرق الأقصى وجزء جنوبي يعرف بجنوب شرق آسيا.

وفي الواقع لا يمكن فصل المنطقتين نظير التأثير والتفاعل الكبير بينهما، فهي مترابطة إلى حد بعيد وتتبادل وحداتها عاملي التأثير والتأثر في مخرجاتها، وهو ما أثبتته الأزمة المالية التي مرت بها المنطقة في 1997.

11 سبتمبر 2001

تشكل الأحداث الدولية عادة نقطة تحول عميقة للسياسة الدولية، التي تتأثر نتيجة التغيرات من حيث البنية، العلاقات، الانعكاسات، لتقدم قراءة جديدة لمختلف التهديدات التي بفعل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أعيد تصنيفها وشملت تحولاً في الأحداث في العالم، وبالنسبة لشرق آسيا لم تكن المنطقة في منأى عن التغيير الذي طرأ، فتعريف الحادي عشر من سبتمبر يقترن عادة بهجمات شهدتها مدينتا نيويورك وواشنطن، وشكلت مختلف الديناميكيات التي شهدتها البيئة العالمية من غزو للعراق وأفغانستان، وربط الاعلام الأمريكي لمصادر التوتر العالمية مثل الإرهاب بهذه الأحداث.

بالنسبة لشرق آسيا؛ شكلت هذه المرحلة انطلاقة فعلية لتعزيز التعاون الأمني الإقليمي، خاصة في مواجهة قضايا الأمن البحري، وتنسيق الجهود المشتركة لمواجهة التهديدات اللاتقليدية، كما انعكست الأحداث على دفع دول المنطقة لإعطاء الأولوية لدعم الجهود الأمريكية والعالمية لمكافحة الإرهاب، فضلاً عن توسيع التعاون الأمني الثنائي، متعدد الأطراف، وضمن الإطار المؤسسي الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي عرف تطوراً في آلياته ليشمل فواعل المنطقة وكذا الشركاء الإقليميين المجاورين.

7) تقسيمات الدراسة

تتوزع الدراسة على ثلاثة فصول، وكل فصل ينقسم إلى مباحث ومطالب، يهتم الفصل الأول، الذي يقدم صورة عامة وشاملة عن مفهوم التعاون والتعاون الأمني، والمتطلبات الأساسية للتعاون الأمني، والذي يقدم في صور عديدة للتعاون ومدى تشابهها مع بقية المفاهيم التي تتصل بعملية التعاون، وكذا الروابط التي تجمع التعاون الأمني بالتوازنات الإقليمية، وصولاً إلى المنظورات التي اهتمت بظاهرة التعاون الأمني في شرق آسيا.

في حين اهتم الفصل الثاني بالقضايا والتحديات الأساسية في شرق آسيا، والتي تشكل الاتجاهات المفضية لدفع التعاون الأمني في شرق آسيا، وكذا الرؤية الإقليمية للتعاون الأمني ضمن منتدى آسيان، أما الفصل الثالث فيتناول هندسة التعاون الأمني الإقليمية تحت طائل التوازنات الإقليمية، والذي يختص بواقع التعاون الأمني التي تناولت الاتجاهات الخاصة بتشكيل التعاون الأمني خارج الأطر المؤسسية، إضافة إلى الحالات الثنائية للتعاون، وطبيعتها الاستراتيجية، والتحول الذي طرأ بعد أحداث 9/11 وكيف تغيرت منظومة التعاون متعددة الأطراف لتشكل طبيعة التوازنات الإقليمية في شرق آسيا.

والخاتمة التي استعرضنا فيها المحطات الهامة للموضوع وأهم الاستنتاجات

الفصل الأول :

مَكِّي حَلِيلُ النَّعْلَانِ الْأَمْنِي

فِي شَرْقِ السَّيْلِ

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

تميزت الأوضاع الأمنية في العالم مع نهاية القرن العشرين بالعديد من التفاعلات التي صاحبت نهاية الحرب الباردة والتغير في نمط القوة العالمي، الشكل الجديد للتهديدات الأمنية خلق فجوة في التعريف مع بداية العصر الجديد وتبلور مقاربات جديدة أعادت تعريف الأمن العالمي بشكل أكثر خصوصية، بالمقابل، تعقدت الآليات التي من خلالها يمكن التعامل مع هذا النمط الجديد من التهديدات الأمنية وبرز التأثير الطاعي للتعاون الأمني والعمل المشترك انعكاسا لتعاظم التهديدات، وأضحت دول شرق آسيا تعتمد العديد من اللقاءات الإقليمية في سبيل اعتراض التهديدات العسكرية التقليدية، المشاكل الحدودية، الإرهاب الدولي، التهديدات العابرة للحدود، كل هذه القضايا تبرز أهمية التحليل القائم على التعاون الأمني في منطقة شرق آسيا.

تتعد المداخل التحليلية للتعاون الأمني كما يوجد اختلاف أكاديمي حول مفهوم التعاون الأمني والآليات التطبيقية لهذا الشكل من الأمن الشامل، خاصة أن الفضاء الأمني لشرق آسيا يخضع لعدة تأثيرات وتعدد في المساهمين على أكثر من مستوى وتزاحم أمني للقوى الإقليمية التي تؤثر بشدة في البناء الأمني الإقليمي، يجعل ذلك مسألة ضبط الآليات والأدوات التعاونية أمرا صعبا بفعل التعدد الذي يطغى على المنطقة.

يعالج الفصل الأول مسألة التعاون من وجهة نظر الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية، التي تنظر له باعتباره ثاني أهم مواضيع الحقل، والقضية التي تعلق عليها الدول آمالا كبيرة لضمان جو إقليمي أكثر أمانا، تعمل الدول وفق توجهاتها الأساسية وأهدافها ومصالحها، وشراكاتها ما يجعل أدوات التعاون الأمني متعددة، وتختلف حسب الأطراف التي تساهم في بناء خريطة الأمن في شرق آسيا.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

الجانب الآخر الذي يعالجه هذا الفصل العلاقة بين التعاون الأمني والتوازنات الإقليمية، حتى تتوضح الرؤية بخصوص ما يحدث في شرق آسيا، إذا ما كان حقيقة يعبر عن التعاون الأمني الذي تناقشه نظريات العلاقات الدولية، أم هو مجرد أشكال متطورة من التوازنات الإقليمية التي ظهرت نتيجة للعلاقات في إطار الحرب الباردة، وبعد نهايتها، تشكل منظومة التوازنات الإقليمية في شرق آسيا أهم عنصر مواز للتعاون الأمني المشترك بين دول المنطقة.

المبحث الأول: التعاون الأمني من منظور العلاقات الدولية

يوصف التعاون في أدبيات العلاقات الدولية، التي تناولت المفهوم من وجهة نظرها والموقف الدولي الذي سبق أو كان سببا في لجوء الدول إلى هذا المسار، التي تقع في مجملها في سببية الحرب سواء العالمية أو وجود صراع إيديولوجي استنزف طاقات الدول واقتصاداتها، وأصبح المفهوم مترسxa أكثر في صناعة نظام ما بعد الحرب الذي يجب أن يتوفر على السلم والاستقرار.

وعليه تركز المفهوم في ارتباطه بالجو الذي يتوفر على السلام والاستقرار كتفاعل شرطي، رغم أن التعاون وفق هذا المنطلق يعد أكثر شيوعاً في تصورات الأدبيات حوله أقل بكثير عن أسباب وسلوكيات الحرب والاهتمام بها، وعليه فهو "كظاهرة يتطلب تفسيرات دقيقة"¹.

يتعلق التعاون بتكون الدولة القومية، حيث انتشرت الحروب في أوروبا وكانت ممهدة للدخول في عصر الدولة القومية التي سيطرت على شكل الفاعلين والتفاعلات في العالم القديم، بيد أن الحروب تواصلت في أوروبا ما أنتج الحاجة إلى إيجاد أرضية للتعاون من أجل منع قيام حروب جديدة، خاصة مع دخول أوروبا عصر التحديث الصناعي الأول، إذ تكرست الصناعات وأصبح الحصول على الموارد حقا بيد الدول القوية، التي نشأت بينها صراعات في سعيها لذلك، ما دفع بعضها للتكتل من أجل تحقيق مصالحها، كما تميز التعاون الدولي خلال هذه المرحلة بتكوين مؤتمرات هدفها الحفاظ على توازن القوى بين الدول الفاعلة حتى لا تسمح لأي طرف بإخلال النظام الذي أحدثته وحتى تحمي مصالحها وبقاءها، الدول الأوروبية أحدثت التعاون خارج إطار حدودها بغرض مواجهة التهديدات الخارجية، وخلال العصور القديمة كونت الدويلات الأوروبية خلال الحملات الصليبية على الشرق الأوسط وفي إطار حروبها

1 I. William Zartman, Saadia Touval, **International Cooperation: The Extents and Limits of Multilateralism**, (UK: Cambridge University Press, 2010), p 1.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

مع الدولة العثمانية شكلاً عسرياً للتعاون بهدف مصلحي مرتكز على المكاسب النسبية والمطلقة التي تحدثت عنه الواقعية.

أصبح المفهوم المتداول خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مرتبطاً بحماية أوروبا من المخاطر الخارجية والتحالف ضد مطامع الدولة العثمانية، في نفس الوقت مواجهة التوسعات الجيوسياسية التي تبنتها فرنسا في أوروبا، لم يكن كفيلاً عقد المؤتمرات الأوروبية لأجل تحقيق التعاون في معناه الحقيقي، مع ذلك حاولت الدول الأوروبية جاهدة كسب الرهان القائم على تحقيق السلام ولو صورياً، بالنسبة لها كان الحفاظ على توازن القوى بينها أمراً حتمياً لمواصلة البقاء.

المطلب الأول: التصور المفاهيمي للتعاون

يتأسس مفهوم التعاون في العلاقات الدولية انطلاقاً من اقترانه بحالة الحرب، فالسياسة الدولية تعتبر "منافسة الوحدات في الحالة الطبيعية التي لا تعرف أية قيود غير تلك التي تفرضها الضرورات المتغيرة للعبة ووسائل الراحة الضحلة للاعبين"¹، يعطي هذا التصور انطباعاتاً مسبقاً عن فوضوية السياسة الدولية بحكم الافتقار لحكومة موثوقة عالمياً يمكنها سن قواعد السلوك الدولي وضبطه في آن معاً، وبالتالي يكون الخلاف الذي يسود البيئة الفوضوية نابعاً عن تضارب المصالح الأساسية، وعليه تعيش الدول في فوضى دائمة نتيجة غياب السلطة المركزية التي تفرض القيود والتي تتحكم في وسائل الإكراه العالمي، هذه الحالة الشائعة في أدبيات العلاقات الدولية التي يوصفها الواقعيون باعتبارها فرضية أساسية وتتصف بها العلاقات الدولية سواء كانت الدول تعيش حالة السلم أو حالة الحرب، نتيجة لذلك ارتبط مفهوم التعاون وفق هذا التصور بحالة الحرب كونه شبيهاً بالعلاقة بين الظلام والنور.

1 Robert O. Keohane, *After Hegemony, Cooperation and Discord in the World Political Economy*, (new jersey: Princeton university press, 1984), p 7

في الغالب؛ يحول غياب سلطة مركزية دون تحقيق أي طرف لأهدافه كون الدول تميل إلى عدم التنازل عن مصالحها المطلقة والنسبية، وتعمل وفق رؤيتها الخاصة على تحقيقها باستخدام القوة، بالمقابل، لا يمكن لهذه الدول التنازل عن ذلك لصالح سيادة فوق وطنية، كونها لا تجد الضامن للالتزام بموجب القانون الدولي، في ظل إمكانيات خرقه التي تعوق التعاون الدولي حتى عندما يكون في أفضل حالاته، مع ذلك تحقق الدول أهدافها المشتركة ضمن أطر منظمة خاصة على المستوى الإقليمي، رغم غياب سلطة تقديرية على هذا المستوى تتحكم وتنظم عمل وتفاعلات الدول داخل هذا المستوى التحليلي، حيث تلتزم الدول بمسارات عمل تحقق المنفعة متعددة الأطراف على عدة أوجه كالتعاون الضمني، المفاوضات الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف، إضافة إلى الشراكات الإقليمية.¹

من جهة أخرى، يوصف أنصار الترابط الاقتصادي التعاون باعتباره ضرورة كون المصالح الاقتصادية المشتركة في عالم اليوم تخلق طلبا متزايدا على المؤسسات الدولية والقواعد التنظيمية الخاصة بها، يركز أتباع المؤسسة على الوظائف التي يمكن أن تؤديها المؤسسات الدولية، بالتالي يعرف التعاون في هذا الإطار بحجم التعقيد المؤسسي للمنظمة، والذي من شأنه توفير جو جيد للتعاون، حيث يعتبر أنصار المؤسسة أن المنظمات توفر أنماط ممارسات تؤثر على سلوك صناع القرار داخل الدولة، من ناحية إدراكهم لمصالحهم ومصالح الأطراف الأخرى، التي لا يتوقع أن تسود، لكن بشكل ما يمكن لها أن توفر الجو المناسب من الإدراك المسبق لسلوك الوحدات الأخرى ويخلق مصالح للتعاون، على اعتبار أن المؤسسات الدولية توفر درجة -ولو بدائية- من تسهيل وتشجيع التواصل والاتصال المستمر بين الوحدات السياسية، حيث يحدث التعاون في مناطق واسعة من التفاعل الاقتصادي

1 Kenneth A. Oye, "Explaining cooperation under anarchy: hypothesis and strategies", *World Politics*, Vol. 38, No. 1 (Oct., 1985), pp. 1-24

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

والاجتماعي والعسكري، رغم وجود اختلافات في مصالح الدول واهتمامها بالبقاء وتحقيق الأمن.¹

خلال العقد الأخير من القرن الماضي، أيقن الدارسون لحقل العلاقات الدولية حقيقة التعاون من وجهة نظر أكاديمية، أنه مرتبط أساساً بالكم الهائل الذي يدعم به التعاون العلاقات الدولية، فالإسهامات التي تميز السلوك التعاوني عن غيره أولى بالدراسة والفهم والتفسير من غيرها من السلوكيات التي تتشابه في مجملها مع السلوك التعاوني الدولي، والظروف والإمكانات المتاحة لتشكيل هذا التعاون، والبحث في جدواه ومآلاته.

يعتمد التعاون في معناه على حجم التنسيق الذي يربط طرفين أو أكثر، ووجهات النظر المختلفة التي يعبر عنها صناع القرار، وحتى الإدراك المسبق لسلوك الوحدات الدولية الأخرى التي تدخل ضمن هذا المستوى التحليلي، كما أن هذا التعاون يرتبط أساساً بالوضع الراهن، حيث أن طرفين يدركان جدوى التنسيق والعمل المشترك الذي يصبح أصعب مما يمكن للتصور أن يرسمه، باعتبار أن جلب المنفعة المتبادلة جراء التعاون يقابله نتائج عكسية على هذه الأطراف في حال فشل التعاون، كون البقاء يتحقق بناء على حجم التعاون ودوره في خلق بيئة أمنية وسلمية في المنطقة على مستوى أعلى من الوطني.²

يعطي هذا التصور للدول حيزاً من الاكتفاء الذاتي الذي ترغب به لتحقيق مصالحها، لكن مفهوم التعاون على هذا المنوال يستند إلى مدى ارتباطه خلال الحرب، بمعنى أن التعاون المرتبط بالتذبذب في العلاقات يتوقع أن يتيح فرصاً للتوسع أثناء أزمة دولية، ترغب الدول خلالها بحجم موارد أكبر بفعل الندرة، غالباً ما يصبح هذا التعاون خلال ظرف دولي كالحرب

1 Joseph S. Nye Jr. David A. Welch, **Understanding Global Conflict & Cooperation: Intro to Theory & History**, (UK: Pearson Education Limited, 9 th edition, 2014), p 35.

2 Robert Jervis, “cooperation under security dilemma”, World Politics, Vol. 30, No. 2 (Jan., 1978), pp. 167-214

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

عاملاً محفزاً للتوسع ما دامت الدول ترغب في تحقيق حجم من المصالح أكبر بكثير عما هو عليه خلال حالات السلم، بما أنه لا يوجد ضامن إقليمي للتعاون.

القضية الأخرى التي تعتري مفهوم التعاون تتعلق بالتأثيرات التي يستلزمها حجم التنسيق المتبادل، حيث تتزايد نقاط الاحتكاك المباشر وغير المباشر والتأثيرات المرغوبة وغير المرغوبة، هنا تنتهج الدول سياسات مضادة لمواجهة هذه التبعات، من هنا تنشأ مشكلة حماية الممتلكات، فغالباً ما تسعى الدول للسيطرة على الموارد بما يتعدى مجالها الجغرافي، ويتعين عليها (بالنسبة للدول التي لا تتمتع بالاكتماء الذاتي) التدخل بشكل استباقي للبحث عن الأمن وخلق منطقة عازلة لحماية مصالحها.¹

مع نهاية القرن الماضي، برز توجه في العلاقات الدولية بين مزيج من الباحثين والأكاديميين الذين يحاولون وضع تفسير موحد لمفهوم التعاون كونه أحد المواضيع المركزية في العلاقات الدولية، انطلاقاً من كونه "يحدث عندما يضبط الفاعلون سلوكهم وفقاً لتفضيلات الآخرين الفعلية أو المتوقعة من خلال عملية تنسيق السياسات"²، ثم تقليل التأثيرات السلبية نتيجة هذا التعديل في سلوكيات هذه الدول بعضها مع بعض.

¹ Ibid, p 168.

² Helen Milner, "International Theories of Cooperation among Nations: Strengths and Weaknesses", World Politics, Volume 44, Issue 03, (April 1992), p 467.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

يشير مفهوم تنسيق السياسات في جوهره إلى التعاون في عنصرين:

- أولاً، يفترض أن التعاون سلوك ناتج عن مجموعة من الأطراف موجه نحو بعضهم البعض، يحتمل عديد الأهداف التي تحددها المجموعة، والتي لا يشترط فيها التشابه.

- ثانياً، يعني ذلك أن التنسيق يوفر للأطراف المتعاونة حجم مكافآت تختلف من دولة لأخرى، لكن ذلك يحدث بصفة تبادلية.

يتوافق المعنى المرتبط بتنسيق السياسات بالتعاون وفق هذا استناداً إلى مبدأ المساعدة الذي يعتريه التعاون والنيات المسبقة عن هذا التعاون وعليه يعدل كل طرف سياساته وسلوكه بما يتوافق ومصالح المجموعة ككل، إلا أن المعنى المرتبط بالعمل المشترك بين الوحدات السياسية لا يمكن وصفه بالتعاون، كون التعاون المتبادل يركز في بعض الحالات على التمييز في التبادلات، ولا يمكن أن يحقق مكاسب للمنفعة المتبادلة، خاصة لما ترغب القوى الدولية في التعاون غير المقيد، فخلال الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي تعتمد التنافس إلا أن التعاون منذ الأزمة الكوبية أضحى يتناول حيزاً جيداً في علاقات القوتين، مع ذلك، يبقى التنسيق في السياسات بين القوتين العظميين غير دال حقيقة عن وجود تعاون بين الطرفين¹، هذه الحالات يكون التعاون فيها غير ملائم أو ضروري حتى لتحقيق المكاسب التي ترغب بها الدول، فالولايات المتحدة تريد أن تحافظ على حيز معين لسباق التسلح والأمن من أجل مكاسب أكبر من حالات التعاون المقيد مثل سياسات الحد من التسلح، عليه فإن التعاون بهذا الشكل يخلو من المعنى الحقيقي المراد من اتباع التعاون في العلاقات الدولية.

التفريق بين ما هو تعاون فعلي وبين ما هو تعاون شكلي يرتبط بمدى فهم التعاون كونه حالة منفصلة عن الصراع، بمعنى أدق يتعارض التعاون مع التنافس والصراع، الصورة التي

1 Steven e. Lobell, Norrin m. Ripsman, Jeffrey w. Taliaferro, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy* (USA: Cambridge University Press, 2009), p 2.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

ترتبط هنا بمدى صعوبة تحقيق التعاون في جو فوضوي يطبع النظام الدولي تغيب فيه حكومة عالمية تتحلى بثقة الدول، التي تعيش في سباق غير مقيد لتحقيق أهدافها بما يؤدي لتقليل المكاسب المتاحة لبقية الأطراف في اللعبة السياسية الدولية، بالتالي، تكون سلوكيات هذه الوحدات غير مقيدة من طرف المؤسسات الدولية، يشير روبرت كيوهان (R. Keohane) بذلك في كون الأنماط المؤسسية للتعاون في مثل هذه الحالات مرتبطة بجزء من صراع أكبر على السلطة العالمية، بحيث تكون السياسة الدولية منحصرة في خيارات الحرب.¹

التعاون المبني على هذا الشكل من حالات الصراع العالمي على السلطة يكون وليد التجزئة القائمة على نظام فوضوي يمنع الوصول إلى شكل متطور من المؤسسات الدولية التي تمتلك الآليات لتطبيق القواعد المنظمة لسلوك الوحدات الدولية، التعاون في أنماط أخرى مشابهة لهذا الطرح يقترب من سلوكيات الدول غير المتعاونة في بعض المواقف والأزمات الدولية، رغم كونها لا تحاول تقليل مكاسب الأطراف الأخرى جراء سلوكها، إلا أنها تؤثر بشكل سلبي في التعاون.

التوافق في تقديم تعريف دقيق للتعاون لا يختلف من حيث المبنى، كون أغلب التجارب التعاونية تتفق حول جوهره، ففي اتفاقية مدريد تم تقديم تعريف التعاون بربطه بالمجال العابر للحدود كونه "أية إجراءات مشتركة تهدف إلى تعزيز وتعميق علاقات حسن الجوار بين المجتمعات أو السلطات الإقليمية الخاضعة لاتفاقيات وترتيبات لازمة لذلك"، وفي الاتفاقية الإطارية الأوروبية لسنة 1998، ورد تعريف التعاون ليعبر عن مفهوم "عبر الإقليمية" ويشير إلى مجال أوسع من علاقات الحدود التي تربط الدول بعضها ببعض في حيز جغرافي محدود.²

1 R.O.Keohane, op-cit, p 7.

2 Yuliya Tkachenko, Vladislav Pustovar, "Approaches to the definition of Cross-Border Cooperation: discussion points", The Russian Academic Journal, Vol. 29, n3 (2014), p 39.

تعريف التعاون وفق هذا النمط يرتبط بالجانب المؤسسي أكثر، حيث يساهم التعاون في زيادة الترابط الاقتصادي الإقليمي، وتثبت أهميته أكثر في كون المصالح الاقتصادية المشتركة تخلق طلبا على المؤسسات والقواعد الدولية، ويتوسع بناء على الوظائف التي يمكن للمؤسسات الإقليمية تأديتها، ويعتبر أنصار الوظيفة الممارسات التعاونية التي ترعاها المؤسسات الإقليمية تؤثر في سلوك الدول كون الاعتماد المتبادل يتولد جراء خلق مصالح في إطار من التعاون.¹

وفقا لذلك، فالتعاون موقف تتفق فيه جميع الأطراف على العمل معا لتحقيق مكاسب جديدة لها جميعها، الأمر الذي لا يتسنى تحقيقه بصفة أحادية، حيث يشير وبستر (Webster) إلى التعاون باعتباره "رابطة الأطراف من أجل مصلحتهم المشتركة، والعمل الجماعي سعيا لتحقيق الرفاهية المشتركة"، صفة المكاسب لا تقتصر على المادية فحسب بل تتعداها للأهداف المشتركة التي تحددها الأطراف وتعمل على زيادة الاعتماد المتبادل بينها في المسائل الأمنية وإجراءات بناء الثقة وفرض القيود على الجهات الفاعلة في التعاون، وعليه فالتعاون أكثر من مجرد عدم التعارض في علاقات الدول على المستوى الإقليمي.²

تَقْوُّق الأهداف المشتركة على المصالح المتضاربة لا يعد تعريفا كاملا للتعاون، إذ يحتمل النوايا وما يترتب عنها من سوء إدراك لسلوك الفواعل، وعليه يجب التمييز بين التعاون والمصالح المشتركة التي ترتبط به في كثير من الحالات، التي تحتمل عدة شقاقات بين الأطراف، أو عوامل عدم الثقة على الأقل، فالتعاون ليس مجرد وظيفة لتحقيق المصالح المشتركة، خاصة عندما يكون عدم اليقين من مخرجات الفواعل الشريكة وتعدد مصادر المعلومات الخاصة بها، إضافة للحسابات الاستراتيجية التي تقف عائقا أمام تحقيق المصالح والأهداف المشتركة، فالاهتمامات المشتركة ليست كافية لاعتبار تكيف علاقات مجموعة من

1 R.O.Keohane, op-cit, p 8.

2 I. W. Zartman, S. Touvaln op-cit, p 1.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

الدول أنه تعاون بل يجب أن تتخللها إطارات مؤسساتية تقلل عدم اليقين وتوحد مصادر المعلومات.¹

مع ذلك، يبقى التعاون، رغم حدوث تعارض في مواقف الدول تجاه بعض القضايا أو تنافس بين طرفي العلاقة، قائما على رغبة الفواعل في الحفاظ على التفاعلات في أشكال محددة توطئه مؤسسات إقليمية أو من إنشاء الفواعل قصد وضع القضايا التي تقف حائلا أمام تطوير العلاقات وتبقى حالات عدم اليقين قائمة، ويفترض أنه وفقا لذلك لا يمكن التفكير في اللجوء إلى الحرب لتحقيق المصالح خارج الإطار التعاوني.²

المطلب الثاني: علاقة التعددية بالتعاون

يتضمن مصطلح التعددية (Multilateralism) رابطا قويا مع التعاون، حيث لا يتحقق شرط التعاون إلا بوجود علاقات قوية تربط طرفين أو أكثر، وهو التعريف المبسط الذي قدمه كيوهان للتعددية، لكن في حقل العلاقات الدولية ظهر المفهوم كاتجاه يؤثر بشكل قوي، يعبر عن طرح أكاديمي يرتبط بوجود ظواهر ذات ميزة معقدة، حيث يعبر جون جيرارد روجي • (John Gerard Ruggie) عن العلاقات متعددة الأطراف بأنها تشمل على ثلاث دول أو أكثر تجتمع لمعالجة عدة قضايا محددة وفق سلوك معمم ومبادئ محددة،³ وبالنسبة للتعاون يظهر المفهوم التعددي ليعبر عن ثلاثة أنماط:

1. تنفذ الدول التزاماتها ضمن المعاهدات دون استثناءات ترتبط بالتحالفات، أو بوضعية الدولة وظروفها، أو حتى عندما تصبح مصالحها القومية على المحك.

1 R.O.Keohane, op-cit, p 12.

2 I. W. Zartman, S. Touvaln op-cit, p 2.

• أستاذ حقوق الإنسان والشؤون الدولية بكلية كينيدي للحكومة (جامعة هارفارد)

3 Chung, Kyung Yung, "Building A Military Security Cooperation Regime in Northeast Asia: Feasibility and Design", (Doctoral Dissertation, University of Maryland, 2005), p 22.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

2. عدم التجزئة الذي يرتبط بسياسات وترتيبات التعاون العسكري، لما يطلب من الدول الإيفاء بالالتزامات الخاصة بها تجاه بقية الأطراف في العلاقة التعاونية في إطار اتفاقيات الأمن الجماعي، بالتالي يضحى السلام غير قابل للتجزئة.
3. يترتب عن عدم التمييز وعدم التجزئة الاستمرار في الترتيبات متعددة الأطراف لأقصى مدة ممكنة تتحقق معها المصالح.¹

حسب روجي فإن هذه الأنماط المقترنة بالتعددية تظهر جليا في انخراط الدول في أنظمة الأمن الجماعي، ببساطة لا يمكن لهذه الدول عدم الاستجابة للعدوان دون بعضها البعض وبذلك يعبر عن عدم التجزئة، دون الاستجابة للمخاطر وفق ما يتناسب مع مصالحها.²

عقب نهاية الحرب الباردة تزايد الاهتمام بمصطلح التعددية ضمن نسق عالمي بصفتها "شكلا تنظيمياً في العلاقات الدولية"³، يعبر عن آلية ترمي إلى لم الشمل من جهات دولية تؤمن بالمفهوم التعاوني، خاصة مسألة توسيع رؤوس المال، وشيوع التعاون متعدد الأطراف كشكل للتكامل الدولي، مما يساهم في إقرار السلم وتحقيق الأمن الدولي، بالمقابل يشكل التعاون متعدد الأطراف الأسس لربط العلاقات الإقليمية.

التعددية التي ترتبط بالتعاون تعتمد على معنى الاستراتيجية الدبلوماسية التي توظفها الدول بهدف تنسيق السياسات بين ثلاثة أطراف أو يزيد، ويشمل تفاعلات غير محدودة، في حين أنه يوصف كمفهوم للتعبير عن السلوك الذي يسهم في الحفاظ على السلام، وغالبا ما يعتبر استراتيجية تعتمد على مجموعة من الدول لأجل تحقيق هدف محدد، وعليه قد يكون التعاون في إطار التعددية عاملا لأجل حل أو التقليل من احتمالات حدوث النزاع بين الدول المشتركة

1 مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 137.

2 Chung, op-cit, p 22.

3 م، غريفيش، ت، أوكلاهان، مرجع سابق، ص 138.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

فيه، بالمقابل قد يتضمن التعاون عنصر التشارك في مواجهة منافسين من خارج الهيكل متعدد الأطراف، سواء للضغط عليهم، أو كسر هيمنتهم.¹

خلال القرن الماضي، اعتبرت التعددية مبدأ بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية خلال فترات معينة، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة بالنسبة لشرق آسيا، حيث تمثل التحالفات والهيكل التعاونية، ويطلق على هذا النوع من الاستراتيجيات أيضا الثنائية (Plurilateralism) القائمة على تنسيق السياسات مع بقية الأطراف عبر ترتيبات منفصلة مع كل فاعل، الأمر الضيق بالنسبة للشكل التعددي أن كل هيكل يختلف من حيث الأهداف والمصالح والوسائل، رغم أنه أكثر من دولتين تنضويان تحت أكثر من هيكل، وبالنسبة للتعددية تكمن المصلحة المتبادلة في عدم إثارة نزاع مع الدول التي لا تنضوي تحت الهيكل التعاوني، حيث ينطوي على أهمية كون التعاون يتطلب النظر في التأثير الأوسع للعلاقة بين الأطراف، لذا فهو في الغالب يتخذ الشكل التعددي رغم أهمية الأنشطة التعاونية الثنائية في تحقيق المصالح على نحو ترغب به الفواعل أكثر من الأطر التعددية²، على الأقل عندما تكون التكلفة المترتبة عن التعاون في صالح الأطراف المشاركة، بمعنى أدق التعاون متعدد الأطراف يتشكل نتيجة شرط أساسي يربط العلاقة أكثر بهدف تحقيق المصالح المشتركة، ويفرق كيوهان هنا بين أمرين:

- الانسجام يقترب من المعنى التعاوني متعدد الأطراف إذا كان قائما على السياسات والأدوار التي يمكن أن يعتمد عليها طرف ما في صورة مرآة عاكسة على بقية الأطراف، وتستمر هذه العلاقة في تحقيق المصالح على أساس من الاعتماد المتبادل، حيث

1 I. William, Saadia, op-cit, p 3.

2 Ibid, p 8.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

يقدم الهيكل التعاوني ديناميكيات زيادة العلاقة في المستويات الاقتصادية الأمنية والسياسية.¹

- يحدث التعاون عندما يقوم الفاعلون بضبط سلوكهم على الواقع أو التفضيلات المتوقعة، من خلال عملية تنسيق السياسات،* مما يجعل العمل المشترك أكثر رسمية من مجرد تشارك المصالح، ويتم بذلك التعاون عندما ينظر الشركاء إلى السياسات التي تسهل تحقيق الأهداف المشتركة كنتيجة لعملية تنسيق السياسات.

يختلف التعاون عن الانسجام في السياسات وتنسيقها، حول ما إذا كانت سياسات الفواعل تسهل تلقائياً تحقيق أهداف البقية، وعليه يختلف الانسجام عن التعاون انطلاقاً من جوهره؛ فالانسجام نادر الوقوع في العلاقات الدولية، كون الدول -حسب وجهة نظر روسو- تتعارض ما إذا كانت على اتصال مكثف فيم بينها، حيث لكل طرف وجهات نظر تختلف عن البقية حتى وإن كان هناك توافق في الآراء، باعتبار أن أسبقية ضمان الأمن أهم من تدابير الرخاء الوطني، عليه وجب التمييز بين التعاون والانسجام رغم الشبه الحاصل بينهما عندما يتعلق الأمر بالسياسات العالمية.²

على هذا النحو، يشير الانسجام إلى مواقف دولية يسهل فيها على الدول (بالنسبة للتي تسعى لتحقيق مصالحها على حساب البقية) تحقيق أهدافها تلقائياً، حيث تلعب "اليد الخفية" التي تحدث عنها أدام سميث (Adam Smith) دوراً بديلاً عن التعاون في العلاقات التي تجمع الدول، وعليه فإنّ التعاون لا يتطابق مع الانسجام الذي لا يكون تلقائياً.³

1 عامر مصباح، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية، (مصر: دار الكتاب الحديث، 2014)، ص 51.

• تنسيق السياسات يتم بإجراء تعديلات على القرارات، حيث تتوافق الدول فيم بينها لأجل تجنب النتائج غير المرغوب فيها لأي قرار، أو تخفيض الإجراءات التي من شأنها تعطيل الخطط المشتركة، أنظر:

R.O.Keohane, op-cit, p 51.

2 Ibid, p 52.

3 Ibid, p 51.

المطلب الثالث: مفهوم التعاون الأمني

تم التأسيس لمفهوم التعاون الأمني خلال الحرب الباردة، حيث ظهر توجه في العلاقات الدولية يركز على أنّ القوة توجه نحو المسائل الدفاعية، بتكوين هيكليات عسكرية وأمنية ضد أية محاولات هجومية من الأطراف الخارجية، حيث أن وسائل التحالفات التقليدية أضحت غير قادرة على مواجهة التهديدات الخارجية، والمصلحة الوطنية لا تقتصر على الحفاظ على الأمن القومي، بل يتعداها لإجراءات بينية وإقليمية، مثل بناء الثقة والشفافية في النوايا التي تحرك سلوكيات الدول، مع ذلك لا يترسخ مفهوم التعاون الأمني فقط خلال القرن العشرين، ففي مقال "المقالة الثانية لتعريف السلام الدائم" كتبه إيمانويل كانط (Immanuel Kant) في أواخر القرن الثامن عشر، أشار فيه إلى أنّ "قانون الأمم يجب أن يقوم على اتحاد دول حرة"¹، ويشمل ذلك التعاون الأمني، بصفته الإطار الذي يؤثر في فلسفة الدول الأمنية حيال مواجهة التهديدات الأمنية في جوارها الإقليمي.

التعاون الأمني الذي شهدته الحرب الباردة يقدم في صورة نمطية مبنية على وجود "عملية تقوم بموجبها الدول التي تشترك في المصالح عبر آليات متفق عليها للحد من التوتر والشكوك أو حل النزاعات الكامنة أو تخفيفها، إضافة إلى إجراءات بناء الثقة وتعزيز آفاق التنمية الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار في أقاليمهم"²، يتم توسيع مدرك التعاون الأمني للتعامل مع مخاوف دول المنطقة مع إيلاء الاهتمام بعلاقة التعاون الأمني بالصراعات.

1 Richard Cohen, Michael Mihalka, **Cooperative Security: New Horizons for International Order**, The Marshall Center Papers, No. 3, (Deutschland: George C. Marshall European Center for Security Studies, 2001), p 4.

2 Michael Moodie, "**Cooperative Security: Implications for National Security and International Relations**", paper for Cooperative Monitoring Center, (USA: Sandia National Laboratories, 2000), p 4.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

تعتبر التحديات المعاصرة أحد أهم الأسباب التي تدعو إلى دراسة التعاون الأمني، حيث تمثل قضايا غير مركزية في النظام الأمني لما بعد الحرب الباردة، بل زاد حجم التأثير الناجم عن هذه التفاعلات، وأضحت قضايا الأمن التقليدية أكثر تعقيدا من حيث الطرق التي تستند إليها الدول لحماية نفسها ضد التهديدات ومن غير الممكن ضمان مصالحها بمفردها.

يشير التعاون الأمني إلى التعبير أكثر عن جلسات التشاور التي تجمع الدول من أجل خلق مجالات أوسع من الثقة، والاتفاق حول الآليات التي من خلالها يتم مواجهة القضايا الأمنية في مجال من الاعتماد المتبادل بعيدا عن الآليات الأحادية، والأثر من ذلك يعبر المفهوم بعمق عن وجهة النظر الليبرالية تجاه مستقبل الأمن الدولي، يقابله وجهة النظر الواقعية إزاء الأمن الدولي على اعتبار أن النظام الدولي غير مستقر، مما يرهن وضع التعاون الأمني، ومدى فعالية الآليات المرتبطة به والمؤسسات القائمة عليه، التي أثبتت قدرتها على توفير جو من السلام الإقليمي.¹

في ظل بيئة أمنية تتميز بالدوائر النزاعية، التي تنتشر عبرها التهديدات الأمنية اللامركزية، يثير مفهوم التعاون الأمني (في ظل مواصلة الدول ممارسة دورها التقليدي عبر بناء ترسانات عسكرية والسعي للهيمنة الإقليمية) التساؤلات حول قدرة الدول على مواصلة تماسكها وتوفير جو من السلم الداخلي، خاصة وأن فشل الدول سمة بارزة في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث الجميع معرض للمخاطر الناتجة عن مخرجات هذه الدول الفاشلة، وتميل لإثارة مستويات عالية من العنف واللا أمن، خاصة عندما تلتزم الدول المحيطة بها بعدم التدخل، ولا تحتوي هذه الأزمات، ما يزيد من تعقيد الأوضاع الأمنية وتدخل دول المنطقة ضمن حيز المعضلة الأمنية، بالتالي تتزايد عوامل الانخراط في عمليات التعاون الأمني، تبذل الدول جهودا متواصلة للحد من مخاطر الحرب غير الموجهة وآثار تفكك الهياكل السياسية

1 R. Cohen, M. Mihalka, op-cit, p 5.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

الإقليمية، لا يحدث التعاون وفقاً لهذه الحسابات إلا عندما يشعر الأطراف بالمستقبل المشترك، ويدركون أنّ التصرفات الأحادية لا يمكن -بأي حال من الأحوال- أن تحقق النتائج التي من الممكن تحقيقها بشكل جماعي، وقد تؤدي إلى سلوك معاد من الدول المستهدفة.¹

في الغالب يستخدم التعاون الأمني كمفهوم ليعبر عن سعي الدول لحل مشكلاتها المشتركة، ويرادف الأمن الجماعي، ببساطة تعمل الدول بشكل جماعي، رغم أن مفهوم الأمن الجماعي يملك دلالات أكبر لوصف نوع من الأنظمة الأمنية الذي كان سائداً طيلة الحرب الباردة في أوروبا، حيث تتفق الدول على العمل معاً ضد طرف ما من النظام الدولي والذي يتخذ إجراءات عدائية ضد الآخرين.²

تعتبر التحالفات (Alliances) أقدم شكل من التعاون الأمني، وتأتي مصممة لاستخدامات القوة الصلبة ضد أي تهديد أو خصم مشترك، وبالتالي يتم اعتبار التعاون وسيلة لتحقيق غاية مشتركة، تتم مطابقة هذا السلوك مع الآثار العملية للتحالفات، التي من شأنها زيادة وعي الأطراف بالتهديد أكثر من دعم التحالف، الأكثر من ذلك قد يؤدي نظام التعاون الأمني المبني على التحالفات إلى تفاقم المعضلة الأمنية، وفي غالب الأحيان تؤدي لخلق توازنات أو تحالفات مضادة، الأهم بالنسبة للتحالفات أنها ترعى مصالح الدول وتقلل احتمالية دخولها في حرب من خلال تعزيز الثقة بينها، وتشجيع الفرص التي من شأنها تجنب الدخول في نزاعات إقليمية كإجراءات رقابية، وقد تتعدى هذه المجالات لشكل أوسع من التحالف الأمني.³

1 Ibid, p 29.

2 Michael Mihalka, "Cooperative Security in the 21st Century", The Quarterly Journal, Vol. 4, No. 4 (Winter 2005), p-p. 113-114.

3 Alyson J. K. Bailes, Andrew Cottey, "Regional security cooperation in the early 21st century", SIPRI Yearbook 2006: Armaments, Disarmament and International Security, p 199, in: <https://www.sipri.org/yearbook/2006/04> (16/07/2019, 09:56)

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

يقترّب التعاون الأمني من مفهوم الأنظمة الأمنية، حيث تشكل الأخيرة نوعاً مهماً من التعاون الأمني، وتظهر الأنظمة الأمنية بشكل شائع في الأبعاد غير الأمنية في العلاقات الدولية، مثل تنظيم التجارة العالمية والنقل الدولي، وتقوم الأنظمة الأمنية بتوفير قواعد تعاونية تنظم سلوك الدول، وتوفر طرقاً لتنفيذ معايير هذا التعاون ودعمها، تشمل الأنظمة الأمنية لوائح لسلوك الدول مثل عدم استخدام القوة واحترام الحدود الدولية، والمعايير الكبرى في العالم، في حين أنها تنظم استخدامات القوة الصلبة (مثل مواجهة القرصنة البحرية)، وتستمد الأنظمة الأمنية شكلها التعاوني من مدى احترام الدول الأطراف فيها للمعايير المحددة لها، لكن لا ترقى إلى الشكل المؤسسي، وبالنسبة لها لا يشترط التشارك في الحدود الجغرافية لأجل ضبط الأنظمة الأمنية.¹

يتشابه مفهوم التعاون الأمني مع مفهومي الأمن المشترك والأمن الشامل، إذ يعني الأمن المشترك تأثر الدول بشكل متساوٍ ومشترك من تهديد معين في النظام الإقليمي أو العالمي، ويشعر الأطراف في الأمن المشترك بالتهديد إزاء المخاطر التي يشكلها استخدام أسلحة الدمار الشامل، أما الأمن الشامل فعادة ما يشمل التهديدات التقليدية وغير التقليدية، وعليه تشترك هذه المفاهيم في المعنى بالتعاون الأمني، ومع ذلك يبقى كل منها يختلف عنها بشكل جوهري، على اعتبار أن التعاون الأمني مصطلح فضفاض يتم التعبير عنه لوصف حالات تعمل فيها الدول معاً للتعامل مع مختلف التهديدات والتحديات غير الدولانية.²

مفهوم المجتمع الأمني هو الآخر يقترب بشكل كبير ليعبر عن جوهر التعاون الأمني، إذ يعرف على أنه ضمان بين مجموعة من الدول بعدم الدخول في حرب ضد بعضهم، والتأكيد على حل نزاعاتهم بشكل سلمي، وينطوي مفهوم مجتمع الأمن على تفاعل أكثر كثافة واستدامة

1 Ibid, p 200.

2 M. Mihalka, op-cit, p-p 113-114.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

وشمولية، كونه يعتمد على إزالة الأخطار الناتجة عن التعارض داخل مجتمع الأمن¹، بالتالي تختفي الاستعدادات للحرب تجاه الأعضاء الآخرين، لا يختلف اثنان أن مجتمع الأمن وفق هاتين الميزتين لا يعبر عن غياب النزاعات والخلافات، بل إقامة منطقة عابرة للحدود خالية من النزاعات يكون مبنياً على منع الحكومات من تبني خيارات استخدام القوة ضد بعضها البعض، ويفصل بين مجتمع الأمن وبقية الأنواع الأخرى من العلاقات الأمنية،² تتميز المجتمعات الأمنية أيضاً بعدم وجود تنافس عسكري بين أطرافها، نتيجة عدم وجود استعدادات مسبقة للعنف على نطاق واسع في إقليم مجتمع الأمن، ويعتبر مجتمع الأمن -على ضوء ذلك- متغلباً على المعضلة الأمنية التي تتسبب فيها سباقات التسلح، كون تحقيق مجتمع أمن وظيفي مبني على هذا المؤشر.³

أحد المفاهيم الأخرى الذي يقترب من معنى التعاون الأمني، الدفاع الجماعي، حيث تتطلع الدول في إطار منظمات الدفاع الجماعي إلى التعاون للدفاع عن بعضها البعض ضد العدوان الخارجي، خلال الحرب الباردة تأسس العديد من منظمات الدفاع الجماعي، حيث يلتزم الأطراف بالمعاهدة المؤسسة بالدفاع الجماعي في حال تعرض أي طرف للتهديد، أو الهجوم عسكرياً من دولة أو منظمة خارج إقليم المعاهدة.⁴

يمكن توضيح المفاهيم التي تم تقديمها آنفاً حسب درجة علاقتها بمفهوم التعاون الأمني ومدى تعبيرها عن حجم التنسيق في السياسات ذات الطابع الأمني، والتي تجمع طرفين فأكثر ضمن مساق لمواجهة التهديدات التقليدية على اختلافها، فضلاً عن التهديدات اللا تقليدية للأمن:

1 Alyson J. K. Bailes, Andrew Cottey, op-cit, p 201.

2 Amitav Acharya, **Constructing a Security Community in Southeast Asia ASEAN and the problem of regional order**, (New York: Routledge, 2nd edition; 2009), p18.

3 Ibid, p 19.

4 Richard Cohen, Michael Mihalka, op-cit, p-p 6-7.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

جدول 1: الأطر المشابهة للتعاون الأمني

التعاون الأمني			
نظام الأمن	مجتمع الأمن	الدفاع الجماعي	الأمن الجماعي
- عادة ما يتم إنشاء أنظمة محددة للحد من انتشار الأسلحة والقدرات العسكرية. - غياب الحرب داخل المجتمع ناتج عن عوامل واعتبارات محلية، (مثل الضعف الاقتصادي، والسياسي، توازن القوى، أو موقف ردع متبادل)، ومصالح الفواعل في نظام الأمن ليست أساسية وطويلة الأمد. - المبادئ، والقواعد، والمعايير التي تقيد سلوك الدول داخل مجتمع الأمن مبنية على أساس المعاملة بالمثل.	- تفعيل دور المؤسسات والعمليات لتسوية النزاعات بطريقة سلمية. - تعاون وظيفي بين أطراف مجتمع الأمن، وتحديد آفاق طويلة الأمد لأجل نقادي الحرب. - الشعور الجماعي بالهوية. - معايير صارمة بخصوص استخدامات القوة، فضلاً عن عدم وجود حيازة تنافسية للأسلحة، وعدم التخطيط الاستباقي للدخول في حرب ضد بقية الأطراف.	- شبه إجماع لدى الدول الأطراف حيال التهديدات الخارجية، من دولة أو غير دولانية خارج الإقليم. - وجود قواعد لأجل استبعاد أي طرف لا يحترم المعايير المشتركة. - إمكانيات التشغيل والتكامل العسكري الكبير ووجود التزامات متبادلة بالمساعدة أثناء التهديدات المباشرة. - يمكن أن تتشابه ظروف المجتمع الأمني مع الدفاع الجماعي تجاه الصرامة في التعامل مع أطراف الدفاع الجماعي.	- العقاب يمثل الآلية الأكثر ممارسة بدل الاتحاد لمواجهة التهديدات، مع الاتفاق مسبقاً على توقيع العقوبات ضد العدوان، وضد أية دولة عضو. - لا توج أية معايير مسبقة للتهديدات والعدوان. - عدم إدراج الهياكل الوظيفية واشترائها (مثل التعاون الاقتصادي). - القدرة الجماعية لمواجهة أي عدوان ضد أطراف الأمن الجماعي.

Source : Amitav Acharya, op-cit, p 20.

يفهم من هذا الجدول أنّ التعاون الأمني يبنى على أساس وجود تهديدات تجمع دولاً معينة أو مجموعة من الدول، تؤثر عليها وتتطلب تفكيراً جدياً من طرفها حول حماية أمنها ومصالحها، والبحث عن آليات جماعية لمعالجة الفراغ المترتب عن التهديدات الأمنية عبر الوطنية، وعليه فالتعاون الأمني نشاط بين دولتين أو أكثر لأجل تقليل احتمالية الحرب، حيث يترتب عن هذا التعريف مجالان:

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

- أن التعاون الأمني نشاط موجه ليحتوي دولا معينة تنتهك السلام الإقليمي وتؤثر على نشاط الدول، وليس من الضروري أن ينطبق على دول غيرها.

- أنه نشاط موجه لأجل تحسين البيئة الإقليمية التي تنشط فيها الدول المتعاونة أمنياً.¹

يفهم -من ذلك- أنه رغم اقتراب التعاون الأمني وترادفه مع جملة المفاهيم في العلاقات الدولية التي تتناسق في أبعاد عديدة معه، إلا أنه تظل فروقات عديدة بين أنماط التعاون الأمني الأخرى، حيث السلام والحرب يمثلان عنصرين هامين للتفرقة بينها، وتتطوي على آليات حفظ السلام واختلافها، ومدى استجابة الدول لها، فعادة ما يتوافق التعاون الأمني مع بقية المصطلحات، إلا أن الاختلاف في طبيعة التعاون الأمني، الذي يعد أشمل عن بقيتها ومتضمن فيها، بحيث يتزايد الترابط بين الدول؛ فإن التعاون الأمني كفيل بتحقيق السلام وتقليل احتمالات الحرب والتنافس بين الدول، بناء على سياسات الحد من التسلح، وإزالة خطر الحرب، في ظل بيئة تفصح عن النوايا الاستراتيجية، والتي تعد المحور الأهم للعملية الاتصالية داخل مجال التعاون الأمني، والتي من شأنها تقليل الشكوك مقابل بناء الثقة بين الأطراف.

المفاهيم الأربع التي تتقارب مع التعاون الأمني تستخدم في فهم التعاون الأمني، وآفاقه وقيوده، وتصنيف الهياكل الإقليمية، من حيث الخصائص، والترتيبات، تثبت التجارب أن هذه الأنماط الأربع قد تتواءم مع بعض الحالات الأمنية دون غيرها، وتنم عن رغبات الدول الحقيقية لمعالجة القضايا الأمنية على نحو مشترك أكثر منه أحادي، وتتعدد أنماطه على المستوى الإقليمي رغم تعارض آلياتها وإجراءاتها، ورغبات وثقة الدول في المؤسسات الإقليمية، بالتالي، التعاون الأمني عملية تتعدى المصالح المشتركة وتجنب الدخول في الحرب، وضرورات الدفاع الجماعي، إلى تعزيز الرغبات في تطوير العمل المشترك للعمل أبعد من تقادي التهديدات لخلق هوية أمنية مشتركة تحتوي جميع الأطراف والترتيبات والتحالفات.

1 R. Cohen, M. Mihalka, op-cit, p 35.

المبحث الثاني: متطلبات التعاون الأمني

يعتبر المؤلفون المعاصرون التعاون الأمني استراتيجياً مبنياً على أرضية عمل في وقت السلم، ويتم تفعيله بوجود خطر أو تهديد محتمل لأحد الأطراف المشكّلة للتعاون، كونه مساهمة في خلق إطار من العلاقات تنخرط فيها أهم المؤسسات داخل الدولة، وتتخربط بموجبه الدول في جميع الأنشطة والمؤسسات في علاقات تبادلية نفعية أثناء السلم والحرب.

يناقش التعاون الأمني المعنى الجوهرى للتعاون الأمني للسلام والاستقرار، وتترتب عليه كل العمليات الخاصة، والخطط، والسياسات التي تستهدف تطويره، هذه المتطلبات التي يركز عليها التعاون الأمني، تثير العديد من الأسئلة حول الظروف التي من الممكن أن ينشأ فيها، والتي تؤدي إلى استمرار الجهات الفاعلة فيه على نفس المسار، من جهة أخرى، تتأثر الاستراتيجيات التي يمكن للفواعل تطبيقها في إطار التعاون الأمني، والطرق التي يمكن من خلالها زيادة أو تغيير نمط التفاعل لتعزيز النسق التعاوني، بالعديد من العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية لأي تعاون أمني.

الشؤون الدولية خلال القرن الواحد والعشرين أضحت أكثر عمقاً وتأثيراً عما سبق، والأمن التعاوني كأحد الاستراتيجيات التي تعمل الدول على تطبيقها لأجل مواجهة المؤثرات الداخلية والخارجية، ومنذ التسعينيات من القرن الماضي تم اعتبار التعاون الأمني الاستجابة الأهم للتغيرات الأمنية الشديدة وصعبة الحل.

المطلب الأول: الاتجاهات المفضية إلى التعاون الأمني.

يقوم التعاون الأمني على منطق اعتراف الدول بحاجتها له، نتيجة القلق المتزايد من ضعفها العسكري، وتتبنى استراتيجية لاستغلال نقاط الضعف والتمكن من مراقبة ومواجهة التهديدات اللاتماثلية، وبشكل لا إرادي، تلجأ الدول إلى البحث عن طرق لتقليل تكاليفها وتأمين مصالحها القومية، ومتطلبات تطوير وتحديث الجيوش، وعليه فالتعاون الأمني أحد البدائل التفضيلية نتيجة ترجيح النقاط التالية:

- تصور عجز عسكري ناتج عن انخفاض ميزانيات الدفاع، التي لا يحتمل أن تحقق الأمن، وعدم القدرة على استخدام تكنولوجيا متقدمة.
- الاعتراف بالضعف المتزايد للمجتمع الدولي في مواجهة التهديدات الإرهابية (بم في ذلك أسلحة الدمار الشامل)، وعدم قدرة الدول على تغطية فضائها الجغرافي.
- هشاشة البنية التحتية الوطنية وانعكاساتها على الأمن القومي، من حيث تأثيرها على الأقليات، ومركزية الحكم، والتوزيع العادل للثروات.¹

توحي البيئة الأمنية بأهمية التعاون الأمني، ويقابل ذلك التطور الاقتصادي وتحقيق مستويات متقدمة من التنمية، ويرمز ذلك لقوة الدولة موازنة للقوة العسكرية، وأغلب الدول المتطورة اقتصاديا تحظى باحترام القوى الإقليمية وفق معيار الأداء الاقتصادي، وتمثل اتجاهها مهما لزيادة التعاون الأمني متعدد الأطراف على المستوى الإقليمي.

تمثل القضايا الإقليمية جزء مهما للمساهمة في خلق تعاون أمني إقليمي، حيث تجعل منه ذا أهمية متزايدة، وتجاوزها يعتبر الخطوة الأولى لتعزيز الحوار وجذب اهتمام أكبر قدر من الفواعل الإقليمية، وكل ذلك ويعزى لـ:

1 M. Moodie, op-cit, p 6.

1. هشاشة الدول والاستقرار الداخلي:

عرف العالم منذ نهاية القرن الماضي تأثير العولمة بشكل قضي جزئيا على نظام الدولة القومية الذي تأسس في ويستفاليا، حيث تدافع عن أراضيها ضد أي عدوان خارجي، والقيم الأساسية، وتوفير الأساسيات لكل السكان، عكس نهاية القرن الماضي؛ الذي عرف ظهور مشاكل هيكلية للدول القومية، وعديد الدول التي تعيش تحت أنظمة شمولية تعرف عدم تجانس كبير في مجتمعاتها، وسياسات الميز العنصري، وبنى تحتية شبه محطمة، ومؤسسات سياسية متخلقة وأنظمة اقتصادية تهيمن عليها القوى الكبرى والشركات متعددة الجنسيات، جعلت الدول القومية غير قادرة على ممارسة مبادئها الدستورية، ومعرضة أكثر من غيرها للتحديات والتهديدات الداخلية والخارجية على حد سواء، بينما مع بداية القرن الواحد والعشرين، أضحت أغلب الدول تعيش تحت حيز الفقر، وفاقدة للشرعية وتعرف احتكارا للسلطة.¹

تصبح الآثار المترتبة عن التعاون الأمني عميقة، ففي هذه الظروف التي تعيشها الدول، أصبحت التهديدات الداخلية مصدر قلق حقيقي مقارنة بالتهديدات الدولالية، التي أضحت مع بداية القرن الواحد والعشرين تشكل نسبة أقل من بقية المخاوف الأمنية الجديدة، كل هذا نتيجة حتمية لانشغال الدول أكثر بالتهديدات التي تمثلها الفواعل غير الحكومية والظروف الإقليمية والدولية، وبالتالي فشل الدول تمثل العنصر الأكثر تهديدا للأمن مقارنة بتهديد المنافسين الدوليين، كونها توفر أرضية أساسية لنمو التهديدات الأمنية وانتشارها على المستوى الإقليمي.²

2. التباين الاستراتيجي:

تجعل الاستراتيجيات المتضاربة للقوى الإقليمية التعاون الأمني على المحك، كونه يتطلب فضاء أكثر وضوحا، وهذا التباين يحصل نتيجة التوزيع غير المتكافئ للسلطة أو الموارد،

1 Ibid, p 10.

2 M. Mihalka, op-cit, p115 .

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

وتزايد المخاوف من حدة هذا التباين كون الدول تسعى لدرء المخاوف من إبداء الرأي تجاه أي سلوك تتبناه الدول الأخرى، ويجعل منها حذرة بخصوص الاختلافات المحتملة في البنية الأمنية الداخلية والإقليمية، والتي يمكن حصرها في:¹

- اختلافات العمق الاستراتيجي: نظير تمكن الدول من السيطرة على عمق استراتيجي مهم يكفل لها تبني سياسة أمنية تتوافق وأهدافها ومصالحها، فالدول التي تملك عمقا استراتيجيا تكون أبعد تأثيرا سياسياً وحتى علاقاتها الأمنية تفاوض فيها من موقع قوة، مقارنة بالدول التي تعاني غياب العمق الاستراتيجي.
- البعد الجغرافي للدولة: حيث تتحكم المساحة والموقع في جعل الدول أقل شعوراً بالملائمة مع الجوار الإقليمي، كما أن السياسات المعتمدة مبنية على هذين العنصرين، مما يجعل الدول في وضع حرج أمام جوارها.
- البنية الديمغرافية: تشكل البنية الاجتماعية والسكانية عائقاً أمام الدول نتيجة التباين في حجم السكان، الحساسية الشديدة بين المكونات الاجتماعية، والاختلاف اللغوي والثقافي، والتطور التكنولوجي، والتجانس وعدمه ميول تدفع الدول للتعاون في مستوياتها الأمني حول القضايا التي تؤثر فيه.

هناك مشاكل هيكلية أخرى تعانيها الدول مثل عدم التماثل العسكري في حجم القوات، والمخزونات، والتطورات التكنولوجية التي تكتسبها، حيث أن الأمن الإقليمي يصبح غير متكافئ بسبب ذلك، وتظهر شروخ في السياسات الأمنية للدول، فيم تدخل أخرى تحت طائل التبعية لأطراف خارجية، وحكم التفاوت العسكري لا يمكن تداركه في سياق التهديدات الأمنية الإقليمية والتوازن العسكري، كون التغيير الذي طرأ على السلطة العالمية وتدهور الاتحاد السوفييتي، لم

1 M. Moodie, op-cit, p 13.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

يكن كافياً لخفض التصورات القائمة على تهديدات الدول، وكرس التحالفات والترتيبات الإقليمية.¹

3. المنظورات المتصارعة:

تتطوي اختلافات وجهات النظر الإقليمية على مواقف تتعلق بكيفية تفسيرها للتهديدات وطبيعة تعاملها معها، أيضاً طبيعة الفهم تجاه المواقف الإقليمية من الصعب تحديد الموقف تجاه أو حساب تكلفة مواجهة التهديدات، مع ذلك فإن هناك شبه اجماع حول قضية إقليمية معينة نطبع الشأن الأمني العام لها وتشكل أهم مصدر للديناميكيات الأمنية.

تبرز التأثيرات المحتملة لوجهات النظر الخاصة بالدول، فمن وجهة نظر الهند حيازة باكستان الأسلحة النووية يؤدي لمزيد من سباق التسلح والحذر من مواقفها، أيضاً الصين تنظر للهند من وجهة نظر أنها ضرورية لأجل تحقيق التكافؤ في ميزان القوى الإقليمي، وتختلف التصورات بشأن قوة الدول واستخداماتها فمن جهة تشير إجراءات استخدام القوة إلى رغبة في ابراز القدرة على الحفاظ على السيادة أو القدرة على الدفاع ضد أي هجوم خارجي، ومن جهة أخرى تكمن البراعة في اختيار الآليات والأدوات التي تمنح لطرف ما القدرة على تعديل كفة الصراع.²

4. تنامي التدخلات الإنسانية:

أدى تنامي الترابطات المؤسسية إلى الاهتمام أكثر بالحالة البشرية داخل الدولة، حيث أن التعاون الأمني الأكثر شيوعاً يتمركز حول التأثيرات الداخلية والخارجية، وكان للانتهاكات بحق الأمن الفردي أثر كبير على تزايد الاهتمام الدولي بالتدخلات الإنساني، فالمجتمع الدولي

1 M. Mihalka, op-cit, p 116.

2 M. Moodie, op-cit, p 12.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

لم يعد متقبلاً لمفهوم الدولة "الوېستفالية" (Westphalian) في حقها المطلق بالتصرف على النحو الذي تراه مناسباً داخل أراضيها، ولا يمكن أن تمر الانتهاكات الجماعية للأمن الإنساني دون رقابة دولية في إطار المنظمات الدولية والإقليمية.¹

التغيرات الدولية التي أعقبت الحرب الباردة جعلت من الأمن الإنساني محور الاهتمام العالمي وأحد الاتجاهات المهمة نحو تعزيز التعاون الأمني، فالتدخلات الإنسانية نمت بشكل كبير خلال هذه الفترة الحساسة في العالم، وعرفت هيمنة المثل الديمقراطية على المجتمع الدولي، في مقابل دعم الولايات المتحدة لنظام اقتصادي ليبرالي وسيطرتها على المشهد العالمي، وصاحب ذلك اكتساب المؤسسات الفاعلة عبر الوطنية أهمية كبيرة.²

تتماشى التدخلات الإنسانية وإبرازها لأهمية التعاون الأمني كمحدد، كونه يشمل وجود التهديد باستخدام القوة ضد جماعات بشرية ومتطلبات القانون الدولي تلزم أطرافه بضرورة التعاون لأجل الحفاظ على المكتسبات البشرية، ومن حيث أن التعاون الأمني يهدف إلى منع وقوع انتهاكات في الدول أو في جوارها الإقليمي، ويثبت هذا العلاقة القائمة بين تكون التعاون الأمني وحماية حقوق الإنسان كمسألة ذات اهتمام دولي، على اعتبار أن المجتمع الدولي أسبقية لحماية الإنسان على الدولة نفسها، وفق ذلك تعمل الدول مجتمعة لحماية الإنسان رغم انتهاك ذلك للمواثيق والأعراف الدولية القائمة على وجوب عدم التدخل في شؤون دولة ما، إلا أن هذا النمط من التعاون الأمني (رغم رفضه من قبل العديد من الدول) عرف حالات عديدة في أواخر القرن الماضي، خاصة في كوسوفو، أو رواندا.³

1 R. Cohen, M. Mihalka, op-cit, p 8.

2 M. Mihalka, op-cit, p 114.

3 Ibid, p 118.

المطلب الثاني: التعاون الأمني الثنائي والمتعدد الأطراف

اكتسبت فكرة إيجاد إطار أمني مشترك منذ نهاية الأربعينات من القرن الماضي اهتمام العديد من الدول، مثلتها الاتجاهات العالمية للدخول في تحالفات، وأنظمة الأمن الجماعي، التي توزعت نتاجا للصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، وعرفت السنوات الأولى منه اصطفاً أمنياً شديداً، خاصة في أوروبا وشرق آسيا.

تتفاعل الأوضاع التي تفضي للتعاون الأمني متعدد الأطراف والثنائي، وتجعل كل منهما أكثر قدرة على مواجهة الظروف الأمنية التي تدخلها في حلقة لمعالجة القضايا والدافع لمواصلة العمل المشترك على المستوى الإقليمي، تختلف التهديدات والديناميكيات المنتجة لعمليات تعزيز الأمن الإقليمي، وتختلف أهداف الدول من حيث الاستراتيجيات، وتشمل العلاقات الدبلوماسية والأمنية أوجهاً عديدة متعددة الأطراف وثنائية، طيلة الحرب الباردة تقيدت الدول بهذه الأشكال رغم افتقارها للمؤسسات الإقليمية، وتشتت الرغبات الإقليمية في تطوير هذه الأنماط من التعاون، وظلت الثنائية هي الطريقة المهيمنة للتعاون الأمني في آسيا والمحيط الهادئ، اتخذ مظهرها المؤسسي الرائد شكل شبكة التحالفات الثنائية التي تقودها الولايات المتحدة، والتي كانت ولا تزال يشار إليها في كثير من الأحيان باسم "نظام سان فرانسيسكو".¹

انصب مفهوم التعددية بعد نهاية الحرب الباردة على الروابط التي تجمع الدول في العلاقات الدولية الحالية بشكلها متعدد الأطراف، من خلال ممارسة تنسيق السياسات الوطنية،² تشير تعددية الأطراف بذلك إلى تنسيق العلاقات بين ثلاث دول فأكثر وفقاً لمبادئ معينة عبر إدارة التغيرات الإقليمية والعالمية، ومحاولة من هذه الدول على جمع رأي متوافق حول مسألة

1 Brendan Taylor, "Conceptualizing the bilateral-multilateral security nexus", in: William T. Tow and Brendan Taylor, **Bilateralism, Multilateralism and Asia-Pacific Security Contending cooperation** (New York: Routledge, 2013), p 8

2 John Gerard Ruggie, "Multilateralism: The Anatomy of an Institution", **International Organization**, Vol. 46, No. 3 (Summer, 1992), p 565.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

أمنية أو سياسية مخصصة، يجري التفاوض بشأنها على المحور ثنائي الأطراف، وينظر إلى ذلك كأساس متكامل، ينطلق من الاعتراف بأن السلام غير قابل للتجزئة وعليه يعتبر المساس به مساساً بالجميع في الفضاء الإقليمي، ومنه يتبدى أن تنسيق السياسات متعددة الأطراف بهذا الشكل تستلزم تثبيط قيام الحرب من جهة، ومن جهة أخرى الاستخدام المشترك للقوة بهدف منع نشوب الحرب، أو على الأقل حصر تأثيرات التهديدات الأمنية المحتملة.

يقف تطوير التعاون الأمني حول مدى قدرة الدول على تحديد النمط الذي يمكن من خلاله جعله أكثر ديناميكية، حيث لا يمكن للتفاعلات بين العناصر المكونة لهذه التعاون أن تحدد ذلك، بل تتحكم جملة العوامل الجيوسياسية، والمصالح الأمنية الأحادية والمشاركة، في تحقيق ذلك، في ظل هذه التساؤلات يتم الاهتمام بالأطر التعاونية متعددة الأطراف على اعتبارها عنصراً فعالاً بديلاً لنظام التحالفات الضيقة التي ميزت الحرب الباردة،¹ وغالباً العلاقة أن الثنائية والتعددية طريقتان للتعاون الأمني يستبعد كل منهما الآخر، باعتبار تحديد أي منهما الأكثر ملاءمة للتصدي للعديد من التحديات الأمنية الناشئة المرتبطة بالإرهاب عبر الوطني، والتهديدات القائمة على الأمراض، وتحديات الأمن البيئي (مثل تغير المناخ)، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، هذه التهديدات ذات طبيعة عبر وطنية ومتقاطعة عبر حدود الدولة، بالتالي تضحى الثنائية شكلاً تقليدياً من التعاون الأمني من حيث قدرتها على معالجة هذه القضايا، كما تعتبر تعددية الأطراف قالباً آمناً للتعاون يسمح بتكاثف الدعم الدولي وتوجيهه ضد التهديدات القائمة.²

تتكون تفاهات مختلفة حول الرؤية المشتركة للدول حول قضية معينة، وبالنسبة للتعاون الأمني ثنائي الأطراف نجده قائماً على مبدأ التفضيل عكس الإطار التعاوني متعدد الأطراف

1 Hee Kwon Park, "Multilateral security cooperation", *The Pacific Review*, vol 6, n 3 (1993), p 251

2 Brendan Taylor, op-cit, p-p 10-11.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

القائم على عدم التجزئة،¹ ويبرز المثال على النماذج الثنائية ما قامت به الولايات المتحدة طيلة الخمسينات من القرن العشرين في آسيا والمحيط الهادئ، رغم ما تكتنفه هذه الأخيرة من تأثيرات يعبر عنها أنصار النهج الديمقراطي في ربط العلاقات الدولية الثنائية، حيث تتجسد التقضيليات الأكثر تجانساً وتناغماً في المعايير والقواعد المشتركة، رغم اختلاف الشروط والمضامين وتباين الأهداف السياسية، التي ظهرت منذ نهاية الحرب الباردة.²

تعمق تأثير التعاون متعدد الأطراف بنفس المستوى من تأثير تغيرات المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، والتي ميزت بشكل عام جو التعاون الأمني، شاركت الدول الكبرى في عدة عمليات مست التدخل في عدة دول حول العالم، والتي تمثل رمزياً التعاون الأمني متعدد الأطراف بالشكل الحديث، وقد شكلت الأزمة الكورية الشمالية نمطاً متشابكاً، ونحو السعي إلى حل متعدد الأطراف للأزمة الكورية الشمالية، وتحديدًا في شكل المحادثات السداسية عملت الولايات المتحدة على وضع صيغة تعددية الأطراف تضم الدول الفاعلة في شرق آسيا، والتي كان غرضها محاولة إثبات الإجراءات العقابية ضد كوريا الشمالية،³ على هذا النحو تحددت صورة التعاون متعدد الأطراف إما من منظور الحظر أو الضوابط الإلزامية، اعتماداً على كيفية تفسير القواعد الدولية من قبل الدول، حيث يحتاج ويدجود (Wedgwood) بمعايير المشاركة التعددية حول حظر بعض الأفعال (مثل جرائم القتل الجماعي)، أو تقويض أعمال أخرى (مثل القبض على القراصنة في أعالي البحار).⁴

هذا النمط من التعاون متعدد الأطراف يتمحور حول عوامل تنطوي على مفارقات أن السمات ذاتها التي تجعل من الصعب استراتيجياً وضع ترتيبات متعددة الأطراف في المقام

1 Atsushi Tago, "Multilateralism, Bilateralism, and Unilateralism in Foreign Policy", (August 2017), see: <https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228637.013.449>

2 Ibidem.

3 B. Taylor, op-cit, p 11.

4 Atsushi Tago, op-cit.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

الأول، قد تعزز متانة هذه الترتيبات وقابليتها للتكيف بمجرد وضعها حيز التنفيذ، ما دام كل طرف لا يصر على المكاسب على قدم المساواة جراء التعاون، وينبغي تعزيز استدامة الترتيب لأنه يجعل من الممكن إجراء مقايضات ومساومات بين المشاركين في الترتيب. ويبدو أن التعاون مع الجماعة الأوروبية يظهر هذا النمط بصورة أكثر وضوحاً،¹ والذي حاولت الولايات المتحدة أن تستفيد منه بشأن المباحثات السداسية قي جعلها مساراً مؤسسياً مستداماً.

تشير بنية النظام الدولي إلى وجود بيئة من التفاعلات تعتبر التعاون الثنائي نقطة الانطلاق للوصول إلى التعاون متعدد الأطراف، ينطبق هذا الوصف على شبكة تحالف الولايات المتحدة في شرق آسيا والمحيط الهادئ، التي تهدف لوضع لأساس لهيكل أمني متعدد الأطراف يُطرح بشكل دوري، مع بداية القرن الحالي أشير إلى ذلك على أنه هدف استراتيجي للولايات المتحدة في المحيط الهادئ، حيث تجبر التغيرات العديدة في المنطقة الولايات المتحدة على زيادة تنسيق السياسات والتشاور مع الحلفاء الإقليميين، بما في ذلك التعاون العسكري على أساس متعدد الأطراف.²

سعت الولايات المتحدة بشكل عام إلى جمع شركائها الإقليميين حول مسار تعاوني متعدد الأطراف إيماناً من القادة السياسيين أنّ تحييد كل من روسيا والصين في آسيا الباسيفيك ينطلق عبر تحديد جدولة للتعاون الأمني تنطلق من تيار ثنائي ساد طيلة الحرب الباردة، ليضفي طابعاً تعاونياً متعدد الأطراف بعد نهاية الحرب، خاصة علاقاتها الاستراتيجية مع أستراليا، الهند، واليابان، لا ينطوي ذلك على تنسيق السياسات في الشق الأمني التقليدي، بل يتعدى للتدريب والتعاون على الاستجابة لمختلف التهديدات، لكن الاستدامة لهذا التعاون يمكن أن تتعطل نتيجة التدخلات المباشرة للأطراف الإقليمية الفاعلة إدراكاً منها أنّ الأمر لا يجب أن يتعارض ومصالحها وانخراطها في شرق آسيا، الأمر كله بذلك يضحى مجرد محاولات للتغيير

1 J.G Ruggie, op-cit 594

2 Brendan Taylor, op-cit, p14.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

الاستراتيجي في بيئة أمنية تتعرض لسياسات الاصطفاف، ومن المبالغ فيه وصف المباحثات السداسية حول الأزمة الكورية الشمالية هي الأخرى جانباً تفضيلاً لعلاقات القوى الكبرى تعمل من خلاله على جذب الفاعلين لهذا المسار.

هذه العناصر تظهر الجانب الذي من خلاله تتم عملية ربط الدول المشاركة في التعاون متعدد الأطراف الذي ينطوي على فاعل مؤثر وجاذب دوماً يسعى لدفع الدول للانضمام إلى مسار التعاون، وتطرح من خلاله مصالحها، وأهدافها الاستراتيجية، وعبر قيادتها القوية كعامل مركزي تفرض معه القبول بما تريد تمريره من علاقات وسياسات،¹ وبشكل ما، يبدو أن هذا الشعب تنطوي الأغراض الدبلوماسية لتعددية الأطراف على وظائف لا تخدم الجهات الفاعلة الصغيرة عندما يكون النظام شاملاً لعلاقات القوى العظمى، كما يمكن أن يحجب كيف أن تعددية الأطراف في شرق آسيا قد أثرت بشكل خاص على الجهات الفاعلة من غير القوى الكبرى، يشمل ذلك الآثار الناجمة من الموارد والقيود المعيارية والمؤسسية، التي تفرض مزيجاً من ترتيبات أمن متعدد الأطراف، والواقع أن الإدماج المميز لتعددية الأطراف المعاصرة لمختلف الدول التي لديها تجارب ووجهات نظر إنمائية غامضة، يجعل أنماط التعاون متعدد الأطراف غامضة من الناحية النوعية التي يمكن أن تحدث تغييرات على مستوى التفاعل.²

على هذا الشكل يمكن أن يتعايش النهج الثنائي-متعدد الأطراف على نفس المستوى من التأثير الإقليمي المرغوب فيه، يمكن تحقيق مواءمة بين هذين الشكلين من أشكال التعاون الأمني، أحد الأسس الرئيسية لهذا الرأي نهج "الأمني المتقارب" الذي قدمه تاو (Tow W.T)، الذي يرجع توليف النهج الثنائية والمتعددة الأطراف إزاء التعاون الأمني أمراً ضرورياً، على خلفية التغيير الهيكلي الذي عرفته منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي اتسم بصعود الصين،

1 Atsushi Tago, op-cit.

2 Alice D. Ba, "Multilateralism and East Asian transitions: the English School, diplomacy, and a networking regional order", *International Politics*, volume 57 (2020), p 262.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

والتكهنات المتزايدة بشأن تراجع القوة الأمريكية، والتباين في انعدام الأمن الإقليمي مع بداية القرن الحادي والعشرين، يمكن أن يكون التمسك المتشدد بالصيغة القائمة على التحالف والتي كانت بمثابة أساس للنظام الأمني في آسيا طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بطبيعتها التقليدية زعزعة للاستقرار، حسب هذه الرؤية الانتقال إلى حل متعدد الأطراف حصريًا لمشاكل الأمن في المنطقة من المرجح أن يكون غير مؤات بنفس القدر، لا سيما إذا كانت بكين ستهيمن على هذا الهيكل الجديد وجاء على حساب مصالح الولايات المتحدة؛ وبالتالي، فإن تحقيق توازن بين الأساليب الثنائية والمتعددة الأطراف كفيل بتحقيق التعاون الأمني الإقليمي بالشكل المتقارب.¹

المنطق الذي يقوم عليه هذا النهج هو في الأساس ذو شقين: أولاً، تعتبر المؤسسات الإقليمية في شرق آسيا غير قادرة على التصدي بالشكل الكافي للتحديات الأمنية التي تلوح في الأفق، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع مستوى انعدام الثقة التاريخي الذي لا يزال قائماً بين الأطراف الرئيسية في المنطقة، ثانياً، يعتبر الكثيرون دعم الولايات المتحدة جزءاً لا يتجزأ من تركيبة التعاون الأمني، وبالتالي، يجب السماح لترتيبات التحالف الثنائي الأمريكية بالبقاء في مكانها -في الوقت الحالي- مع إعطاء الفوائد التي تواصل الولايات المتحدة جنيها منها، ومع مرور الوقت، فإن النهج الثنائي والمتعدد الأطراف المطبق في شرق آسيا يفترض أن الآلية الجديدة متعددة الأطراف يمكن أن تضطلع في نهاية المطاف بالعديد من المهام التي يؤديها حالياً نظام التحالف الأمريكي.²

في الواقع هذا التنوع الذي تشهده توليفة التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف إنما هو شبكة من التفاعلات، لا يمكن إسقاطها مع التقادم، كونها ترسخت كإجراء إقليمي تشارك فيه أغلب دول منطقة شرق آسيا على سبيل المثال، ومن جهة أخرى تثبت الخيارات الاستراتيجية دعم

1 B. Taylor, op-cit, p 15.

2 Ibid, p 16.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

الموقف الذي يرسخ دور الجهود متعددة الأطراف والثنائية على حد سواء في اللعبة الإقليمية، ذلك أن صناع القرار يقعون في مأزق من حيث غموض المواقف الإقليمية بخصوص التخلي من طرف الولايات المتحدة، أو التوسع الظاهر المصاحب لصعود الصين، وعلى هذه التمايزات تبقى الانقسامات بشأن الخيارات بين التشارك متعدد الأطراف والذي ينطلق من التأثيرات الأمريكية ثنائية الأطراف وينتهي بشبكة متعددة الأطراف شكلتها مع حلفائها، في حين أن الشبكات الأخرى تدرج ضمن طرف تفاعلي أظهر مواقف معادية للتأثيرات غير المرغوب فيها من طرف الولايات المتحدة، والذي يرسم الدور الباهت الذي تمثله المؤسسات الدولية في العملية التعاونية متعددة الأطراف.

والملاحظ أن تباين التعاون متعدد الأطراف أضحى أكثر شيوعاً خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، خاصة الأطراف المتصلة بالصين التي ولدت ضغوطاً معيارية وجيوسياسية على الولايات المتحدة لإعادة النظر في مشاركتها المتعددة الأطراف، لا سيما في جنوب شرق آسيا، الذي توسعت فيه الصين بغزارة أكثر من غيرها، وحيث جعلت الأولويات المحلية والأمنية الغامضة تحالفات الولايات المتحدة مع تايلاند والفلبين أقل تأكيداً للترتيبات الأمنية مقارنة بتلك الموجودة في شمال شرق آسيا.¹

في حين أنّ التوليفة الإقليمية متعددة الأطراف المتمثلة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، دمجت نموذجي التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، فمن الناحية التركيبية يسيطر التعاون متعدد الأطراف على رابطة آسيان، في حين أن النموذج يتوسع ليشمل التعاون التقليدي ثنائي الأطراف مع آسيان+3، وبشكل عام، جعلت الشراكات الإقليمية لآسيان بديلاً للتحالفات التقليدية، والتي يرى الكثيرون أنها غير مناسبة للتعقيدات الأمنية في المنطقة، وتتعارض مع التزامها الاستراتيجي كممارسة في آسيا، فقد استلزم التعاون متعدد الأطراف أيضاً نهجاً أكثر شمولاً

1 Alice D. Ba, op-cit, p 268.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

للأمن، بالإضافة إلى إمكانيات أكثر شمولاً للعمل مع المنافسين المحتملين أو الدول التي تعاني من مشاكل، وعليه تتأسس مبادرات التعاون الأمني متعدد الأطراف كنموذج مصغر يسود العلاقات الاستراتيجية كتحوط من النفوذ الأمريكي في شرق آسيا ومختلف الإجراءات الأمريكية التي تهدف لاحتواء مبادرات التعاون الأمني متعدد الأطراف خارج نطاقها.¹

قد تكون هناك حاجة لكل الأنماط من التعاون الأمني الثنائي ومتعدد الأطراف كأمر مطلوب لأي مستوى من التعاون تشهده الدول، وهو الحد الأدنى لتحقيق اعتناق من التوترات الإقليمية، لكن شروط ذلك تستلزم تحديد وتنفيذ المصالح والاهداف ووضع القيود الملائمة لضبط التهديدات والمخاطر الناجمة عن غياب المؤسسات الإقليمية أو عدم إحكام سيطرتها على القضايا الأمنية المختلفة، والتي تنطوي على كثير من التأثيرات غير المرغوب فيها، إذا فإن أي توليفة للتعاون تنطوي على دمج العناصر الملائمة للتعاون الأمني المصغر الثنائي ومتعدد الأطراف بالشكل الذي يكفل تحقيق المصالح الاستراتيجية.

1 William T. Tow, "The Trilateral Strategic Dialogue, Minilateralism, and Asia-Pacific Order Building", in: Yuki Tatsumi, US-Japan-Australia security cooperation prospects and challenges, (USA: Stimson Center, April 2015), p-p 30-31.

المطلب الثالث: آليات خلق التعاون الأمني

يشير التعاون الأمني المشترك والمتعدد الأطراف إلى ضرورة خلق علاقات تتطور إلى ضرورة بناء مؤسسات على شكل منتديات إقليمية أو لقاءات للحوار في مجالات التعاون الأمني، أو ربط المنظمات الإقليمية أو خطة للتعاون متعدد الأطراف عبر الحدود الإقليمية ينطبق أيضا وضع أنظمة إقليمية وظيفية تهتم بمجالات تواجه خلق منظمة إقليمية أو تقف عائقا أمام التعاون الأمني من قبيل تعزيز التماسك والهوية الجماعية وفعالية المنظمات الإقليمية في مواجهة القرارات والعقوبات وحتى وضع خطط للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، الأكثر من ذلك هو حماية المعايير متعددة الأطراف من الفشل كإيجاد تسوية سلمية للنزاعات والسياسات الأمنية غير المهددة.¹

تعمل المنظمات الإقليمية على خلق منفعة متعددة الأطراف جراء احتوائها للتعاون، انطلاقا من عدم تأثير التحالفات العسكرية على الأمن، بعبارة أخرى العمل على إضفاء الشرعية على سلوك الوحدات كون هذه الأخيرة تراقق طواعية في عملية التعاون التي تضفي عليها صفة الإلزامية، ويشمل ذلك آليات تسوية النزاعات، هذه الإجراءات تساهم في تعزيز الفعالية بالنسبة للتعاون متعدد الأطراف على المدى الطويل، كما أن هذه العمليات التمهيدية للتعاون تشدد على خلق آليات فعالة أمام قضايا عدم التجانس الداخلي للمنظمات الإقليمية متعددة الأطراف، وعليه فآليات التي تخلفها المنتديات والحوارات لا تشكل نفعا حقيقيا أمام مسألة الالتزام.

1 Jürgen Rüländ, "How much of a "Multilateral utility?" the Contribution of Southeast Asian security regionalism to global governance", in: Hari Singh & Colin Dürkop, *Coprehensive security in the Asia-Pacific region*, international conference (Tokyo: Keio University, 30 November – 1 December 2009), p 515.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

الحقيقة الثابتة أمام آليات دعم التعاون على المستوى الإقليمي تكمن في مدى كون المنظمات والمننديات الإقليمية جهات فاعلة يكمن مقارنتها بالدول القومية، التي تملك طرق تأثير أكثر فعالية من المنظمات، حسب آراء دويج (Doidge) فإنّ هناك ثلاثة معايير رئيسية تشكل التفاعلات التي من شأنها خلق فاعلية للمؤسسات الإقليمية:¹

- 1- الجهات الفاعلة في المنتظم الدولي يجب أن تحوز القدرة على الاستجابة لمختلف التفاعلات استناداً لأهداف ومصالح تسمح بالاستجابة الفعالة.
- 2- الجهات الفاعلة الإقليمية يجب أن تكون قد طورت هياكل وعمليات من شأنها أن تتيح للسلطة اتخاذ القرارات.
- 3- أن تكون الجهات الفاعلة قادرة على تنفيذ القرارات.

هذه المعايير تسمح بخلق جو من الثقة في تعاملات الفواعل داخل الفضاء المؤسسي، والذي يعد ضرورة من أجل أن تكون المؤسسات الإقليمية فاعلة، كما يمر عبر تطوير مفهومي الدور والهوية داخل المؤسسة حتى تسمح بأداء وظائف أمثل للهيكل متعدد الأطراف.

عادة تكون التهديدات الأمنية غير التقليدية العابرة للحدود شديدة التأثير والتعقيد، وتتطلب خبرة كبيرة يقابلها ضرورة توفير المنظمات الإقليمية لجو من التعاون كشروط مسبقة عند كفاءات إدارة السلوك الدولاتي يتمشى والبنية الأكاديمية الأساسية التي تنتج معرفة بحثية علمية توفر شبكة معلومات توفرها مراكز البحث الحكومية والعسكرية، الشرط الثاني حتى يمكن للمنظمات الدولية أن تمارس فاعلياتها بالقدرات التنفيذية، ومتطلبات القوة الناعمة، خاصة التزامها بالمصادقية في الأداء الوظيفي على المستوى الإقليمي، ومسائل الالتزام بتسوية النزاعات بين أعضاء المنظمة أو أحد أطرافها، وجهات خارجية بشكل عادل وسلمي دون تدخل

1 Jürgen Rüländ, op-cit, p 516.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

يمس سيادة هذه الأطراف، كما أنّ شرط الجهاز الدبلوماسي المهني القار على توظيف مخرجات البحث الأكاديمي، وتحويلها إلى أجندة تنفيذية.¹

تتمحور قدرة المؤسسات الإقليمية كوسائل تنفيذية متعددة الأطراف، على تطبيق التعاون (بشكل عام) كآلية لتحقيق المكاسب المشتركة، والمساهمة الإيجابية في التعامل مع التحديات الأمنية الإقليمية، وذلك يشمل وجود مصالح مشتركة، والعمل على تطبيق قواعد السلوك الإقليمي التي تؤثر في مخرجات الوحدات المشكلة لمستوى التفاعل، والتدابير الجماعية التي تهدف إلى إدارة النزاعات وحلها، حيث تعمل المؤسسات الإقليمية على الاستمرار في تحقيق الفوائد المتبادلة، مثل تقليل التنبؤات الناتجة عن عدم الثقة،² والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحل النزاعات المسلحة دون اللجوء إلى القوة العسكرية، وبالنسبة لدول منتدى آسيان (ASEAN) تشكل قضية التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى دون المساس بسيادتها الخاصة محور اهتمام المجموعة، وتمثل قضايا تيمور الشرقية وبورما أهم المساهمات الناتجة عن آليات التعاون الأمني التي وضعتها الدول لأجل حل الأزمات المشابهة لها، لكن لم تسمح لها هذه الآليات بالتصرف الحازم أو إيقاع عقوبات على حكومة بورما، كون القوى الإقليمية تقر بأن ذلك من شأنه التأثير على فاعلية آسيان في أداء الوظائف وينعكس على عمليات بناء الثقة.³

تتمركز الفاعلية في المؤسسات الإقليمية أساساً حول طريقة التنظيم الداخلية وبناء المؤسسات، منذ سنة 1970، عملت دول آسيان على إنشاء شبكة حوار داخلية، ومستوى ثان مع الشركاء الإقليميين التي تحولت إلى منتديات لمناقشة الأوضاع الإقليمية، وفي سنة 1994، أخذت آسيان المبادرة في إنشاء الحوار الإقليمي لآسيان ويشمل آسيان+3 (ASEAN+3)، إضافة إلى قمة شرق آسيا (EAS)، فضلاً عن علاقات الحوار الإقليمي مثل اجتماع آسيا-

1 Ibid, p-p 516-517.

2 R. Emmers, op-cit, p 2.

3 Jürgen Rüländ, op-cit, p 519.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

أوروبا (ASEM)، التي أنشأت لدعم الاقتصاد في شرق آسيا وزيادة المبادلات التجارية الخارجية، مع ذلك تظل هذه المنتديات "ضعيفة" غير قادرة على التعبئة وممارسة فاعليتها.¹ المتوقع من الطابع المؤسسي لأية منظمة أن يدفع التهديدات عن جميع الأطراف سواء كان ذلك شكليا أو فعليا، منذ تأسيس آسيان كشبكة دفاعية في إطار الحرب الباردة، التزمت الدول على التعاون باعتبار آسيان مؤسسة تعتمد عليه في المجال الاقتصادي والثقافي كأهداف رئيسية تنمي القدرة على الازدهار لدى الدول الأعضاء، ومع نهاية السبعينات وانتصار فيتنام في الحرب الهند-الصينية الثانية ضد الولايات المتحدة، عملت آسيان كآلية للحفاظ على التوازنات، رغم غياب الضرورة القصوى لإبرام تعاقدات دفاعية ضد فيتنام، على النقيض، عززت حكومات آسيان الطريق لأجل خلق جو سلمي، وضرورة خلق مجتمع أمني كامل نتيجة الظروف الدولية بما يتوافق وتحقيق مفهوم المنفعة الإقليمية متعددة الأطراف، إذ ينعكس ذلك في أنّ الدول المنضوية تحت مظلة آسيان -على الأقل- لم تدخل حربا مفتوحة ضد بقية الأطراف، نتج ذلك عن معاهدة الصداقة والتعاون 1976، حيث وضعت آسيان خارطة طريق لأجل تنظيم سلوك الدول الإقليمي، مع ذلك تبقى العلاقات الأمنية أقل سلمية مقارنة بالإحصاءات المقدمة.²

1 Ibid, p 520.

2 Jürgen Rüländ, op-cit, p 521.

المبحث الثالث: روابط التعاون الأمني والتوازنات الإقليمية

تتجلى روابط موضوعية بين التعاون الأمني والتوازنات الإقليمية بوصفها حالة تتجسد لترسم خريطة العلاقات التي تجمع الدول وتفاعلاتها المختلفة سياسياً، اقتصادياً، وأمنياً، وعلى مستوى التعاون الأمني تتشكل شبكة الاعتماد الثنائي والمتعدد الأطراف ليشمل التشابك الحاصل في علاقات الدول سواء في الجانب المؤسسي أو دونه من علاقات تتجانس فيها الترتيبات الإقليمية لتساهم في رسم الصلة كصلة طردية وكحالة طبيعية تفرضها البيئة غير المستقرة والمحاطة بالمخاطر الأمنية المتعددة.

تجعل الروابط التي تجمع التوازنات الإقليمية التعاون الأمني مسألة جوهرية في فهم التوازنات الحاصلة بين علاقات القوى الكبرى وكذا المساهمة في التفاعلات على المستوى الإقليمي، ولا يتوقف الأمر عند النظر إلى واقع العلاقات الدولية بصفة الحاجة الملحة للأمن فقط، بل كضرورة تلزم الدول على الانخراط في ائتلافات الأمن الثنائي والمتعدد الأطراف، ويساهم ضعف المؤسسات الإقليمية أو عدم قدرتها على تقديم صورة شاملة عن دورها النافذ في إحلال السلام، ومعالجة القضايا الحساسة التي تحيط بالمنطقة، وكذا السيطرة المفرطة لجهات فاعلة إقليمية يدفع بالدول للحفاظ على توازناتها أو تعزيز مكانتها إلى التفكير في إنماء العلاقات الأمنية المشتركة بعيداً عن عمل المؤسسات الإقليمية، أو كدور مكمل لها في الواقع الدولي، وفي هذا المبحث سنتناول صلة الربط بين التعاون الأمني كعلاقة شبكية وبين التوازنات الإقليمية كحالة طبيعية في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: التوازنات الإقليمية

تنشأ علاقة التوازن إقليمية انطلاقاً من اعتباره سلوكاً عقلانياً تنتهجه الدول للحفاظ على مصالحها، واعتباره حالة تتعلق بالحفاظ على السلام النسبي، ويفترض ذلك انتهاج سياسات أكثر سلاسة، والأخذ بعين الاعتبار مسألة التناغم في علاقات الدول، وترابطها في صورة اعتمادية متبادلة تحافظ من خلالها على تحقيق قدر من المصلحة الحيوية لبقية الأطراف الإقليمية.

يشكل النمط الذي تتصف به العلاقات الدولية في الغالب بالتفاعل المستمر، وعدم الثبات وطيلة التاريخ البشري اتسم تصريف هذه التفاعلات وفق توزيع القوة بين الدول، حيث تحكم الدول التي تسعى للهيمنة والنفوذ إلى تقييد السياسات الدولية بما يخدم مصالحها، وعلى هذا الأساس تختزل الجهود من قبل الدول الأقل هيمنة ومحدودة القوة إلى محاولة البحث عن أسلوب للاصطفاف والتجمع في مواجهة هيمنة هذا الطرف كأبرز الأمثلة التي ترمز للتوازنات التي شكلتها الدول على مدار الصراعات والحروب التي عرفتھا البيئة الدولية.

بذلك يصمم التوازن ليحفظ التعديل الدائم أو بإعادة التعديل من قبل الفاعلين الرئيسيين في محاولتهم إيجاد نظام دولي مستقر بشكل مقبول، وقد يرتبط بهذا المعنى بالتوزيع الفعلي للقوة بني الدول (القدرات المادية) ، وإشارة إلى حالة مثالية أو نموذجية للاستقرار كنتيجة حتمية للمصلحة الذاتية¹.

تقف حالة التوازن التي تصف التفاعلات بين وضعين متناقضين، من الصعوبة التفرقة بينهما، حيث يتمثل التوازن كحالة مقبولة تجمع تباينات شتى في علاقات الدول، تنشأ محصلة

1 بيتر سوتش، وجوانيتا إلياس، أسس العلاقات الدولية، ترجمة: منير محمود بدوي السيد (الرياض: النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 2013)، ص 227.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

لاستمرار الصراع بين موقفين متعارضين، يمكن أن يتفوق أحدهما ويحقق مكاسب أكبر من الطرف الآخر، وعلى هذا الأساس يحدد الموقف مأساة تحتّم زوال أحد الطرفين المتعارضين أو انحلاله من منطقة النفوذ.¹

وحسب هذا التصور فإنّ أي نظام دولي أو إقليمي يتعلق أساساً بتحقيق شرط متلازم يتمثل في التوازن الذي يربط التفاعلات، والأنساق المتكونة بين القوى المهيمنة والفاعلة، وعلى هذا النحو التوازن يفترض وجود كفتين:²

- توزيع مكونات القوة وعناصرها بين قوى مختلفة تتخبط في التوازن.
- علاقات تفاعلية تربط النظام الذي تنتجه حالة التوازن بمختلف الأهداف والسياسات التي أقيمت من أجلها هذه الحالة.

باعتبار التوازن نظاماً يسود تفاعلات الدول، فإنه يوظف وعاء بتشكّل نتيجة درجات التفاوت وعدم المساواة في تركيب البنية الإقليمية تبعاً للاختلاف في استخدام الأدوات الأساسية: الدبلوماسية، ضوابط القانون الدولي، والحرب، التي ترسم طريق التسويات التي تكفل لها ضمان مكاسب نسبية أو مطلقة، هذا الوضع يشير إليه إسماعيل صبري مقلد، بأنّه محاولة كل دولة زيادة قوتها بالشكل الذي يكفل لها تهديد حرية بقية الدول، ويدفع -بالمقابل- إلى تحدي إرادة الدولة الراغبة في تعزيز موقفها ومصالحها وتكوين ائتلافات مضادة أو تسعى لتغيير الموقف

1 إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، (لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص 47.

2 خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية (عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص-ص 24-25.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

الحاصل في البيئة الإقليمية ومحاولة منع الدول من الاعتداء على غيرها، هذا الأمر ينتج عنه سعي مشترك للحفاظ على السلم الدولي، وحماية حرية الدول المشتركة في هذه الائتلافات.¹

هذه الصورة المقدمة تجعل مفهوم التوازن مستخدماً في أدبيات العلاقات الدولية بشكل واسع يعكس عدم توافق في تعريفه، ويزيد من الارتباك والغموض في استخداماته، ويجادل العديد من الباحثين في العلاقات الدولية على أن معانيه تتسع لتشمل تسع معانٍ، ومن بينهم مارتين وايت (Martin Wight)، في حين أن إينيس كلود (Inis L. Cloude) يقدم للمصطلح أربع تعريفات تعكس معانيه:

- توزيع السلطة.
- سياسة مرتبطة بسياسات تأخذ وضع السلطة في الحسبان وتسعى لمراجعة نمطها.
- رمز ينظر إليه على أنه علامة على وجود قلق اقعي مع قضية السلطة.
- اعتباره نظاماً يشير إلى نوع معين من الترتيبات لعمل العلاقات الدولية في عالم متعدد من الدول.²

مايكل شيهان (Michael sheehan) يفرق بين ميزان القوى كسياسة ونظام:³

- كسياسة تنطوي على "خلق توازن والحفاظ عليه، ومواجهة السلطة لقوة موازية لمنعها من أن تفرض القانون على الجميع".
- غالباً ما يوظف مصطلح توازن القوى كنظام للتعبير عن دراسة لنظام عمل الدول في إقليم ما.

1 إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية،

1991)، ص-ص 265-266

2 Ralf Emmers, **Cooperative Security and the Balance of Power in ASEAN**, (London: Routledge, 2003) p-p 40-41.

3 Ibid, p 41.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

هذا النمط يجعل التوازن يتنوع من نظام إقليمي فرعي إلى آخر، استناداً للعلاقة بين القوى الفاعلة في النظام والتزامها بالحفاظ على حالة التوازن، والتي تكون علاقاتها غير مستقرة ما يجعل التوازنات الدولية على الغالب غير مستقرة، والمشهد بهذا يبقى متناوباً، ويقترن بعوامل التفاعل في البيئة الدولية ومختلف تأثيراتها وانعكاسها يؤدي إلى تحديد مواقف محتملة تميل للتنافس على زيادة القدرات أو الصراع الذي يجعل الموقف أكثر حدة ويزيد عوامل الجذب الإيديولوجية، وتتوقع الدول بذلك قدراً من الدعم من باقي الدول التي تشترك معها في المصالح، وتتوقع معارضة من دول أخرى تتعارض معها بطبيعة الانتماء.¹

يتأسس على النظرة المقدمة عن التوازن أنه نظام تفاعلات يتضمن عوامل مادية لقوة الدول، وعلاقات القوى، وشكل وقيم القوة الموزعة في هذا النظام، وجملة سياسات تحاول بها أطراف تأكيد وضع معين واستمراره، ويكون ناتجاً عن توزيع القدرات بين الدول، وظهور طموحات هذه الأخيرة في الحصول على موارد جديدة، وينتهي ذلك بمحاولات منع حدوث تحولات جذرية في نظام التوازن على مستوى إعادة صياغة العلاقات إلى مستويات يتحقق بها التوازن يكفل استمرار سياسات التوازن، يستلزم ذلك اتجاهاً يقف أمام ظهور آثار غير مرغوبة في علاقة كفتي التوازن، أو البحث عن توازنات جديدة تتوافق مع حالات توزيع مكونات القوة الدولية، وكسر حالة العلاقات غير المتكافئة،² هذا الوصف ترسخ نتيجة ممارسات الدول التي ساهمت في تولد هذا الشكل من النظام سواء الإقليمي أو الدولي.

1 Glenn H. Snyder, Glenn H. Snyder, "Alliances, balance, and stability", *International Organization*, vol 45, no 1 (December 1991), p 124.

2 خ، عباس عطوان، مرجع سابق، ص-ص 30-31.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

تشكلت التوازنات الإقليمية انطلاقاً من الفكرة السائدة المقدمة حول مبدأ التوازن الذي يركز على:¹

- الدول المشاركة في تجمعات متوازنة مع تجمع آخر تهدف للإبقاء على الوضع السائد القائم على الاستقرار وردع العدوان.

- الموقف الدولي الذي تتولد من خلاله ضغوط متعادلة القوة ومتعاكسة، يمكن للدول في إطارها تفادي الاختلالات التي يمكن أن تحدث نتيجة عدم توزيع القوة العادل.

ينشأ نظام التوازنات كنتيجة لا كمنطلق للتفاعل، الأمر الذي يجعل كل محاولة لفهم الظاهرة ترتبط أساساً بالإدراك والممارسات التي تترتب عن تفوق الدول أو سعيها للتفوق، وهذه الحالة المنطقية والواقعية، القائمة على قواعد اللعبة الدولية، لكن كمحصلة لا تظل التوازنات خاتمة الموقف، بل تعيد صياغة المواقف الإقليمية وترتيب الأولويات ويكمن حجم المخاوف مرتبطاً بحاجز التفوق الذي يشكل معضلة في علاقات الدول المقترنة بالشك، وعدم اليقين من محاولة أي طرف كسر حاجز التفوق والاخلال بالتوازن لصالحه.²

تتحدد أنماط عديدة للتوازنات ناتجة عن انخراط الدول التي تتساق في اصطفاغ أمني تشارك فيه الدول رداً على التهديدات المتعاضمة على المستوى الإقليمي وتبدي استجابة تعكس المرأة على المستوى الدولي، فالمتعمن يجد أن المفهوم التقليدي بشكل عام مرتبط بحجم القوة العسكرية، ويرتبط بحالات صراعية أكثر منها قرباً للتعاون، وبمراقبة أحداث فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نجد أن حالات التوازن التقليدية تنطوي على:³

1 إ، صبري مقلد، مرجع سابق، ص 266.

2 إ، أبو خزام، مرجع سابق، ص 54.

3 إ، صبري مقلد، مرجع سابق، ص-ص 266-267.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

-توازنات بسيطة: عادة ما تتألف من طرفين متعادلين في القوى أو مجموعتين من القوى المضادة في حالة التكافؤ النسبي.

توازنات متعددة: يتكون من مجموعات قوى كثيرة تعمل على إضفاء التوازن بينها، ولا تجد فيها حدا معينا لتعددية الأطراف.

يقدم النمطان وصفا دقيقا لتشكل التوازنات في علاقات القوى الأوروبية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تعتبر أمثلة عن توازن القوى التقليدي، حيث يتكافأ عدد قليل من الدول في القوة، وتزداد حالات التضاد بحكم تعقد العلاقة القائمة بين الأطراف وحجم الارتباط الحاصل في علاقات الدول، أما التوازن البسيط فيرتبط بوجود طرفين يهيمنان على التفاعلات في مستوى معين لتؤسس لشكل من النظام القائم، وعليه يسيطر الطرفان في لعبة تتسم بالوضوح، ويترتب عن هذين الشكلين أنماط التوازن الصلب، والمرن، حيث تغيرت قواعد اللعبة في السياسة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، والذي رافقته تغيرات في البيئة الدولية جعلت التوازن الصلب خيارا غير قابل للتطبيق بالنسبة للدول التي فقدت أو لا تملك حجم قوة يمكن من خلاله منافسة القوة الوحيد المهيمنة. وعليه فإنّ التغير الذي قد يؤدي إلى توازن مرن مرتبط بالخوف من القوة المتولدة من النظام الفوضوي يدفع الدول إلى التوازن ضد بعضها البعض في النظام.¹

في ظل الفوضى، تقلق الدول باستمرار بشأن أمنها في النسق، ويصبح توازن القوة سلوكًا عقلانيًا للمساعدة على تجاوز المخاوف الناجمة عن هذا الموقف، لأنه لا توجد سلطة شاملة تحميها من هجمات الآخرين واعتداءاتهم، والتوازن ليس نهاية سلوك الدولة، لكنه وسيلة لديها لتحقيق الهدف المتمثل في الاستقرار والأمن. إن تعزيز القوة العسكرية الداخلية وإقامة تحالفات

1 Kai He & Huiyun Feng, "If Not Soft Balancing, Then What? Reconsidering Soft Balancing and U.S. Policy Toward China", Security Studies, Vol 17, N 2 (2008), p 366.

عسكرية خارجية ليسا سوى شكلين تقليديين من أشكال التوازن، قد تختار الدول أشكالاً أخرى من التوازن (مثل التوازن المرن)، طالما أن هذه الأشكال تخدم مصالح الدول الحيوية في النظام الدولي.¹

لذلك لا يلغي التوازن الصعب الصراع ولا التنافس، لكن العقلانية في إدارة السلوك - ضمن هذا النسق الذي تشمله الفوضى - بالشكل الذي يضفي حالة السلام ويبطئ اللجوء للحرب، التي طالما كانت حاضرة في إدارة العلاقات ضمن نظام التوازنات، ويستلزم شروطاً تقتزن بالمفهوم العام للتوازن القائم أساساً على الاستقرار وتعددية الأطراف، وبالتالي يشمل ذلك القيام بفعل يحول دون هيمنة وتفوق ظاهر في قوة طرف على بقية الأطراف ويحافظ على عناصره المؤلفة.²

يتضمن التوازن المرن ترتيباً أقل من التحالفات الرسمية في شكلها العسكري، يحدث ذلك عندما تشكل الدول عموماً تفاهات أمنية مع بعضها البعض لتحقيق التوازن (إزاء حالة تهديد محتملة أو قوة صاعدة تسعى لكسر الهيمنة)، وكثيراً ما يستند التوازن بهذا المستوى إلى حشد محدود للقوة العسكرية، أو ممارسة تعاونية مخصصة، أو تعاون في مؤسسات إقليمية أو دولية؛ يمكن تحويل هذه السياسات إلى استراتيجيات مفتوحة ومتوازنة إذا اشتدت المنافسة الأمنية، وأضحت الدولة القوية مهددة، ونظراً لأن التوازن يشير -تقليدياً- إلى تحالفات عسكرية خارجية وزيادة القدرات العسكرية، فإن التوازن الناعم يعني حريفاً درجة أقل من التحالفات العسكرية الخارجية والتراكمات العسكرية الداخلية، حيث يشير -بذلك- إلى بعض سلوكيات الدولة غير

1 Ibidem.

2 إ، أبو خزام، مرجع سابق، ص 74.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

العسكرية بهدف تحقيق أهداف أمنية، ويمكن أن يشمل جميع سلوكيات الدولة تقريباً بناءً على مفهوم الأمان الموسع.¹

على هذا النحو يتحدد التوازن متوافقاً مع أنماطه حيث يستمر التوازن العسكري التقليدي في محاولة كسب أطراف لصالحه بهدف الأمن والدفاع عن بقاء الدول، في حين أن التوازن المرن يحافظ على المصالح الأمنية، باللجوء إلى آليات غير عسكرية بالمفهوم التقليدي ويكون أثرها متناسقاً، والحقيقة أن التوازنات الإقليمية تتعلق بالاستقرار كونه مسألة حساسة يتعلق دورها في الأنساق الإقليمية بهدف منع اللجوء إلى الحرب، بذلك يتعدى في مفهومه الجوانب التقليدية التي ترسخ عليها المفهوم والتي صاحبت تاريخاً طويلاً من العلاقات بين الدول.

المطلب الثاني: علاقة التعاون الأمني بالتوازنات الإقليمية

غالباً ما تؤثر عوامل عدم الثقة في الأبنية الأمنية على شعور بتقييد القوة في ديناميات النظام الإقليمي، في حين أن الترتيبات التقليدية للدول كانت بدائل لمفهوم التوازن الإقليمي، أو تضمنته في العديد من أشكال المؤسسات الإقليمية في العالم (من بينها آسيان ASEAN)، والتي تجعل منه ضابطاً لسلوك الدول وتهدف من خلاله إلى الإبقاء على نمط الاستقرار الذي لا يخل بمصالح الدول، وعليه تنشأ رابطة بين التعاون الأمني والتوازنات الإقليمية تعتمد على بعض الفروقات في ضبطها.

يستند التعاون الأمني على الحفاظ على الترتيبات والمشاركين فيه بمأمن من الهيمنة داخل أو خارج الإقليم، وتتقاطع في ذلك مع توازن القوى من حيث إنكار الهيمنة الإقليمية لأي طرف عن طريق آليات الاحتواء، ويواصل المشاركون في التعاون الأمني بتوزيع القوة داخل

1 K. He & H. Feng, op-cit, p 371.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

المجتمع، وتجمع الصفات التفسيرية الأساسية للهيمنة بالحفاظ على منطقتها المركزي وتوسيعها أكثر من البعدين العسكري والسياسي.¹

بذلك تتعامل الدول في الغالب مع التهديدات المحتملة التي تتعلق بالهيمنة بدلاً من التهديدات الوشيكة الناتجة عن النظام الفوضوي، إذ لا تشكل الولايات المتحدة (على سبيل المثال) تهديداً مباشراً لأي بلد باستثناء الدول "المارقة" التي تدعم الإرهاب،* مع ذلك، فالولايات المتحدة، بقوتها الغالبة، تثير البلدان التي تتنافس معها باعتبارها تهديداً محتملاً تسعى لكسر هيمنتها ونفوذها، وبالتالي فهي هدف توازن رئيسي، ويتعين على الدول الأخرى حساب التكلفة والفعالية المحتملة لسلوكها لتحديد استراتيجية التوازن (الصلبة أو الناعمة) الأفضل لمصالحها.²

الجانب الآخر المهم في دراسة الفروق بين التعاون الأمني وتوازن القوى قائم على الاختلاف في المصالح الأمنية للمشاركين في هذه السياسات، حيث لا تنطبق الأهداف التي تؤدي إلى الدخول في تحالف أو دفاع مشترك مع أهداف بقية الوحدات الأخرى، التي تحتل منظورات استراتيجية أمنية متناقضة، حيث أنّ توازن القوى داخل أحد الترتيبات مهم، لدرجة أنّ التعاون الأمني يعمل على الحفاظ على توازن القوى لأجل مواجهة هيمنة طرف داخل بنية إقليمية على بقية الأطراف، إذ يهدف إلى الحفاظ على قواعد التنظيم في الترتيب الإقليمي، ويتضمن حوافز كافية لتقييد أية طموحات للهيمنة الإقليمية، كما تخدم بناء الثقة، بالمقابل، يقوم التعاون الأمني على كونه قيماً على الدول المشاركة فيه، ويكبح الأهداف غير المعلنة؛

1 R. Emmers, op-cit, p 51.

• إزاء ذلك، تملك الولايات المتحدة سياسة خارجية تميل للعوانية، وذلك حسب المتابعين يكفل لها تحقيق مصالح أوسع من مجرد الاستناد لضوابط السلوك الدولي، ولا تشكل تهديداً مباشراً لأي بلد، ذلك لا يعني أنها تقوم بانتهاج سلوك معاد للدول التي تتنافس معها، والقصد هنا أنّ الولايات المتحدة على مدار السنوات التي تلت الحرب الباردة شكلت تهديداً مباشراً على عدة دول أخذت بالشعور أنّها دول يمكن أن تفقدها مكانتها الدولية كمركز قوة عالمي يملك القدرات الكفيلة بأن يهدد أو يقنع أي طرف في العالم بانتهاج سلوك معين أو التغاضي عنه.

2 K. He & H. Feng, op-cit, p 377

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

فالمؤسسات الإقليمية تعد محوراً لمناقشة الآراء الإقليمية وتعزيز الثقة عبر التعاون الأمني، مع ذلك تقييد السلطة الداخلية لهذه المؤسسات يحتمل حداً كبيراً من البعد العسكري، كآليات الدفاع ضد أية رغبات محتملة وإسقاط العقوبات على الأطراف التي تنافي الشرعية الدولية.¹

ونظراً لأن التفاوت الكبير في القوة يعيق الدول في التوازنات الإقليمية يصبح التوازن المرن معقولاً لكل من الدول القوية والضعيفة لمتابعة الأمن الإقليمي، واتخاذ الإجراءات التي تدعم مواقف الدول المتوازنة وتمنع الأطراف من خارج التوازن من أن تسعى لكسب قوة تستطيع من خلاله كسر حاجز التوازن، فالدول القوية تحتاج إلى الحفاظ على تميز في تراكمها العسكري أو تعزيز تحالفاتها، نظراً لحساسية التحديات المحتملة من الدولة الأقل قوة منها؛ ولذلك، فإنها ستحاول الحفاظ على ميزتها في النسق الإقليمي بتقييد وتقويض جهود الأطراف الأخرى في الحصول على السلطة والنفوذ عن طريق ضغوط تحديد الأسلحة، أو الجزاءات الاقتصادية المترتبة عن المعاهدات وضوابط القانون الدولي وتأسيسات هيئة الأمم المتحدة، من ناحية أخرى، فإن الدول متوسطة القوة أو الضعيفة لا تتنازل عن أمنها وسيادتها للدولة القوية، فهي تبذل قصارى جهدها لتقييد سلوك ونفوذ القوى الكبرى من خلال المناورات الدبلوماسية والسياسات المؤسسية، ومع ذلك، تتمتع الدولة القوية دائماً باليد العليا في هذه العلاقات الإقليمية بسبب عدم تناسق القوة والظروف التاريخية المحيطة بهذا النفوذ، فعندما يكون التفاوت في القوة منخفضاً، يصبح التوازن الصلب ذا مغزى نظراً لتشكيل التحالفات العسكرية، والمساعدات الاقتصادية الاستراتيجية ونقل التكنولوجيا إلى الحلفاء، كما أن تراكم القوة إما داخلياً أو خارجياً يمكن أن يغير توزيع القوة الإقليمي.²

ينطوي -بذلك- التوازن الإقليمي على تعزيز الترتيبات المتعادلة في القوة بما يتجاوز الأطر الدبلوماسية، ذلك أن الأطراف التي تدخل في التوازن تستند إلى قوى خارجية للرد على

1 R. Emmers, op-cit, p 52.

2 K. He & H. Feng, op-cit, p 374.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

التحديات الكامنة، كونها تفتقر إلى آليات الدفاع الجماعي والمشارك، وينوب الطرف الخارجي عن دور الموازن ويمكن أن يكون له تأثير سلبي على المنظومة الأمنية لهذه المنطقة، وعليه فإنّ التوازنات خارج منظومات التعاون الأمني يمكن أن تؤثر في العلاقات الداخلية لهذه المنظومات، والأمر لا يختلف عن كون الأطراف الأقوى هي من تهيمن على التوازنات الإقليمية، وبالتالي تتشكل الروابط التفاعلية في إطار من التوازن الناعم.¹

على هذا الأساس يحتوي التعاون الأمني على آليات كبح الأطراف التي تسعى للهيمنة الإقليمية، وبناء رد فعل عن أي سلوك من هذا الطرف يستثني الوحدات السياسية المشاركة في هذه المنطقة، حيث يقارن الواقعيون بصفة عامة -في هذا الإطار- ديناميكيات النظام الأمني بالأنواع الأخرى للترتيبات الأمنية، مثل التحالفات، وتوازنات القوى، والأمن المشترك.²

يستند الجدل القائم على ارتباط التوازن الإقليمي بالتعاون الأمني على كونه عاملاً يعتمد على الوسائل التي يمكن استخدامها للقيام بدور فعلي، خاصة الآليات السياسية لأجل احتواء تصرفات الهيمنة الإقليمية، وتشمل هذه الترتيبات عمليات مؤسسية أخرى إلى جانب الآليات السياسية مثل الاتفاقيات والمعاهدات، والعديد من أشكال الضوابط، والتوازنات المؤسسية، على وجه الخصوص، ويتحدد عامل التوازنات الإقليمية في الأنظمة الأمنية التعاونية من خلال القواعد والمبادئ التي يعززها النسق، هذه الأخيرة يمكن أن تقيد سلوك المشاركين في الترتيب الأمني وتمنع تهديدهم لبعضهم البعض، ومن شأن أي هجوم أو تهديد للأطراف المشاركة في التعاون الأمني تقويض القواعد، والتماسك الداخلي، ومصالح المشاركين فيه.³

تشكل درجات عدم المساواة في القوة عاملاً مميزاً بين مختلف هياكل التوازنات الإقليمية ثنائية القطب ومتعددة الأقطاب، كنموذجين يولدان منطقاً أنواعاً مختلفة من توقعات التعاون

1 Ralf Emmers, op-cit, p-p 52-53.

2 Ibid, p 53.

3 R. Emmers, op-cit, p 53

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

الأمني (المحاذاة والتحالف)، التي تتولد في التوازن البسيط ثنائي القطب، تتميز بعدم المساواة الشديدة، يكون للقوى العظمى مصالح استراتيجية واضحة في مقاومة توسع بعضها البعض، ويمكن للدول الصغرى أن تتوقع أن تدافع عنها إحدى الدول إذا هاجمتها الأخرى ما لم يتم التنازل عنها، على النقيض من ذلك، تتزايد حدة عدم ثقة الدول بدعمها حال وجود تهديد لمصالحها في مسار التوازن متعدد الأقطاب، ذلك أن المصالح الاستراتيجية للدول الأخرى غامضة، ويصعب إدراك سلوكها أو فهمه بالشكل الصحيح في بعض الأحيان، وعلى هذا النحو تصبح الدول ضحية للشك حول توسع نفوذ وهيمنة طرف ما أن يضر بهم أو لمصالحهم، كونها لا تثق في كونه حليفاً محتملاً، حتى لو نظر الآخرون إلى الدولة العدوانية على أنها تهديد لهم، فقد يميل كل منهم إلى انتظار سلوك جماعي لمواجهة، بالتالي، فخير التوازنات متعددة الأقطاب الذي يتم فيه توزيع القدرات بالتساوي لا يكفل بوتقة التعاون الأمني، بل في أحيان كثيرة لا يمكن لهذا الشكل أن يكفل الاستقرار بصورة معينة.¹

ومع ذلك، فإن الاختلافات غير الهيكلية في قدرات الدول قد تولد بعض توقعات الاصطفاف الثنائي أو متعدد الأطراف في نظام التوازن متعدد الأقطاب، إذ تتوقع دولتان أضعف دعماً متبادلاً ضد دولة أقوى تهددهما، في حين أن دولتين قويتين مع وجود دولة أضعف بينهما ستميلان إلى أن تكونا متنافستين أكثر من الحذر الذي يميز سلوكهما، وبسبب نسبية التوقعات من التعاون الأمني؛ فإن الاصطفاف الأمني الثنائي ومتعدد الأطراف في الهيكل التوازني متعدد الأقطاب سيكون -إلى حد كبير- دالاً على صراعات وانتماءات محددة غير هيكلية، ولا يكفي دحض المخاوف من الدعم أو الخذلان من مواقف الأطراف المشاركة في التعاون الأمني فإن التوازن والمساواة في القدرات بين الدول يمكن أن يؤدي إلى توافقات نسبية يشوبها عدم اليقين من المواقف المشتركة.²

1 G. H. Snyder, op-cit, p-p 123-124

2 Ibid, p 124.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

بدلاً عن هذه السياسات، هناك وسائل أخرى غير مؤسسية لهياكل التعاون الأمني تستخدم لمنع أية أطراف من الهيمنة ومن بينها التحالفات الأمنية كترتيبات إقليمية تقليدية، بما أن تقييد سلوك الأطراف المشاركة في النظام الأمني الإقليمي غير ثابت بخصوص الآليات السياسية التي لا يمكن اعتمادها كضوابط قائمة على أسس جماعية-مشتركة، حيث يفترض أن يكون تفسير عامل التوازنات المرتبط بأنظمة التعاون الأمني مجدٍ لفهم سلوك الأطراف المشاركة في النظام.¹

في هيكل التوازن متعدد الأقطاب تتبع التحالفات الأساسية بين الدول الرئيسية منطق مأزق سجين،* إذ لكل دولة خياران: البحث عن حلفاء أو الامتناع عن التحالفات، إذا كانت جميع الدول تتمتع بنفس القدر من القوة ومهتمة بالأمن فقط، تكون جميعها متوازنة إلى حد ما، لأن لكل منها تصوراً أمنياً معتدلاً ضد الباقين؛ بالتالي لا تفكر في بناء تحالفات، بينما تنطوي التحالفات على تكاليف مختلفة، مثل تقليص حرية العمل، والالتزامات بالدفاع عن مصالح الآخرين، وما إلى ذلك، تتشكل التحالفات كنمط للتفاعل ضمن التوازنات الإقليمية بناء على عدم رضى بعض الدول عن الوضع القائم، ويمكنها زيادة أمنها بشكل كبير عن طريق التحالف؛ في حين أن تحالف دول أخرى يأتي رغبة منها في تجنب العزلة أو منع الشركاء من التحالف ضدها، بمجرد تشكيل التحالف، يتبعه تحالف مضاد كشرط متلازم، حيث لا توجد طريقة لمعرفة أن مقاصد التحالف الأول فقط لأغراض دفاعية، وبسبب سوء إدراك الموقف

1 R. Emmers, op-cit, p 54.

• تفسر لعبة "مأزق السجين" جانباً مهماً من الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام الدول، التي تأتي نتيجة سلوك عقلائي مرتبط بأزمة تهدد وجود ومكانة الدولة، بالتالي يصبح صانع القرار أمام تحدٍ لكفالة أكبر قدر من المكاسب وتحقيق الرفاه، وبالنسبة للتوازنات الإقليمية تقترن عملية التعاون الأمني بمسارات تنتهجها الدول في شكل تحالفات أو محاذاة أمنية تتبع السلوك التقليدي لإدارة التنافس مع بقية الأطراف، ويتعلق الأمر باختيار السلوك الذي يخفض حدة الشك في مواقف مماثلة على مستوى التوازنات الإقليمية.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

تترتب النتيجة النهائية هي بتقسيم التوازن إلى تحالفين متنافسين، على هذا النحو تصبح النتيجة أسوأ باعتبار أن كل دولة تحملت تكاليف التحالف مع تحسن طفيف في أمنها.¹

تقليدياً تظهر التحالفات على مستوى التوازنات الإقليمية، حيث تنتقل الدول إلى التعاون الأمني في إطار التوازن متعدد الأقطاب، وتظهر التزاماً بالموقف مع كافة شركائها ومقدار الدعم الذي يجب تقديمه لهم في أي صراع ينخرط فيه، حيث يعني التعاون التزاماً عاماً قوياً مع الأطراف الأخرى، ودعمًا كاملاً لها أمام جملة التحديات التي تواجهها معاً، بهدف تقليل حجم المخاطر المترتبة عن الخوف من التخلي عنها، وبالنسبة للتوازنات الإقليمية، تكون التزامات الحلفاء نسبية، بغض النظر عن نص الاتفاق المكتوب، كون الأطراف تحتكم لمصالحها، وتميل أحياناً للتخلي بأوجه متنوعة، يمكن إعادة التنظيم مع الخصم أو الوصول إلى تفاهم يلغي حالة الخوف التي قام عليه التحالف أو حدث يؤدي إلى زوال الأسباب التي ترتب عنها التحالف؛ أو الفشل في تلبية الالتزامات في المواقف الطارئة التي يتوقع فيها تقديم الدعم؛ وقد يكون الشك المتزايد عن إعادة تنظيم الترتيب حافزاً لخلط حول مصالح الحليف التي لا يتشاركها، أو يشترك فيها جزئياً فقط، وعموماً؛ يترتب عن هذه الشكوك المتزايدة حول الحفاظ على التحالف إجراءات ومواقف قد تخل بالالتزامات.²

كما أن احتماليات زوال التحالفات أو انعدام أهميتها، تتكيف مع المتطلبات والظروف الجديدة، فالتحالفات كصورة نمطية تقليدية انبثقت من الممارسات التي كانت تقوم بها الدول طيلة النصف الأول من القرن العشرين، أي أنها تمتعت بالظروف الدولية التي كانت سائدة آنذاك، في حين أن الفترة التي تلت الحرب الباردة أنتجت عناصر ديناميكية مستمرة في التطور، وتعديل الأدوار والمهام والقدرات للتكيف مع بيئة دولية دائمة التغير، يصف سيونغهو شين

1 Glenn Snyder, "Alliance politics", in: Christopher W. Hughes, Lai Yew Meng, **Security Studies A reader**, (New York: Routledge, 2011) p 315.

2 Ibid, p 317.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

(Seongho Sheen) مثل هذه المهام غير العسكرية الأوسع نطاقاً ضمن أغراض التحالف الناعم التي تتعارض مع أغراض التحالف الصلب ضد التهديدات العسكرية.¹ يؤكد الموقف الذي يخضع لمنطق التوازنات الإقليمية سواء كانت لينة أو صلبة، بسيطة أو متعددة، الذي يتلاءم مع المرحلة التي أعقبت الحرب الباردة تشكل أنماط من التحالفات والترتيبات ضمن ما يطلق عليه فيكتور تشا (Victor Cha) "شبه التحالف" (Quasi Alliance)، يأخذ هذا الشكل من التحالفات، وضعاً تظل فيه دولتان غير متحالفتين أو تملكان حجماً معيناً من الاتفاق يكون أقل رسمية، أو أنهما تشتركان في طرف ثالث كحليف مشترك، يقتضي ذلك مستوى معيناً من الدعم العسكري أو السياسي، ولا تتعهد بالكامل بالدفاع عنه من أي هجوم محتمل.²

بالتالي، تنشأ العلاقات بين الدول التي ترغب في تشكيل تحالفات أو ترتيبات للأمن الإقليمي الثنائي ومتعدد الأطراف حسب درجة اختلال نسق التوازنات الإقليمية، هذا يجعل الدول إما رغبة بشكل قسري للانخراط في تشكيلات التعاون الأمني، نظراً لمحاذرتها من التهديدات أو وجود طرف يمارس هيمنة لا يمكن تجاوزها بشكل أحادي، أو اختيارها يدفعها بشكل غير مباشر للمشاركة في التعاون الأمني تحت طائلة رد الفعل الإقليمي، وهذه الرابطة بين التعاون الأمني والتوازنات الإقليمية رغم اختلافهما من حيث الشكل، وطبيعة التفاعل، إلا أنها تثبت هيكلياً شرطاً متلازماً يربطهما ببعض، ونتيجة الممارسات التي تضع قواعد السلوك الإقليمي تجد الدول نفسها أمام خيارات محدودة للتعاون.

1 Thomas S. Wilkins, "Alignment", not 'alliance' – the shifting paradigm of international security cooperation: toward a conceptual taxonomy of alignment", *Review of International Studies*, Volume 38: Issue 01 (January 2012), p 61

2 Ibid, p 62.

المبحث الرابع: أطروحات ومقاربات التعاون الأمني في شرق آسيا

تتعدد النظريات والمقاربات في العلاقات الدولية، التي تناقش وتحاول التأسيس للمفاهيم الأساسية في هذا الحقل الأكاديمي، رغم التعارض الشديد بينها حول مستويات التحليل ونقاشات عديدة ظهرت مع نهاية القرن العشرين، والتي حاولت إعادة النظر في النظريات الوضعية التي تركزت خلال ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي، متأثراً بكتابات هانس مورغانثو (Hanz Morgenthau)، وكتابات إدوارد هالت كار (Edward Hallett Carr)، اللذين قدما إطاراً تحليلياً لهذا الحقل ساد بشكل كبير إلى غاية منتصف الستينيات تقريباً، واستقر التأسيس النظري على فكرة الصراع من أجل القوة، ومحكوم على الدول الدوران في فلك الصراع كل حين، ذلك أن تحقيق الاستقرار العالمي لا يمكن دون إخفاق جميع المساعي الرامية إلى تحقيقه في إطار القانون الدولي بتركز الدول حول منظور مشترك للأمن والسلام.¹

على هذا النحو؛ ساهمت الظروف التاريخية في تنوع دراسة العلاقات الدولية، حيث قدم الدارسون الأحداث كبراهين تثبت فرضياتهم، في حين ظهر اتجاه معرفي نهاية القرن الماضي شكل جدلاً واسعاً حول وجود علم في العلاقات الدولية مرتبط بالبراهين العلمية المستقاة من العلوم الطبيعية، ويحتمل الوصول من خلالها إلى تفسيرات أكثر دقة من استخدام المناهج الخاصة بالعلوم الاجتماعية، فضلاً عن تواصل الجدل القائم حول جوهر النظرية في العلاقات

• قدم إدوارد كار مؤلفه "أزمة العشرين عاماً" سنة 1939، وهانس مورغانثو "السياسة بين الأمم" سنة 1948، حيث يعدان مرجعين أساسيين في حقل العلاقات الدولية، ويقدمان تصوراً نظرياً قائماً حول افتراض أن العلاقات الدولية ما هي إلا محور من علاقات الصراع حول القوة في مجال لا متناه ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتم الوصول إلى السلام والاستقرار العالمي باللجوء إلى القوانين الدولية، باعتبار أن هناك غياباً لسلطة فوق قومية بإمكانها ضبط سلوكيات الدول القومية.

1 سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص-ص 7-8.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

الدولية وإمكانية خلق نظرية عامة تفسر الظواهر المتشابهة دون اختلاف في النتائج المتوصل إليها.

يظل ضبط تصور معين حول مسألة التعاون الأمني في شرق آسيا أمراً نسبياً، إذ أقررنا أنّ المنطلقات التي تفسر الظاهرة تختلف من حيث المآلات الخاصة بالتعاون الأمني، كما أنّ التوجه العام لنظريات العلاقات الدولية التي تفسر التعاون الأمني تختلف حول الدوافع وحقيقة التعاون الأمني، كما ينقسم دارسو علاقات التعاون الأمني إلى صنفين متشائم ومتفائل بمصير التعاون الأمني، ما أدى إلى تعدد النقاشات الأكاديمية حول قضية الأمن والتعاون في شرق آسيا، حيث تمتاز الديناميكيات الأمنية بالتزام شديد لعدة قوى إقليمية ودولية؛ بالمقابل، يمثل التطور الذي عرفه حقل العلاقات الدولية خلال العشرينيات مثلاً تشير لذلك أنجيلا دي فلوروستيلا (Angela P. Di Floristella) تحولاً لأجل إيجاد براديغم (Paradigm) جديد قادر على تفسير العلاقات الأمنية التعاونية الناشئة في شرق آسيا والتنبؤ بمستقبلها،¹ هذا ما يحيلنا فعلياً على ضرورة إلقاء نظرة على التحليلات التي يمكن من خلالها تفسير وتحليل هذا الوضع القائم.

1 Angela Pennisi di Floristella, **The ASEAN regional security partnership: strengths and limits of a cooperative system**, (UK: Palgrave Macmillan, 2015), p 20.

المطلب الأول: الواقعية الجديدة وتحليلها للتعاون الأمني

يغلب على دارسي العلاقات الدولية من المدرسة الواقعية رؤية تشاؤمية كبيرة حول البيئة الدولية، التي تمتاز بعدم الثقة أو غيابها في سلوكيات الدول، ما يخلق عدم الاستقرار في هذا المستوى من التحليل، حسب التجارب التاريخية يتأكد بلا جدال أن الدول طالما تحاربت ولطالما امتازت علاقتها بالتجاذبات وتصادم مصالحها، ولا يعلق الواقعيون آمالا كبيرة على حصول تغير جوهري سواء بالنسبة للعلاقات الإقليمية أو الدولية، حيث لا يزال العالم يعرف مزيداً من التوترات والتنافس، ويتولد عنها انعدام الأمن.

تنتم البيئة الدولية بالفوضى، فهي الميزة الغالبة حسب رؤية الواقعيين، وهي بهذه الصورة شديدة التغير، وتتميز بغياب قوة شاملة ومطلقة، ما يعني أن النسق الدولي يعرف اضطراباً كون الدول تسعى لكسب وزيادة قدراتها العسكرية باعتبارها الشكل التقليدي للقوة، فضلاً عن محاولتها تعزيز مكانتها الدولية انطلاقاً من تعزيز أوجه القصور في قدراتها، انطلاقاً من التجربة التي تقرن هدف الدولة بنواياها، ودافعها الغريزي للبقاء الذي يعتمد على بناء قدراتها المادية، وإن اضطرت لتكوين تحالفاتها مع الدول التي تتشارك معها نفس التمييز النوعي، فإنها تميل لإدارة علاقاتها الخارجية وفق تصور لها لطرق تعزيز المكانة، حتى وإن اختلف حجم القوة بينها.¹

هذا السعي الذي تعتمده الدول يؤدي إلى تشكل بؤر الصراع نتيجة الحساسيات القائمة على رغبات الدول في العون الذاتي كونها مضطرة لذلك، وحالات عدم الرضا من التغيرات في الأقاليم المختلفة، وتتنزايد عوامل عدم الثقة وتجلياتها، ما يخلق منافسة تنسم بها البيئة

1 تيم دان، ميليا كوركي، وستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة: ديماء الخضرا (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016) ص 173. ينظر أيضاً: كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 53.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

الدولية، وتعتبر الدولة فاعلا مركزيا، حتى وإن كانت هناك جهات فاعلة أخرى مثل المنظمات الإقليمية، إلا أنّ أدوارها تظل هامشية وتمتاز بالتدخل المستمر في صلاحياتها.¹

يستند الواقعيون إلى اعتبار الدول فواعل تتسم بالعقلانية، تقوم بإجراء حسابات في أدوارها الخارجية قائمة على مصالحها المباشرة، بناء على موقعها في البيئة الدولية، وعليه فتحقيق المكاسب يقوم دوماً على خسارة أحد أطراف اللعبة، ولا تتحقق المكاسب للجميع، إنما هناك توازنات تحكم ذلك، حيث يزكي كل طرف مصالحه في هذه الدائرة من التوازنات التي تتسع على المستوى الإقليمي، ويقلل الواقعيون بالتالي أهمية الجهود الإقليمية (على شاكلة دور المنظمات الإقليمية) حيث دوماً ما تتميز بالهشاشة والعجز عن المساهمة في بناء الأمن الإقليمي، وغير قادرة على إجبار الأعضاء للامتثال لقواعدها، وعليه فإنّ المكاسب الفردية تغلب على الإطار الإقليمي، ويفتقر للتأثير على وحداته والشؤون الإقليمية.²

يركز الواقعيون على أنّ النظام الإقليمي يقوم على وجود جملة من الاتفاقات العسكرية بهدف الدفاع المشترك، وهدف الحمائية ضد أي هجوم معادٍ ضد أحد طرفي هذا التحالف، وقد اتسمت منطقة شرق آسي بهذا النوع من التعاون الأمني طيلة الحرب الباردة، عكست خصوصيات المرحلة وكان هدفها المشترك إقامة حزام أمن دفاعي أمام الشيوعية، ومنع انتشارها في شرق آسيا، وعليه فإنّ الواقعيين يملكون وجهة نظر معينة تجاه احتماليات التعاون الأمني الذي يتأثر بقضايا معينة يمكن تلخيصها في:

1- احتمال الغش: حيث يجادل الواقعيون أمثال كينيث والتز (k. Waltz) وجون ميرشايمر (J. Mearsheimer) بكون التعاون الأمني متاحاً بين الدول وفرصه كبيرة، في حين أنّ حدوده تظل معينة بين الدول داخل نسق التفاعلات الإقليمية، فالدول تحظى بأهمية

1 A P di Floristella, op-cit, p 21.

2 Ibidem.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

كبيرة نظير سيطرتها على القوة، وسعيها المتواصل لاكتسابها، خوفاً من مصالح الدول الأخرى التي تسعى لتحقيق سبق عليها.¹

تدرك الدول حقا أنها في خطر رغم الترتيبات الأمنية التي تدخلها، وتدرك حجم الخطر في محيطها الإقليمي، في ظل التنافس الدولي على الطاقة وطرق تأمين الإمدادات وخطوط الشحن.. إلخ، التي تؤدي إلى عدم الثقة في التفاعلات الإقليمية، فالدول لا يمكن أن تكون متأكدة من النوايا تجاه بعضها البعض، خاصة أمام الغموض الذي يسود مخرجات الوحدات السياسية، وبالنسبة لشرق آسيا تنتج حالة عدم الثقة تجاه سلوك الصين، واليابان، فمن جهة ترعى الولايات المتحدة سلوك اليابان وتقف امام اكتسابها لقوة عسكرية، في حين أن الصعود الصيني وهيمنته على جزء مهم من الاقتصاد العالمي، كما أن ضبط الأمن يتيح أمام دول المنطقة توسيع وتنويع انتماءاتها الأمنية في ظل تزايد الاضطرابات الأمنية وتواصل معضلة الأمن في شرق آسيا.²

2- المكاسب النسبية: يشير كتاب الواقعية إلى أن الأنانية تعيق التعاون الأمني، حيث ترغب الدول في تحقيق مكاسبها، وتحدد أهدافها بناء على مدى تحقيقها لأكبر المكاسب من خلال تعاونها مع غيرها، عوض أن تقوم بتحقيق مكاسب مطلقة كهدف مميز للتعاون يمكن أن يحققه كل طرف، ولأن الدول تسعى بشكل دائم لتحقيق مكاسبها على النحو الأقصى،³ انطلاقاً من كون البيئة الدولية تسودها الشكوك حول أهداف ومكاسب كل طرف وانعدام الثقة، حيث تهتم الدول بالمدى الذي تحققه لها مكاسبها جراء التعاون مع دول أخرى، وتشعر بالريبة

1 ستيف سميث، وجون بيليس، *عولمة السياسة العالمية*، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 419.

2 A P di Floristella, op-cit, p 23.

3 س. سميث، وج. بيليس، مرجع سابق، ص 421.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

دوماً من الكسب الذي تحققه الدول الأخرى، ما يجعلها يراقب بعضها بعضاً وتحاول إثبات تغيير في وضعها ومكانتها.¹

يعتمد الواقعيون على اختلاف توجهاتهم حول مسلمتي المنافسة والنظام الدولي الذي يتسم بالفوضى، وهما طرفان مهمان ودائمان؛ فالقدرات العسكرية والمادية والاقتصادية هي محل منافسة في السياسة الدولية، إضافة لعناصر حيوية مهمة للدولة في شرق آسيا، ويوسع الواقعيون البنيويون احتمالات الدخول في زيادة نفقات الدفاع الإقليمي خوفاً من التطورات الأمنية، رغم أن الأرقام تبين عكس ذلك، إلا أن الواقعيين يوضحون ذلك بحالات انعدام الأمن الناتجة عن نفقات الصين العسكرية، واستمرار الملف النووي الكوري الشمالي وتطويرها لأسلحة الدمار الشامل.²

3- معضلة الأمن: تسعى الدول دوماً لزيادة قدراتها الأمنية مما يدخلها في معضلة أمنية، يعبر عنها جون هرتز (John herz) بأنها: "مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات، وبصرف النظر عن مقاصده إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية، في حين أنه يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطراً محتملاً"³، والمثير للاهتمام حسب وجهة نظر الواقعيين أن الأناية -في هذا الصدد- تتغلب على النيات وأفضليات الدول في مواجهة المعضلة الأمنية كونها أكثر تعقيداً نتيجة تأثير الفوضى التي تسود البيئة الدولية والتي تركز المعضلة الأمنية أكثر، حيث يمثل عدم اليقين من نيات الأطراف الأخرى عاملاً دافعاً لاتخاذ إجراءات أمنية باعتبارها تهديداً مباشراً، في

1 ك. براون، مرجع سابق، ص 58.

2 A P. di Floristella, op-cit, p 23.

3 س. سميث، وج. بيليس، مرجع سابق، ص 418.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

حين يأخذ الآخرون إجراءات لحماية أنفسهم، ويستمر بذلك مأزق تفسير سلوك الأطراف الإقليمية في شكل هرمي من المخاوف الوهمية.

تكمن أهمية الإطار الواقعي الذي يناقش صعوبات التعاون الأمني في تحليل العلاقات الدولية لشرق آسيا، في كونه يسلط الضوء على أهمية هيكل التحالفات وتوزيع السلطة في الإقليم، حيث أنّ الانخراط الأمني لدول المنطقة إلى جانب الولايات المتحدة يساهم (حسب وجهة نظر هذه الدول) في حل المعضلة الأمنية للمنطقة، ويظل هيكل التحالفات والتوازنات سمة مهمة في أبعاد الأمن في شرق آسيا، وتقف عقبات عدم التماسك والخلافات المستمرة أمام التعاون الأمني،¹ هذه العلاقات تتميز بحرص كل طرف على تغليب متطلباته الأمنية ويصطدم بشكوك كل طرف في سلوكياته، وتتعطل كل النشاطات الأخرى على المستوى الإقليمي في سبيل تغيير وجهات النظر تلك، إذ يقلل الواقعيون من أثر وفاعلية الأطراف الإقليمية غير الدولاتية من قبيل المؤسسات والمننديات الإقليمية، والممارسات المشتركة للتعاون، والنمو الاقتصادي كعوامل تساهم في تبديد تلك المخاوف وتعزيز الاستقرار الأمني.

عدم الثقة الذي يعرفه سلوك الوحدات الدولية ناتج عن مأزق التفسير في سلوك الغير، يتطور هذا الوضع بفعل المعلومات عن الأطراف الأخرى، ما يزيد احتماليات الحروب، ويمثل الواقعيون ذلك بمعضلة السجين، حيث يقع على عاتق كل طرف معرفة سلوك الطرف الثاني دون امتلاك معلومات، ما يتعارض ومنطق الفوضى التي تميز هذه العلاقات، حيث أن أي تفسير خاطئ لسلوك الطرف الآخر المقترن بعدم الثقة يماثله نفس الإجراء، ويقضي بالمقابل تضاعف فرص التعاون الأمني، يقع ذلك على كل طرف يرغب بالتعاون، بما أنّ خيارات كل طرف يمكن أن تكون منعدمة كون الدول تميل لتحقيق مكاسبها النسبية بشكل أحادي وتواصل الشك في نوايا الغير، يصبح بذلك التعاون الأمني على المحك، فلو أنّ الدول تختار التعاون

1 A. P. di Floristella, op-cit, p 25.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

يصبح أمامها خيارات محدودة وأقل تأثيراً عن سابقتها، ولو أن كل دولة تبحث عن مصلحة غيرها، لقدمت تضحيات في سبيل ذلك، لكن من غير المعقول أن تقوم دولة ما بالتنازل لصالح دولة أخرى بهدف تحقيق مصالحها بشكل مشترك، ومن وجهة نظر الواقعيين يدفع الخوف، في ظل بيئة دولية تسودها الفوضى، حتى القوى القادرة على حماية مكتسباتها يدفعها ذلك لاعتبار بقية الأطراف أعداء كونه ناتجاً عن حجم الأنانية المطبوعة في الذات وعليه فإن أي خلل قد ينتج عنه حرب وينجم عن هذا الأسلوب في تحديد سلوكيات الدول.¹

يتعطل التعاون بين طرفين في البيئة الدولية حسب معضلة السجين كونه يشكل خطورة مبنية على المكاسب المتوقعة منه، إضافة إلى مسألة عدم الثقة، فقد يكون الراغبون في الدخول في تعاون أمني مرهوناً بسلوك بقية الأطراف، الذين يبنون مساراً معيناً لسياستهم الخارجية تهدف لتحقيق مكاسبهم المطلقة، في حين يشير الواقعيون إلى أن ذلك لا يمكن بالنسبة لحالات التعاون، والتوازنات، التي يمكن أن تتعلق أكثر بحالات المكاسب النسبية، في هذه الحالة تعاون الأطراف في معضلة السجين يمثل ضمن احتمال، خصوصاً أن المكاسب النسبية في هذا الشكل تعد الورقة الأبرز بيد صناع القرار في حال غياب المعلومات الضرورية عن سلوك الوحدات الأخرى.²

في عالم ما بعد الحرب الباردة، قدم أنصار "الواقعية المشروطة" تصوراً أكثر تفاؤلاً بخصوص التعاون الأمني، يمكن فيه للوحدات المكونة للنظام الدولي تحقيق أهدافهم الأمنية اعتماداً على السياسات التعاونية، كبديل عن السياسات التنافسية، ويصبح الأمن مشروطاً بالظروف السائدة،³ رغم أن الفوضى والمكاسب ستعيق نجاح التعاون، إلا أن مسارات التحالف

1 جاك دونللي، "الواقعية"، في: س. بورتشيل وآخرون، مرجع سابق، ص 63.

2 المرجع نفسه، ص 64.

3 س. سميث، وج. بيليس، مرجع سابق، ص 422.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

في علاقات الدول تقليدياً تثبت أنّ الدول تميل لتنسيق خياراتها الأمنية، التي تتقاطع مع غيرها نتيجة وجود عدو مشترك يخل بوضع توازن القوى.¹

حسب الواقعيين الشرطيين تشير ثلاثة أمور إلى فرص أكبر للتعاون:²

1- الدول ليس مقدراً لها التنافس، ففي عالم متسم بالعون الذاتي، تتخبط الدول في نسق تعاوني حيال المخاطر المجهولة كالقضايا البيئية، انتشار الأمراض، أو انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تهدد المجتمع الدولي، وعليه تفضل الدول التعاون بشأن معالجة هذه الحالة مقابل الجدل والمنافسة.

2- لما يتعلق الأمر بتحقيق المكاسب في ظل وجود مخاطر مجهولة تصبح الدول بحاجة للجوء مع وحدات أخرى للتعاون لحصر المخاطر التي تقتزن عادة بتحقيق مكاسب ذاتية، ففي ظل معضلة الأمن يصبح من الأفضل (أمنياً) القبول بمبدأ التعاون في ظل التكافؤ بين الوحدات بدل السعي لتحقيق أقصى قدر ممكن من المزايا الأمنية، مما يساهم في تقليص نطاق الأمن.

3- مسألة حصول شكوك في مصلحة أو اتفاقية وتعاون أمر مبالغ فيه، فظروف التعاون تكون أكثر ملاءمة لما تنحصر شكوك الأطراف حول بعضهم البعض.

بالنسبة لشرق آسيا لا يمكن الحديث فقط عن وضع التنافس، رغم أنه الوضع الأكثر انتشاراً، إلا أنّ علاقات دول المنطقة تشهد استقلالاً واستقراراً نسبياً، كما أنّ فعالية المؤسسات الإقليمية تشهد نمواً في تأثيرها، ويشترك عدد كبير من الدول في خلق جو أكثر سلاسة لتشكيل المؤسسات وتزايد ظروف التعاون الأمني، وهي أسباب كامنة قدمها الواقعيون للتعاون في إطار المؤسسات الإقليمية، لكن مع ذلك، هناك دواع للانخراط في هذه الهياكل نتيجة تواصل دول شرق آسيا في التزامها بالشراكة مع المنتديات الإقليمية.

1 G. H. Snyder, op-cit, p 141-142.

2 س. سميث، وج. بيليس، مرجع سابق، ص 422.

المطلب الثاني: الاتجاه المؤسساتي في تفسير التعاون الأمني

يشير اصطلاح الليبرالية المؤسسية إلى اتجاه معرفي في العلاقات الدولية نتج عن النقاش بين مدارس العلاقات الدولية، حيث يعتني بالترويج للقيم والمبادئ الديمقراطية الغربية، وعلى عكس الواقعيين البنيويين، يعتقد المؤسسيون الليبراليون أنّ الدول تبدي استعداداً كبيراً للتعاون من أجل قضاياها المشتركة، وينخرط ذلك في إطار مساعي الدول لتحقيق المكاسب المطلقة التي تجنيها من التعاون، الذي يمكن أن تدرك الدول أنه السبيل لاستدامة مصالحها.¹

تعتبر النظرية المؤسسات الدولية مساراً أو جملة عمليات تساهم في صناعة السلوك الدولي، وهي تلك القوانين التي تحدد وتقيّد نشاط الفاعلين، وتشكل نواياهم، وتمثل القواعد عنصراً منظماً للتعاون بين الدول في المسائل الدولية، أو بالأحرى تصنف سلوك الدول في أشكاله المقبولة، وتصف الأنواع غير المقبولة التي تنظم عمليات التفاوض بين الدول بالشكل السلمي.

منذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي اعتمدت ظاهرة التعاون بكل أبعادها على دراسات التكامل الوظيفي، ودراسات الاعتماد المتبادل، حيث قدمت استناداً على دراسة الظاهرة العابرة للقومية، كما تمثلت الرؤية الليبرالية ما بين الحربين العالميتين على كفاءات ضبط العلاقات بين الدول في البيئة الدولية في ظل أحكام القانون الدولي، وعليه يشتمل الطرح النظري لليبرالية المؤسسية على رفض الفكرة الواقعية البنيوية بخصوص الأمن لا المؤسسات الدولية، وهي المتحكمة في ضبط الأمن، في حين أنّ المؤسسات الدولية لا تمتلك الأسس التي تتيح لها منع الحروب، بما أنّها نتاج لمصالح الدول المتنافسة، والقيود التي يفرضها النظام الدولي، فهذه الأخيرة هي من تحدد القرارات حول ما إذا كانت الدول ستتعاون أم تتنافس.²

1 ك. براون، مرجع سابق، ص 59.

2 س. سميث، وج. بيليس، مرجع سابق، ص 426.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

تدفع الرؤية الواقعية الجديدة حول الفوضى كونها سمة بارزة رغم وجود مؤسسات إقليمية ودولية، أنصار الليبرالية للاعتراف بأنّ التعاون المكثف والمستمر ممكن في ظل هذه الفوضى، حتى في غياب قوة مهيمنة تفرض الالتزامات، تشارك المؤسسات في تمكين الدول من توسيع دائرة التعاون المقترن بالمنفعة المتبادلة، ويقدم كيوهان حجته -في ذلك- بأنّ الدول تستخدم المؤسسات لترويض الفوضى، حيث تحسب الدول الاحتمالات الأكثر كفاءة في تلبية تفضيلاتها، التي تمثل "القوة الدافعة" في خياراتها العقلانية، وبمجرد ما تترابط توجهات الدول في صورة مصلحة مشتركة يمكن تطويرها من خلال العمل معاً، تسعى الدول جاهدة للوصول إلى مستوى أمثل من التعاون لا يوجد فيه ترتيب بديل يمكن أن يحقق لها مكاسب أفضل، وذلك عبر إنشاء رابطة مؤسسية تتمثل وظيفتها الأساسية في تقليل تكاليف المعاملات الناشئة عن الفوضى، خاصة تكاليف التنسيق، من خلال توفير معلومات موثوقة عن بعضها البعض، وبالتالي، تحظى المؤسسات بقدرة على تبديد انعدام الثقة من خلال توفير بيئة تصبح فيها الالتزامات الموثوقة مجدية، وتستند جاذبية المؤسسة على قدرتها على أداء هذه الوظيفة، أي على كفاءتها في "تحسين البيئة المعلوماتية" من خلال توفير آليات تقلل من عدم اليقين¹.

يؤمن المؤسسيون الليبراليون كذلك أن التعاون يمكن أن يتم تحسينه في غياب دولة مهيمنة، عكس التصور الذي خلفته الولايات المتحدة عن تثبيتها الاستقرار الدولي بالهيمنة،

1 Felix Sebastian Berenskotter, **From Friends to Strangers: A Theory of Interstate Security Cooperation Applied to German-American Relations, 1945 – 1995**, phd thesis (Uk: the London School of Economics and Political Science, 2008), p-p 72-73.

• يستقى مفهوم الاستقرار بالهيمنة من الفكرة الاقتصادية عن هيمنة الولايات المتحدة على النظام الاقتصادي العالمي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تولت تعزيز الاقتصاد العالمي مستفيدة من المخاوف من سيطرة الاتحاد السوفياتي، وهذا جعل الولايات المتحدة تنصرف كبديل عن حكومة دولية، وباعتبار المكاسب المطلقة من هيمنة الولايات المتحدة على النظام الاقتصادي العالمي، فإنها كانت مستعدة للإبقاء على هيمنتها وتحمل مختلف التكاليف المترتبة عن ذلك، لكن بالمقابل شكل ذلك نقطة تحول عميقة حسب وجهة نظر بقية الأطراف الذين وجدوا أنّ الولايات المتحدة تخدم مصالحها بدلا من توجيه المكاسب نحو الجميع بشكل متساو، وعليه يثبت ذلك أنّ كونها دولة مهيمنة لا يعني أنّها تستطيع ضبط سلوك بقية الوحدات الدولية، للمزيد ينظر: ك. براون مرجع سابق، ص-ص 198-201.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

وعليه يتم تخفيف انعكاسات حالة الفوضى بفعل مؤسسات التعاون الدولي، التي تقيد سلوك الدول من خلال وضع إطار رسمي لتوقعات كل طرف، وهو ما يعزز الفكرة القائمة على عدم قدرة الدول لمواجهة القضايا الاستراتيجية الإقليمية والعالمية دون وضع نطاق واسع للتعاون فيم بينها، فهي تنمي الثقة والاستمرارية والاستقرار، وبحكم أنّ الدول تسعى لتعظيم مكاسبها المطلقة، فمسألة الشعور بالاطمئنان الناتج عن المنافع المتبادلة جراء التعاون تخلف انطباعاً لدى الدول بإمكانية العمل في مجالات الاهتمام المشترك.¹

التعاون القائم على البنية المؤسساتية يفتح المجال لفرص لم يسبق لها مثيل في القرن السابق؛ فالحروب التي سبقت ساهمت في توجه العالم مع نهاية القرن السابق إلى التنظيم بشكل كبير يعزوه الباحثون إلى أنّ الأطراف الدولية أخذت تنزع إلى السلام أكثر بتقليص المنافسة الأمنية ذات الطبيعة التقليدية،² ففي فترة ما بعد الحرب الباردة، انخفض حجم المخاطر الناتج عن الحروب بشكل ملحوظ في العالم، وقد ساهمت تدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية وغيرها من الاستراتيجيات المؤسسية في بلورة جدول الأعمال الأمني، خاصة ما تعلق منها بإجراءات ضبط الأمن الإقليمي، وتكرس ذلك في كون الدول اضطرت إلى رؤية نفسها على أنّها جبهة مشتركة لمواجهة التهديدات الإقليمية وكافة الأنماط المترتبة عنها سواء التقليدية أو غيرها، وبذلك يتم حل جميع القضايا المشتركة ضمن المناقشات والحوار الإقليمي، ويؤدي إلى خلق علاقة وثيقة ومرونة بين أعضاء المؤسسة الإقليمية أو الدولية، ذلك أنّ العالم انتقل في معضلاته الأمنية من مفهوم العدو إلى التهديد المشترك للمجتمع الدولي أي أن كينونة الدول أصبحت مهددة بمتغيرات غير مادية، مثل التغيرات المناخية.³

1 سكوت بورتشيل، "الليبرالية"، في: س، بورتشيل وآخرون، مرجع سابق، ص-ص 104-105.

2 ت. دان، م. كوركي، وس. سميث، مرجع سابق، ص 302.

3 Muhammad Faiz Ramli, Hanizah Idris, "Liberal Institutionalism Theory Approach in Asean's Security Cooperation through Regionalism", *Akademika*, vol 92, n 1, (2022), p 79.

أصبح التفكير الليبرالي بهذا الشكل يعتمد في تحليله للعلاقات الأمنية الدولية على دور المؤسسات الدولية في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار الدولي عكس الواقعيين البنيويين؛ فالليبراليون المؤسسيون يولون أهمية أكبر للتنظيمات الدولية، التي أضحت عليها المؤسسات الأوروبية الاقتصادية والسياسية في إحلال السلام، والقضاء على الخلافات التقليدية بين الدول الأوروبية (ألمانيا وفرنسا....) وكذا مساهمة حلف الناتو في فرض السلام بعد نهاية الحرب الباردة في منطقة البلقان يبرز دور المؤسسات الدولية، هذه المساهمة لا تعني غياب الحروب بل تجعل المؤسسات الدولية منخرطة في التخفيف من وتيرتها وتلطيفها، وبالتالي تصبح عملية السلام مبنية على دور كبير للمؤسسات الدولية في ذلك؛ فالمؤسسات الدولية ليست قادرة على القضاء على الحروب بشكل نهائي وقطعي، إنما المساهمة في التقليل منها.¹

ينكفي السرد الذي تقدمه الليبرالية المؤسسية عن صعوبات يمكن أن يؤولها التعاون في إطار المؤسسات الإقليمية والدولية، فعند حساب التكاليف بشأن التعاون لن تعتمد الدول إلى خلق مؤسسة جديدة إذا كان أداء المؤسسة الحالية فعالاً، ونظراً لأن المؤسسات توفر عوائد متزايدة، مما يعني أن تكاليف بدء التشغيل المرتفعة تؤدي ثمارها على مدى بعيد، وعليه تلتزم الدول بالشكل المؤسسي الحالي باعتبار أن تكاليف الإصلاح المؤسسي أقل من إنشاء مؤسسة جديدة، ويتوقف مد الجسور نحو مؤسسات جديدة على مسألة ما إذا كانت توفر حجم تنسيق معلوماتي كافٍ لتلبية احتياجات الدول الأمنية.²

تبرز ملامح مساهمة المؤسسات في تعزيز الأمن ومواجهة معضلة الأمن بالأساس على النظر إلى السلوك والترابط المتزايد بين الدول التي تعزز بعضها البعض مثل حلف الشمال الأطلسي (Nato)، والاتحاد الأوروبي، حيث تساهم في تطوير الأمن العالمي، فالجماعة

1 س. سميث، وج. بيليس، مرجع سابق، ص 427.

2 F. S. Berenskotter, op-cit, p-p 73-74.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

الأوروبية أصبحت توظف العديد من المراقبين من أجل بلورة عملها وتحقيق أكبر قدر من السلام العالمي، ويبين الطرح الليبرالي المؤسساتي أنّ المنظمات والمؤسسات تلعب دوراً يصفه أنصار التيار بالحاسم في تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي وهو ما يظهر بوضوح في المنظومة الأوروبية، حيث لم تعد التفاعلات بين الدول هي الحيز الأبرز للعلاقات الدولية، ولم تعد قادرة على كبح الاعتماد المتبادل عبر اتباع سياسات أحادية الطرف.¹

وبالنسبة لشرق آسيا تساهم رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN) في بلورة نوع من السلام عن طريق تفعيل الحوار بين دول المنطقة، وتوفير المعلومات، وتخفيض تكلفة التبادلات وجعل التزامات الدول أكثر مصداقية، وإنشاء وسائل للمناقشة الرسمية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، خاصة التي تتبع من تهديدات إقليمية، يرسم ذلك قدرة المؤسسات الإقليمية على تقوية الروابط ودفع التعاون بين الدول.²

وبحسب فكرة السلام الديمقراطي فإنّ وجود علاقات قائمة بين الأنظمة ذات الصبغة الديمقراطية التي تعتمد على عناصر الاقتصاد، والديمقراطية، والاعتماد المتبادل، وبناء المؤسسات فوق القومية، تساهم في تحويل الحالة التي تربط العلاقات بين الدول في الإطار الإقليمي من حالة النزاع والتوتر والمنافسة الأمنية الإقليمية، الى جو أكثر أمناً وسلمية، ومركز جذب للمجتمعات التي كانت إلى وقت قريب تتنافس فيما بينها.³

بعد نهاية الحرب الباردة، أكدت طروحات فرانسيس فوكوياما أنّ النهاية الحتمية التي آل إليها الصراع الأيديولوجي الغربي والشرقي، ساهمت في تكريس الديمقراطية الليبرالية، حيث برزت موجات من التغيير نحو الديمقراطية في بداية تسعينيات القرن العشرين،⁴ وهذا جعل

1 ت. دان، م. كوركي، وس. سميث، مرجع سابق، ص 298.

2 M. F. Ramli & H. Idris, op-cit, p 78.

3 ع. مصباح، مرجع سابق، ص 327.

4 س. بورتشيل، في: س. بورتشيل وآخرون، مرجع سابق، ص 92.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

التعمق في ترسيخ فكرة أنّ الديمقراطية تعمل وفق ضوابط توافقية تمنع استخدام القوة بين أطرافها، على هذا النحو يكون السلم الديمقراطي إنجازاً مهماً في سبيل البناء الإقليمي؛ اعتماداً على تحويل المجتمعات في دوائر إقليمية تتفاعل بشكل أكثر سلمية، تساهم في التقليل من الأجواء القومية ومحو النزعات الأيديولوجية الفردية، وتفترض النظرية السلام أنه يبنى تحت مظلة المؤسسة الوظيفية الإقليمية، وتعلو على الاعتبارات المحدودة ذات النزعة السيادية.¹

استناداً لذلك؛ تكون الأرضية الأمنية قائمة على أنّ الديمقراطية المكونة للمجال الإقليمي تكون أقل ميولاً لشن الحروب ضد بعضها البعض، ويعتقد أنصار النظرية أنّ تسوية النزاعات -عموماً- بين الديمقراطيات يتم وفق تحديد المصالح دون التهديد باستخدام القوة ضد بعضها أقل مما تقوم به الدول غير الديمقراطية،² ويتزايد الشعور بأنّ المحيط المجاور لها لا يمكن أن يشكل تهديداً لها من أي مستوى.³

يتحدد الاعتماد الأمني المتبادل كمعيار لتحقيق السلام انطلاقاً من طرح سؤال إمبريقي "هل الديمقراطيات أكثر سلمية في علاقاتهم الخارجية"، بعد أفول الشيوعية انتقل عدد لا بأس به من الدول من أقصى اليسار إلى تطبيق الأنظمة الليبرالية سواء عن طريق انتقال عنيف مثل الثورات أو عن طريق تشكل تيارات يمينية مهدت لتطبيق الديمقراطية في أنظمتها، تلك الصورة تحديداً مثلت تحدياً لأنصار السلام الديمقراطي،⁴ ذلك أنّ خيار الحرب يكون نادراً نتيجة التزايد في درجة تعقيد المصالح التي تربط الأطراف الإقليمية،⁵ مما يعني أنّ شنّ الحرب يعتبر مدمراً للمصالح الذاتية، إذ يحد هذا الخيار من تعافي الاقتصاد الإقليمي، وعليه فالسلم

1 ع. مصباح، مرجع سابق، ص 328.

2 سمير جسام راضي، "مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، مجلد 22، عدد 45 (2012)، ص-ص 119-146.

3 ع. مصباح، مرجع سابق، ص 328.

4 Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi, **International Relations Theory** (USA: Pearson Education, 5th edition, 2012), p 145.

5 س. جسام راضي، مرجع سابق، ص-ص 119-146.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

على هذه الشاكلة قائم على شبكة معقدة من التبادلات والمعاملات التجارية التي تمثل مصالح جميع الأطراف، يزيد ذلك من إدراك الأطراف لجاذبية السلم في المستوى الإقليمي، خاصة التدفق المستمر للمنافع، مما يجعل الجميع يدافع عن هذه الحالة.¹

يشير أصحاب نظرية السلام الديمقراطي إلى أنّ الدول في هذا النظام الإقليمي تتعهد بحماية الأمن الإنساني للأفراد، واحترام الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وكل المبادئ التي يدعو لها الاتجاه الليبرالي، كما يشير أنصار النظرية إلى أنّ فكرة تكوين بنية فوق قومية والحفاظ عليها كشرط مسبق لتواصل "السلم الدائم" في المحيط الإقليمي، ذلك أنّ المنظمات الإقليمية تكون محورا للتشاور والتباحث وتبادل وجهات النظر بين الدول، ويسمح بوجود فرص كبيرة للتفاوض بشأن المسائل الحساسة التي تربط الدول في منطقة معينة، وتصحيح الإدراك الخاطئ لسلوك الأطراف الأخرى، مما يتيح الفرص لتقوية هذه البيئة ويساهم في تقليص الشكوك، والرغبة في شن حروب على المستوى الإقليمي.²

المطلب الثالث: آراء النظرية البنائية حول مسألة التعاون الأمني

أثرت نهاية الحرب الباردة على مسار التنظير في العلاقات الدولية، حيث أثبتت القصور في التفسيرات النظرية للتفاعلات الدولية، وعدم الاتفاق على وضع إطار واضح للفواعل التي تدخل في تنافس مطلق مع بعضها البعض، كما أنّ الوضع الذي صاحب النظريات المفسرة للعلاقات خلال الحرب الباردة انتهى كما لم يتوقعه أحد.

في ظل المتغيرات الدولية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، قام البنائيون برفض حجة الواقعيين حول بنية التفاعلات الدولية، وتركيزهم على مسلمة القوة، واعتبار الدولة فاعلا وحيدا في البيئة الدولية، وكذا الافتراض القائم على الاستقرار في النظام الدولي الذي يبنى على توازن

1 ع. مصباح، مرجع سابق، ص 329.

2 المرجع نفسه، ص 329.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

القوى، وينطلق البنائيون في تحليلهم من اعتبار العلاقات الدولية حقلاً يمتاز بزيادة التفاعلات بين وحدات تتسم بالتطور، وعلى اعتبار أنّ المصالح التي تنطرق إليها النظريات التقليدية (مثل الواقعية) بكونها تحدد خارجياً، وتمليها هياكل سياسية واجتماعية محددة، يؤمن البنائيون أنّ مصالح الأفراد والدول والفواعل الأخرى غير الحكومية تتشكل داخلياً، القائمة على روابط التنشئة الاجتماعية في تشكيل وتكوّن من الهويات.¹

خلافاً للواقعيين، يدرك البنائيون أن استقرار العوامل الخارجية تبنى على هياكل اجتماعية (قيم، معايير، ثقافة، هوية) تحدد سلوك الدولة ومصالحها وتقضيلاتها، بذلك يثيرون تساؤلات حول الطريقة التي تجعل الفوضى سمة في النظام الدولي، وينتقدون الواقعيين في اعتبارهم لها راسخة في البيئة الدولية، إنما يرجعونها للتفاعلات الاجتماعية، والتي يمكن ادارتها.²

يسعى البنائيون إلى التأكيد على تأثيرات المؤسسات الدولية في تشكيل الهوية الإقليمية المشتركة ودور عمليات التنشئة داخل الدولة وانعكاسه على عمل المؤسسات الدولية، انطلاقاً من أنّ تفاعلات الدول لفترة ما ضمن غطاء تعاوني قائم على أسس مؤسسية يمكن أن تدعم المعايير الجماعية التي تساهم في تعزيز صور التعاون الإقليمي، وبالتالي فإنّ عامل الهوية يقف كعنصر ديناميكي يوجه الدول نحو التشارك، لذلك يتعامل البنائيون مع الفوضى كونها معطى مسبق، ولا يمكن فهمها إلا من خلال الاستناد إلى وصف البيئة الاجتماعية، هذا الأمر يجعل الهويات تقدم مرجعية لفهم التفاعلات مع بقية الدول والحفاظ على قدر من الترابط الاجتماعي والتنظيم الذي يقوم بخدمة الارتباطات بين الهويات المختلفة للدول، والتي تحتاج إلى ضبط وحماية.³

1 A. P. di Floristella, op-cit, p 26-27

2 Ibid, p 27.

3 F. S. Berenskotter, op-cit, p-p 77-78.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

توفر الهويات إطاراً مهماً في فهم التفاعلات الدولية عبر تأويل الممارسات والمؤسسات الجماعية التي تشارك فيها الدول، حيث تشكل معايير النظام الدولي الهوية الاجتماعية للدول، ويترتب عن هذا التمازج مساهمة الهويات في تحديد المصالح وسلوكيات الدول، التي تتنافس فيم بينها للحصول عليها وتحقيق بقائها، وبالتالي تتجسد بنية الهوية والمصالح في صورة قواعد ومعايير للسلوك الدولي في إطار من الفوضى، وطالما تعرف الدول مصالحها فإنها تتخبط في أبنية أكثر تعاونية تتحدد وفق هيكل الهوية والمصالح التي أسست بطريقة بينية تتجانس فيها هويات الأطراف.¹

يحاول ويندت (Wendt) وضع تصور لكيفيات تشكل التعاون على المستوى الدولي انطلاقاً من ثلاث اتجاهات تميز بين هويات الدول باعتبارها وسيلة للتفاعل حيث يحكمها الخوف من الحرب وتتنظر الدول لبعضها كأعداء، أما الاتجاه الثاني فينطوي على ثقافة يسودها الاحترام المتبادل لحق السيادة في صورة دول متنافسة، وينظر إليها انطلاقاً من استبعاد الحرب كأداة لحل النزاعات وتتصرف الدول من منطق الصداقة، يمكن أن يحدث التعاون في جميع هذه الأوضاع، والانتقال من نمط لآخر لا يصف التحول نحو أنواع مختلفة من التعاون فحسب، بل يصف عملية الإعداد لتعاون أوثق وتهيئة الظروف لعلاقات أكثر سلماً عبر تفعيل معايير وقواعد بناء الثقة المتبادلة، التي تخضع لديناميكية تطويرية مرتبطة أساساً بزيادة المعاملات والتواصل وتشارك المعرفة، ما يساهم في زيادة الشعور المشترك بالثقة، هذا التصور قدمه أدلر وبارنيت (Adler and Barnett)، قائم على الإجراءات التي تقدمها المؤسسات في صورة آليات بناء وتعزيز الثقة، الذي ينعكس في صورة توسيع دائرة التوقعات التي من شأنها أن تعمل على التغيير السلمي في علاقات الدول.²

1 كارين فيرك، "البنائية"، في: ت. دان، م. كوركي، وس. سميث، مرجع سابق، ص-ص 449-450، ينظر أيضاً:

كريستيان رويس سميث، "البنائية"، في: س. بورتشيل وآخرون، مرجع سابق، ص-ص 331-332.

2 F. S. Berenskotter, op-cit, p 80.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

رغم اهتمام البنائية بالأمن إلا أنّ تطویرهم له محدود، عكس النقيدين الذين يعتبرونه انعتاقاً، والواقعيين الذين قدموه كنظرية للسياسة العالمية، كونه يركز على معايير القوة لإدارة المنافسة بين الدول، بالتالي فإنّ المفهوم التقليدي الضيق للأمن الذي يستخدمه الواقعيون يتحدد من كفاءات ضمان الأمن القومي واستخدام القوة، أو التهديد باستخدامها، ويجادل البنائيون - بالمقابل - بأن أساليبهم قادرة على التكيف مع قدرات التغير الهيكلي في السياسة العالمية والتي مكنت الولايات المتحدة من إنهاء الحرب الباردة، وهو الموقف الذي يضع التفسيرات التقليدية على المحك من حيث عدم قدرتها على التنبؤ، وقصور فرضياتها.¹

ينتهج البنائيون في رؤيتهم للأمن من كونه يشمل تهديدا للجماعات، يمتد للسياقات الخاصة بالتهديدات التي ترتبط بالظواهر التاريخية والاجتماعية، وتفاعل هذه الأخيرة مع بعضها، والحفاظ على القيم الأساسية للمجموعة يفضي إلى تحديد طبيعة الأطراف التي تهدد الأمن بربطها بمفاهيم الهوية كونها تدخل ضمن رؤية قادة الدول -على سبيل المثال- لأي طرف على اعتباره عدواً أو صديقاً.²

ينشأ التعاون الأمني وفق تصور البنائية نتيجة العلاقات التي تتداخل بين الدول وتدفعها لتشكيل مجتمعات أمنية تشمل مسببات فعالة قائمة بالترابط الاقتصادي، ووجود مصير مشترك متعلقاً بالتهديد، والتجانس سواء في اللغة، أو المؤسسات الاجتماعية والدينية،³ وبالتالي، إدراك أهمية الأمن وفق الطرح البنائي يقوم أساساً على مدى فهم العوامل غير المادية، أو الفكرية التي تشكل أبنية في السياسة العالمية، تمثل المعايير قواعد تساهم في تحديد الفواعل لهويتها وهوية المتخاصمين معها أو الذين يمكن لهم أن يتعاونوا معها؛ فالسلوك المناسب للفواعل الأساسية يتحدد على الأفكار السائدة التي تتضارب، ويتم تكيفها وفق الهوية والضرورات التي

1 Matt McDonald, "Constructivism", In: Paul D. Williams, *Security studies: an introduction*, (New York: Routledge, 2008), p 60

2 Ibid, 61.

3 F. S. Berenskotter, op-cit, p 81.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

تتناسب وطبيعة السياسات المتخذة التي تساهم في تشكيلها الخطابات السائدة في البيئة الدولية، وتستقي من أسس اجتماعية داخلية تبرز كدافع لتلبية الاحتياجات المترابطة، تستولي بذلك الخطابات المختلفة حول ماهية التهديد وهويته الحقيقية ومداه، تشجعها الظروف المهيمنة، عكس ما يؤمن به الواقعيون حول فوضوية النظام الدولي؛ فالقيم والشكل الذي تتخذه السياسات المتبعة هو ما يحدد مفهوم التعاون الأمني.¹

ما مدى إمكانية تحقيق تعاون أمني؟ يجيب البنائيون عن ذلك بأن الأمن يعتبر دلالة كثيفة تبتعد عن أي معنى محدد للأمن، إذ يتعدى كل المفاهيم المقيدة سواء التقليدية أو الحديثة، بالتركيز على الوظيفة التي يلعبها في الحياة الاجتماعية تعكسها التعبيرات الأساسية للمجتمعات الإنسانية،² وعليه فإن فهم التفاعلات التي تحدث في البيئة الدولية التي تتميز حسب رؤية الواقعيين بالفوضى، هي في نظر البنائيين ظاهرة قابلة للتغير، كونها ترتبط بتوليفة العوامل التي يمكن أن تؤثر على محتوى الفوضى، تتفاعل بين الأهداف في النظام الدولي، ولا تعد حقيقة ثابتة إذ يمكن لعوامل متغيرة أن تؤثر عليها وتدفع الدول تلقائياً للتعاون وتعطل ثقافة الفوضى بتحقيق مصالح الدول والتشكيك في الأساس المعياري للنظام الدولي.³

يتشكل التعاون الأمني بناء على إدراك المؤسسات والدول للبين ذاتية التي تتكون في إطارها الهويات والمصالح، يساهم ذلك في بلورة ترتيبات تعاونية انعكاساً عن فترات الاضطرابات الاجتماعية المرتبطة بوجود الفوضى، التي لا تفي التفاعلات بالغرض لتبيان الأوضاع التي يتساير معها التعاون، والمثال الذي يقدمه وندت أن الدول التي تملك هوية مشتركة تنخرط في علاقة تعاونية بينها ولا تشارك بأي فعل عدائي ضد بعضهما البعض، في حين أن امتلاك كوريا الشمالية (مثلاً) للصواريخ الباليستية ومدى قدرتها على استخدامها ضد

1 M. McDonald, op -cit, p-p 63-64.

2 Ibid, p 64.

3 Ibid, p 66.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

أي طرف في منطقتها يجعلها أقل انخراطاً في التعاون مع دول الجوار، إذ أنّ الهوية توضح العلاقة بين الدول، ومواقفها ومصالحها، ويتحدد على هذا الأساس التعاون الأمني ومشاركة الأطراف فيه بهويات مشتركة وأدواره المحددة المنتجة للمعرفة المشتركة.¹

تبقى معضلة الأمن أهم عنصر يساهم في اضطراب السياسات الأمنية للدول، التي تنتج عن سياقات مختلفة، يحاول البنائيون تقليص احتماليات حدوثها عبر إمكانيات نشوء مجتمعات أمنية، تعتبر أبنية تشكلها الدول على اعتبار أن استخدام القوة في حل مشكلاتها أصبح أمراً لا يمكن تصوره، وبالتالي يصبح التعاون حتمياً لإصلاح الأضرار وتقليلها، وينظر إليه من كونه بناء اجتماعياً يحقق إحساس المجتمع لضمان التغيير السلمي بين أعضاء المجموعة الأمنية.²

ساهمت مدرسة كوبنهاغن في تثبيت المفاهيم الأساسية (التي ترتبط بتعريف الأمن التي قدمتها النظرية البنائية)، بتقديم معنى للأمن من خلال التركيز على العمل المشترك، وتتخللها قطاعات تحدث عنها باري بوزان (Barry Buzan) تتلخص في المجالات العسكرية، السياسية، والاقتصادية، والمجتمعية، والبيئية، تعتبر المصدر الأساسي لتشجيع العلاقات بين الفواعل في المجتمع الأمني،³ ويصفها بوزان بأنها مجموعات من الوحدات التي ترتبط عملياتها وديناميكياتها الأمنية بحيث لا يمكن تحليل مشاكلها الأمنية أو حلها عقلانياً، ويحاول أميتاف أشاريا (Amitav Acharya) أن يلخص تكوّن مجتمع الأمن في وجود ثلاثة عناصر أساسية هي المعايير (Rules)، والمؤسسات (Institutions)، والهوية (Identity)،* بالنسبة لشرق

1 Alexander Wendt, "The Social Construction of Power Politics", in: C. W. Hughes, L. Y. Meng, op-cit, p-p 179-180.

2 A. P. di Floristella, op-cit, p 27.

3 Matt McDonald, op -cit, p 68.

• تحدث أميتاف أشاريا عن عناصر: المعايير، المؤسسات والهوية في كتابه عن تكوين مجتمع الأمن في جنوب شرق آسيا، للمزيد ينظر:

Amitav Acharya, **Constructing a Security Community in Southeast Asia: ASEAN and the problem of regional order** (New York: Routledge, 2nd edition, 2009), p-p 23-32.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

آسيا، تتناسق هذه العناصر لتشكل مصالح الدول وتكوّن الهويات، في حين تعمل المؤسسات كمحفز للتواصل الاجتماعي الإقليمي، بإعادة صياغة مصالح الفواعل الإقليميين، وأما الهوية تتم عن عملية متطورة تستند إلى حد كبير على جهود المنظمات الإقليمية (مثل آسيان)¹.

تتعدد الأساليب التي من خلالها تصاغ المجتمعات الأمنية وفي خضم ذلك تظهر العلاقة بين المؤسسات والهوية والمعايير كمفاهيم مركزية لمؤسسات بناء مجتمع الأمن، يشتمل مفهوم الهوية على تعقيدات معينة لما يتعلق الأمر بمنطقة شرق آسيا، حيث يتناول الأسئلة الخاصة بإمكانية خلق هوية مشتركة بحلول سنة 2020، الذي يعتبر حاسماً في اعتبار منظمة مثل آسيان جماعة أمنية، وقد تضمنه ميثاقها الأساسي الذي نص على: "الآسيان يجب أن تعزز هويتها المشتركة بين الآسيان والشعور بالانتماء بين شعبها من أجل تحقيق مصيرها وأهدافها وقيمها المشتركة"²، وبالعودة للدول المكونة لمنظومة آسيان التي تشكلت منذ ما يزيد عن الخمسين سنة من عدة هويات ومجتمعات مختلفة بشكل جذري تمثل تحدياً حقيقياً حول مسألة المجتمع الأمني الموحد على الأقل في جنوب شرق آسيا بغض النظر عن الفواعل الأساسية التي تشكل النظام الإقليمي الفعلي في المنطقة (الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة).

على هذا النحو، يعتبر تشكيل مجتمع الأمن من عرقيات مختلفة أمراً صعباً بالنسبة لشرق آسيا، حيث يتم اعتبار عمليات "الأمننة" (securitization) تحمل صبغة الحذر الناتج من الذعر الذي يصيب الأنظمة جراء التهديدات التي يتم تعريفها باستخدام إجراءات الطوارئ ضد بقية الأطراف³، وعلى هذا الشكل فإنّ تحقيق الانسجام بين عرقيات تقدم هوية الآخرين

1 A. P. di Floristella, op-cit, p-p 27-28.

2 "ASEAN shall promote its common ASEAN identity and a sense of belonging among its people in order to achieve its shared destiny, goals and values", in: Angela Pennisi di Floristella, op-cit, p 28.

3 Matt McDonald, op -cit, p 68.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

على أنها تهديد، حيث يتواجد المفهوم في الخطابات السائدة إقليمياً، وتنتج سياسات خلق الأمن كهدف تقليدي يخضع لأهداف ومصالح الدول.

على هذا الأساس تقدم النظرية البنائية تصورها حول التعاون الأمني بشكل عام في إطار مفتوح على المستوى الإقليمي، وتعتبر الدول وقادتها أطرافاً في العملية التعاونية لأجل ضمان الأمن للجميع، وبالتالي تكون الجماعة هي المكون الأساسي لعمليات الأمننة، ويمكن لهذه الجماعة أن تكون على تجانس سياسي في المعايير والهوية، من حيث كونها ديمقراطيات وقيم حقوق الإنسان، وحرية التعبير، التي تشكل قيوداً لبعض الأطراف، وما يؤكد هذا أن شرق آسيا تنقسم إلى مجالين إقليميين الأول خاص بالشمال الذي تسيطر عليه اليابان والصين بشكل متساوٍ، وفي الجنوب ينشأ نموذج آسيان ليشكل الجماعة الأمنية القريبة من تصور النظرية البنائية.

يمكن تغليب المصلحة الإقليمية في ظل الاختلاف بين الأطراف الإقليمية في شرق آسيا، حيث يعتبر تحقيق الأمن ضرورة ملحة للجميع، لأن المخاطر تمس بمصالح الجميع، والعمليات التي تقوم بها الدول فرادى تجعل جهودها تضيع سدى، كما أن تحقيق التعاون الأمني في ظل الاختلاف يساعد في تخفيف ذلك، حيث تجد الدول نفسها مجبرة على التعاون انطلاقاً من الهويات التي يمكن لها أن تجسد مصالح الجميع.¹

1 سمير جسام راضي، مرجع سابق، ص-ص 119-146.

الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا

في نهاية هذا الفصل نصل إلى أنّ أهمية التأسيس النظري لمفهوم التعاون الأمني في حقل العلاقات الدولية، تكمن في وضع إطار لتفسير الزخم الأمني الذي تشهده شرق آسيا؛ فالضرورات التي تدعو لفهم التعاون الأمني لشرق آسيا تتطلب تقديم رؤية شاملة تلم بكافة المفاهيم، التي تترابط فيما بينها لتشكّل الصورة التي من خلالها يمكن تحديد المنطلق في فهم العلاقات الأمنية للمنطقة وتعقيداتها، خصوصاً التقلبات الأمنية المختلفة، والاختلال الاستراتيجي الذي يعززه وجود قوى كبرى من خارج المنطقة بكل خصائصها وعلاقاتها.

الجانب الآخر الذي قدمناه في هذا الفصل مرتبط بالتفسير المتكامل لظاهرة التعاون الأمني الإقليمي في ظل تأثيرات التوازنات الإقليمية، فهي تكونت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأسند التفاعل فيها إلى انعكاسات النظام ثنائي القطبية في ظل الاستقطاب الشيوعي والرأسمالي من جهة، أو سياسات الولايات المتحدة القائمة على تكوين تحالفات عسكرية تقليدية في شرق آسيا، والتي أدت في مجملها إلى التحول (الذي أعقب الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر من سبتمبر).

عرفت منطقة شرق آسيا تحولات في إطار التهديدات وإعادة الدول صياغة تصورها لأمنها، ومختلف التجاذبات الإقليمية والاستقطاب الذي حصل بعد الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وكيف أعادت الدول الإقليمية وضع تصور خاص بها للوجود الأمريكي، كما أن مخاوف الدول الحليفة للولايات المتحدة من تخليها عنها شكلت بعداً نمطياً لم تستطع الأطر النظرية التقليدية تفسيره، والتي استلزمت اللجوء لنقاشات الاتجاه البنائي الذي قدم تصوراً ساهم في تكامل الرؤية المفاهيمية حول علاقات التعاون الأمني في شرق آسيا.

تأسيساً على ذلك؛ سنتناول في الفصل الموالي القضايا التي ترسم خريطة الأمن في شرق آسيا، وتشكّل الطبيعة المؤسسية التي تعمل على توسعة مجال التعاون الأمني المشترك، والذي يساهم في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليمي.

الفصل الثاني:

مقننات ضبط النملون الأمي

فج شرق أسيا

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

تميزت منطقة شرق آسيا منذ منتصف القرن الماضي بتزايد الاهتمام عليها، خاصة بعد الطفرة الاقتصادية التي عرفتها اليابان، ثم كوريا الجنوبية، ثم باقي دول المنطقة، ومن جهة أخرى يرجع الاهتمام بها إلى فترة الحرب الباردة، وقامت على تشكيل سياسات الأمن باعتماد سياسات الدفاع الذاتي وعسكرة المنطقة عبر نشر القوات الأمريكية فيها.

واستمر الوضع على ما هو عليه من محاولة استقطاب القوى في شرق آسيا، وعلى مدار الخمسين سنة الماضية انتشرت الاضطرابات السياسية، والحروب، وجهود إرساء الديمقراطية التي حاولت الولايات المتحدة تطبيقها لأجل تكريس هيمنتها على شرق آسيا، فضلاً عن دعمها لإقامة منظمة جنوب شرق آسيا (SEATO)، الذي كان أول تجربة للتعاون الأمني والتكتلات والتوازنات الاستراتيجية.

تعد القضايا الأمنية غير المادية مجالاً مهماً للبحث في منطقة شرق آسيا، التي تشهد تراحماً دولياً سواء من قوى داخلية تسعى لفرض هيمنتها، أو القوى التقليدية التي كرست نفوذها عبر متغيرات عديدة، أهمها الأطر الثنائية للتعاون، وتعمل الإشكالات الأمنية التقليدية دوراً في تعقيد الصورة الاستراتيجية، في حين أنّ التهديدات الأمنية التقليدية تساهم في تكريس سياسات الأمن، وتبرز من خلال النمو المطرد للإنفاق العسكرية، وكون منطقة شرق آسيا مقسمة استراتيجياً لمركبين إقليميين ضمن المركب الكلي، ويمتاز كل منهما بتفاعلات كبيرة تؤثر على البنية الأمنية، حيث تشهد المنطقة توزيعاً متنوعاً للجريمة المنظمة بكافة أشكالها، وبالفعل يرمز غياب أطر إقليمية فعالة لضبط الأمن إلى ضعف المبادرات الأحادية وارتباطها بسياسات الأمن الخاصة بكل دولة.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

أسست أحداث الحادي عشر من سبتمبر لمرحلة جديدة من التهديدات والمخاطر الأمنية، وانطوت سياسات الدول الأمنية على مزيد من التعزيزات، و أضحت غير قادرة على ضبط الجو الأمني للمنطقة، وما زاد من تأثير الأوضاع التي أنتجتها المرحلة عدم قدرة الدول على مواجهه المخاطر البيئية والصحية، خاصة تأثيرها المطرد على النمو والاستقرار الأمني، وتغيرت الرؤية الاستراتيجية لشرق آسيا بشكل عام بعد هذه الأحداث، ويعد الإطار التنظيمي للحوار الإقليمي أهم منصة للتبادل والتعاون لمواجهة هذه التحديات كون جنوب شرق آسيا لا يمكن له بأي حال من الأحوال الانفصال عن التغيرات في شمال شرق آسيا.

ومن هنا يستعرض هذا الفصل العوائق الأمنية التقليدية التي تقف حائلة أمام التقدم في التعاون الأمني، وتعتبر مسائل رئيسية أمام تعدد التقلبات الأمنية، وكذا الإشكالات الهيكلية التي تواجهها المؤسسات الإقليمية بهدف تحقيقها، ومختلف المبادرات المؤسسية التي تم تقديمها لتعزيز التعاون الأمني في المنطقة.

المبحث الأول: الإطار العام للتفاعلات في شرق آسيا

يعرف العالم فترات تتميز بالتغير والتفاعل الشديدين، شهدها منذ بداية القرن الماضي، تعكسها الأحداث وتبعاتها على موازين القوى الإقليمية والدولية، ومن جهة أخرى تمثل محطات للتغيرات الاستراتيجية التي من خلالها يتم التنظير للبيئة بما يتماشى ومصالح الدول وأهدافها، كما تفقد شيئاً من هيمنتها لصالح أبعاد جديدة تدفعها الأوضاع الدولية باتجاهها وتجعلها تتعايش معها وتسعى لإعادة أدوارها من جديد.

وتتميز منطقة شرق آسيا بتفاعل شديد، وتهديدات أمنية تنتشر عبر الإقليم الذي ينقسم إلى جزئين، ورغم التمايز بينهما إلا أنّ النشاطات النووية لكوريا الشمالية تثير المخاوف في جنوب شرق آسيا، مثلما تثيره القضايا الحدودية، وعليه فإنّ أي تعاون أمني في المنطقة والرؤية السياسية الأمنية لدولها لا يمكن تجاوزه، وإذ نتحدث عن ذلك؛ فإنّ هندسة الخارطة الأمنية لمنطقة تشهد تفاعلاً أمنياً كثيفاً منذ بداية المرحلة التاريخية الحالية المعروفة بـ "ما بعد 11 سبتمبر"، هو أمر مبهم نظير التعقيد في الرؤى الأمنية المتضاربة لدول شرق آسيا، وكذا زخم القضايا الإقليمية التي تجعل اعتبارها مؤسسة إقليمية ترعى التعاون الأمني يستند لعدد التأويلات.

المطلب الأول: الرؤية الجغرافية السياسية لشرق آسيا

ترقى المناطق التي تلقى رواجاً في استراتيجيات القوى الكبرى للتمتع بمركز مميز في خضم سعيها إلى تعزيز مكانتها بالاعتماد على التعمق في المنطقة، ما يجعلها مسرحاً للتنافس بين الدول عبر التدخل في صياغة نظامها الإقليمي، فبالنسبة لشرق آسيا كانت محاربة الشيوعية أمراً مهماً لانخراط الولايات المتحدة في خلق مظلات أمنية لدول المنطقة، والتوسع البحري أحد أهم المجالات التي وفرت للولايات المتحدة تغطية مميزة طيلة الحرب الباردة، وساهمت في تحفيز دول المنطقة على العمل المشترك خوفاً من التورط في تدخل الولايات المتحدة، هذا الأمر رسم الخريطة الجيوسياسية لشرق آسيا لعقود.

عادة ما توصف شرق آسيا على أساس مركب بين شمال شرق، وجنوب شرق آسيا، وهو التفصيل القائم على توزيع قوة إقليمي بين الشمال والجنوب، وله دلالات تاريخية، بسبب التوسع الاستعماري الياباني في المنطقة، والعلاقات الاجتماعية والترابط الاقتصادي الذي يشكل دوراً مهماً في تشكيل البيئة الطبيعية للمنطقة، إضافة لبعده الحيوي القائم على توازن القوى الإقليمي،* الذي أنتج بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الميزة التي تفصل شرق آسيا إلى شمال وجنوب هو حجم التفاعلات الإقليمية، الناتج عن ثنائية الأقطاب في الحرب الباردة والتواجد الأمريكي في المنطقة، وتحولت ارتباطات المنطقة بفعل التغيرات التي شهدتها العالم مع نهاية

• حسب هذا التصور فإنّ شرق آسيا منطقة تقع ضمن تفاصيل تاريخية جعلت من الارتباطات التي تؤسس للمنطقة خاضعة للتمركز الحضاري للكونفوشيوسية وانتشارها في أرجاء كبيرة من شمال وجنوب شرق آسيا، وهذا قائم على حجم التأثيرات الداخلية والخارجية والتي تعكس تاريخاً طويلاً من التفاعلات، كما أن التأسيس لشرق آسيا قائم على الترابط الاقتصادي الذي انتشر في صورة عملية إقليمية مدفوعة بالسوق الناشئ والذي حضي بالتعاون المؤسسي الذي ربط بين المنطقتين (شمال وجنوب شرق آسيا)، ويعكس الترابط التاريخي والثقافي، رغم أنّ الكثير من الأبحاث والتصنيفات تجعل المنطقتين منفصلتين، ولكل منهما نظام أمن فرعي خاص ونمط تفاعل مميز عن الأخرى، ينظر:

Mikael Weissmann, "Understanding the East Asian Peace Informal and formal conflict prevention and peacebuilding in the Taiwan Strait, the Korean Peninsula, and the South China Sea 1990-2008", PhD dissertation in Peace and Development Research, (Sweden: University of Gothenburg, 2009), p-p 15-16.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

الحرب الباردة،¹ أسهم ذلك في تغيير بيئة التفاعلات الإقليمية لصالح "شرق آسيا" في بداية القرن الحادي والعشرين ومختلف التحديات التي برزت مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

تمثل منطقة شرق آسيا رقعة جغرافية واسعة تمتد إلى المحيط الهادئ، وهي بذلك تحيط بجانبين مهمين في ربط السلع في العالم، حيث يجعلها منطقة ذات تحول سريع بفعل التعقيد المرتبط بالتطور الاقتصادي، والاعتماد المتبادل المتسارع، هذه التوليفة نقلت شرق آسيا من مجرد منطقة تقبع تحت خط الفقر إلى مركز ناشئ للقوة العالمية، ويشهد انتقالاً حتمياً للقوة من الغرب نحو الشرق، وتحولت دول عديدة إلى فواعل سياسية واقتصادية مؤثرة عالمياً.

تتربع منطقة شرق آسيا على مساحة جغرافية تبلغ ما يقارب 16.5 مليون كلم²، حيث تنقسم إلى كتلتين شمال شرق آسيا التي تبلغ مساحتها حوالي 11 مليون كلم²، في حين أن جنوب شرق آسيا تتوزع مساحتها على حوالي 4.5 مليون كلم²،² وهي بهذا الشكل تمثل ما مجموعه 30% من مساحة القارة الإجمالية التي تبلغ حوالي 44.6 مليون كلم²،³ وتقع المنطقة ضمن امتداد جغرافي مميز بين توزيع جزري وبر رئيسي، وتتوزع دول المنطقة لتشمل حيزاً من شبه الجزر التي تتشكل منها المنطقة وتنقسم إلى ثلاثة أقسام، يقع القسم الأول إلى الشرق من شبه الجزيرة الهندية، والقسم الثاني إلى الشمال الشرقي، ويشمل كلا من شبه جزيرة الهند-الصينية، إضافة إلى الصين وشبه الجزيرة الكورية، في حين تنتشر تشكيلات الأرخيبيلات

1 Barry Buzan, Ole Wæver, **Regions and powers the structure of international security** (New York: Cambridge University Press, 2003), p 144.

2 هذه المعلومات من إعداد الباحث استناداً على الموقع التالي:

“Eastern Asia”, **Work with Data**, see: <https://www.workwithdata.com/place/eastern-asia> (25/03/2023, 12:05)

كذلك ينظر:

“South-Eastern Asia”, **Work with Data**, see: <https://www.workwithdata.com/place/south-eastern-asia> (25/03/2023, 12:05)

3 Sripati Chandrasekhar, and others, “ASIA”, *Britannica Encyclopedia*, see: <https://www.britannica.com/place/Asia> (25/03/2023, 12:05)

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

لتشمل عدداً مهماً من الدول، وهذا التمايز الجغرافي يجعل المنطقة تزخر بأهم المضائق البحرية في العالم، إذ توضح الخريطة التالية الجغرافيا السياسية لكثلة التضاريس المعروفة بشرق آسيا:

شكل 1 خريطة شرق آسيا



Source: World Regional Geography, “East Asia” (USA: University of Minnesota, 2016), see: <https://open.lib.umn.edu/worldgeography/part/chapter-10-east-asia/> (25/03/2023, 12:05)

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

يقع مضيق تسوشيما (Strait of Tsushima)، المعروف أيضاً باسم القناة الشرقية لمضيق كوريا، على مفترق طرق حاسم في شمال شرق آسيا، يبلغ طوله 243 كيلومتراً ويعتبر ممراً مائياً مهماً لجميع الدول الأربع في شمال شرق آسيا، مما يجعله مهماً في المشهد الجيوسياسي للمنطقة، وهو موقع حاسم للمراقبة وجمع المعلومات الاستخبارية بالنسبة للولايات المتحدة، فضلاً عن أهميته الأمنية، لاعتباره الطريق البحري الرئيسي لواردات النفط اليابانية يعكسه أمن الطاقة الياباني، حيث أنّ أزيد من 90 بالمائة من وارداتها من النفط والغاز يمر عبر هذا المضيق بعد عبورها مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي، ونتيجة لذلك، فإنّ أي انقطاع لتدفق النفط عبر المضيق قد يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الياباني وأمن الطاقة لديها، تكمن أهمية المضيق في ضمان وصول آمن لسفن البحرية الأمريكية ضمن الأسطول السابع المرابط في المنطقة، ولا يتوقف الأمر كذلك فحتى كوريا الجنوبية تعتمد على النقطة التي تكفل لها نقل السلع من وإليها، خاصة التجارة البينية في الجوار الإقليمي،¹ والذي توضحه أكثر الخريطة التالية:

1 Pratinashree Basu, “Why The Tsushima Strait Is Vital For Northeast Asia’s Geopolitics”, *Eurasia review*, March 24, 2023, see: [https://www.eurasiareview.com/24032023-why-the-tsushima-strait-is-vital-for-northeast-asias-geopolitics-analysis/\(25/03/2023, 12:07\)](https://www.eurasiareview.com/24032023-why-the-tsushima-strait-is-vital-for-northeast-asias-geopolitics-analysis/(25/03/2023, 12:07))

شكل 2 خريطة توضح مضيق تسوشيما (Tsushima Strait)



Source: Pratinashree Basu, op-cit

الجانب المهم، بالنسبة لشرق آسيا أنّ الحساسية الجيوسياسية لموقع المضيق يكمن في أنّ الولايات المتحدة تعتمد عليه كبوابة للمحيط الهادئ، ونقطة التقاء لقواتها المرابطة في جنوب شرق آسيا، والأخرى المنتشرة في كل من اليابان وكوريا الجنوبية، ولعل الطرح المرتبط بذلك أنّ مسألة الاستقرار وإرساء السلام الإقليمي مهم في التصور الجيوسياسي للمضيق وحرية الملاحة وضمان حركة آمنة لأسطولها البحري، ولا يتوقف الأمر على ذلك، فحتى الصين هي الأخرى تسعى لإبراز مكانتها كطرف مهم في المعادلة الجيوسياسية وعلاقة المضائق بأمنها البحري، كونها تعتمد على حركة تجارية كثيفة نحو جوارها، والأمر ذاته بالنسبة للتصور الروسي القائم على إحياء المنطقة الشرقية المطلة على المحيط الهادئ، وكفالة وصول آمن لصادراتها من النفط والغاز نحو دول المنطقة¹، بالتالي فإن المضيق يقع ضمن مجال حساس ويتوقف على مصالح دول المنطقة، هذا الأمر يتبين من خلال الخريطة التي توضح موقع المضيق:

1 Ibidem.

شكل 3 خريطة مضيق تايوان (Taiwan Strait)



Source: Tsuruta Jun, “International Maritime Law and the Taiwan Strait: A recent transit by a Japanese destroyer highlighted a contentious issue.” *The Diplomat*, December 18, 2024, see: [https://thediplomat.com/2024/12/international-maritime-law-and-the-taiwan-strait/\(24/03/2025, 12:00\)](https://thediplomat.com/2024/12/international-maritime-law-and-the-taiwan-strait/(24/03/2025, 12:00))

تشير الخريطة المقدمة أعلاه إلى موقع مضيق تايوان (Taiwan Strait) إلى الجنوب في الحيز البحري الرابط بين البر الصيني وتايوان، يتميز بكونه ممراً حاسماً يربط بحر الصين الشرقي ببحر الصين الجنوبي، تبلغ مسافته 170 ميلاً، ويقع المضيق داخل البحر القاري الضحل، ويعتبر ممراً تقليدياً لكل من الصين وبقية العالم، فهو طريق بحري مهم من الشمال إلى الجنوب من شرق آسيا، ووفق الإجراءات التي اتخذتها الصين هناك شروطاً محددة للمرور الدولي والملاحة البحرية في المضيق، حيث يقع ضمن حدود قانون البحار الذي يصنف ضمن المياه الداخلية والجرف القاري للصين، وعليه تحدد الأخيرة شروطاً معينة للمرور من خلال المضيق، خاصة بالنسبة للسفن العسكرية التي تخضع لموافقة مسبقة من السلطات الصينية.¹

1 Keyuan Zou, “Navigation through the straits in East Asia”, *Clarifying Freedom of Navigation through Straits used for International Navigation: A Study on the Major Straits in Asia*, Questions of International Law, Dec 31, 2020, see: [http://www.qil-qdi.org/navigation-through-the-straits-in-east-asia/\(26/03/2023, 9:30\)](http://www.qil-qdi.org/navigation-through-the-straits-in-east-asia/(26/03/2023, 9:30))

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

إلى الجنوب يقع مضيق ملقا (Malacca Strait)، يبلغ طول المضيق 500 ميل، يمثل أقصر طريق للنقل البحري رابط بين شرق آسيا والمحيط الهادئ من جهة، والمحيط الهندي من جهة أخرى، لهذا يعد نقطة ملاحية بحرية كثيفة، نظراً لأهميته في الجغرافيا السياسية في آسيا، فإن أغلب دول المنطقة تعتمد على المضيق لنقل السلع والخدمات من شرق آسيا وإلى الشرق الأوسط وأوروبا،¹ وحتى القوى الكبرى المتغلغلة في شرق آسيا تعتمد على حركة المضيق الذي يشهد اكتظاظاً مقترناً بكثافة التبادلات الاقتصادية من وإلى خارج شرق آسيا، يترتب عن كل ذلك آثار جيو-استراتيجية إقليمية، والذي يجعل أي تهديد للملاحة فيه، أو تعليق لها ينعكس على مصالح جميع الدول في المنطقة، والذي يمكن يتوضح لنا عبر الخريطة التالية:

1 Mariko Kawano, "Transit Passage through the Malacca and Singapore Straits", **Clarifying Freedom of Navigation through Straits used for International Navigation: A Study on the Major Straits in Asia**, Questions of International Law, Dec 31, 2020, see: [http://www.qil-qdi.org/transit-passage-through-the-malacca-and-singapore-straits/#_ftn4\(26/03/2023, 0940\)](http://www.qil-qdi.org/transit-passage-through-the-malacca-and-singapore-straits/#_ftn4(26/03/2023, 0940))

شكل 4 خريطة توضح مضيق ملقا (Malacca Strait)



Source: Thomas Dent, “The Strait of Malacca’s Global Supply Chain Implications”, Institute for Supply Management, see: <https://www.ismworld.org/supply-management-news-and-reports/news-publications/inside-supply-management-magazine/blog/2023/2023-11/the-strait-of-malaccas-global-supply-chain-implications/> (26/03/2023, 11:30)

توسعت الصين في هذا المضيق عبر بناء قواعد بحرية على طول السواحل المحيطة به، يطلق عليها خيط اللؤلؤ (String of Pearl) سعياً منها لحماية سفنها، وبهدف تعزيز نفوذها في المحيط الهندي، وتولي الصين أهمية بالغة لحماية إمدادات الطاقة المنقولة من شبه الجزيرة العربية، وبالتالي يشكل المضيق مصدر قلق حقيقي للصين يعكسه الرغبة المتواصلة في البقاء على مقربة منه، كذلك بالأمر بالنسبة لليابان، التي أبدت استعدادها بالانخراط في استراتيجية "الهندو-باسيفيك"، يعني ذلك أنّ المضيق هدف استراتيجي لها، كذلك الدول المحيطة بالمضيق تتبنى سياسات أمن قومي تعكس المزايا الاستراتيجية له.¹

1 Seyed Mohammad Seyed ASL, “Strategic Importance of Strait of Malacca in Southern Asia”, Ankasam, 31/01/2022, see: <https://www.ankasam.org/strategic-importance-of-strait-of-malacca-in-southern-asia/?lang=en> (26/03/2023, 10:00)

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

تقف منطقة شرق آسيا على أهمية جيوسياسية حيوية، فالتوزيع الجغرافي الذي تتمتع به يجعل منها تقع ضمن اهتمام القوى الكبرى؛ فتاريخياً ازدحمت القوى التقليدية على الانتشار في ربوعها، بريطانيا -وقبل ذلك إسبانيا والبرتغال- جعلت منها مركزاً لتزويدها بالثروات، التي كانت تقتدر إليها ومهدت لنفسها بناء قوتها، وتعزيزها بشكل يكفل لها الهيمنة على العالم آنذاك، وخلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية تزايد المد الشيوعي في المنطقة، مستهدفاً عدداً لا بأس به من الدول، في حين أن الولايات المتحدة -هي الأخرى- حاولت استقطاب دول المنطقة سواء في تحالفات ثنائية، أو عبر تشكيل محور من مجتمع الأمن يساهم في قبولها كطرف استراتيجي مهم يدعم المواقف السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، وبالتالي تكون محور انطلاق لتحقيق أهداف الاستقرار الإقليمي المبني على الهيمنة.¹

ساد هذا التصور التقليدي لفترة تلت الحرب الباردة، عرفت شرق آسيا تغيرات كثيرة مع نهاية القرن العشرين، ساهمت في اختبار الدعم الذي يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة للمنطقة، حيث المسافة الفاصلة حول كونها قوة مهيمنة تفرض سياستها واستراتيجيتها على شرق آسيا، فسياق التفاعلات الإقليمية عرف تحولاً في الأنماط التي شهدتها عمّ سبق، والحقيقة أنّ منطقة شرق آسيا أعيد تشكيل وتوزيع الأدوار الإقليمية فيها،² وذلك بدعم المواقف المستقبلية حول إعادة صياغة البيئة الإقليمية للمنطقة، وتحديد التصور الأنجع لبناء شرق آسيا ضمن التجربة التي عرفتتها أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

هذا الأمر يرسم المشهد الجيوسياسي للمنطقة ويجعلها -لا محالة- خاضعة للتأسيات الأمنية المعقدة، ويربط بين شمال وجنوب شرق آسيا ضمن إقليم متوسع الحدود يرتبط آلياً

1 عمار كريم حميد، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا: دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح (لبنان: مركز الرافدين للحوار، 2021)، ص-ص 87-89.

2 Stephen W. Bosworth, "Dancing with Giants: The Geopolitics of East Asia in the Twenty-First Century", in: Jane Sneddon Little, **Global Imbalances and the Evolving World Economy**, Conference Series No. 51 (Boston: Federal Reserve Bank of Boston, 2008), p-p 41-42.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

بالتوجهات الاستراتيجية للدول، والذي يبرز مكانة المنطقة أكثر أنها وجدت نفسها انتقلت من المشاركة الاستراتيجية في آسيا-الباسيفيك، بشكل آلي إلى الانخراط في استراتيجية "الهندو-باسيفيك"، في خضم هذا الانتقال الاستراتيجي الذي سعت الولايات المتحدة إلى تعزيزه ونشره بين القوى الأساسية في آسيا (وكذلك في العالم)، بهدف تقديم استجابات لمواجهة أي تأثير غير مرغوب فيه للصين، وهو الأمر الذي ينقل دول شرق آسيا بكافة الزخم الجغرافي إلى الإسهام شيئاً فشيئاً في استراتيجية الهندو-باسيفيك عبر جملة من الشراكات الأمنية الاستراتيجية، وهو ما يعكس الاختلال الجغرافي لصالح الصين في المنطقة، بفضل توسعها نحو بحر الصين الجنوبي وجنوب شرق آسيا، هذه التفاعلات تجعل الاستقرار هدفاً أساسياً لضمان المصالح الأمريكية، يثبت ذلك أنّ عوامل سياسية واستقطابها ساهم في هذا الانتقال الذي تتضح فيه علاقة الجغرافيا بعملية تشكيل فضاءات افتراضية للتفاعل موازنة مع التغير المفروض على مستوى الاستراتيجيات الجيوسياسية لدى الفواعل المرتبطة بالمنطقة، ويثبت ذلك أنّه يتم إعادة تشكيل الكتلة الجغرافية لشرق آسيا بطريقة تمهد للتفاعل الاستراتيجي في المستقبل.¹

هذه المتغيرات التي عرفت شرق آسيا، والتفاعلات التي سادت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تعيد صياغتها ضمن مركب يشهد انقساماً داخلياً ضمن علاقات شمال شرق وجنوب شرق آسيا، حيث تبرز المنطقة الأكثر حضوراً أمنياً من جانب الولايات المتحدة، بسبب متغيرات الحرب الباردة، وكذا الأكثر تفاعلاً ضمن علاقات القوى الأخرى التي تسعى لكسر الاستقرار المهيمن للولايات المتحدة، كما أنّ تاريخ الصراعات طيلة الحرب الباردة ساهم في إعادة صياغة

1 ينظر: عبد القادر دندن، صراع القوى الكبرى في الهندو-باسيفيك: إعادة تخطيط الخريطة الإستراتيجية لآسيا (قطر:

مركز الجزيرة للدراسات، 2023)، ص-ص 17-18.

ينظر أيضاً: نوار محمد ربيع الخيري، "الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الإندو-باسيفيك"، مجلة قضايا أسيوية، المركز العربي الديمقراطي، العدد 13 (جويلية 2022)، ص-ص 3-7.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

التصورات الجيوسياسية لما بعد القرن العشرين ويعيد تشكيل الوضع الجيوسياسي العام لشرق آسيا.

المطلب الثاني: الديناميكيات الأمنية والوضع الجيوسياسي العام في شرق آسيا

يبدو الوضع الجيوسياسي العام لشرق آسيا مضطرباً، يسوده التوتر في علاقات الدول نتيجة حتمية لسياسات الدول، تشكل بذلك عوامل لزعزعة الاستقرار الإقليمي، خاصة في ظل توسع أنشطة الصين والتوغل الكثيف لها في كافة أرجاء شرق آسيا.

يبرز الموقف المصاحب لصعود الصين كقوة مؤثرة إقليمياً خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ضمن تحولات جيوسياسية تثير الوضع العام لشرق آسيا وسط المخاوف المتزايدة للولايات المتحدة وحلفائها بشأن صعود الصين، وهو سياق التحول في ديناميكيات القوة العالمية من أوروبا إلى آسيا، والذي يصاحبه عدة أنماط في التغير والمواقف الإقليمية بدءاً بتعمق الهند في شرق آسيا وزيادة تأثيرها وعلاقاتها داخل المنطقة، هذا يجعل التفاعلات أكثر اتساعاً ويزيد من حدة التنافس الإقليمي.¹

تبرز بذلك اتجاهات تشكل الوضع الجيوسياسي العام لشرق آسيا، وتفيد في مجملها بأنّ الصعود الصيني كان له الأثر البالغ، إذ أنّ هناك شبه إجماع بأنّ الوضع الذي تشهده المنطقة والعالم بأسره له علاقة طردية بما حققته الصين من مكاسب طيلة العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، الذي نقلها إلى دولة تتنافس مع الولايات المتحدة واستطاعت إزاحة اليابان أو على الأقلّ تحييد دورها جزئياً، والحقيقة أنّ الصين تمكنت بالفعل من تجاوز الاستراتيجية التي فتحت لها آفاق التحول الاقتصادي خلال الحرب الباردة، كما أنّ نموها المطرد ساعدها على أن تصبح قوة لها أثرها المادي في شرق آسيا، حيث تختلف المدركات بشأن ذلك حول ما

1 Bhubhindar Singh, "Geopolitical trends in East Asia Japan and ASEAN's leading role", Asia and the Pacific Society, 5 July 2016, see: <https://www.policyforum.net/geopolitical-trends-east-asia/> (27/03/2023, 11:00)

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

يمكن أن يتسبب به ذلك من تبعات في إعادة تشكيل الخريطة السياسية لمنطقة شرق آسيا وما يقترن به من علاقة مع أهداف الصين الفعلية قيد التحقيق، فالأثر المادي ترسخ بالفعل في علاقات الصين الإقليمية بفعل انتقال الصينيين إلى العمل في دول الجوار، إضافة إلى حجم الصادرات نحو شرق آسيا.¹

ساعد الهدوء الذي ميز منطقة شرق آسيا بعد أزمة 1997، على حجب القوة الصينية المتنامية وطموحها الاستراتيجي، الذي يتعلق بالحاجة إلى تعزيز المكانة البحرية للصين في الجوار المحاذي لها، يعكس رغبة جلية في التغلغل في بحر الصين الجنوبي بصفة سلمية، لكن التراكم العسكري الصيني جعل الدول المشاركة لها في الحدود في بحر الصين الجنوبي تبدي مخاوفها إزاء ذلك، وذلك يعطي طابعاً بأن الموقف المشترك حول صعود الصيني يتعلق بالكيفيات التي ينظر بها صناع القرار والمخاوف المترتبة عن ذلك في شكل هيمنة إقليمية لصالح الصين، مع أن العلاقات التي تربط الصين بدول آسيان -على سبيل المثال- تظل إحدى المسلمات في ضرورة مناقشة القضايا الإقليمية ضمن المنتدى الإقليمي، رغم ما تمثله القضية بالنسبة للصين ضمن ما يعرفه صناع القرار بأن بحر الصين الجنوبي يمثل سيادة كاملة للصين.²

يشير هذا الوضع رغبة الصين في الرفع من مكانتها الإقليمية استناداً للتسارع الذي تحققه والذي يتوقع أن يبلغ الناتج المحلي لها 42 تريليون دولار بحلول سنة 2030 (حسب الكتاب

1 Stephen W. Bosworth, op-cit, p-p 42-43.

2 Marvin C. Ott, "The Geopolitical Transformation of Southeast Asia", Foreign policy research institute, February 5. 2013, see: [https://www.fpri.org/article/2013/02/the-geopolitical-transformation-of-southeast-asia/\(27/03/2023, 11:03\)](https://www.fpri.org/article/2013/02/the-geopolitical-transformation-of-southeast-asia/(27/03/2023, 11:03))

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

الأبيض للسياسة الخارجية الأسترالية لسنة 2017)،* والذي يرتبط أساساً بما تقوم به الصين من محاولة الخروج من المساحة التي حددتها الولايات المتحدة ضمن تأثيرات ما بعد الحرب الباردة، تريد الصين أن تكون صانع قواعد عالمي، تريد الصين مساحة استراتيجية في شرق آسيا، وليس مجرد متخذ قواعد خلف تأسيسات الولايات المتحدة الأمريكية، وترغب الصين في عكس نموها الاقتصادي في صورة تأثيرات جيوسياسية نحو شرق آسيا والمحيط الهندي، حيث تبنت عملية كبيرة لتوسيع قدراتها العسكرية، رغم أن الموقف الصيني يبقى معتدلاً وسلمياً لأبعد حد ممكن، إلا أن الطموح سيؤدي إلى تزايد الموقف الاستراتيجي الصيني من المنطقة مدعوماً بالثقافة الصينية المنتشرة في المنطقة واستمرار عملية عسكرية جنوب شرق آسيا بنشر القواعد البحرية على طول الخط الرابط بحركة سفنها التجارية ضمن استراتيجية الحزام والطريق،* وكذا إرساء قواعد لعلاقات مختلفة عن التي ترسخت طيلة عقود الحرب الباردة وما بعدها.¹

مع نهاية الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة أكبر قوة مهيمنة على منطقة شرق آسيا طيلة النصف قرن الماضي، وهي بذلك سعت لتعزيز دورها البحري باعتبارها "قوة مقيمة" في

• حسب بيانات البنك الدولي بلغ الناتج المحلي الصيني سنة (2022) 17.96 تريليون دولار رغم التأثيرات الصحية للأزمة الصحية العالمية (covid-19)، ينظر:

World Bank, "China", see: <https://data.worldbank.org/country/CN> (27/03/2023, 11:00)

• أطلقت مبادرة "حزام واحد، طريق واحد" (OBOR) سنة 2013 من طرف الرئيس الصيني شي جين بينغ (Xi Jinping) التي تهدف أساساً لتحسين البنية التحتية للنقل وإنشاء روابط اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية، وتساهم في الاستقرار السياسي والسلام، كونها تعمل على ربط الدول ببعضها في كل من أوروبا وآسيا، وإفريقيا، يأتي ذلك عبر تعزيز شبكات النقل البري، والبحري (طريق الحرير البحري)، ينتج عن ذلك توسيع الأنشطة الاقتصادية والروابط السياسية مع الدول المشاركة في هذه الاستراتيجية، ينظر:

Don Tow, "One Belt One Road Initiative: Its Meaning and Significance", *China Business Review*, August 16, 2017, see:

<https://www.chinabusinessreview.com/one-belt-one-road-initiative-its-meaning-and-significance/> (27/03/2023, 11:10)

1 Hon Gareth Evans, "Asian Geopolitics in transition", *Asia Society*, November 29, 2017, see:

<https://asiasociety.org/australia/asian-geopolitics-transition> (27/03/2023, 11:10)

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

المنطقة،¹ وهي بالتالي تمثل المحور الأقوى للاستقرار السياسي والأمني في شرق آسيا، إذ أنّ موقفها سمح فيم مضى بتعزيز التنمية الاقتصادية والسماح لدول جنوب شرق آسيا بالبحث عن حلول تنموية ساهمت في بروز الحاجة لمنظومة مؤسسية إقليمية في ظل الظروف التي كانت تشهدها الحرب الباردة، ومع تزايد النمو الذي حققته الصين على مدى العقدين الماضيين، جعل نقطة الارتكاز الإقليمية القائمة على الدور الأمريكي تقل شيئاً فشيئاً، وتنتقل تدريجياً إلى الصين، وبالتالي انعكس الصعود الصيني في صورة تأثير جيوسياسي على المكانة والنفوذ الأمريكي في المنطقة، وكسر بذلك حاجز الهيمنة الذي ارتبط بالصورة النمطية المترتبة عن الولايات المتحدة الأمريكية، وجعل دول المنطقة لا ترغب في الاختيار بين الصين والولايات المتحدة.²

هذا التراجع في الدور الأمريكي في شرق آسيا يتعلق بالمواقف السياسية وأحداث 11 سبتمبر، وما تبعها من اهتمام شديد بالشرق الأوسط ومختلف التغيرات البنيوية التي شهدتها خلال بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، رغم حجم القوة الناعمة والتأثير التي تحوزها الولايات المتحدة ومختلف الشراكات والتحالفات التي تتيح لها شبكية من التعاملات أكثر تعقيداً، وعليه عملت إدارة باراك أوباما (2009-2017) على إعادة التوازن الاستراتيجي لآسيا، شرعت الإدارات الأمريكية منذ 2012 في تطبيق سياسات إقليمية تزيل الغموض عن مشاركة الولايات المتحدة في مواجهة القلق المتنامي جراء صعود الصين وزيادة تحديثها العسكري البحري، تتوافق هذه السياسات والسياق الجيوسياسي الإقليمي حول طمأنة دول شرق آسيا بخصوص ضمان خطوط الامدادات الرئيسية الإقليمية، وهو الجانب الذي تبنته الولايات

1 Elena Atanassova-Cornelis, Frans-Paul van der Putten, **Changing Security Dynamics in East Asia A Post-US Regional Order in the Making?** (UK: Palgrave Macmillan, 2014) p 3.

2 J. Stapleton Roy, “The Changing Geopolitics of East Asia”, Originally delivered as a public lecture at Yale Law School on April 14, 2016, see: https://law.yale.edu/yls-today/news/tsai-center-paper-roy-changing-geopolitics-east-asia?mc_cid=051d6648d0 (27/03/2023, 11:20)

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

المتحدة عبر خصائص التحالفات التقليدية التي رسمتها طيلة الحرب الباردة، وكذا تفعيل روابط إقليمية بمثابة شراكات استراتيجية لها على المستوى الإقليمي.¹

يعزز هذا الطرح المطالبات الصينية الإقليمية حول المناطق المتنازع عليها على حوافها في بحر الصين الشرقي، وبحر الصين الجنوبي، التي تقترن بالانتقال في السلطة الإقليمية لشرق آسيا بشكل مرن نحو الصدارة الصينية، ويرتبط ذلك بحجم العلاقات المتشعبة التي تربط الصين مع دول المنطقة، وحجم التقدم الذي تشهده القوة الصلبة الصينية، التي تبنت قيادتها عملية تحديث كبيرة تخصص إعادة تطوير القدرات العسكرية الصينية، والتحسينات الملحوظة التي تمس الجانب العسكري لقوات الصين الشعبية، بما يشمل تعزيز ميزانية الدفاع، والحروب السيبرانية، ويؤكد على سعي الصين لتعزيز القوة الاقتصادية والعسكرية، وتحسين الرؤية النمطية للصين في محيطها الإقليمي.²

يترافق ذلك وحجم السعي المتبادل بين الولايات المتحدة والصين لتعزيز الجهود في بناء شبكات الشراكات العسكرية والأمنية الإقليمية، وتطويرها، عبر استخدام أدوات التعاون الأمني المختلفة من نقل المعدات العسكرية، التدريبات المشتركة (الثنائية، ومتعددة الأطراف)، وتوظيف الأشكال المختلفة للدبلوماسية (بما يشمل الدبلوماسية الدفاعية، والاقتصادية)، على اعتبار أن هذه الأنماط موجهة بشكل متداخل نحو دول المنطقة وداعمة للمواقف الإقليمية التي تهدف لتعزيز الأمن المشترك والعلاقات السياسية المبنية على آليات القوة الصلبة وكذا الناعمة، فمن وجهة النظر الأمريكية يعد وجود شبكة قوية من الشركاء العسكريين القادرين على توفير الوصول إلى الموانئ والمطارات ومرافق التدريب أمراً بالغ الأهمية لتهيئة ظروف استراتيجية

1 Elena Atanassova-Cornelis, Frans Paul Van Der Putten, "Strategic Uncertainty and the Regional Security Order in East Asia", *E-International Relations*, November 24, 2015, see: <https://www.e-ir.info/2015/11/24/strategic-uncertainty-and-the-regional-security-order-in-east-asia/> (27/03/2023, 11:30)

2 E. Atanassova-Cornelis, F.P van der Putten, op-cit, p 28.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

مواتية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، للحفاظ على الاستقرار الإقليمي أو استعداداً للتدخل في حال وجود أي نراع إقليمي.¹

هذا التصور القائم مرتبط بعدم تخلي الولايات المتحدة عن القيادة في شرق آسيا، وكون الإدارة الأمريكية (خلال عهدة دونالد ترامب الأولى 2017-2021) لم تبد استعداداً لاحترام قواعد النظام العالمي، ورغم التهديدات والعقوبات التي فرضتها على الصين إلا أن الولايات المتحدة لا تستعد لأي حرب محتملة مع الصين، رغم التنافس الواضح في علاقات البلدين، وسعيها للحفاظ على أسبقيتها في شرق آسيا والمحيطين الهادئ والهندي، التي تقدم لها ميزة استراتيجية على حساب تزايد القوة الصينية، وتؤثر على مركز النقل الاستراتيجي في المنطقة، وينبغي أن تبذل كل جهد ممكن للحفاظ على هذه الميزة الاستراتيجية، في مقابل سعي الصين لبسط نفوذها، وهو ما يخلق ديناميكية أمنية من التفاعل بالإجراءات المختلفة التي تتعدى

1 Desmond Walton, "Security Cooperation: The Key to Access and Influence in the Asia-Pacific", Center for a New American Security, (May 2016), p 3.see:
<https://www.cnas.org/publications/reports/security-cooperation-the-key-to-access-and-influence-in-the-asia-pacific>

• جاءت فترة إدارة دونالد ترامب للولايات المتحدة في ظرف حساس جداً شهد تراجع القوة المهيمنة للولايات المتحدة، والتي إلى وقت قريب من بداية القرن الحادي والعشرين تمتعت بكونها قوة عظمى وحيدة ومسيطرة على النظام الدولي، والذي اقترن بوصفها الطرف المنتصر في الحرب الباردة، خاصة تزايد التنافسية في العلاقات الأمريكية-الروسية-الصينية، التي وصفها دونالد ترامب بأنها "حرب تجارية بين الولايات المتحدة والصين"، وما اقترن بها من قضايا تكنولوجية شهدتها الموقف العام في علاقات البلدين، وحتى المواقف المرتبطة بكوريا الشمالية التي عقدت معها إدارة ترامب مؤتمر قمة في جوان 2018، غير واضحة المعالم فيم ستؤسس لدفع كوريا الشمالية نحو نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، وفي ضوء ذلك تقوم الولايات المتحدة في تطوير وإعادة بناء ترسانتها النووية وتطوير آلياتها الحربية عبر تحديث غواصاتها الاستراتيجية ونشرها في كل منطقة يحتمل أن ينشأ فيها نزاع من شأن ذلك إعادة الاستقرار لمكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى والحفاظ على الصورة التي لطالما عبرت عنها سياستها الخارجية، ينظر:

Sugio Takahashi, "The United States: The Trump Administration's Second Year: Aiming to Restore a 'Strong America'", in: Shinji Hyodo, *East Asian Strategic Review* 2019, (Japan: The National Institute for Defense Studies, 2019), p-p 174-188.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

الطابع السلمي إلى الإجراءات الانتقامية، التي تتوزع في شكل تهديدات عسكرية، أو إنزال عقوبات اقتصادية.¹

والحقيقة أنّ هذا الوضع مرتبط بدرجة أولى بالحسابات الاستراتيجية الأمريكية، التي تتأسس على المصالح النسبية لمجموعة متنوعة من الدول تتمايز بعلاقات سياسية، واقتصادية، بشكل مباشر وغير مباشر مع الصين، وينعكس تأثيرها في شكل تفاوت الانقسامات الإقليمية، بين أطراف ترتبط بالولايات المتحدة أمنياً، وتتعدى علاقاتها لتشمل الصين اقتصادياً وتنموياً، وبين أطراف تتوجس من حجم المخاطر التي يمكن أن تطرأ نتيجة تدهور علاقات الولايات المتحدة بالصين،² دفع هذا الاتجاه الدول الشرق آسيوية القلقة من تزايد حجم النزاعات الإقليمية، إلى إقامة شراكات استراتيجية إقليمية جديدة، تتراوح بين عقد مؤتمرات قمة ثنائية وثلاثية الأطراف، والمحادثات الدفاعية، والتبادلات والتدريبات العسكرية،³ وبالتالي زيادة استقلاليتها الاستراتيجية المتنوعة.

1 D. Walton, op-ci, p 3.

2 Ibidem.

• يشير هذا الأمر إلى أنّ دول شرق آسيا تسعى إلى الموازنة بين مصالحها في ظل البيئة الاستراتيجية المرنة التي تغيرت بفعل تزايد نفوذ الصين والتخوف بشأن استمرار القيادة الأمريكية في المنطقة أمام اهتمامها الموسع بالشرق الأوسط وقضاياها، ينطوي ذلك على تسارع دول جنوب شرق آسيا في رفع حجم الاتفاق العسكري (الذي بلغ 411 مليار دولار سنة 2021 حسب إحصائيات معهد استكهولم لدراسات السلام SIPRI) والتوزيع البحري المتراكم القائم على اقتناء المعدات البحرية الأكثر تطوراً، وعلى الصعيد الثنائي وجهت دول شرق آسيا جهودها المشتركة في زيادة التدريبات والتدابير بشأن عمليات الإنقاذ المشتركة، والتي قامت بها اليابان والفلبين، والاتفاق الثنائي الياباني الماليزي لرفع العلاقات الثنائية، وحتى فلبين وفيتنام، وحتى بالنسبة لأستراليا والهند، وعززت موقعها في العلاقات الأمريكية عبر تجديد المبادئ التوجيهية للتعاون الدفاعي والذي يسمح بدور أكبر لقوات الدفاع الذاتي اليابانية بالمشاركة في عمليات الدفاع، ومجمل الشراكات التي تسعى الولايات المتحدة لتطويرها مع دول المنطقة، ينظر:

B. Singh, op-cit.

3 E. A. Cornelis, F. P. V, Der Putten, op-cit. see also: Ken Moriyasu, “‘Geopolitical powder keg’ Asia jacks up global military spending”, *Nikkei Asia*, April 25, 2022, see: [https://asia.nikkei.com/Politics/International-relations/Indo-Pacific/Geopolitical-powder-keg-Asia-jacks-up-global-military-spending#:~:text=The%20main%20drivers%20for%20growth%20in%20the%20Asia,report%](https://asia.nikkei.com/Politics/International-relations/Indo-Pacific/Geopolitical-powder-keg-Asia-jacks-up-global-military-spending#:~:text=The%20main%20drivers%20for%20growth%20in%20the%20Asia,report%20)

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

تقابل الولايات المتحدة ذلك بالإبقاء على حجم ترتيبات أمنية مرنة مع الدول الحليفة لها داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهو يعكس تصورهما عن ضرورة الحفاظ على التعاون الأمني الإقليمي بنفس الوتيرة التي شهدتها العقود الماضية، سعياً منها لتكريس الثقة القائمة على اعتبارها قوة عظمى تؤثر في تعزيز الاستقرار خلال العقود القادمة، خاصة وأن أنماط التفاعل أضحت متداخلة والتغيرات المرتبطة بالمخاطر الأمنية والتكاليف الاقتصادية للولايات المتحدة في تزايد مستمر، كونها تشهد تقييماً كبيراً لمكانتها ودورها في المنطقة متأثرة بالتصورات التي تبنتها النخب السياسية في شرق آسيا عن الدور الذي يمكن أن تلعبه في ضبط الاستقرار الإقليمي في ظل المنحى التصاعدي للقوى الصاعدة والتعديلية في المنطقة.¹

يفرض الواقع الدولي -بذلك- مسألة التوازن بين بقاء الولايات المتحدة ضمن نظام إقليمي أكثر قبولاً بمكانتها، والتي ترسخت منذ خمسينات القرن الماضي، واحتمالية زيادة المكاسب جراء البقاء، يوازيه حجم التكلفة التي يمكن أن تدفع مقابل الحماية حال تعرض أي طرف للتهديد، والوقت الراهن أقل حدة مقارنة بالفترة التي شاركت الولايات المتحدة خلالها في الحرب العالمية الثانية، وما تشكل فيه من أوجه الهيمنة القائمة على السيطرة على الأسلحة النووية والاستراتيجية، وبين القبول بالصين كطرف مهم في البنية الإقليمية لشرق آسيا، والأمر المرتبط بذلك أن كل احتمال عن التكيف مع هذين الخيارين يتعلق بغموض على درجة كبيرة من الخطورة، إذ لا يعد من التطورات المفاجئة في المنطقة، إنما يرتبط بحجم التآكل الذي يمكن أن تصل إليه الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، ومشارفتها على النهاية في ظل استمرارها في تنفيذ استراتيجيتها المبنية على الهيمنة، في ظل النمو المتزامن والمطرّد لنفوذ الصين وتسارعه

20%22%20Trends%20in%20World%20Military%20Expenditure%2C%202021.%22

(28/03/2023, 11:48)

1 E. Atanassova-Cornelis, F.P van der Putten, op-cit, p 29.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

في ظل التغيرات الكثيرة التي عرفها العالم منذ أحداث 11 سبتمبر، والتي أثرت على مكانة وصورة الولايات المتحدة، وثقة شركائها فيها بوصفها جزءاً مركزياً في نظام دولي أكثر تنظيمًا.¹ من جهة أخرى، يتجلى ذلك في عدم قدرة الإدارة الأمريكية على إعادة بناء صورتها بشكل كامل في شرق آسيا المرتبط بالبيئة الإقليمية، مما يتيح للصين التوغل أمام عدم القدرة على استعادة التفوق السابق للولايات المتحدة، رغم أنه لا توجد تأكيدات بشأن قيام حرب محتملة بين الصين والولايات المتحدة بخصوص تايوان (بعد نهاية عهدة الرئيس دونالد ترامب 2021)،² كما أن المواقف الأمريكية من النظام الإقليمي لشرق آسيا والنظام الاقتصادي خلال الفترة (2017-2020) كانت أقل التزاماً بالاعتماد على القواعد، واستمرت الإدارة الأمريكية في فك التزاماتها بالقواعد المنظمة للسلوك الدولي، الأمر الذي يعزز التحوط من إخلالها بالتزامات تجاه القضايا الإقليمية في شرق آسيا، وبالتالي تصاعد الاحتمالات المرتبطة باستبعاد الولايات المتحدة من الترتيبات الإقليمية متعددة الأطراف، خاصة بفعل المكاسب التي يقدمها التأثير الصيني الاقتصادي والتنموي، عبر مبادرات بنك البنية التحتية والاستثمار الآسيوي ('AIIB' The Asian Infrastructure Investment Bank)، ومبادرة طريق الحرير البحري (مبادرة 'حزام واحد، طريق واحد' 'One Belt One Road')، التي تمثل

1 Ron Huisken, "Asia Pacific 2018: Intensifying competition or collective management?", in: Ron Huisken and Kathryn Brett, **Regional Security Outlook 2018**, (Australia: The Council for Security Cooperation in the Asia Pacific (CSCAP), 2018), p 4.

• أظهرت إدارة أوباما طموحاً في إعادة بناء صورة أمريكا كأقوى دولة في الشؤون العالمية، بإعادة تأكيد المصالح والالتزامات التي تعكس دور الولايات المتحدة في المنطقة، عبر استراتيجية "إعادة التوازن إلى آسيا"، حيث أساءت إدارة أوباما إدارة العوامل السياسية لإعادة التوازن، حيث سمحت للانطباع بأن يترسخ بأن قوتها تراجعت في آسيا، ولا تستطيع استعادة تفوقها الذي استمر طيلة الحرب الباردة، ما سمح للصين بالاستفادة من هذه المكاسب لصالح تعزيز نفوذها في شرق آسيا عبر الاستثمار في أن الولايات المتحدة لا تريد إلا احتواء الصين ويترجم ذلك مجمل المواقف التي تتبناها الولايات المتحدة، رغم ما يمكن أن يؤكدته التصورات حول قصور ونقلص قوة الولايات المتحدة والتي إن حدث ذلك فإنه لا يفي كونه دولة تمارس نفوذاً كبيراً في الشأن العالمي، وأكدت الأحداث في الشرق الأوسط أنها تعاني مأزقاً متعدد الأزمات التي تثير انتباهها ويبقيها قوة أكثر تأثيراً في مناطق دون سواها. ينظر:

Ibid, p 5.

2 H. G. Evans, op-cit.

فرصة للدول الأقل قوةً ونمواً في شرق آسيا على الانخراط في هذه الرؤية الصينية مع إبقاء حذرهم من احتمالية أن تصبح الصين أكثر عدائية في سلوكها الإقليمي، مستفيدة من الانحدار في القوة الأمريكية (بعد الازمة المالية لسنة 2008)، كما أنّ ذلك يقع ضمن مخاوف الإدارة الأمريكية من إعادة التوازن لآسيا والتوترات المتزايدة التي يمكن أن تقوض من مركزية المنظمات الإقليمية، وبالتالي تبرز معها مبادرات ثنائية ومتعددة الأطراف تتجم عنها تفكيك مركزية المنظمات الإقليمية في الحوار.¹

هذا الحذر المتبادل يجعل دول المنطقة متمسكة بمصالحها الجوهريّة، ويقدم رؤية حقيقية حول التغير الكبير في توزيع القوة العالمي، الذي يتم التأسيس له على المستوى العالمي والذي يتشكل وفق رؤية قائمة على القيادة الجماعية المشتركة، ولن يكون لأية دولة قدرة على زيادة قوتها أكثر من بقية القوى الأخرى، والحقيقة أنّ ذلك يساهم في إبقاء حالة التوازن بين الفواعل الدولية، وكذا لا يمكن لأي طرف ممارسة الهيمنة على الجميع، لكن لا يتمتع هذا الشكل بقبول واسع لدى الأطراف الإقليمية، التي تنتظر إلى هذا الموقف على أنه نفس الوضع الذي يسبق حالات السباق العسكري التي تترافق وحالات التآكل في بنية النظام الحالي، والتي يمكن أن تسمح بالشعور الإقليمي أن يكون أكثر اضطراباً، مع تزايد المخاوف من حجم التأثيرات الناتجة عن تطوير الأسلحة القابلة للتحميل برؤوس نووية في كوريا الشمالية.²

تظل هذه الظروف في توسع كبير كون الدول المشاركة في المنطقة لا تستطيع تجاوز الحقيقة القائمة على أنّ المساعي الجماعية لا يمكن لها مواجهة أية حرب محتملة سواء بين الكوريتين أو بين الصين وتايوان، وكذا يترافق مع هذا التصور أن التحول الحاصل في المنطقة الذي يقوم على انتقال شرق آسيا لأن تكون مركز ثقل اقتصادي عالمي بديل، يجعل الهيكل الإقليمي عاجزاً عن تعزيز الأثر القائم عن الاعتماد المتبادل بتجاوز التحديات السياسية، وكذا

1 E. A. Cornelis, F. P. V, Der Putten, op-cit.

2 R, Huiskens, op-cit, p 5.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

صعوبة توحيد وجهات النظر الإقليمية حول المسار الدبلوماسي الذي يدفع عمليات بناء الثقة وتطوير الأساليب الجماعية المختلفة في حل القضايا الحساسة، خصوصاً ما تعلق منها ببحر الصين الجنوبي، رغم ما تمثله المنتديات الإقليمية من فرصة مهمة لمعالجة القضايا الإقليمية وكونها تشكل عنصراً مهماً في عملية بناء الأمن في شرق آسيا، وبالمقابل تترتب عن هذه العملية عدم ضبط جدول أعمال قادر على مواجهة آثار التفاعلات في شمال شرق آسيا، وتحقيق التوافق بين الشركاء الإقليميين المهمين، يقع ذلك في تفعيل الهدف الذي يشمل سبل معالجة النزاعات التي تعرفها المنطقة بشكل يجعل وضعية البنية الأمنية تعمل بطريقة متناغمة ومنسجمة، وفق الفرص التي يتيحها الدور المركزي لآسيان بشكل استباقي.¹

يتجسد دور آسيان المركزي في المشهد الجيوسياسي لشرق آسيا نابغاً من التحوط من إمكانية تخلي الولايات المتحدة عن الالتزامات في ظل علاقتها المتذبذبة مع الصين، وتدعم رؤيتها الإقليمية المبنية على فرض دعائم الاستقرار الإقليمي، وتنشيط النظام المبني على القواعد (rules based order)، حيث يعتمد أساساً على الرؤية الخاصة بطريق آسيان (ASEAN Way) التي تشمل إقامة شبكة من العلاقات والمصالح ذات الأبعاد الاعتمادية المتبادلة، بهدف معالجة المخاوف الأمنية الإقليمية المتعددة، التي رغم ما تم إحاطته بها بأنه

1 Ibid, p 6.

• يشير مصطلح "النظام القائم على القواعد" (rules-based international order) الى جملة من المبادئ، والقواعد، والأنساق والقوانين، التي تأسست بهدف تيسير التفاعلات بين الدول في ميادين خارج نطاق السيادة الوطنية وتلقى اهتماماً بالغاً في المجتمع الدولي، وهو المجال الذي يمكن أن يتعرض للتهديد المشترك الذي يقابله عدم القدرة على مواجهته بشكل فردي، والذي ينتج بشكل متزايد عن مخاطر غير تماثلية، بهذا الشكل نشأ النظام القائم على القواعد على ثوابت النظام الليبرالي المؤسس على الحكم الديمقراطي وحماية الحريات الفردية، والانفتاح الاقتصادي، مرادفاً للقانون الدولي الذي يتميز بالمساواة وحقوق الانسان والحرية الاقتصادية والامن الجماعي، وبالتالي يقوم على قيم المجتمع الدولي الذي يعد حاضناً له، وينظر إلى تحجج الولايات المتحدة بالالتزام بالنظام الدولي القائم على القواعد على أنه بديل أمريكي للقانون الدولي، ما يتوافق ومصالحها وطرق إدارة علاقاتها والسماح لها باستخدام القوة الصلبة دون الاستناد للقانون الدولي، ينظر:

John Dugard, "The choice before us: International law or a 'rules-based international order'?", *Leiden Journal of International Law*, Volume 36, Issue 2, June 2023, pp. 223 – 232, DOI: <https://doi.org/10.1017/S0922156523000043>

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

عمل جماعي قادر على مواجهة النزاعات البينية التي لا يمكن حلها بالقوة الصلبة، إلا أن رابطة آسيان لم تستطع كبح الآثار المرتبطة بحجم المخاوف الذي يصاحب تزايد القوة الصينية وطموحاتها في بحر الصين الجنوبي بصفة خاصة وجنوب شرق آسيا بصفة عامة، والتي لا ترغب في أن تتم تسوية أية خلافات خاصة في المنطقة بعيداً عن رؤيتها التي تعزز موقفها الإقليمي الخاص ببحر الصين الجنوبي.¹

على أساس ذلك تظهر الهند كمساهم في الديناميكيات الأمنية في شرق آسيا، فعلى مدار العشرينين الأوليين من القرن الحادي والعشرين، تمكنت الهند من تحقيق طفرة مهمة في علاقاتها مع دول شرق آسيا، حيث ساهمت بشكل كبير في الانتقال الاقتصادي لآسيا، الأمر الذي أهلها لأن تكون مشاركاً إقليمياً فاعلاً في التعاون الأمني مع القوى المركزية في شرق آسيا (خاصة الدول الحليفة للولايات المتحدة)، ومساهماً أساسياً في الانتقال من الرؤية الاستراتيجية "آسيا-الباسيفيك" نحو "المحيطين الهندي-الهادئ" (اختصاراً الهندو-باسيفيك)،² حيث تتعدّد علاقاتها مع جميع الدول في الشرق الآسيوي، ووصولاً إلى المحيط الهادئ، إضافة إلى تنامي التهديدات المشتركة، وتشكيل مجالات التفاعل الإقليمية التي تترتب عن السياسات التي تتبناها القوى الأساسية في المنطقة، والتي تجعل من الأهمية بمكان دور الهند متصاعداً بشكل كبير؛ مستفيدة من جهودها الدبلوماسية المتنوعة وتشاركها حتى مع منافسها الأساسي (الصين)، مما يوحي بأنّ شرق آسيا تخضع لتغيرات جيوسياسية هامة، حيث تبدي الهند اهتماماً كبيراً بالتعاون الأمني الثنائي ومتعدد الأطراف، مع التركيز على الرؤية الأمريكية حول

1 Marvin C. Ott, "The Geopolitical Transformation of Southeast Asia", Foreign policy research institute, February 5. 2013, see: <https://www.fpri.org/article/2013/02/the-geopolitical-transformation-of-southeast-asia/> (28/03/2023, 12:00)

2 ع، دندن، مرجع سابق، ص-ص 30-31.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

وضع قيود تكبح القوة والنفوذ المتنامي للصين، والكشف عن توازنات تخدم مصالحها، وتتيح لها التمتع أكثر في بنية تتعدى الجانب الاقتصادي بحثاً عن فرص أكبر للتعاون الأمني.¹

بالنسبة لكوريا الشمالية؛ التي يمثل برنامجها النووي أكبر مشكلة إقليمية تقليدية في شرق آسيا، أجريت العديد من اللقاءات رفيعة المستوى بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية وتضمن الحوار لقاء بين الرئيسين الأمريكي دونالد ترامب والكوري الشمالي كيم جونغ ايل في صيف 2018، كان اللقاء بهدف التفاوض بشأن جعل الطرف الكوري الشمالي يتغاضى عن مواصلة تطوير البرنامج النووي،² ولم يكن اللقاء الذي عقد بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية (سنغافورة 2018) أكثر فاعلية، رغم اتفاق الطرفين على احترام الضمانات الأمنية لكوريا الشمالية، والعلاقات السلمية التي أضحت تربط الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، والتأكيد على نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية،³ وألحق ذلك بزيارات وزير الخارجية الأمريكية للتفاوض حول إجراءات نزع السلاح الكوري الشمالي، والذي قابله تمسك القادة الكوريين بالعمل وفق خطة محددة تنطلق من مطالبتهم بإنهاء الحرب رسمياً، الذي يلغي أي احتمال لهجوم أمريكي، ويمثله إعلان كوريا الشمالية عن استعدادها التخلي عن منشآتها النووية، لكن توقفت الزيارات ولم يتم الإعلان عن لقاء آخر يجمع الطرفين، الأمر الذي يترتب عنه صعوبات عديدة حول إيجاد اتفاق مشترك بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية حول نزع السلاح الكوري الشمالي وفق الرؤية التي قدمتها هذه الأخيرة.⁴

1 H. G. Evans, op-cit.

2 Ron Huiskens and Kathryn Brett, **Regional Security Outlook 2019**, (Australia: The Council for Security Cooperation in the Asia Pacific 'CSCAP', 2019), p 10.

3 Stone Washington, "U.S.- North Korean Summit: Peace returns to the Korean Peninsula", **Ellis Washington report**, June 28, 2018, in: [https://www.elliswashingtonreport.com/2018/06/28/u-s-north-korean-summit-peace-returns-to-the-korean-peninsula/\(29/03/2023, 10:00\)](https://www.elliswashingtonreport.com/2018/06/28/u-s-north-korean-summit-peace-returns-to-the-korean-peninsula/(29/03/2023, 10:00))

4 Yoon Young-kwan, "The Arduous Road to Denuclearisation and Peace-settlement in Korea in 2018", in: Ron Huiskens and Kathryn Brett, **Regional Security Outlook 2019**, (Australia: The Council for Security Cooperation in the Asia Pacific 'CSCAP', 2019), p-p 27-28.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

على النقيض؛ استمر اجتماع القادة بين الكوريتين (الجنوبية مع الشمالية) مواكبا للقاء سنغافورة، والذي أثمر وقف الأنشطة العسكرية قرب المنطقة منزوعة السلاح بين الطرفين، ويعد ذلك موازياً للمبادرة الروسية الصينية حول وقف الأنشطة النووية، وبالمقابل أعلنت كوريا الشمالية عن تعليق التجارب النووية، الذي صاحب إعلانها عن تدمير موقع للتجارب النووية.¹

كان لهذه اللقاءات أثر كبير على الوضع الجيوسياسي العام، حيث انعكس على تخفيف الآثار المترتبة عن النشاط النووي لكوريا الشمالية، وعرف تقدماً في الحوار في شبه الجزيرة الكورية، ليشمل وفقاً للعمليات العدائية والاشتباكات العسكرية مهما كان سببها، وكذا التدريبات العسكرية على محاور الحدود، وتحديد منطقة محصورة الطيران، لذا شكل هذا الاتفاق فارقاً كبيراً كونه أعاد الحوار بين الجانبين يتوقف عليها إدراك المواقف وسوء فهمها، مما يبدو أنه نقطة إيجابية للانتقال نحو فرص أمثل للتقليل من احتماليات الحرب التي تضاعفت بشكل كبير منذ عقدين ماضيين.²

لعل بروز كوريا الشمالية بهذا الشكل يجعل منها أكثر استعداداً للحوار الإقليمي من ذي قبل، رغم أنّ الضغوطات التي تم ممارستها عليها من قبل ساهم في تعطيل الحوار وإدخالها في محور الدول التي تحوز أسلحة بموجب اتفاقية عدم الانتشار، والذي يجعل الوضع الجيوسياسي أكثر خطورة على شركاء الولايات المتحدة الإقليميين (اليابان، وكوريا الجنوبية، وبدرجة أقل أستراليا)، وتكون -بالتالي- الآثار المترتبة عن عدم التوصل إلى اتفاق أكثر تهديداً، حيث يسمح ذلك بتزايد التصعيد، عبر إجراءات الاحتواء والردع التي ما فتأت الولايات المتحدة تطبقها على كوريا الشمالية، أو أي عدوان محتمل أو ضربة عسكرية وقائية تجعل المنطقة ضمن أسوأ تصور يمكن أي يقع بشأن العلاقات مع كوريا الشمالية، خصوصاً أن عدم تقييد قدراتها في ظل تراجع الالتزام الأمريكي تجاه المنطقة يساهم في انزلاق أمني يمكن

1 Ekaterina Koldunova, "Russia and the Turbulent Waters of the Indo-Pacific", p 19, in: Ibidem.

2 Yoon Young-kwan, op-cit. p 28.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

الدول الأخرى من البحث عن بدائل حقيقية لمواجهة هذه المخاطر، وحتى الدخول في حرب شاملة غير معروفة العواقب.¹

الجانب الآخر الذي يشكل الخريطة الجيوسياسية للمنطقة هو المساهمة التي تقدمها رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان)، في منع الصراعات والحروب، التي نجحت طيلة 50 سنة منذ إنشائها في تقادي حالة النزاعات، وهي المنطقة التي تزخر بتنوع ثقافي، لغوي، وديني، وحتى انتشار القوميات المختلفة في كل دولة تقريباً، والذي ينظر إليه أنصار السلام الديمقراطي ضمن تحولات العلاقة بين الدول المكونة للرابطة إلى شبه تجمع لا يمكن أن تتشب حرب بين أحد أعضائها، رغم ذلك فإنّ الديناميكية التي ترتبط بآسيان تتعلق أساساً بالتحديات التي تواجهها بهدف الحفاظ على مكتسباتها طيلة تاريخها، أكثر تلك التحديات ما يتعلق بالنمط الذي تنتهجه الصين، خصوصاً ما يتعلق بالتهديدات التقليدية في بحر الصين الجنوبي، والتي تسعى لخلق علاقات هيمنة واعتمادية أكبر في علاقاتها مع دول آسيان، بفعل تراجع التأثير الياباني،² ويكمن التحدي الأكثر تأثيراً على الصورة النمطية لآسيان ما يرتبط بمدى التزام أطرافها بحقوق الانسان، تأكيداً لمبدأ سيادة الدول وعدم التدخل للحد من انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية (خاصة في ميانمار، وتايلاند)، فضلاً عن مفترق الطرق الذي وضعت فيه نتيجة التحول في القوة الأمريكية، وما يصاحبه من مخاطر التراجع في البنية الجيوسياسية التي اكتسبتها.³

يخلق انقساماً بين مجموعة آسيان ويشكل تحدياً لها حول معالجته، ويتعين رصد حجم الضرر الذي يخلفه التنافس الأمريكي الصيني على المنطقة وما يترتب عنه من إخلال بالاستقرار الإقليمي، ويتطلب ذلك خلق نهج أكثر تشاركاً يتفاعل بديناميكية القضايا الهامة

1 H. G. Evans, op-cit.

2 Amitav Acharya, "ASEAN and the new geopolitics of the Indo-Pacific", East Asia forum, December 29, 2021, see: [https://www.eastasiaforum.org/2021/12/29/asean-and-the-new-geopolitics-of-the-indo-pacific/\(29/03/2023, 12:20\)](https://www.eastasiaforum.org/2021/12/29/asean-and-the-new-geopolitics-of-the-indo-pacific/(29/03/2023, 12:20))

3 H. G. Evans, op-cit.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

والتي ترتبط باحتمالية نشوب حرب بين الصين والولايات المتحدة، أو بالوكالة مع تايوان، وهو ما يحيط بأهمية رابطة آسيان وتفاعلها الجيوسياسي في كونها ضرورة ترتيبية تقليدية لتعزيز التعاون الأمني في شرق آسيا برمتها، من خلال ربط المشاركين في المشهد الأمني لشرق آسيا انطلاقاً من أساس مركزية آسيان في مواجهة القضايا الإقليمية باعتبارها المنظمة الإقليمية الأكثر ترابطاً مع شرق آسيا.¹

يضاف لذلك مدى القدرة على الاستجابة للتغيرات التي شكلت تحدياً ديناميكياً بالنسبة لشرق آسيا، فالدول المحيطة بهذا الفضاء الإقليمي ترغب لا محالة في استمرار السلام والتنمية المستدامة، والابتعاد عن أية عوامل ديناميكية من شأنها زيادة التفاعلات والشعور بالقلق من أية تغيرات غير مرغوبة، ودرجة تأثيرها على المستوى السياسي وحجم التماسك الذي تم التأسيس له لعقود، ومعرفة كيفية تأثير ذلك على جيوسياسية التفاعلات الإقليمية، خاصة في ظل تأثير الأزمة الصحية العالمية (COVID-19)، التي نجحت في تعطيل اللقاءات المؤسسية الإقليمية، وأثبتت أنّ التغيرات الديناميكية المحيطة بالمنطقة تستدعي إعادة النظر في الكيفيات التي تدار بها الملفات الإقليمية، وسبل البحث عن حلول أكثر فاعلية لمواجهتها، التي لم تسهم في التقليل من الآثار السياسية غير المرغوبة، إنما فتحت المجال لإثارة التساؤلات حول مدى تمكن المنطقة من الاستمرار في العمل متعدد الأطراف للعقود القادمة، في ظل تأثير الصين وعلاقتها مع الولايات المتحدة واستعداد الأخيرة للانخراط في حرب في المنطقة، وقدرة آسيان في معالجة قضايا مشابهة تساهم في دعم الاستقرار والسلام في شرق آسيا.²

والحقيقة أن الوضع الجيوسياسي المتراكم الناتج عن تزايد الديناميكيات الأمنية في المنطقة يجعل الموقف الإقليمي تحت الضغط وينذر بأن العلاقات في خطر، وتقع تحت تأثير الحرب

1 B. Singh, op-cit.

2 Ron Huisken, "Sliding Toward a Less Orderly World", in: Ron Huisken, Kathryn Brett, **Regional Security Outlook 2021**, (Australia: The Council for Security Cooperation in the Asia Pacific 'CSCAP', 2020), p-p 7-8.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

التي تم التأكيد عليها مراراً في شرق آسيا، خصوصاً بفعل التوترات في جزيرة تايوان، الموقف الذي يشير استجابات مختلفة للبيئة الجيوسياسية، ويعطي إحياء بأن الجميع غير قادر على الانخراط في أية حرب محتملة ناتجة عن تراكم الضغط الإقليمي، وبالتالي فإن مستوى قوة الدول في المنطقة وحتى التجاوب مع الولايات المتحدة يدعم هذا الموقف، فبالنظر لحجم القوى المتوسطة القادرة على الحد من التطرف الأيديولوجي والعسكري، والاستجابة السريعة لما يشبه المناخ الأوروبي الذي سبق الحرب العالمية الأولى،¹ فتراكم عدم الثقة الناتج عن سوء إدراك نوايا الدول المحيطة وعدم معالجتها بالشكل الذي يزيح المعضلة الأمنية، يجعل الوضع أكثر خطورة.²

في ظل الهشاشة التي تعرفها أنظمة شرق آسيا وتراجع قوة البعض الآخر، فإنه لا مناص من الاعتماد على حجم المشاركة الذي يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة، سواء في التعاون الأمني الثنائي أو متعدد الأطراف بما يسمح بالوصول إلى المعلومات الاستخباراتية والأسلحة المتطورة، أو الانخراط في عمل تعاوني خارج الأطر التقليدية (مثلاً الحوار الأمني الرباعي 'QUAD'، وحلف أوكوس 'AUKUS')، التي يفترض أن تتشكل بهدف إيجاد صيغة مشتركة للحماية الردعية لأية مخاطر يمكن أن تحدث أو نزاع عسكري محتمل مع الصين، الذي تعتبره بعض الدول وهماً قد لا يتحقق.³

تتشكل الصورة بهذا الشكل نتاجاً لتفاعلات ترسبت طيلة عقود الحرب الباردة مما جعل المنطقة تخضع لتأثيرات قوى عسكرية ونووية تمارس نشاطاتها بشكل مستدام، وتعمل على منع الآثار غير المرغوبة في البيئة الأمنية، والتي تثبت أن الوضع الجيوسياسي العام الذي

1 Ron Huiskens, "America and China: Seeking an Updated Foundation for Enduring Engagement", in: Ron Huiskens, Kathryn Brett, **Regional Security Outlook 2022**, (Australia: The Council for Security Cooperation in the Asia Pacific 'CSCAP', 2021), p 7.

2 Jörg Friedrichs, "East Asian Regional Security What the ASEAN Family Can (Not) Do", **Asian Survey**, Vol. 52, No. 4 (July/August 2012), p-p 758-759.

3 B. Singh, op-cit.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

يتميز المنطقة يتجاوز القدرات الحالية لدول المنطقة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى سعي حثيث لتعزيز التعاون الأمني المشترك، بعيداً عن المواجهة المباشرة، ويؤسس لجملة من العمليات الأمنية تستدعي تقليل المخاطر المرتبطة بعدم الاستقرار والصراعات،¹ وكيفية منع حدوث أية نزاعات مسلحة في شرق آسيا بفعل الجهود الإقليمية بعيداً عن المصالح الأمريكية الضيقة التي لا يمكن أن تتقاطع والتهديدات المشتركة، والتحضير لأية تبعات لعدم وجود الولايات المتحدة بجانب حلفائها في شرق آسيا.

ولعل تلك الديناميكيات تجعل المنطقة ضمن حقل من التحديات ذات الطابع الأمني، يتجسد من خلالها سوء الإدراك في مواقف الدول المحيطة بالمنطقة، وعدم القدرة على تفسير سلوكيات أخرى، كما أنّ التوجس من التصورات المتطرفة لبعض الدول يقلل حجم الثقة الإقليمي ويحد بشكل خطير من التعاون الأمني في شرق آسيا.

1 Ron Huiskens, "America and China: Seeking an Updated Foundation for Enduring Engagement", op-cit, p 7.

المبحث الثاني: التحديات الأمنية في شرق آسيا

أضحت الحالة الأمنية غير واضحة خلال الفترة الحالية التي تعرف بما بعد الحادي عشر من سبتمبر، إذا ما اعتبرنا الأهمية التي تحتويها المنطقة، فشرق آسيا تحتضن زخماً كبيراً من الفواعل والدول التي تساهم في السياسة الدولية للمنطقة.

التزام الكبير في شرق آسيا يفسر الحقيقة الأمنية التي تتصل بالتهديد كعنصر مغذٍ للنزاعات، وكذا عدم استقرار هذه المنطقة، ما يدعو إلى مزيد من الإجراءات الحذرة بخصوص وضعية الأمن، خاصة الدول التي ترفض زعزعة الأمن، أو الفواعل الخارجية التي تخترق المنطقة، وعليه تترتب أغلبية السياسات الأمنية لدول المنطقة التي تتسم بالحذر.

لا تزال شرق آسيا تشهد توزيعاً متنوعاً للعناصر المهددة للأمن والتي سنستعرضها خلال هذا المبحث، حيث تحتل النزاعات التقليدية وعسكرة شرق آسيا الجانب الأهم منها، رغم أن النزاعات المسلحة انتهت منذ ما يقرب الأربعين سنة، لكن تظل التهديدات المباشرة بين الوحدات السياسية أهم العناصر المحركة لهذه النزاعات، من جهة أخرى تحتل التهديدات غير المادية أجنات الدول الأمنية على اتساع بؤرة هذه التهديدات من تجارة البشر، والقرصنة البحرية، تهريب الأموال وتبييضها، وصولاً للتهديدات البيئية والمناخية وانتشار الأمراض، حيث يمثل هذا الزخم الخارطة الأساسية للتحديات الأمنية في شرق آسيا.

المطلب الأول: النزاعات الحدودية والبحرية

على مدار العقود الثلاث الماضية؛ عرف النظام الإقليمي لشرق آسيا العديد من الحروب المباشرة، منها ما اقتصر على المناوشات البحرية، أو ما انحصر في التصريحات التصعيدية، لكن المتعارف عليه أن كوريا الشمالية واصلت أنشطتها النووية في المنطقة وتمكنت من إجراء عدة تجارب نووية منذ بداية العام 2000، في هذا الفضاء كان الرأي السائد أنّ الولايات المتحدة هي الضامن الأساسي للأمن في شرق آسيا كونها المتفوقة عسكرياً وبسطت نفوذها، الذي استمر في البروز كحقيقة باعتبار أن اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان -بشكل متفاوت- تعتمد على التفوق العسكري الأمريكي للدفاع عنها بناء على اتفاقيات أمنية جمعتها بالاحتكام إلى نتائج الحرب العالمية الثانية التي كرست هذه الحقيقة إلى جانب الاتحاد السوفييتي الذي ساهم في زيادة المخاوف العسكرية لدول المنطقة.

في واقع الأمر لم تتمكن منطقة شرق آسيا من التخلص من آثار الحرب الباردة، وهو الحال بالنسبة لأغلب دول العالم الثالث، الذي يعرف حالة من التنازع والاضطراب في مقوماته الأساسية، وتذكيها القرارات باستخدام القوة في تسوية النزاعات الثنائية، ثم وجدت دول المنطقة نفسها تتخبط في الحرب على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، أنتج ذلك ديناميكيات أمنية أثرت على البنية الأمنية لشرق آسيا، رغم مرور عقدين من الزمن عن هذه الأحداث، لا تزال تأثيراتها تطبع التفاعلات وتتمركز حولها سياسات الأمننة بهدف ضبط وتحقيق متطلباتها الإقليمية.

أمام التنافس الدولي على الموارد والطاقة تلقي الصراعات التقليدية بظلالها على شرق آسيا، ويستمر النزاع على الجزر والصخور الصغيرة المنتشرة في بحر الصين الجنوبي وبحر اليابان، يعكس ذلك استمرار الخلاف عليها وهي في أغلبها غير أهلة بالسكان، إلا أنّ بعدها الجيوسياسي يحرك جل هذه النزاعات، وتراقب دول شرق آسيا أي تغيير محتمل في وضعية

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

هذه الجزر أو ارتفاع احتياطي النفط والغاز في الدول المسيطرة عليها، ما يمكن أن تنتج عنه أية آثار تغير من وضعية الجزر المتنازع عليها، ويتعدى ذلك لبنيتها وهويتها الإقليمية.

تقليدياً تمنح الجغرافيا للدول حيزاً مهماً للأمن بالنسبة للدول التي تسيطر على الجزر، والنزاع على الجزر يعيد الأهمية للجغرافيا باعتبارها المجال الذي يسمح بفهم توزيع النزاعات التقليدية، وتمثل مركزاً مهماً في فهم السياسات الخارجية للدول وتفاعلاتها، يقع النزاع حول الجزر ضمن المصالح القومية ويغلب النزاع حول الجزر المنشرة في المنطقة على نوعية النزاعات الإقليمية في شرق آسيا ويمكن تحديد أهم الجزر المتنازع عليها في المنطقة على النحو التالي:

جزر الكوريل (the Kuril)

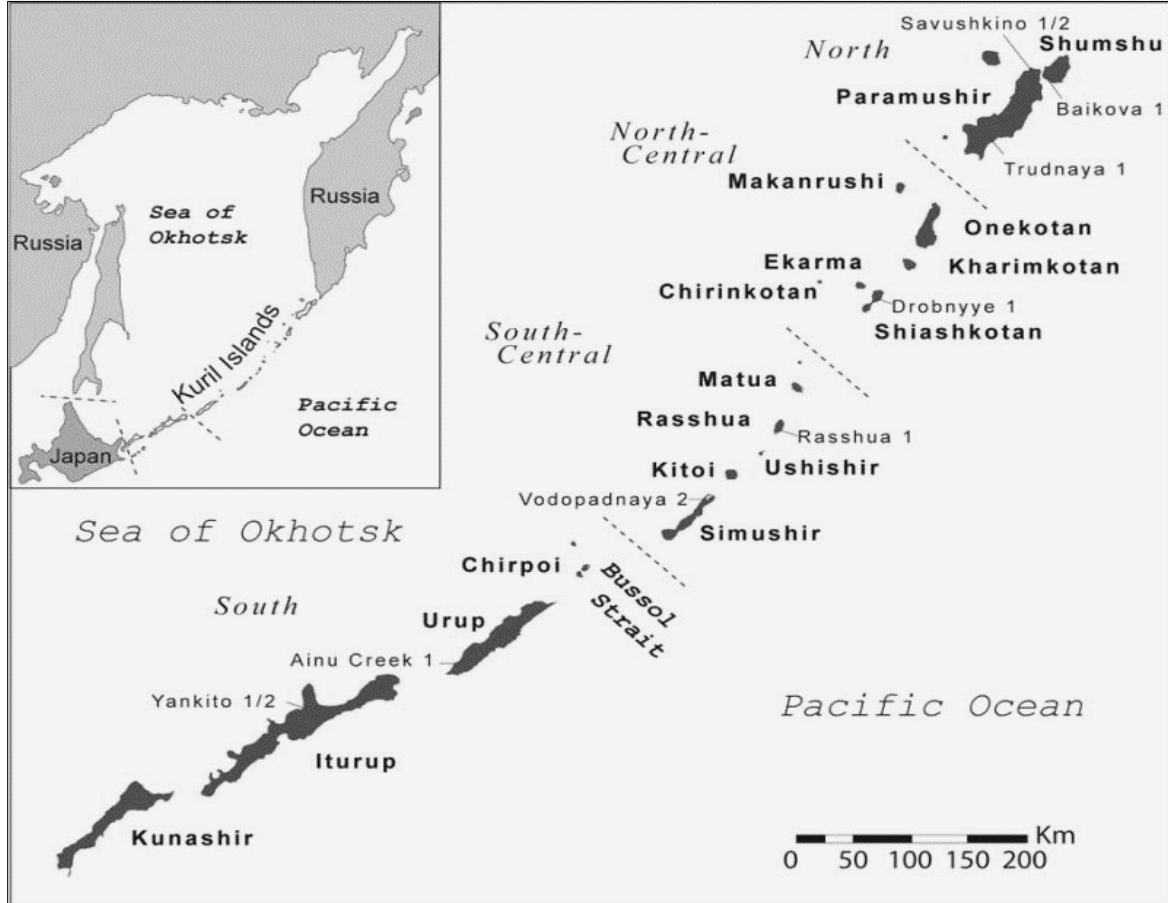
يعود النزاع حول جزر الكوريل بين اليابان وروسيا إلى مطلع القرن 19، حيث بدأ التنافس الياباني الروسي حول هذه الجزر، حيث أسست اتفاقية شيمودا (1855) (treaty of shimoda) للعلاقات بين روسيا واليابان ومنحت لليابان جزر: ايتورو (ituruphu)، كوناشير (Kunashir)، شيكوتان (Shikotan)، هابوماي (Habomai)، فيما تعود الجزر الباقية إلى سلطة روسيا، وبعدها منحت اتفاقية سان بترسبورغ (1875) إدارة الكوريل إلى اليابان، مقابل تنازل اليابان عن سخالين لروسيا،¹ وبعد الحرب اليابانية الروسية أصبحت الكوريل مع جنوب جزيرة سخالين خاضعة لليابان، بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت جزر الكوريل تحت سيطرة الاتحاد السوفييتي، وبعد نهاية فترة الاحتلال المفروضة على اليابان تم التوقيع على اتفاق

1 Dmitri Trenin, Yuval Weber, **Russia's Pacific Future: Solving the South Kuril Islands Dispute**, Carnegie Endowment for International Peace (2012), p-p 4-5.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

السلام بين الاتحاد السوفييتي واليابان منحت جزيرتا شيكوتان وهابوماي لليابان،¹ وهو ما توضحه الخريطة التالية:

شكل 5 جزر الكوريل المتنازع عليها



Source: Ben Fitzhugh, Erik W. Gjesfjeld, William A. Brown, Mark J. Hudson, Jennie D. Shaw, “Resilience and the population history of the Kuril Islands, Northwest Pacific: A study in complex human ecodynamics”, *Quaternary International*, Vol 419 (2016), p 167. <https://doi.org/10.1016/j.quaint.2016.02.003>

حتى نهاية الحرب الباردة ظل الوضع على ما هو عليه في أرخبيل الكوريل، وتم إثارة القضية عدة مرات بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، مبنيةً على إصرار الطرف الياباني على تسليم الأقاليم الشمالية برمتها، ولم يتم إصلاح الوضع بالشكل الذي يزيح التوتر بين الطرفين الروسي

¹ Roland de Courson, “Les Querelles d’îles en Asie de l’Est”, agence France presse, see : <http://blogs.afp.com/geopolitique/?post/2012/09/06/Extr%C3%A0Ame-Orient%3A-les-%C3%AEles-de-la-discorde> (20-09-2018, 10:53)

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

والياباني، فكثيراً ما ينظر إلى تلك العلاقات من وجهة نظر الواقعية عن السيادة واعتبارات الارتباط بالتنافس بين الولايات المتحدة والصين،¹ وبالنسبة للطرف الروسي تقتصر سيادة اليابان على الجزر التي أوجبتها معاهدة سان فرانسيسكو (1951)، والشرق الروسي محمي طبيعياً بجزر الكوريل، التي تحتوي قاعدة استراتيجية للجيش الروسي.²

لعل الأمر الأكثر ارتباطاً بمسألة الجزر رغبة اليابان في الاستفادة من احتياطات النفط والغاز في سخالين، واستمرار الخلافات حول الصيد والتجارة، وتتعلق مسائل التسوية بتدخل أطراف خارجية، تهدف لتكرس نفسها كقوى مؤثرة في عالم القرن الحادي والعشرين، وتقوض مساعي الطرفين بالتعاون على تجاوز الذاكرة المشتركة، منشأة بذلك تحوطاً استراتيجياً يساهم في تعزيز حالة التناحر ويتعد عن أي تسوية دائمة لقضية الكوريل، رغم ذلك حاولت حكومتا البلدين إيجاد سبيل للتوافق عبر زيادة التعاون، ما يشمل المناطق البحرية المتاخمة، والاستفادة من الحوارات الاستراتيجية خصوصاً اللقاءات الدفاعية.³

لعل الانطلاق في حل جذري لمشكلة الجزر يتجاوز الأطر الدفاعية (حيث تتمثل الأطر المجتمعية، والسياسية والاستراتيجية، وكذا الاقتصادية)، بالتحسين النوعي في العلاقات بين روسيا واليابان، والعمل على خلق مشاريع مشتركة على الجزر المتنازع عليها، وعبر الاستناد على الوثائق الثنائية، عبر توسيع الاتصال والتجارة الثنائية سيوفر جواً يمكن من إيجاد حل وسط يرضي كلا الطرفين،⁴ وعبر تقديم التنازلات اللازمة من كليهما، بتخلي روسيا عن الجزر

1 Aparna Varma, "The Kuril Dispute", *EPRA International Journal of Economic and Business Review*, Volume 5, Issue 6 (June 2017), p-p 117-118.

2 Ibid, p-p 118-119.

3 Dave Majumda, "Could Russia and Japan Finally Settle Their Island Dispute?", *the National Interest*, December 12, 2017, see: <https://nationalinterest.org/blog/the-buzz/could-russia-japan-finally-settle-their-island-dispute-23630> (29/03/2023, 18: 00)

4 Olga Puzanova, "It's Time to Solve the Kuril Islands Dispute", *the National Interest*, July 5, 2020, see: <https://nationalinterest.org/feature/its-time-solve-kuril-islands-dispute-163838> (29/03/2023, 18:03).

التي تطالب بها اليابان مقابل انشاء منطقة اقتصادية مشتركة، ودعم النشاط الاقتصادي في الشرق الروسي، وتحديد المناطق منزوعة السلاح ضمن حل توافقي،¹ يتضمن اعتراف اليابان بسيادة روسيا على ما تبقى من أراضٍ متنازع عليها، رغم أنَّ الموقف الياباني يشير إلى عدم الاستعداد التام لذلك؛ الأمر الذي يعطل المفاوضات بين الطرفين،² ولا يعبر عن المثالية في محاولات إيجاد الحلول حول مسألة الكوريل يكون ذا استقلالية عن البيئة الدولية وتغيراتها.

جزر سبراتلي وباراسيل (Paracel and Spratly):

تقع جزر سبراتلي ضمن مساحة تبلغ حوالي 410 ألف كيلومتر مربع من بحر الصين الجنوبي، وتتألف من أكثر من 100 جزيرة صغيرة وشعاب، والتي تشمل بدورها أقل من 3 كيلومتر مربع من هذه الجزر، وتحتل حوالي 45 جزيرة من قبل قوات عسكرية صغيرة من الصين وماليزيا والفلبين وتايوان. وفيتنام، وتغطي جزر باراسيل مساحة أصغر بكثير وتتألف من نحو 31 جزيرة صغيرة، وعلى الرغم من تغليبها الجغرافي، فإن هاتين المجموعتين من الجزر المتناثرة أصبحتا نقطة اتصال إقليمية ونقطة محورية في النزاعات الإقليمية بين الصين وتايوان وفيتنام وماليزيا والفلبين.³

يتوضح ذلك أكثر عبر الخريطة التي تبين الأهمية الجيوسياسية لمنطقة بحر الصين الجنوبي ومكانته في منطقة تتطوي على تضاريس وتكوينات بحرية عديدة، ويكمن معه البعد المهم لهذه التشكيلات الجغرافية انطلاقاً من تأثيرها على أمن واستقرار منطقة شرق آسيا وكونها المعبر المركزي للمنطقة:

1 D. Trenin, Y. Weber, op-cit, p-p 6-7.

2 O. Puzanova, op-cit.

3 M. Weissmann, op-cit, p 122.

شكل 6 جزر سبراتلي وبراسيل



Source: China sage editors, “South China Sea”, last updated 5 Oct 2024, see: <https://www.chinasage.info/south-china-sea.htm> (29/03/2025, 18:30)

يشكل غياب الغطاء القانوني حول تقسيم الحدود البحري بين مسائل تجعل القوى في المنطقة التي تطالب بحرية الملاحة فيها أمام معضلة أمنية، إضافة إلى الأهمية الجيوسياسية لبحر الصين الجنوبي، لما تتوفر عليه من موارد طاقوية وثروة سمكية يضاف لها قربها من المضائق البحرية الهامة في شرق آسيا، خاصة أنّ الصين أكبر المطالبين بالجزر، ما يعزز

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

التوتر بين الصين والدول المحيطة بالجزر إضافة إلى الولايات المتحدة التي تطالب بحقوقها في الملاحة في بحر الصين الجنوبي، ونقطة الخلاف الرئيسية بين دول آسيا¹.

يضاف لذلك الأثر الذي يمثله التوصل إلى حل حول حيازة الجزر على ضمان الأمن والسلام، لأنّ المنطقة تقع ضمن حزام قاري مهم للجميع، ومسألة منع الصراع تنطوي على أهمية الموقع التي تجعل المطالبين أكثر إلحاحاً لتحقيقه من كونه مورداً لا يمكن التغاضي عنه، ودوره في صراعات المستقبل التي يمكن أن تحدث بين الدول المحيطة ببحر الصين الجنوبي، أو علاقته بإمكانية اجتياح الصين لتايوان، رغم أنه لا مصلحة راسخة في عدم التوصل لحل يرضي جميع الأطراف، إلا أنّ احتماليات التوصل إلى حل تبقى ضعيفة، أمام المطالبات الصينية.²

تتوزع المطالبات الإقليمية بحيازة الجزر على تعلقها بالموارد الطبيعية والاكتشافات النفطية، ومدى الفوائد التي يمكن تحصيلها من السيطرة المستقلة التي لا تتجزأ، ويتبين من الادعاءات المختلفة أنّها تتأسس على اعتبارات تاريخية (الصين، تايوان، فيتنام) أو قانونية (الفلبين، برونائي، ماليزيا)،* تتدعم هذه الادعاءات بالتعقيدات الهيكلية القائمة على تراكم

1 Min Gyo Koo, *Island Disputes and Maritime Regime Building in East Asia Between a Rock and a Hard Place*, (New York: Springer, 2010), p 137.

2 Sopheada Phy, "The Management of The Spratly Islands Conflict Success or Failure", *Peace and Conflict Monitor*, February 06, 2009, see:

<https://www.ideasforpeace.org/content/the-management-of-the-spratly-islands-conflict-success-or-failure/> (29/03/2023, 21:00)

• تتجسد الادعاءات الصينية بأن الإرث التاريخي المرتبط بالخرائط التي تصور جزر سبراتلي وحتى اكتشاف العملات الصينية القديمة في الجزر، والإحالات في الكتب التاريخية، يثبت أحقية الصين بجميع جزر سبراتلي، في حين أن مطالب الفلبين مقرونة بالقانون الدولي الذي حددته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الذي يحدد المنطقة الاقتصادية الخالصة بـ 200 ميل بحري، وبالاكتكام إلى ذلك تعد معظم الجزر والشعاب المرجانية واقعة ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة بالفلبين، ولا يتم الاتفاق على ذلك بناء على أنّ الاحتكام إلى القانون يجعل الصخور والشعاب المرجانية خارج تصنيف المنطقة الاقتصادية الخالصة، ينظر:

Lin Alexandra Mortensgaard, "The Spratly Islands Dispute: A Discourse Analysis", *e-International Relation*, July 19, 2015, see: <https://www.e-ir.info/2015/07/19/the-spratly-islands-dispute-a-discourse-analysis/> (30/03/2023, 07:00)

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

الأسلحة، والتوازنات الإقليمية، والتحالفات الثنائية، من أجل تجنب أية ديناميكية ناتجة عن السلوك الصيني في مياه بحر الصين الجنوبي، واستخدام قدراتها البحرية لتحصيل مكاسبها، وهو ما يدفع المنطقة نحو سباق تسلح سعياً للحفاظ على توازن القوى.¹

والأمر الذي ينطوي عليه ذلك، أنه يخلق منطقة يصعب فيها ردع العدوان إذا استمر سباق التسلح، ويدفع الدول نحو خيارات لا عقلانية، وذات خطورة مفرطة، أو أنها تلجأ للتحوط ضد أي سلوك عدواني، على الأقل يمنع زعزعة السلام، وتحمل التكاليف التي يستدعيها الانزلاق نحو حرب إقليمية،² يتشكل بذلك المشهد الأمني في بحر الصين الجنوبي ويجعل حتمية البحث عن حلول مناسبة وحقيقية -رغم فشل جهود إدارة النزاع-، أمراً يتوقف عليه ضمان السلام والأمن الإقليميين، وتعزيز التعاون الأمني، والذي يمكن أن يعرف المزيد من التعطل المتواصل للمفاوضات بسبب رفض الطرف الصيني أي انخراط في مفاوضات لبحث سبل حل النزاع حول الجزر، ونظير عدم وجود وسيط محايد، وعدم إبداء تنازل يتيح الفرصة لجميع الأطراف التوصل لحل مستدام.³

سنكاكو-دياو يو (Senkaku/Diao yu)

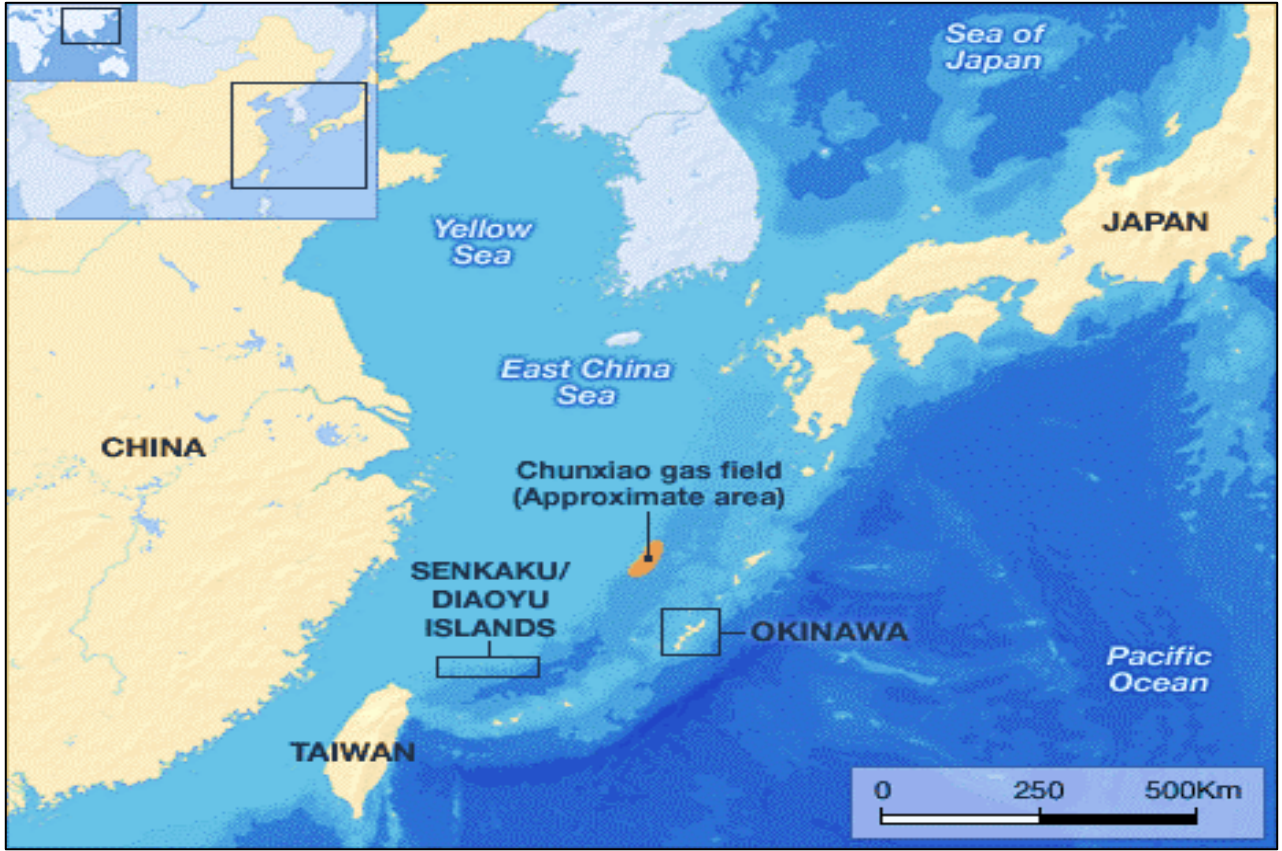
يمثل النزاع حول جزر سنكاكو/دياويو نقطة عالقة ومهمة في العلاقات بين اليابان والصين، منذ قرابة النصف قرن الماضية استمر النزاع حول الجزر على وتيرة واحدة، مناوشات بين الطرفين والخلاف حول سيادة الجزر مستمر، ويلوح في الأفق من حين لآخر، توضح الخريطة التالية الصخور المختلفة المكونة لسنكاكو ومكانتها الجيوسياسية:

1 Ibidem.

2 James Holmes, "The Gray-Zone: Countering China in the South China Sea Will Be Difficult", the National Interest, January 7, 2022, see: <https://nationalinterest.org/blog/reboot/gray-zone-countering-china-south-china-sea-will-be-difficult-199074> (30/03/2023, 07:00)

3 S. Phy, op-cit.

شكل 7 جزر سنكاكو-دياويو



Source: Robert Y. Eng, “The Intractability Of The Sino-Japanese Senkaku/Diaoyu Territorial Dispute: Historical Memory, People’s Diplomacy And Transnational Activism, 1961-1978”, the Asian-pacific journal, November 15, 2017, see : <https://apjjf.org/2017/22/eng> (29/03/2023, 18:30)

يتجدد الخلاف بين الطرفين منذ سنة 1970، حول مجموعة من الجزر الصغيرة المنتشرة في حيز جغرافي ضيق نسبيا يبلغ نحو 200 ميل بحري من شرق الصين، و200 ميل بحري إلى جنوب غرب اليابان، تتمثل أهمية المنطقة في قربها من خطوط النقل الحيوية لليابان، وترسيم الحدود البحرية مترتب على حياة هذه الجزر بشكل نهائي (التي تمنح للطرف الذي يحوز سيادة الجزر على قرابة 20 ألف ميل بحري مربع على تخوم الجزر وإلى القاع)¹، الذي

1 Isabella Chua, “What is the Diaoyu/Senkaku islands dispute about?”, kontinentalist, 11 July 2019, see: <https://www.kontinentalist.com/stories/what-is-the-diaoyu-senkaku-islands-dispute-about>, (31/03/2023, 13:50)

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

يترتب عنه ترسيم المطالبات الإقليمية الأخرى وأحقية الدول بها ما يجعل التنازل عنها أمراً صعب المنال.¹

تخضع الجزر للإدارة اليابانية؛ رغم أنّ الإدارة لا تعني الانتقال في السيادة، إلا أنّ اليابان تتعامل مع النزاع حول الجزر من منظور الحق، كما أنها تتهم الصين بأنها ترغب في حيازة الجزر استناداً لمسح أثبت إمكانية وجود رواسب نفطية أسفل الجزر، تجلّى النزاع أكثر بين الصين واليابان في شكل مناورات بحرية، وتحركات لسفن وقوارب الصيد، كما أنّ الاحتجاجات كانت متواصلة بين البلدين، خصوصاً بعد الإعلان عن شراء ثلاثة جزر من السلسلة سنة 2012، صاحبتها موجة كبيرة من الاستكار من قبل الصين التي رفضت ذلك بشكل قطعي،² والحقيقة المفروضة أنّ النزاع لا يمكن أن يتجاوز مسألة أن النزاع لا يمكن حله عن طريق القانون الدولي.

تنطلق الصين في مطالبها من حقيقة تاريخية مفادها أن الجزر كانت تحت سيطرتها منذ قرابة القرن 14 ميلادي، وتقدم السلطات الصينية تبريرات مقنعة بأن الجزر كانت لا تزال تحت سيادتها حتى بداية التوسع الياباني قبيل الحرب العالمية الأولى، انتقلت الجزر بعد نهاية الحرب بموجب اتفاقية سان فرانسيسكو لإدارة الجزر للولايات المتحدة،* ومع بداية سنة 1971؛

1 Ralf Emmers, **Geopolitics and Maritime Territorial Disputes in East Asia**, (New York: Routledge, 2010), p 47.

2 Roxanne Hislop, “China and Japan’s Dispute over the Senkaku/Diaoyu Islands”, **E-International Relations**, Dec 16, 2013, see: [https://www.e-ir.info/2013/12/16/china-and-japans-dispute-over-the-senkakudiaoyu-islands/\(31/03/2023, 13:50\)](https://www.e-ir.info/2013/12/16/china-and-japans-dispute-over-the-senkakudiaoyu-islands/(31/03/2023, 13:50))

• في إعلان القاهرة أثناء الحرب العالمية الثانية (1943)، تم الاتفاق على إرجاع الأراضي التي احتلتها اليابان من قبل للطرف الصيني خصوصاً جزر دياويو الصينية، وعليه فإن مصدر السيادة اليابانية على الجزر يمثل اعتداء على السيادة الصينية على الجزر كونها حقاً مميزاً في القانون الدولي، وبالتالي فضية السيادة التي منحت لليابان بعد اتفاق سان فرانسيسكو، تظل جزء عسير التحقيق بخصوص الجزر:

Ibidem.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

انتقلت الجزر آليا للإدارة اليابانية، ورفض الطرف الصيني هذه الاتفاقية والعمل بها على اعتبار أنه طرف فعلي في القضية ولا يمكن تجاوزه.¹

لا يظهر انحسار النزاع في الأفق، باعتبار أن مسألة السيادة لا مخرج فعلي لها من منطلق أن الطرفين ملتزمان بالتعقيدات التاريخية، رغم كونهما احد اكبر الشركاء الاقتصاديين في شرق آسيا، مع ذلك فإن تحديد حل للنزاع حول جزر سنكاكو أبعد من ربطه بالاعتماد الاقتصادي المتبادل طالما ارتبط الأمر بالمعتقدات التاريخية التي تجر الطرفين إلى مسائل أكثر تعقيدا، المتعلقة بالذاكرة المشتركة، ومع عودة التيارات القومية للحكم، فالقضية لا يمكن أن تشهد الحل قريباً، كون اليابان تقابل الادعاءات الصينية بأن الاتفاق الموقع سنة 1971 ينص على سيادتها على الجزر.²

أما الجانب الأكثر إثارة لاهتمام الطرفين بالجزر، يركز على البعد غير الملموس على التنافس الدائم بين الصين واليابان عليها، كون التنازل عن الجزر لصالح الطرف الثاني يمثل تقويضاً لمصالح وقوة الطرف الآخر باعتبارهما قوة إقليمية مهيمنة في شرق آسيا، ويؤثر بشكل خطير على مكانتهما، واستمرارية نفوذهما في المنطقة، وعليه فإن بقاء الجزر بالوضعية القانونية غير المحددة لا يرضي الصين واليابان، ومقارنة ببقية الجزر فإن مجموعة سنكاكو-دياويو ليست بتلك الأهمية المطلقة، لكنها تبقى ذات ميزة جغرافية مهمة جيوسياسياً، يمكن أن يبرهن التنازل عنها ببقية المطالبات بالجزر الأخرى المتنازع عليها مع بقية الأطراف.³

يبقى النزاع حول الجزر حبيس المطالبات الإقليمية، ولا يتعدى النزاع بين الطرفين بعض المناوشات البحرية مع سفن الصيد الصينية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الوصول إلى تسوية سلمية ترضي الطرفين حول إدارة الجزر، كما أن التغاضي عن الجزر سيسمح بإضفاء

1 Isabella Chua, op-cit.

2 M. G. Koo, op-cit, p 105.

3 Ibid, p-p 105-106.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

الشرعية لصالح طرف على حساب المصلحة القومية للطرف الثاني، التي تصب في تهدئة الصراع قدر الإمكان.

قضية تايوان:

تنظر الصين إلى مسألة تايوان على أنها قضية وطنية تخصها، وتشهد بين الحين والآخر تغيرات ناتجة عن التنافس بين الولايات المتحدة والصين، أو تستخدمها بغرض التأثير على الصين سياسياً، حيث لا تريد أن تدخل في المنافسة بشكل كامل مع الصين، وتميل إلى الموازنة بين التنافس والتعاون مع الصين في المسائل الاستراتيجية (الملف النووي لكوريا الشمالية)، وتتوارث الإدارات الأمريكية الموقف تجاه تايوان، منذ بداية الحرب الباردة، تحديداً منذ إعلان قيام جمهورية الصين الشعبية، بالمقابل؛ قامت جمهورية الصين الديمقراطية في جزيرة تايوان، وأعلنت الولايات المتحدة دفاعها عنها إلى غاية 1979،¹ حيث ساهمت سياسة الباب المفتوح للرئيس الصيني دنغ سياو بنغ، في ربط العلاقات مع الولايات المتحدة وبموجب الاتفاق المبرم سحبت الولايات المتحدة اعترافها بجمهورية الصين الديمقراطية، رغم إبقائها للمساعدات ودعمها العسكري المطلق لتايوان.

هذا الأساس جعل من أحداث الحادي عشر من سبتمبر فرصة للولايات المتحدة لأجل دمج الصين في النظام الدولي بوصفها جزء منه، الذي يتهدهده الإرهاب، والصين لا يمكن أن تدير ظهرها أمام المسؤولية الدولية، لكن تصاعد المد الصيني، وتوسعها في شرق آسيا أثر

• ترسيم الحدود البحرية بموجب الاتفاقية الأممية لقانون البحار يجعل المنطقة البحرية الخالصة الممنوحة بطول 12 ميلاً بحرياً، ومنطقة اقتصادية خالصة بطول 200 ميل بحري، يعني ذلك أن كلا الطرفين سيحصلان على امتيازات كبيرة في حال حياة الصخور البحرية التي يمكن اعتبارها جرفاً قارياً، يخلق منها بيئة للتوسع أكثر في المنطقة على حساب مصالح الطرف الثاني، عموماً يؤثر ذلك على المطالبات بالسيادة على الجزر وينعكس ذلك في سبل تحقيقه وكفالة مصالح الطرفين، في:

Ralf Emmers, *Geopolitics and Maritime Territorial Disputes in East Asia*, op-cit, p 50.
1 Susan V. Lawrence, "Taiwan: Political and Security Issues", Congressional Research Service (CRS), July 14, 2021

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

الولايات المتحدة بالقلق من أنّ الصين يمكن أن تطالب باسترجاع تايوان، لكن باستخدام وسائل غير شرعية.

في الحقيقة، تبدو المسألة التايوانية معقدة نوعاً ما، فمن وجهة نظر الولايات المتحدة يشير الباحثون إلى أن السماح بانضمام تايوان إلى جمهورية الصين الشعبية يعتبر مصيدة تدفع الولايات المتحدة إلى التخلي حتماً عن شرق آسيا، ما دفع القضية أكثر نحو التعقيد؛ أنّ الولايات المتحدة استمرت في تسليح تايوان الذي كان من المفترض أن يتراجع بعد انحسار المد الشيوعي، والمشهد الدولي الذي تغير مع نهاية الحرب الباردة، وبالفعل ظهرت بوادر الانفراج في العلاقات بين تايوان والصين الشعبية رغم عدم وجود اتفاق رسمي إلا أن الموقف الحاد في العلاقات تراجع نوعاً ما.¹

لا يتوقع أن تستخدم الصين القوة بهدف الاحتفاظ بحقها في تايوان بكونها مرتبطة بـ"الوطن الأم"، وتقع في صميم الهوية الوطنية الصينية، في الغالب؛ لا تعد الصين عدوانية في مواقفها من القضايا الإقليمية رغم ما تمثله من تأثير على سيادتها، أو على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، لكن تظل مسألة تايوان تتطلب من الصين اتخاذ موقف قومي أكثر حزمًا، خصوصاً وأن زيادة الاعتماد المتبادل بينها وبين تايوان يشجع على عدم استخدام القوة العسكرية لأجل حل المسألة بشكل نهائي، رغم أنّ سياسات التحديث ينظر إليها على أنها سعي للصين من أجل تطوير مقدراتها العسكرية والتأثير في البنية الأمنية الإقليمية باستغلال الاختلال في ميزان القوة لصالحها في تغليب الكفة لصالحها بخصوص القضايا الإقليمية ومن بينها تايوان.

عكفت الصين على توضيح الصورة بخصوص تايوان، منذ أن اقترحت سياسة "دولة واحدة، بنظامين" (One Country, Two Systems)، التي تطمح من خلالها إلى ضم

1 توماس ويلبورن، "السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: المثلث الاستراتيجي الصين-اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية"، دراسات عالمية، العدد 12، ص 22.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

تايوان مع احتفاظها بنظامها السياسي تحت مجال جغرافي أوسع ضمن الدولة الأم (الصين)، ترجع هذه السياسة لرؤية الرئيس الصيني دنغ شياو بنغ، حيث ترمي إلى توسيع الاستقلالية في عمل النظام السياسي في تايوان، بالمقابل تضمن الدولة الأم لتايوان نظامها الاقتصادي الرأسمالي، وتدير الجزيرة وتحفظ بجيشها الخاص، لكن ضمن السيادة الصينية، وتم رفض هذه السياسة لكن الصين لم تتدخل أبدا عن مطالبها في تايوان.¹

عادت السياسة إلى الواجهة في سنة 1997، عندما تفاوضت الصين مع بريطانيا والبرتغال من أجل استرداد هونغ كونغ وماكاو، التي انطلقت المحادثات بخصوصها خلال الثمانينات من القرن الماضي، حول نقل المنطقتين بموجب الاقتراح الذي قدمه الرئيس دنغ، وفي 1984 تم توقيع اتفاق بين الصين والمملكة المتحدة الذي حدد شروط الحكم الذاتي والأنظمة القانونية، والاقتصادية، والحكومية في مرحلة ما بعد 1997،² فيم تم الاتفاق مع البرتغال في 1987 حول نقل ماكاو إلى السيادة الصينية سنة 1999، وأصبحت بعد ذلك كلا المنطقتين في سيادة خالصة للصين، مع احتفاظهما بنظامهما الاقتصادي والعملات، في حين تخضع المنطقتان للإجراءات الدفاعية والدبلوماسية الصينية، وتستمر الدساتير إلى غاية 2047 لهونغ كونغ، و 2049 لماكاو.³

مثلت هذه السياسة الوسيلة التي جمعت بها الصين أراضيها المتنازل عنها، لكن تايوان ظلت القضية العالقة، الأكثر من ذلك؛ ظهرت بوادر المطالبة بالسيادة الوطنية في تايوان مطلع القرن الحادي والعشرين، وكان مختلف السياسيين في تايوان يركزون على أهمية تجسيد مطالبهم

1 Stanly John, "Explained | What is China's One Country Two Systems policy?", the hindu, September 04, 2019, see:

<https://www.thehindu.com/news/international/explained-what-is-chinas-one-country-two-systems-policy/article29279828.ece> (01/04/2023, 07:32)

2 Becky Little, "How Hong Kong Came Under 'One Country, Two Systems' Rule", History, September 3, 2019, see:

<https://www.history.com/news/hong-kong-china-great-britain> (01/04/2023, 07:32)

3 Stanly John, op-cit.

الوطنية بعيدا عن عودة هونغ كونغ وماكاو إلى البر الرئيسي، تتمثل تلك الرؤية في تعزيز الهوية الوطنية عبر رسم حدود الجماعة السياسية وضمان الولاء بعيدا عن الرغبة في الانضمام إلى البر الرئيسي (الصين)، والاهتمام بكل الأعمال المجتمعية تركيزا على المكونات المختلفة، والعناصر التأسيسية للمجتمع، والتاريخ السردى للجماعة،* مما يؤدي إلى الشعور المشترك، ومصير المجتمع في حال الاختيار المصيري للدولة.

المشكلة الحقيقية في الصراع بين جمهورية الصين والصين الشعبية لا يتعلق بعودة تايوان للبر الرئيسي بقدر ما يشكل تحديا للأخيرة في تجسيد هويتها الوطنية وتحقيق مكاسب أمام التهديد الصيني بغزو تايوان، الذي ما فتئ المسؤولون في بكين يشددون عليه منذ تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، ولعل الأمر يتعدى ذلك إلى تحقيق سيادتها كدولة مستقلة عن البر الرئيسي وبعيدا عن الحماية الأمريكية، وتجاوز مسألة الهوية الوطنية، وفي كثير من الأحيان تؤسس الأوساط الدبلوماسية الصينية لقضية تايوان من كونها مسألة انفصالية محضة تسعى للنوء بنفسها بعيدا عن الدولة الرئيسية، ومحاولة دحض المزاعم التايوانية بأنها دولة تتصرف بمسؤولية في المجتمع الدولي، لها كامل الحرية في التمثيل، كما أنه لا توجد أية ملامح عن عناصر تتطلب إعادة التوحيد وفق تصور الطرف الصيني تحت مظلة دولة واحدة

• في حالة تايوان، يتمثل مفهوم الهوية الوطنية بالنسبة لهذا المفهوم في المكون الأساسي الذي يقدر بحوالي 98٪، مع بعض التأثيرات الطفيفة بشأن التاريخ السردى لتكون الجماعات الإنسانية في تايوان وعلاقتهم بالصين التي كانت بعد الحرب العالمية الثانية دولة واحدة عادت إليها جزيرة تايوان من الاستعمار الياباني، لتستقل بعد قيام الحرب الأهلية في البر الرئيسي، واستمرت جمهورية الصين في وضع برنامج اقتصادي خاص بها انتهى بانتقالها إلى دولة مصنعة لأكبر الخصائص التكنولوجية المعقدة، في حين احتكرت الصين الشعبية التمثيل الدولي لصالحها في الأمم المتحدة وترفض أي اعتراف أجنبي بدولة تايوان، وهي الأخرى تمثل أكبر اقتصاد حاليا في شرق آسيا، ينظر:

Lowell Dittmer, "Taiwan and the Issue of National Identity", *Asian Survey*, Vol. 44, No. 4 (July/August 2004), p 476.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

ونظامين، علاوة على أنّ المسألة تتخطى الحدود والمزاعم التاريخية لهذه الأخيرة ولا يمكن بناء تصور يتوافق وهذه الرؤية.¹

ترى الأوساط السياسية في تايوان محاولات الصين الشعبية بأنها أمر غير مسلم به، وما يجعل المشاريع السياسية الصينية غير قابلة للتحقيق أنّ الأغراض الاستراتيجية منها أعمق من مجرد ضم جزيرة للبر الرئيسي، وتتعدى الأبعاد السياسية والثقافية المرتبطة بالأصول الصينية، أيضا يعد النزاع في مضيق تايوان متعلقاً بالنظام السياسي في تايوان، الذي انتقل من سيطرة الحزب الواحد إلى مجال أوسع من الديمقراطية، يركز بذلك طرح السلام الديمقراطي على تزايد النزاعات بين الأنظمة الديمقراطية (تايوان) وغيرها من الأنظمة غير الديمقراطية (الصين الشعبية)، التي عززت تقدم الشعب في تايوان وتعزيز القيم الديمقراطية، بعيدا عن الطموحات الصينية.

بعد نهاية الحرب الباردة -تقريبا- برز توسع فجوة الحوار السياسي، رغم أن الطرفين تربطهما علاقات ناتجة عن اعتماد الصين على تايوان في تكنولوجيا صنع الرقائق الإلكترونية، التي تستخدمها في بناء التكنولوجيا العسكرية واستخدامات أخرى خاصة بتطوير قطاع التكنولوجيا الرقمية، تصاعد الخلاف بين الولايات المتحدة والصين بشأن حياة أشباه الموصلات التي تنتجها تايوان الرائدة فيها والتي إلى وقت قريب كانت تزود الصين بها، يشكل الطموح الصيني بزيادة الطلب على الرقاقات الرقمية سبيلا لزيادة النزاع حول تايوان والتوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تقف حائلا أمام تحقيق الطموح الصيني، خاصة المتعلق ببناء مصانع لتصميم أشباه الموصلات وتحقيق الاستقلالية أمام الولايات المتحدة التي ترغب في قطع الطريق أمام الصين (خاصة خلال فترة حكم الرئيس ترامب الثانية للولايات المتحدة بداية

1 Kuan-Ting Chen, Wei Azim Hung, "How Taiwan Views the China Problem", the **National Interest**, September 15, 2022, see: [https://nationalinterest.org/feature/how-taiwan-views-china-problem-204762\(04/04/2023, 22:38\)](https://nationalinterest.org/feature/how-taiwan-views-china-problem-204762(04/04/2023, 22:38))

من 2025) عبر جملة من الاستراتيجيات هدفها منع تزويد الصين بتكنولوجيا تصنيع الرقاقات الرقمية.¹

في الواقع، هذا المجال من التنافس يتعلق أساساً بحيازة تايوان وضمها إلى البر الرئيسي، حيث يمكن للقيادة الصينية الاستفادة لأقصى درجة ممكنة من الخبرة والمصانع في تايوان لإنتاج حاجتها من الرقاقات الرقمية، والتي يمكن دمجها في الاقتصاد الصيني ما يعني سيطرة الصين على حيز كبير من الإنتاج العالمي، وقد يؤثر ذلك على التنافس والعلاقات مع الولايات المتحدة، ما يرجح كفة الصين بتحكمها في العناصر الأساسية للاقتصاد الأمريكي، بالتالي فإنّ المسألة في تايوان لها أبعاد أكبر من مجرد ضمها إلى البر الرئيسي، الأبعد من ذلك أن التغيرات الجيوسياسية الناجمة عن هذه القضية يمكن أن تغير من الصورة العامة لمنطقة شرق آسيا والعالم ككل، في حين تعمل تايوان على خيار تعزيز قدراتها الدفاعية استعداداً لاحتمالية الحرب.

التأكيد على الصراعات التقليدية -دون أدنى شك- يساهم في توضيح الصورة القائمة عن أسباب النزاعات القائمة على المحصلة الصفريّة غير القابلة للتقسيم بشكل يرضي جميع الأطراف، ويساهم في نسج العلاقات والتوازنات ضمن نطاق التعاون الأمني، الذي يجعل فرص التشارك لإيجاد آليات المواجهة بين جميع الأطراف يقع ضمن دوائر الحفاظ على الوضع الراهن، ويرسم فكرة واضحة عن حجم المخاطر الكامن في قلب هذا الوضع، والسماح بتسوية جزئية أو كلية أو حتى الانتقال في حيازة هذه المناطق المتنازع عليها، وما سينجر عنه من إمكانية الوقوع في فخ الحرب الإقليمية.

1 مجدي صبحي، "الصين: تحديات معركة أشباه الموصلات"، العين الإخبارية، 2021/7/31، في:

<https://al-ain.com/article/china-the-challenges-of-the-semiconductor-battle> (04/04/2023, 06:57)

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية غير التقليدية

تمتاز منطقة شرق آسيا بالاضطراب الشديد، فما تتفك التقلبات الأمنية اللامادية بالاستمرار في تهديد الاستقرار الإقليمي، أمام تفكك العناصر الأساسية المشكلة للبنية الأمنية للمنطقة، وينعكس ذلك على عملية بناء الأمن، ومن جهة مقابلة تعزيز التعاون الأمني وعملية بناء الثقة الإقليمية.

الانتشار النووي:

تشير قضية الانتشار النووي في شرق آسيا قلقاً كبيراً بين دول شرق آسيا، فبعد إنهاء التجربة الاستعمارية والحرب العالمية في 1945، برزت الصين الشعبية كأول دولة تحوز قنابل نووية في المنطقة، وبعيداً عن التأسيس لإنتاج وقود نووي، فإنّ كوريا الشمالية بعد إعلانها لنجاح تجربتها النووية سنة 2006 جعل منها أكثر الدول التي يمكن أن تشكل خطورة على السلام في شرق آسيا، وتهدد بشكل كبير الدول الأكثر ديمقراطية وتمنعها من الإبقاء على الاستقرار بعيداً عن فخ الحرب، ويتضمن الجدول التالي القوى النووية وحجم الرؤوس النووية لدى كل دولة:

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

جدول 2 القوى النووية في شرق آسيا*

الدول	عدد الرؤوس النووية
الصين	500
كوريا الشمالية	50

Source: Einar H. Dyvik, "Number of nuclear warheads worldwide as of January 2024", **Statista**, Jul 4, 2024, see: [https://www.statista.com/statistics/264435/number-of-nuclear-warheads-worldwide/\(04/07/2024, 06:00\)](https://www.statista.com/statistics/264435/number-of-nuclear-warheads-worldwide/(04/07/2024, 06:00))

تقتضي مواجهة الانتشار النووي التقيد بالمواثيق الدولية، خاصة في ظل عدم التزام كوريا الشمالية بتوقيف العمل على برنامجها النووي، الأمر الذي يجعل الديمقراطيات تبحث عن سبل لمواجهة التأثير المصاحب لذلك، وتسعى لتطوير التقنيات المتطورة الخاصة بأسلحتها، أو سعيها لتطوير تحالفاتها وشراكاتها، بما يوائم مقتضيات الدفاع عن النفس، والأكثر من ذلك، قد يدفع ذلك دولاً (مثل اليابان) إلى السعي لتغيير توجهاتها الدفاعية التقليدية،¹ تلك التوقعات ترتبط بمؤشرات تدل على أن استمرار الوضع القائم بهذا الشكل يجعل الرغبات السياسية لإيجاد منافذ بديلة تتيح تجديد الأنظمة الدفاعية، وكذا توسيع الاستثمارات في عمليات تحديث الجيوش أمراً حتمية لبناء شبكة من العلاقات البديلة.

بذلك؛ فالعمل على تعزيز القدرات الحالية للدفاع لدى دول شرق آسيا، التي تشعر بالقلق والخطر الناتج عن مخاوفها، يخلق تصوراً بأن عمليات ضبط النفس تأتي مناقضة لتوقعات

• في الإحصائيات التي تم تقديمها سنة 2023 كان بحوزة الصين 410 رؤوس نووية، في حين أنه كان بحوزة كوريا الشمالية 30 رأساً نووية، يشير ذلك إلى أن الحرب الروسية الأوكرانية أثرت بشكل خاص على سعي كوريا الشمالية لزيادة ترسانتها النووية، الأمر الذي يقدم على أنه تحفيز لدول المنطقة على سعي حثيث لتطوير المكاسب النووية سواء كانت طاقة نووية تزيل الآثار المختلفة لتذبذب سوق الطاقة العالمي، وحافزاً لتطوير أسلحة نووية في ظل عدم اليقين من الوضع الإقليمي، ينظر:

Einar H. Dyvik, "Estimated number of nuclear warheads worldwide in 2023, by country and deployment status", **Statista**, in: [https://www.statista.com/statistics/696410/size-and-composition-of-nuclear-arsenals-around-the-world/\(05/04/2023, 07:40\)](https://www.statista.com/statistics/696410/size-and-composition-of-nuclear-arsenals-around-the-world/(05/04/2023, 07:40))

1 Nobushige Takamizawa, "Japan's Security Outlook: Moving Beyond Thinking to Doing", in: Ron Huiskens, Kathryn Brett, **Regional Security Outlook 2022**, op-cit, p 16.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

سقوط المنطقة ضمن فخ الدومينو النووي، الذي يبدو أكثر عقلانية بحكم أنّ كوريا الشمالية تتخذ ذريعة التهديد وسيلة لتطوير ترسانتها النووية بشكل مستمر، خصوصاً محطة غزو العراق، التي تسمح بتحديد سقف التوقعات بأنّ كوريا الشمالية في غير منأى من الغزو حال ما أرادت الولايات المتحدة ذلك، وهي بالتالي أكثر حساسية بشأن قدراتها، على نقيض ذلك، أبتت اليابان وكوريا الجنوبية وكذلك تايوان على خيار تطوير أسلحة نووية بعيداً عن تطلعاتها، حيث يمكن أن يسهم في تقويض مسارها الاقتصادي والتجاري، ويفسر أكثر أسباب عدم الانتشار النووي، والتي ينجر عنها تراجع الاستقرار في المنطقة، مقابل تضاعف الحلول القائمة على الاستناد للتحالفات غير القادرة على كبح الانتشار في عالم تنتشر فيه احتمالية الغش حسب تصورات الواقعيين الجدد.¹

في واقع الأمر، لا يمكن ثني الرغبات الملحة في شرق آسيا لتطوير القدرات النووية، فعند النظر إلى المظلة الأمريكية؛ نجدها لا تشمل رادعاً حقيقياً ضد أي خطر محتمل يؤدي إلى الحيلولة دون اللجوء إلى الحرب، في ظل وجود قوى نووية وعسكرية تشكل أساس الهاجس الأمني لدول المنطقة، التي تنتظر إلى حقيقة أنّ المناخ الأمني الإقليمي يفرض عليها اللجوء إلى السعي لتطوير مكاسبها النووية (ذات الطابع المدني رغم رفضها التحول من حالة الكمون النووي) ليخول لها الحصول على "رادع نووي مستقل"،² يوفر عليها عناء الحاجة لانتظار الرد من قبل الولايات المتحدة، وتقليل وقت الاختراق والعقبات أمام الهجمات الباليستية النووية.

تتحول المنطقة بذلك ضمن نطاق غير عادي للشعور بأنّ الوضع لا يمكن أن يضبط، ليتوسع بذلك الحذر من عدم استقرار الظروف القائمة على ما هي عليه، وأكثر من ذلك تثار

1 Etel Solingen, "What explains nuclear choices in East Asia?", East Asia Forum, December 04, 2017, see: [https://eastasiaforum.org/2017/12/04/what-explains-nuclear-choices-in-east-asia/\(05/04/2023, 07:15\)](https://eastasiaforum.org/2017/12/04/what-explains-nuclear-choices-in-east-asia/(05/04/2023, 07:15))

2 Sze-Fung Lee, "The Nuclear Future of East Asia", International Institute for Middle East and Balkan Studies, July 17, 2021, see: [https://www.ifimes.org/en/researches/the-nuclear-future-of-east-asia/4926?q=The+Nuclear+Future+Of+East+Asia \(05/04/2023, 07:15\)](https://www.ifimes.org/en/researches/the-nuclear-future-of-east-asia/4926?q=The+Nuclear+Future+Of+East+Asia (05/04/2023, 07:15))

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

حفيظة الدول من التهديد المتصور عن كيفية استخدام الأسلحة والمشاكل المترتبة عن التصعيد، وعليه فالحد من الانتشار النووي يعد عائقاً وظيفياً، حيث يجب النظر إلى ذلك من جانبين، الأول أنه عملية معقدة بحاجة إلى صيانة وتحديث مستدام، والآخر أنه يجب أن يتم ضمن إطار منظم يتطلب الحوار والتعاون الإقليمي، وترتيبات تلتزم بموجبها الأطراف بتنظيم عمليات وحجم وكيفيات الحد من انتشار الأسلحة.¹

كل هذا يضع المستوى الذي وصلت إليه شرق آسيا من مخاوف تتعلق أساساً بحتمية الحرب ضمن نطاق ديناميكيات التفاعل الأساسية، المرتبطة بنشاط كوريا الشمالية، والتي تقوم بإنتاج المواد الانشطارية وتعمل على تطوير منظومة الصواريخ الحربية ذات الطابع النووي، وينظر لذلك انطلاقاً من الآثار الإنسانية التي تترسب نتيجة العقوبات الدولية على كوريا الشمالية، ويقابلها شبه يقين من أن كوريا الشمالية لا ترغب في نزع أسلحتها النووية خصوصاً في ظل تغيرات بيئة ما بعد جائحة كوفيد-19، والذي يتجاوز المخاوف التقليدية، لمرحلة ما بعد الحرب الروسية في أوكرانيا، حيث تثبت قناعات أن الانتشار يمكن أن يصل ذروته استناداً لأن الولايات المتحدة لا يمكن لها ضبط معايير عدم الانتشار النووي، وتآكل فرص تقديم المساعدات النووية كوسيلة ضغط أمام التوسع في ارتباطات دول المنطقة الأمنية،² ويعزى ذلك لفشل القوى النووية في الوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي، الأمر الذي سيشجع الدول غير النووية على البحث على تطوير قدرات في هذا المجال، كونه يتيح ضوابط الردع

1 Ling Guo, "Arms Control and Cooperative Security: A Regional Perspective", E-International Relations, March 31, 2016, see: <https://www.e-ir.info/2016/03/31/arms-control-and-cooperative-security-a-regional-perspective/> (05/04/2023, 07:30)

2 Nicholas L. Miller, "The Future of Nuclear Proliferation after the War in Ukraine", Proliferation Papers, (No. 67), The French Institute of International Relations (Ifri), (April 2024), p 5, & p 13.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

لدعم العدوان التقليدي وضامناً رئيسياً للأمن القومي نتاجاً لعدم الثقة في استيفاء الولايات المتحدة لالتزاماتها في حال نشوب حرب ذات طابع عدواني في شرق آسيا.¹

ويشار لذلك بأن الولايات المتحدة يقع على عاتقها بأن تحديد التكافؤ في الموقف الاستراتيجي الإقليمي يتطلب نشرها في كل من كوريا الجنوبية واليابان من شأنه أن يذراً عنها جزءاً كبيراً من المخاطر، ويدفع كوريا الشمالية نحو التقليل -ولو بشكل جزئي- من مطامحها النووية، ودفع الصين إلى السعي للحد من أسلحة كوريا الشمالية، أو الرضوخ لنشر أسلحة نووية بالقرب من أراضيها، ومن خلال هذا التصور يتوسع الصراع خارج المنطقة منزوعة السلاح في شبه الجزيرة الكورية، وتمدده ليشمل دولاً وفضاءات أكثر والوقوع في فخ الحرب، الذي طالما حاولت الدول المحيطة بالمنطقة منع نشوبها طيلة عقود الحرب الباردة،² والأكد أن المجازفة بذلك له تبعات عديدة على الأمن الإقليمي، وتقادي ذلك يتعلق بالبعد السلوكي للحد من التسلح في شرق آسيا، ومدى التزام الأطراف بذلك، الذي يجعل الإجراءات المتخذة تساعد على تحسين عمليات بناء الثقة، مرفقة بحجم الالتزام الذي يمكن أن تتبناه الدول في سبيل ذلك.³

إذا فالقضية لا تتعلق بحياسة أسلحة استراتيجية ونوعية، قادرة على منح التقدم لطرف على حساب بقية الأطراف؛ إنما تتشكل عن مخاطر التصعيد أن وجود أسلحة متطورة لدى قوى منخرطة في منافسة استراتيجية يزيد من خطر الحروب، ويؤدي إلى تصاعد التوترات واحتمال حدوث سوء إدراك في المواقف ينتهي بحروب نووية، كما أن ديناميكيات الردع القائمة

1 Lauren Sukin, Woohyeok Seo, "East Asia's Alliance Dilemma: Public Perceptions of the Competing Risks of Extended Nuclear Deterrence", Journal for Peace and Nuclear Disarmament; Volume 7, Issue 1 (2024), p 22.

2 Derek Bolton, "The Threat of Nuclear Proliferation in East Asia", American Security Project, July 16, 2012, see: [https://www.americansecurityproject.org/THE-THREAT-OF-NUCLEAR-PROLIFERATION-IN-EAST-ASIA/\(05/04/2023, 08:00\)](https://www.americansecurityproject.org/THE-THREAT-OF-NUCLEAR-PROLIFERATION-IN-EAST-ASIA/(05/04/2023, 08:00))

3 Ulrich Kühn, Heather Williams, "Behavioral Arms Control and East Asia", Reducing the Risk of Nuclear Weapon use in Northeast Asia Report, (ROK: Asia-Pacific Leadership Network, 2024), p 15.

على أسس نووية تجعل حيازة قدرات نووية تدميرية رادعاً ضد العدوان يمكن أن يجعل الحرب غير متكافئة، ويسمح بالسعي لإزالة هذا التفوق نحو مزيد من الانتشار، ويؤدي لا محالة لتقويض الجهود الدولية لكبح الانتشار النووي، والصورة الخاطئة بشأن الردع، والتفوق الاستراتيجي، والذي يمكن أن ينتج عنه انهيار الاستقرار الإقليمي الحالي في شرق آسيا، وهو ما يعزز التحوط الاستراتيجي لصالح الولايات المتحدة، ومختلف السياسات التي سعت الإدارات الأمريكية المختلفة لتكريسها في ذهن الدول الحليفة والشريكة لها في شرق آسيا حول مخلفات الصعود الصيني واستمرار كوريا الشمالية في تطوير قدراتها النووية.

مخاطر الجماعات الإرهابية

تتشكل المخاطر التي ترسم الصورة النمطية لدى النخب في شرق آسيا وتخلق دوافع ومبررات أكبر نحو مزيد من الانفاق الدفاعي الذي يواجه تحديات اقتصادية، واجتماعية، والتي تسهم في رد فعل إقليمي وتوفر ذرائع للدول الشمولية فرصة أكبر لتزكية خياراتها الدفاعية كسبيل لمواجهة هذه التحديات، والمفارقة أن الجهود في مواجهة بعض التهديدات مثل المخاطر التي تمثلها الجماعات الإرهابية أكثر تشتتاً، رغم أن شرق آسيا مثلت جبهة ثانية -رغم أنها كانت أقل كثافة- لمواجهة مد التطرف في المنطقة، أمام المشاكل العميقة التي تشكل أساس تكون الجماعات الإرهابية التي تنشط في الشرق الأوسط وإفريقيا، وترتبط فكرياً بالنشاط في شرق آسيا.

رغم أن الوصف الذي يقدم لبعض التنظيمات المسلحة المنتشرة في شرق آسيا، إلا أنها ترتبط بالحركات الانفصالية، أكثر من وصفها بالجماعات المسلحة، حيث امتدت حركات التمرد طيلة الحرب الباردة، لكن ارتباطها بالجماعات الإسلامية الإقليمية يؤثر على مصدر التهديد الرئيسي لها، حيث تؤسس لعملها استناداً للتأثيرات والتطورات المحلية والإقليمية وتبنى العنف كوسيلة لإيصال تحريفها للشريعة الإسلامية وفق ما يخدم مصالحها، والتأكيد على

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

عمليات التعبئة، التي تشكل ديناميكيات التفاعل الأساسي للجماعات المسلحة، ويتوفر بذلك عملها على استمرارية التأثير والتركيز على عامل الأرض الذي تتمسك به لتعزيز قضيتها،¹ يمكننا توضيح هذا الاختلاف من خلال الجدول التالي الذي يقدم الجماعات الإرهابية المختلفة في شرق آسيا:

جدول 3 الجماعات الإرهابية المنتشرة في شرق آسيا

البلد	اسم الجماعة	المؤسس-سنة التأسيس
إندونيسيا	الجماعة الإسلامية (ال)	أبو بكر بشير، عبد الله سنكار - 1993
	جماعة أنصار التوحيد	أبو بكر بشير - 2008
الفلبين	أبو سياف	عبد الرزاق أبو بكر جنجلاني - 1991
ميانمار	أركان جيش إنقاذ الروهينغا (ARSA) (تم تصنيفها كجماعة إرهابية سنة 2017)	عطاء الله أبو عمار جوني - 2013
ماليزيا	مجاهدي كومبولان ماليزيا (KMM)	زينون إسماعيل - 1995
	الجماعة الإسلامية	أبو بكر بشير - 1993

Source: Omair Anas, “Radicalisation and Radical Groups and in South-East Asia”, Al Mesbar, October, 13, 2020, see: [https://mesbar.org/radicalisation-and-radical-groups-and-in-south-east-asia/\(05/04/2023, 12:00\)](https://mesbar.org/radicalisation-and-radical-groups-and-in-south-east-asia/(05/04/2023, 12:00))

1 Rohan Gunaratna & Muh Taufiqurrohman, “Insurgency and Terrorism in East Asia: Threat and Response”, in: Ramon Pacheco Pardo & Jeffrey Reeves, **Non-Traditional Security in East Asia: A Regime Approach**, (London: Imperial College Press, 2015), p-p 23-24.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

لطالما ارتبط العنف بمد الجماعات المتطرفة التي تتبنى الإسلام كغطاء لعملها السياسي، خصوصاً بعد أحداث 9/11 حيث اقترنت العمليات التي تم تنفيذها في شرق آسيا مع نشاط مكثف للجماعات المسلحة، التي اعتلت الساحة في شرق آسيا مستفيدة من انتشار تنظيم القاعدة في الشرق الأوسط، وكذا ذريعة الغزو الأمريكي للعراق وأفغانستان لدعم موقفها، حيث تبنت تلك الجماعات هجمات متفرقة في شرق آسيا، حيث تشير الأرقام إلى أن الهجمات الإرهابية في شرق آسيا بلغت 4384 هجوماً بين سنتي (2001-2020)، حسب قاعدة بيانات الإرهاب العالمية، سجل منها 3484 عمليات تفجيرية، استهدفت البنى التحتية والتي ساهمت في تعطيل الخدمات العامة،¹ وكذا العمل على استهداف الغربيين، فضلاً عن سعي التنظيمات لتطبيق الشريعة الإسلامية.²

استمر هذا التأثير إلى غاية صعود تنظيم الدولة في العراق والشام (داعش)، الذي ساعد على تشكيله جملة من الأسباب، لكن المفارقة هنا أن الجماعات المسلحة ذات التوجه الراديكالي ارتأت أن تعمل في إطار مشترك مع تنظيم "داعش"، كما أن العمليات امتدت لتشمل رعايا من دول شرق آسيا في الشرق الأوسط، وأيضاً تنوعت الآليات لوسائل غير عسكرية مثل قطع الأنترنت وإعلان طموحات هذا التنظيم في شرق آسيا، خصوصاً الصين وكذا بعض الدول من شرق آسيا التي انضم مواطنوها لتنظيم داعش.³

في الغالب، نفذت الجماعة الإسلامية هجمات ما بعد 11 سبتمبر 2001، وكانت مسؤولة عن تفجيرات بالي (2002)، وتفجير فندق ماريوت (2003)، وتفجير في جنوب الفلبين (2004)، السفارة الأسترالية (2004)، تفجيرات بالي (2005)، فضلاً عن سلسلة

1 Global Terrorism Database, see: https://www.start.umd.edu/gtd/search/Results.aspx?chart=attack&casualties_type=b&casualties_max=&start_yearonly=2001&end_yearonly=2020&dt2=all&success=no&country=44,93,101,121,160,178,205®ion=4,5&attack=1,3 (05/04/2023, 11:30)

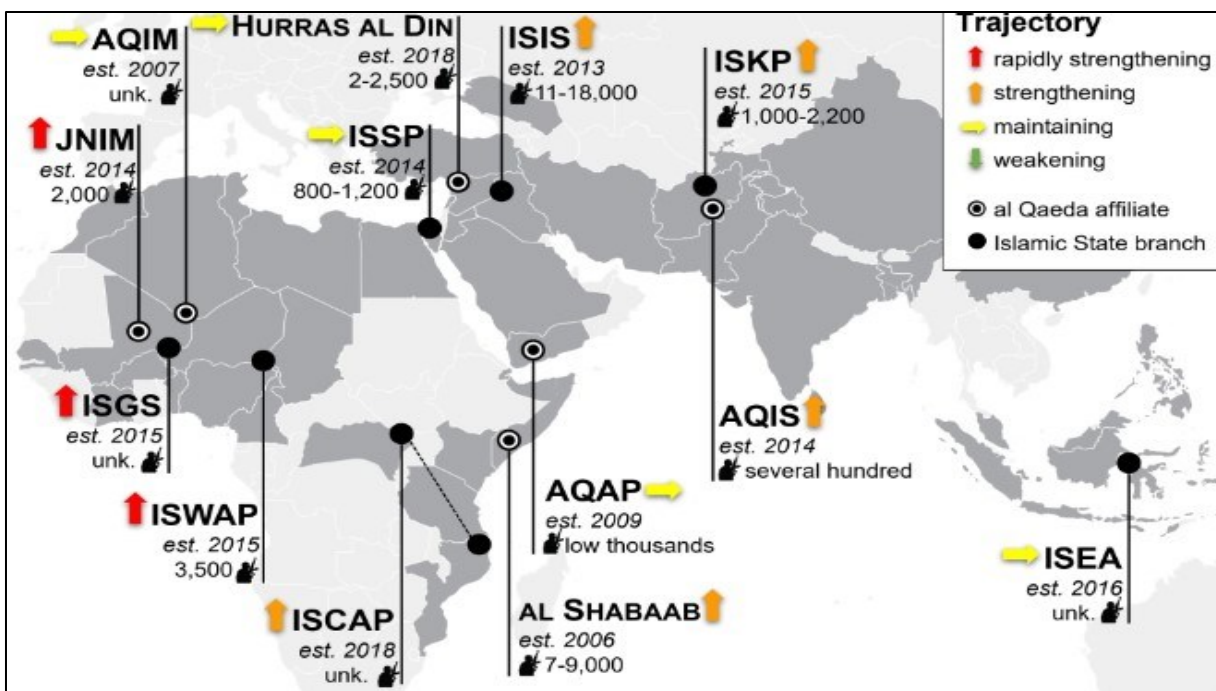
2 R, Gunaratna & M, Taufiqurrohman, op-cit, p 26.

3 Shinji Hyodo, *East Asian Strategic Review 2016*, (Japan: The National Institute for Defense Studies, 2016), p 45.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

تفجيرات في جاكرتا (2009)، رغم انخفاض وتيرة التفجيرات المسجلة إلا أنها انتهجت الطابع الذي يتبعه تنظيم داعش، والذي شهدته هجمات جاكرتا (2016) والهجوم الذي نفذته مجموعات تبدي ولاءها لداعش في الفلبين (2016)،¹ وهي الفترة التي شهدت تحول ولاء أغلب التنظيمات الإرهابية في شرق آسيا لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ونرى في الخريطة الموالية أدناه انتشار تنظيم الدولة الإسلامية نحو شرق آسيا:

شكل 8 انتشار تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام.



Source : Katherine Zimmerman, “Al Qaeda & ISIS 20 Years After 9/11”, Wilson Center, September 8, 2021, see: <https://www.wilsoncenter.org/article/al-qaeda-isis-20-years-after-911> (05/04/2023, 12:00)

1 Joseph Chinyong Liow, “**ISIS in the Pacific: Assessing terrorism in Southeast Asia and the threat to the homeland**”, **Brookings**, April 27, 2016, see: <https://www.brookings.edu/articles/isis-in-the-pacific-assessing-terrorism-in-southeast-asia-and-the-threat-to-the-homeland/> (05/04/2023, 11:50)

• انتشر تنظيم داعش في شرق آسيا (ISEA) عبر تجنيد أتباع في الشرق الأوسط، والحصول على أموال وتحويلها بهدف استخدامها في كل عملياتها، خصوصاً أن التمويل جزءاً مهماً وهي بذلك قد ساهمت في مواصلة النشاط خارج دائرة الصراع التي نشأ فيها التنظيم، والأكد أن المؤيدين للتنظيم يعملون وفق أجندة لا يمكن اكتشاف مصادرها وعمليات التمويل تتم بأموال خاصة، وغير خاضعة للرقابة في صورة منظمات غير ربحية تقوم بالتمويل دون إثارة الشكوك، للمزيد ينظر:

Natalia Rogozhina, “**How is Terrorism Funded in the South-East Asian Countries?**”, **New Eastern Outlook**, October, 03, 2016, see: <https://journal-neo.su/2016/10/03/how-is-terrorism-funded-in-the-south-east-asian-countries/> (05/04/2023, 12:00)

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

القضية الحساسة بالنسبة لتهديد التنظيمات الجهادية في شرق آسيا ما يتعلق بعودة المقاتلين من الشرق الأوسط إلى دولهم الأصلية، الأمر الذي يؤثر على الصورة الأمنية التي ترغب دول المنطقة تحقيقها، والأمر المعرقل هنا يرتبط بكمية الأعمال الإرهابية التي يتم تنفيذها خصوصاً في إندونيسيا، سنغافورة تايلاند، وكذا الفلبين والصين، التي تؤثر على المجتمعات المحلية في هذه الدول، انطلاقاً من طبيعة الفكر التطرفي، الذي ينتشر بشكل عنيف ويؤثر على تركيبة الأنشطة الإرهابية. وكذا تجنيد أعضاء جدد، إضافة إلى الرفض الذي قد يواجه البعض حال الاندماج والوصم الاجتماعي الذي يطبق على العائدين، ويقابلها افتقار العديد من الدول في شرق آسيا بشكل عام لبرامج الإدماج الاجتماعي وإعادة تأهيل هؤلاء العائدين بشكل فعال يسمح بإزالة التطرف وفك الارتباط مع نشاطهم السابق.¹

تشكل التركة التي يخلفها هذا الملف على الصعيد الأمني لدول شرق آسيا براهين على صعوبة التعامل إزاء انخراط العائدين في عمليات عنف مختلفة الطابع، والتي تساهم في تعزيز سياسات الأمننة غير المبررة، كما أنّ الدول تنظم إجراءات عقابية ضد العائدين من أماكن الصراع قصد حصر الفكر التطرفي في المنطقة، خاصة أمام سهولة الانتقال والاستقرار في سواحل الجزر في جنوب شرق آسيا، التي تشكل موطناً ناشئاً لتنظيم "داعش" خصوصاً في الفلبين.²

تثبت هذه الحقائق تحوّل منطقة شرق آسيا لأن تكون وعاء محتملاً للجماعات الإسلامية المتطرفة، خاصة بعد انتهاء "كوفيد-19" واستئناف حركة الأشخاص في المطارات بالصورة التي كانت عليها قبل بداية الأزمة الصحية، وزيادة التهديد من قبل المنتمين لتنظيم "داعش" في جنوب شرق آسيا، خاصة في المناطق التي تنتمي إلى أقليات مسلمة تطالب بالانفصال

1 Ahmad El-Muhammady, Ben Schonveld, **Homecoming: The Return of Foreign Terrorist Fighters in South-East Asia**, Policy Paper, (Thailand: UNDP, 2020), p-p 15-18

2 Rogozhina Nataliya Grigorievna, "The Threat of Terrorism in South-East Asia", **Vestnik RUDN. International Relations**. Vol. 17. - N. 4 (2017), p 702. doi: 10.22363/2313-0660-2017-17-4-697-709.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

في الفلبين وتايلاند،¹ رغم عدم ارتباطها بالتنظيمات في الشرق الأوسط إلا أنّ اتصالاتها معها كبيرة ويمكن أن تساعد على تسليح مقاتلين إلى المنطقة، وانتقال عملياتهم لتشمل الممرات البحرية، الأمر الذي يجعلها متكيفة وأكثر صمودًا على مواصلة النشاط، والذي يجعلها قادرة على تحقيق عدد كبير من أهدافها ويتيح لها ذلك القدرة على إعادة البناء وتماسكها في مواجهة حملات مكافحة الإرهاب، وكذا الأسباب التي جعلت التجنيد متاحاً لا تزال قائمة.²

أصبحت بذلك تلك الحقائق وسيلة للضغط على الحكومات في شرق آسيا، والتي من المرجح أن تكون ذات عواقب وخيمة على الاقتصاد والأمن على حد سواء، ويمكن أن تتمركز ضمن التأثيرات المجتمعية، التي تنعكس على البنية الدينية والثقافية، وذلك مرتبط بحجم الضرر الذي يحيط بالمبعوثين، وحتى الاستثمارات في شبه الجزيرة والشرق الأوسط يمكن أن يتعرض لتلك الطبيعة من التهديدات.

مخاطر ناشئة في شرق آسيا

كان النهوض الذي شهدته منطقة شرق آسيا خلال النصف الثاني من القرن العشرين محفوفاً بالكثير من النجاح، لكنه -بالمقابل- ساعد على ظهور مخاطر ذات أبعاد أمنية على بنية المنطقة، فالصعود الصيني وآثاره الاقتصادية وحتى الجيوسياسية كان له الأثر البالغ على منطقة لم تتمكن مع مطلع الألفية الجديدة أن تصمد أمام جملة المخاطر الناشئة والتي تعجز الدول المتفوقة على التعاطي مع أغلبها.

أثبتت التغيرات الإقليمية والعالمية بما لا يدع أي ثغرة للشك أنّ شمال وجنوب شرق آسيا لا يمكن أن تتصف بالجزئية أمام التأثيرات الناشئة، والتي تتصاعد أمام تراجع خطر الحروب التي تقلصت في شرق آسيا رغم المخاوف من غزو الصين لتايوان، وانعكاس ذلك على شرق

1 Takashi Jono, "Terrorism Risk in Southeast / South Asia", Tokyo Marine Asia, News Issue No. 41 (January 2024), p-p 2-3.

2 Katherine. Z, op-cit.

آسيا، لكن تثبت التأثيرات الناشئة أنّ انخراط الولايات المتحدة في الدفاع عن تايوان يقابله حجم تهديد كبير ذو حدة أكبر من التهديدات التقليدية وأكثر قدرة على الإضرار بالبنية الأمنية على نحو عميق في شرق آسيا.

ينظر على نطاق واسع لجملة التهديدات والتحديات التي تواجه شرق آسيا برمتها على أنّها تؤثر على طبيعة الشعوب وبقائها، وتنشأ من ظروف غير تقليدية (عسكرية مثلاً)، تشترك في الطبيعة العابرة للحدود الوطنية من جريمة منظمة، وهجرة غير نظامية، وتهديدات لا تماثلية تشمل تغير المناخ، وأزمات الطاقة، والأزمات الصحية، والكوارث الطبيعية، لتشكل بذلك عناصر ذات تأثير طاغٍ على البيئة الأمنية الإقليمية، وتتميز بكونها لا متوقعة وتوقيتها الذي لا يسمح للدول بكثير من الحلول وتستدعي تعاوناً متعدد الأطراف لتجاوز تأثيراتها الفردية والمجتمعية.¹

على مدى العقدين الماضيين برزت تلك التحديات أكثر لتشكل دوامة، متأثرة بالدينامية الاقتصادية للمنطقة (من كونها تحتوي أقوى الاقتصاديات تسارعا في العالم)، والأكثر من ذلك التنافس بين القوى الكبرى وحجم التحديات المترتبة عنه، الذي يدفع المنطقة أكثر للوقوع في فخ المعضلة الأمنية ليزيدها اتساعاً انتشار واسع للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تؤثر على بنية الأمن البشري في شرق آسيا، والتي توليها دول المنطقة أهمية قصوى، ويسمح ذلك التنافس بازدهارها، ومن بينها الفوارق الاجتماعية والثقافية بين شتى دول المنطقة، الأمر الذي يسمح بمزيد من الفقر بين مجتمعات شرق آسيا.²

1 Mely Caballero-Anthony, "Non-Traditional Security Challenges in East Asia Pushing the Limits of Functional Cooperation in East Asia", in: See Seng Tan, *Collaboration under Anarchy Functional Regionalism and the Security of East Asia*, (Singapore: S. Rajaratnam School of International Studies, 2009), p-p 37-38.

2 Enze Han and Cameron Thies, "External Threats, Internal Challenges, and Building in East Asia", *Journal of East Asian Studies*, vol 19 n 3 (2019), p-p 343-344.
doi:10.1017/jea.2019.24

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

في الغالب؛ ترتبط التهديدات المتعلقة بأمن الإنسان والدولة بتوفر دوافع لمزيد من الإنفاق، ومثلما توجد هناك دولة قادرة على مواجهة مختلف التأثيرات الناتجة عن مصادر التهديد الناشئة في شرق آسيا، فإنّ هناك عدد يقابلها من الوحدات السياسية لا تملك كفاءة كبيرة في التصدي لتلك التحديات، والتي تتميز بكونها غير مستقلة وأكثر ترابطاً فيما بينها، والأكثر من ذلك فإنّ تضاعف الموارد سبب رئيس في تزايد المخاطر الأمنية مقابل تزايد عدد السكان، والذي يشير إلى فوارق مهمة في قدرة الأنظمة السياسية الهشة على مواجهة الفقر، وهو الطابع الذي يميز معظم دول شرق آسيا، الذي ورغم الزخم الاقتصادي الذي حققته إلا أنّه لم يسمح لدول المنطقة من تجاوز القضايا التي تهدد الإنسان.¹

يرتبط كذلك القلق الإقليمي بالتوترات الناتجة عن مخاطر الهجمات السيبرانية، فحتى أحداث 9/11 لم تكن التهديدات السيبرانية ذات اعتبار في أجندات الدول الأمنية، لكن أمام التطور الرقمي الذي ساهم فيه النمو الاقتصادي الذي شهدته شرق آسيا بعد الأزمة المالية لسنة 1997، برز أمام المشهد الأمني الإقليمي لشرق آسيا صعود نمط ناشئ للتهديد في مواجهة الأطر التنظيمية للدول النامية، والتي لا تملك عمالة مؤهلة لمواجهة هذه المخاطر، تزايدت الجرائم السيبرانية في شكل واسع من الاحتيال المالي الإلكتروني، الاعتداء على البيانات الشخصية، والذي يتعداه إلى عمليات الاتجار في البيانات الإلكترونية للمواقع ومنصات التواصل الاجتماعي، وتكمن الخطورة في كل ذلك بحجم المعلومات المسربة عن المواقع الحكومية أو تعطيلها بشكل كلي، كما تشمل الأخطار المترتبة عن الضغط على الحكومات من جراء برامج الفدية التي تستهدف مجمل البيانات الرقمية للدول.²

1 Kongdan Oh, "Transnational Threats in East Asia", *Brooking*, June 5, 2014, see: [https://www.brookings.edu/opinions/transnational-threats-in-east-asia/\(05/04/2023, 12:05\)](https://www.brookings.edu/opinions/transnational-threats-in-east-asia/(05/04/2023, 12:05))

2 CybersecAsia editors, "Four cybersecurity threats facing South-east Asia in 2022", *Cybersecasia*, January 21, 2022, see: [https://cybersecasia.net/tips/four-cybersecurity-threats-facing-south-east-asia-in-2022/\(05/04/2023, 12:05\)](https://cybersecasia.net/tips/four-cybersecurity-threats-facing-south-east-asia-in-2022/(05/04/2023, 12:05))

هذا الاستهداف للبنية التحتية الرقمية للدول يجعل من طبيعة الأمن السيبراني عائقاً ملحاً في البنية الأمنية للمنطقة، يفسر ذلك انطلاقاً من استراتيجيات المواجهة، وتتحدد أمامها مجموعة من الضوابط المتعلقة بتجاوز النماذج التقليدية للأمن، والتي أضحت تتبنى الهندسة الاجتماعية لممارسة الهجمات، هذا التغير التكنولوجي الواسع يساعد على زيادة عمليات الاختيال التي تتم بصفة انتقائية، ويدفع بتزوير المستندات إلى جعل الحدود الوطنية سهلة الاختراق، خصوصاً أن التبعات التي تخلفها مثل هذه العمليات تؤثر على الجوانب الأمنية الناعمة والصلبة وتسمح بازدهار تهديدات الأمن السيبراني أكثر، والمشكل الأخطر أن الجدار الأمني يحتوي ثغرات أمنية خطيرة سهلة الاختراق،¹ تمكن هذه الثغرات من استهداف العملات المشفرة خصوصاً الدول التي تحوز على ملكية الرموز الرقمية (NFT) وكذا الهجمات على المؤسسات الناشئة التي تستخدم العملات المشفرة في التعاملات التجارية، والتي لا يمكن تعقب الحائزين عليها، وأمام عجز العمالة المؤهلة على تتبعها يؤدي إلى تزايد هذا النمط من التحايل على الأسواق بشكل كبير.²

تفيد هذه التحديات الرقمية بعجز أمني كبير على مواجهة المخاطر التي من شأنها تقليل فرص الترابط الإقليمي، لكنها تدفع نحو مزيد من الحذر تجاه شرق آسيا التي لم تطور إطاراً فعالاً للتعاون الأمني أمام التهديدات التقليدية وانعكاساتها الإقليمية، التي يتم التركيز عليها من خلال العمل على تجاوز الحدود التقليدية والمشاكل المترتبة عنها، لكن؛ تبرز القضايا المهمة في الأمن البحري كتهديد ناشئ في شرق آسيا مرتبط بالممرات البحرية وحماية الموارد، فالدول المصدرة المسيطرة على النقل البحري تتسبب في مخاطر كبيرة على الأمن في المنطقة.

1 David Skillicorn, Christian Leuprecht, Victoria Tait, “Computing in Compromised Environments: Beyond the Castle Model of Cyber-Security”, in: Anthony J. Masys, Exploring the Security Landscape: Non-Traditional Security Challenges, (Switzerland: Springer International Publishing, 2016), p-p 253-255.

2 CybersecAsia editors, op-cit.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

بغض النظر عن الآثار المترتبة عن حركة النقل البحري، فالصورة التي تبني عليها التهديدات المعاصرة تأخذ في أبعادها نمطاً من الخطورة التي تغطي على البيئة الأمنية وتوافرها على عجز المنظومة الإقليمية على التوصل إلى حلول جذرية تقع ضمن الأولويات الأمنية في مختلف الأجندات الدولية، ويمكن أن تتجاوز تهديدات الأمن البحري المسائل مثل القرصنة البحرية أو عمليات عسكرة المنطقة التي تؤدي بالصين إلى جر الدول المحيطة ببحر الصين الجنوبي نحو فخ الحرب الإقليمية، وانخراط الولايات المتحدة للدفاع عن الحلفاء وتفعيل التعاون الأمني مع الدول الصديقة لها الذي يثبت أنّ الأمن البحري ينطوي على قدرة القوى الكبرى على ضمان استقرار الممرات البحرية دعماً لاستمرارية هيكل التحالف الإقليمي الذي تتبناه الولايات المتحدة.¹

تتقاسم التهديدات غير التقليدية فكرة التأثير القوي على الأفراد ومسألة البقاء وخسائر كبيرة للاقتصاد، فعدم التعاون بين الوحدات السياسية في شرق آسيا جراء الاختلافات البيئية حول المسائل البحرية، التي أضحت -بفضلها- شرق آسيا منطقة جيوسياسية تتطلب المعالجة بجدية كونها قادرة على التحول إلى قضية عالمية، تتعدى سيادة الدول، التي يثبتها الواقع بأنه يسمح باستغلال تلك الفجوات الأمنية في أنشطة القرصنة البحرية، التي تمثل أكثر الجرائم شيوعاً، بالاستيلاء على السفن أو احتجازها، خصوصاً في المناطق التي تشهد توترات جيوسياسية بين دول المنطقة، التي زادت وتيرتها بشكل كبير لتصل سنة (2015) 94 محاولة متنوعة للقرصنة،² إلا أنها انخفضت وتيرتها لتصل 46 محاولة سنة (2020)، وتسجل 56 هجوماً سنة (2023)،³ كما أن هذه الأخيرة تعتبر فضاءً خصباً لعمليات الصيد غير القانونية

1 Elena A, Cornelis, Frans P, van der Putten, op-cit.

2 R. Rosnani, Dudy Heryadi, and others "Non-Traditional Maritime Security Threats. The Dynamic of ASEAN Cooperation", the International Journal on Marine Navigation and Safety of Sea Transportation, Vol 16, N 3 (September 2022), p-p 419-420. DOI: 10.12716/1001.16.03.02

3 The Editorial Team, Half Yearly Report 2023, Piracy and Armed Robbery Against Ships in Asia, (ReCAAP ISC report, January-June 2023), p 12.

والتي تؤدي نحو توترات تصل أحياناً إلى إطلاق النار داخل المياه الإقليمية، فضلاً عن استنزافها للموارد البحرية، والتي بدورها تنعكس على البنية الإيكولوجية البحرية، يضاف لها عمليات تهريب المخدرات عبر القوارب التي تستغل الممرات المتنازع عليها، إضافة إلى عمليات التهريب البحري التجاري وتهريب البشر عبر تلك الحدود.¹

هذه الأنشطة رغم أنها تظهر بصيغة الأثر السلبي على الأنظمة السياسية والاقتصادية لدول شرق آسيا، فإنها تبرز -في الواقع- حجم التعاون الذي يمكن تبنيه بين دول المنطقة حول مخاطر أمنية يصعب تجاوزها، بل تظهر حاجة ملحة لهيكل بنية إقليمية متكاملة الروابط، وأمامها تظهر تحديات أكثر تأثيراً من مجموعة من الجرائم المنظمة المنتشرة في أوساط كثيرة بين شعوب المنطقة، وذات أسس غير بشرية، توضح القدرة المتباينة في مواجهتها، خصوصاً أنّ مجموعة كبيرة من الدول في الحقيقة لا تملك الكفاءة الضرورية للتعامل مع أوضاع تحت الضغوط الإنسانية في ظل الظروف الطبيعية أمام تدهور البنية التحتية للعديد من الدول النامية في المنطقة.

يقع الجانب الثالث من التحديات التي تواجه البنية الأمنية للتعاون في شرق آسيا ضمن مجالات يتعرض لها الفرد والدولة على حد سواء وتثبت الضعف في الجهود التي تستوجبها مثل هذه الشواغل المشتركة، تنتفي معها الاستجابة المسبقة التي تتطلب إعداداً مسبقاً وتخطيطاً للكوارث، مثلما وضحته الأزمة الصحية العالمية، التي لم تدع مجالاً للشك بأن الدول (خاصة في بداية الأزمة) أضحت مكشوفة على حافة انتقال في البنية الأمنية وأكثر مرونة عما قبل، وساهم في إضعاف التأثيرات الأخرى للأمن غير التقليدي، وبالتالي فإنّ التأثيرات الصحية وفق منطق ما بعد كوفيد-19 تمثل نقطة تحويلية شاهدة على انقلاب الموازين الاستراتيجية

1 See: Anup Phayal, Aaron Gold, Brandon Prins, "Interstate hostility and maritime crime: Evidence from South East Asia", *Marine Policy*, Volume 143, (2022), <https://doi.org/10.1016/j.marpol.2022.105134>.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

للدول، ويشجعها على تبني الأفعال الدولية التقليدية التي ظهرت مع نشأة الدولة، مستفيدة من الطبيعة الهشة التي عصفت بالنظام الدولي.¹

لهذا؛ يتجسد التصور القائم على التأهب لحالات التهديدات والمخاطر القصوى في المنطقة (رغم أنّ أزمة كوفيد أثرت على العالم أجمع)، والتي تعكس قدرة طاغية على التأثير في المنظومة الصحية الإقليمية وتتعاكس على أمن ورفاهية الأفراد والمجتمعات في شرق آسيا، سواء كانت ضمن فلك الدول المتطورة أو الدول ضعيفة النمو، وانطلاقاً من أنها تعكس تداعيات كبيرة على الأمن الإقليمي، الذي يمكن أن يتداعى نتيجة وباء آخر أكثر فتكاً.²

تقدم التغيرات المناخية وما ينتج عنها من كوارث طبيعية -هي الأخرى- شكوكاً حول قدرة دول المنطقة لمواجهة أي سيناريو ناتج عن الخلل الذي أصاب المناخ العالمي، والذي مثله زلزال فوكوشيما (2010)، رغم حجم التطور الذي أحرزته اليابان إلا أنّ التخطيط للطوارئ والتنسيق بين الدول لا يمثل سوى جزء ضئيل يثير القلق الإقليمي من تكرار نفس السيناريو، والذي حدث قبل ذلك بإندونيسيا (2004)، خصوصاً مسألة غياب تنسيق إقليمي لتقديم المساعدة الإنسانية ومدى السرعة في الاستجابة بشكل جادٍ وفعالٍ في ظروف سيئة، وقد تعصف بأكثر من دولة في شرق آسيا التي تعرف نشاطاً زلزالياً هو الأعنف حسب التقديرات العلمية، والأخطر من ذلك ما يؤثر على بيئة المنطقة وينعكس على أمن الأفراد.³

لعل هناك عدة تحديات تشمل البيئة من بينها حالات تلوث المرتبطة بالتصنيع خصوصاً انبعاثات أكسيد الكبريت، توجي عمليات التطور الحاصل في البنية الاقتصادية في التسبب في هطول الأمطار الحمضية وتأثيراتها على البنية الغذائية للمنطقة ككل، وتؤثر بذلك على تغير المناخ وتهديد الأمن الغذائي، لا سيما في المناطق المأهولة بالسكان أمام تضاعف

1 R. Huiskens, "Sliding Toward a Less Orderly World", op-cit, p 4.

2 M. Caballero-Anthony, op-cit, p-p 38-40.

3 Ibid, p-p 40-42.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

الغابات،¹ فضلاً عن الضباب العابر للحدود، والذي يؤثر على البنية الصحية كما ينعكس على انتشار حرائق الغابات بشكل كثيف، هذا الأمر يشير إلى ضعف الإرادة السياسية على مواجهة الأخطار البيئية والمناخية الآخذة في التصاعد، فضلاً عن عدم قدرة الدول على الاستجابة الإقليمية للمخاطر، تعكس أوجه الضعف الكثيرة أمام الضعف الحاصل في السرعة المطلوبة للاستجابة لهذه التحديات الأمنية.²

مجل هذه التحديات -وإن كان من الصعب ضبط أغلبها- تؤثر على البنية الأمنية للمنطقة وأمام عدم وجود إطار أمني إقليمي يجمع كل الأطراف الإقليمية ويتعداها إلى عمليات بناء الثقة الإقليمية وتنسيق السياسات فيما بينها، يؤهل المنطقة لأن تخوض تحدي المصالح المطلقة القائمة على تجاوز الآفاق الضيقة للدول، والعمل على تعزيز الاتصال وتوضيح وجهات النظر الإقليمية خصوصاً ما تعتبره دول المنطقة أنه يعمل على تقويض التعاون، ولا يعدو أن يكون تحقيقاً للرغبات الشخصية على حساب المصالح الإقليمية المشتركة، التي لا تنفك التهديدات غير التقليدية تثير الشغرات نتيجة عجزها عن إيجاد حلول جذرية لمختلف هذه القضايا.

1 See: World Bank, “Climate and Development in East Asia and Pacific Region”, December 4, 2023, in: <https://www.worldbank.org/en/region/eap/brief/climate-and-development-in-east-asia-and-pacific-region> (02/01/2024, 18:00), see also: Coordinating Body on the Seas of East Asia, UN Environment Program, in : <https://www.unep.org/coordinating-body-seas-east-asia-cobsea> (02/01/2024, 18:00)

2 M. Caballero-Anthony, op-cit, p-p 43-45.

المبحث الثالث: رؤية آسيان للتعاون الأمني في ظل التحديات الإقليمية في شرق آسيا

أسهمت تغيرات ما بعد الحادي عشر من سبتمبر بشكل كبير في تغيير التوجهات العامة للسياسات الأمنية لشرق آسيا؛ فالأزمات المتعددة كرسّت آليات عديدة للتعاون كخيار إقليمي هام لمواجهة تبعات التهديدات الآخذة في الانتشار والتوسع؛ فالتركيز على تنوع الأطراف المشاركين ضمن هذه الآليات يسهم في فهم وجهات النظر المختلفة.

يشغل موضوع الاستقرار الأمني لمنطقة شرق آسيا الدول الفاعلة الأساسية في المنطقة، لا تزال الإدارة الفعالة للأمن -بذلك- الضرورة الأكثر إلحاحاً، خصوصاً وأن التوترات هي السمة الأبرز في تفاعلات المنطقة، والقضايا الأمنية التقليدية تقف عائقاً أمام تطور البيئة الأمنية الإقليمية على نحو أكثر ثقة وأقل شكاً في نوايا بقية الأطراف، من جهة أخرى؛ لا يخفى أن دول منطقة شرق آسيا تشعر بالقلق من صعود الصين وتوسع سيطرتها على البحار المحيطة بالمنطقة وتخوفها من حقيقة انكشاف الستار السلمي للصين.

بدورها تغطي الشواغل الأمنية غير التقليدية الأجندات الأمنية للدول الفاعلة في المنطقة، وتمثل الخريطة الأساسية للديناميكيات الأمنية بشكل معقد، نتيجة للتغيرات الأمنية في بيئة وشكل التحالفات، في بنية من الائتلافات الأمنية تستهدف قضايا تثير اهتمام الجهات الفاعلة، كما أن التشعبات الناتجة عن الهيمنة والنفوذ والتنافس، في البيئة الأمنية الإقليمية لشرق آسيا تجعل من التآزر الذي برز بعد أحداث 11 سبتمبر أمراً يحفز الدول الأساسية للتعمق أكثر في المنطقة أمام تراجع الهيمنة والنفوذ الأمريكي على شرق آسيا.

على ضوء ذلك، يبرز اتجاهان مهمان لتأثير سياسات دول شرق آسيا الأمنية على المشهد العام للتعاون الأمني في عاصفة من التهديدات تتشكل نتيجة عدم القدرة على مواجهتها إقليمياً، والفوارق التي تبرز في ربط المنطقة إقليمياً، خصوصاً تعزيز الرؤية القائمة على الحوار الأمني الإقليمي كأهم ركيزة للتعاون في شرق آسيا، من خلال الاستجابة لتلك التحديات،

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

خاصة في ظل التنافس بين القوى الكبرى وتوزيع المصالح وتحقيق التوازن بينها والاستقرار الإقليمي.

تشمل مسارات التعاون الأمني الإقليمي في شرق آسيا مجموعة من الأنشطة التي تتطابق والاهتمامات الأمنية، والتي تعتمد على الركيزة المؤسسية التي تؤيدها دول جنوب شرق آسيا انطلاقاً من مساهمة آسيان في تعزيز علاقات الأمن بشكل أكثر استقراراً استناداً للقضايا الأمنية التي تحيط بشرق آسيا.

المطلب الأول: إسهامات آسيان للحوار والتعاون الأمني في شرق آسيا

تركز المؤسسات الإقليمية في شرق آسيا على ديناميكيات الوضع الأمني والتكيف مع التغيرات التي تحيط بالمنطقة والعالم ككل، وبالنسبة لمنتدى آسيان فإن المجموعة الأمنية تعمل على توسيع استراتيجيات التخفيف من القضايا الإقليمية، في حين تعزز منطقتها للتعاون بالحوار الثلاثي مع اليابان، الصين وكوريا الجنوبية، فضلاً عن مساعي الحوار الإقليمي التي تدعم المكافحة المشتركة للانتقال من عمليات بناء الثقة إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية المشتركة، التي تؤسس على الدور الفعال لمنتدى آسيان.

مثلت أزمة سنة (1997) نقطة تحول عميقة لمنتدى دول جنوب شرق آسيا، التي ارتأت ضرورة إعادة تسوية الاستراتيجيات المشتركة في مواجهة المخاطر غير التقليدية الناشئة بما يتناسب والتغيرات ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وعملية التحديث تلك اعتبرت التعاون الأمني ضرورة أساسية وجاءت وثيقة بالي (2003) لتشدّد على مركزية التسوية السلمية للمسائل العالقة والاختلافات البينية في تصورات الدول الأعضاء وأهمية الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الخاصة ببقية الدول، ويؤكد أشاريا (Amitav Acharya) أنّ ذلك يحد من تطوير التعاون العسكري، وما ينتج عنه من بناء ترتيبات دفاعية داخل مظلة آسيان، وأكدت عملية التحديث على الدور التقليدي للآسيان بما يتضمن المبادئ الأساسية لعمل المؤسسة الإقليمية،

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

فضلا عن العمل على زيادة التدابير من أجل بناء الثقة، والدبلوماسية الوقائية، والنهج السلمي لحل النزاع.¹

يؤكد ذلك أن المعايير والنهج التعاوني ضمن الأطر المؤسسية تساهم في تخفيف العضلات الأمنية، على اعتبار أنها أفضل الوسائل المتاحة لتحقيق تعاون أمني حقيقي وفعال، فالوضع الإقليمي في فترة ما بعد أحداث 9/11 يعرف تطورات متسارعة في أنماط الصعود لدى القوى الإقليمية، خاصة المخاوف من الصين وتبعات توسعها، وانعكاس ذلك على الانخراط في التعاون الأمني، وجدواه في التغيير الذي تطمح إليه الدول في شرق آسيا وتطلعاتها للانتقال السلس إلى نقطة أبعد من تدابير بناء الثقة الإقليمية، وتقارب وجهات النظر حول القضايا الحساسة، التي ما فتئت تلقي بظلالها على عمل آسيان، وتتكشف من خلالها القدرات الضئيلة لمواجهة العضلات الأمنية الدائمة التي تقف حائلاً أمام إيجاد حلول جذرية تكفي للتحويل في ظل الخيارات المحدودة وأمام تقشي عدم الاستقرار ومخاوف الحرب المحتملة في شمال شرق آسيا.²

يبرز تزايد التهديدات الإرهابية كخطر كبير يتوجب تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لمواجهته، حيث تدرك دول جنوب شرق آسيا أن خلق مجتمع أمني يمر عبر اكتشاف طرق التعاون تمنع نشوب النزاعات كنوع حديث من الدبلوماسية الوقائية ومنع الحرب، وعليه فإن التعاون الأمني يساهم في تطوير مجتمع أمني، حيث في اجتماع كمبوديا الوزاري لمجموعة آسيان 2003، مثلت رغبة إندونيسيا في إنشاء جماعة أمنية الفكرة المركزية وجاء في الوثيقة "استكشاف طريقة مبتكرة في حل النزاع من أجل زيادة التعاون بين الآسيان في مجال الأمن البحري والتعاون الدفاعي لبناء القدرة الإقليمية في التعامل مع النزاعات الداخلية وبناء مؤسسة

1 Amitav Acharya, "The Role of Regional Organizations: Are Views Changing?", *Pacific Symposium*, (2004), p 2.

2 Dae-Won Ohn, "ASEAN and the Security and Cooperation in East Asia", *Southeast Asia Journal*, vol.21, no.3, (2012), p-p 254-256. DOI: 10.21485/hufsea.2012.21.3.009

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

أمنية ودفاع أكثر تكاملاً يشمل مشاركة الشرطة واجتماعاً لوزراء الدفاع لمجموعة آسيان¹، تبقى هذه المساهمة رهينة احتكام جماعة آسيان إلى عدم التدخل كمبدأ أساسي لعمل الرابطة، ولم تلق الاقتراحات الاندونيسية القبول في اتفاقية بالي الثانية مرتكزة على المخاوف من أهداف هذه الأخيرة وعليه أصبح الاتفاق في بالي للتعاون الأمني خارج منظومة آسيان.

مبادرات الحوار الإقليمي للتعاون الأمني

تشكل زخم متناقض منذ عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية ساهم في إحداث تغيرات ديناميكية تمثل الجوهر الأساسي للبيئة الأمنية في شرق آسيا، تظهر معه معالم التعاون الأمني الإقليمي في شرق آسيا متعلقة بصيت الولايات المتحدة كقوة مؤثرة في المنطقة ساهمت في إنهاء الحرب العالمية الثانية، وشكلت جدار حماية إقليمي، خلال الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة قد تمكنت بالفعل من تشكيل نمط حداثي من الترتيبات الأمنية في المنطقة عزز مكانتها²، وحقق لها مع نهاية الصراع مع المعسكر الشرقي نقطة ارتكاز إقليمية من أجل مراقبة التغيرات الاستراتيجية التي يمكن أن تطرأ على التركيبة الإقليمية للقوى، وهو ما أكدته صعود الصين والتغيرات التي أثرت على بنية المنطقة الأمنية.

تأسيساً على ذلك؛ فالمنطقة تواجه تحديات أمنية مستدامة، عززت الفجوة في الثقة التي عطلت القدرة على الاستجابة المثلى لتجاوز القضايا الحدودية التقليدية، التي تساهم في ترسيم المياه الإقليمية، والسماح بالتركيز على الوضع الاستراتيجي في ظل التطور الجيوسياسي، الوضع الذي يعكس عدم الاستقرار، وتغلب المكاسب المطلقة على الوجه العام للتفاعلات ما يعطل كل حوار أمني متعدد الأطراف محتمل في شرق آسيا.

1 A. Acharya, op-cit, p 3.

2 D. W. Ohn, op-cit, p 261.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

بالرجوع إلى التركيز الكبير على تحدي التغطية المؤسسية الإقليمية في شرق آسيا نجد أنّ مسألة التعاون والحوار شكلت ركيزة أساسية لتأسيس المنتدى الإقليمي لجنوب شرق آسيا، من خلال المساعي المشتركة المدعومة بتأثيرات الحرب الباردة، والرغبة الفعلية في بناء نموذج مستدام للتنمية ويمثل تماسكاً حقيقياً يحدد الأهداف التكاملية للمجتمع الإقليمي سياسياً واقتصادياً وأمنياً، والذي يعمل على الأسس التبادلية بما يجعل موقف جميع الأطراف في صورة "غير قسرية"، تثبت الملامح الفعلية للعمل التعاوني ويعزز إمكانية اتخاذ الحوار وسيلة أساسية لربط المنطقة، بالعمل على التعاون الأمني يبرز الحاجة لإبداء مواقف ترمز للتوافق بين الأعضاء في مواجهة التهديدات، وتحدد الوجهة الفعلية للمؤسسة الإقليمية.¹

تعبّر آسيان عن التوجه الإقليمي للتعاون بصورة أوضح، حيث ساهمت في تعزيز تدابير بناء الثقة الإقليمية على مدى العقدين الماضيين، رغم أنّ المشهد الإقليمي لا يدعم تعزيز العمل ضمن الإطار المؤسسي، إلا أنّ المسار ضمن مجموعة آسيان يشمل تفاصيل أكثر سعياً لحل المعضلة الأمنية الإقليمية في شرق آسيا، وذلك عبر شبكة من المؤسسات التي تعمل منذ (1994) على توسيع الحوار الإقليمي، الذي يجمع الأطراف كلها لتعزيز السلام والاستقرار بين دول شرق آسيا، فالمبادرات التي تم تأسيسها بعد ذلك جاءت لدعم التوجه السياسي والأمني لمواجهة المخاطر الناشئة بعد نهاية الحرب الباردة، وذلك عبر الحوار متعدد الأطراف خارج إطار آسيان ضمن المجال الأوسع من شرق آسيا بهدف تسهيل التعاون المشترك.²

امتازت فترة ما بعد أحداث 9/11 بتكثيف العمل الإقليمي سعياً لتعزيز مناخ الاستقرار والتعاون بين الدول، بالعمل على إنتاج معايير سلوكية لإدارة التهديدات المحتملة، وحل القضايا

1 Menik Wakkumbura, "ASEAN's Security Cooperation and Non-Traditional Security (NTS) Challenges", *Academia Letters*, Article 710 (2021), p 3.

<https://doi.org/10.20935/AL710>.

2 J. Friedrichs, op-cit, p-p 756-757.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

بصورة سلمية، عبر إجراءات التسوية لمختلف التحديات الأمنية المعقدة، دون المساس بسيادة الدول، وكذا حقوق الإنسان كمعايير ضرورية، تمكن الدول من تحقيق العمل حول تدابير بناء الثقة الإقليمية، خصوصاً في ظل التغيرات الجيوسياسية التي عرفت شرق آسيا خلال هذه الفترة، والتي يمكن أن تعصف بالاستراتيجيات التي تبنتها آسيان للعمل المشترك، وتعزيز الحوار الأمني متعدد الأطراف ضمن ما يعرف بطريق آسيان (ASEAN Way).¹

1 Mely Caballero-Anthony, "The ASEAN way and the changing security environment: navigating challenges to informality and centrality", *International Politics*, (2022), p-p 4-5 <https://doi.org/10.1057/s41311-022-00400-0>

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

جدول 4 المبادرات الإقليمية للحوار والتعاون الأمني في شرق آسيا في إطار آسيان

المؤسسة/الحوار (سنة التأسيس)	الأعضاء	المحاور العامة للتعاون
المنتدى الإقليمي لرابطة آسيان (ARF) (1994)	رابطة آسيان +17•	التعاون في إطار المنتدى حول مبادرات الأمن الإقليمي ومواجهة التحديات التي تربط الدول على اختلاف وجهات النظر والمصالح (عمليات حفظ السلام، الإرهاب، الانتشار، ..)
مبادرة آسيان + 3 (1997) (ASEAN+3)	رابطة آسيان، اليابان، كوريا الجنوبية، الصين	التركيز على قضايا الإرهاب، والتعاون التجاري والاقتصادي، التنافس الياباني-الصيني حول القيادة الإقليمية
قمة شرق آسيا (EAS) (2005)	رابطة آسيان، كوريا الجنوبية، اليابان، الهند، أستراليا، نيوزيلندا	تعزيز التنمية الاقتصادية، قضايا الأمن غير التقليدي.

Source: Dae-Won Ohn, op-cit, p-p 265-266.

- أنشأ المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا سنة 1994، ليمثل أكبر الإسهامات في تعزيز التعاون الإقليمي والحوار الأمني بين دول المنطقة وشركائهم الإقليميين، يضم حالياً 27 عضواً تشمل دول الرابطة العشر إضافة إلى الشركاء الإقليميين: الصين، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، أستراليا، كندا، ونيوزيلندا، يضاف لها كوريا الشمالية، باكستان، بنغلاديش، تيمور الشرقية، سريلانكا ومنغوليا، للمزيد ينظر:

Australian Mission to ASEAN, "ASEAN Regional Forum (ARF)", see: <https://asean.mission.gov.au/aesn/aseanregionalforum.html>(29/03/2024, 19:00)

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

من خلال الجدول تظهر أهم المحطات التي انطلق منها التعاون الإقليمي، ومختلف المبادرات التي وجهت التعاون الأمني في منطقة شرق آسيا، في ضوء مساهمة رابطة آسيان وإعادة توجيه طريق آسيان الذي أسس له في المنتدى الإقليمي لرابطة آسيان سنة 1994، وينطلق من بناء نظام أمني إقليمي يتميز بالحوار والتعاون كبديل عن اللجوء للقوة الصلبة لمعالجة النزاعات، وتجاوز التحالفات العسكرية، مؤسسة بذلك لعدم التدخل تعزيزاً لاحتزام سيادة الدول الأعضاء وتجنب التدخلات العسكرية، ما يؤكد على تعزيز الحلول السلمية لمختلف النزاعات التي تنشب في المنطقة، والتركيز على تقويض استخدام القوة كذريعة لحل الخلافات التقليدية، والاستناد إلى توافق الآراء في اتخاذ القرارات الإقليمية.¹

إن مسألة الحوار والتعاون تشكل جوهر العمل المؤسسي رغم أن بعضها يتعلق بالمبادرات الناتجة عن الدوافع الاقتصادية، إلا أنها تعمل كنموذج للتعاون الأمني الإقليمي من خلال التدابير والقرارات الناتجة عن الحوار، الذي يسعى إلى بناء علاقات اجتماعية وسياسية، وأمنية أعمق تساعد على دفع العمل الإقليمي المشترك نحو إضفاء المزيد من الطابع المؤسسي، خصوصاً خلال الفترة التي تلت أحداث 11 سبتمبر تأخذ الأبعاد القانونية على نحو يلزم الأطراف بتبني المخرجات، بالأخص ما يتعلق منها بالحرب العالمية على الإرهاب التي تعمل وفق الأجندة الأمنية الدولية، التي توافقت أهدافها مع تفجيرات بالي 2002، التي عمّقت الحوار الأمني الإقليمي متعدد الأطراف بهدف صياغة مجموعة من الإجراءات الجماعية للجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب.²

1 Pek Koon Heng, the "ASEAN Way" and Regional Security Cooperation in the South China Sea, EUI Working Paper RSCAS 2014/121, (Italy: Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 2014), p 2.

2 M. Wakkumbura, op-cit, p-p 3-4.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

توسيع الحوار الإقليمي في شرق آسيا ضمن إطار آسيان+3

مثل توسيع التعاون الإقليمي ليشمل دول شمال شرق آسيا الثلاث، مدفوعين بخلفيات الأزمة المالية لسنة 1997، حيث عقدت قمة جمعت قادة آسيان مع قادة الصين، واليابان وكوريا الجنوبية، والتي انتهت في عام 1999 بإصدار بيان رسمي مشترك حول تقديم رؤية جديدة للتعاون يشمل الأهداف والمبادئ الرئيسية للتوجهات المستقبلية لمعالجة القضايا الإقليمية مثل السياسة، والأمن، وتبادل المعلومات، والدفاع المشترك ضد تهديدات الجريمة المنظمة، وتعزيز الاقتصاد بمختلف مجالاته، ويشمل ذلك الحد من النزاعات والصراعات التي تؤثر على علاقات الشركاء الإقليميين، وقرر الأطراف المشاركون في آسيان+3 تعميق التعاون في شرق آسيا بشكل ليمثل الوسيلة الرئيسية لتحقيق الأهداف المستدامة، بغرض بناء مجتمع شرق آسيوي تقوده الرابطة.¹

اتسع نطاق التعاون بين الشركاء الإقليميين على مدار العقدين اللاحقين من إنشاء الحوار الإقليمي من حيث دعمه للمسار الإقليمي المتطور، عبر تجسيد خطة العمل للتعاون في مؤتمر القمة الحادي عشر سنة 2007، عبر إسناد التوجيه الاستراتيجي للتوجه المستقبلي للتعاون الأمني المشترك، وعبر ترسيخ الصورة القائمة عن رغبات جميع الأطراف في بناء

-
- اتفقت الدول المشاركة في التعاون ضمن آسيان+3 على وضع خطة عمل مشتركة تتضمن إنشاء "مجموعة رؤية شرق آسيا" (East Asian Vision Group 'EAVG')، التي تعمل على تحديد إطار تعاوني يستهدف تعزيز السلام والازدهار والتقدم، أفرزت هذه المجموعة جملة آليات تركز على التعاون السياسي والأمني للقرن الحادي والعشرين، حيث تنتقل شرق آسيا من مرحلة الأمم إلى التكوين المجتمعي الإقليمي الذي يدعم السلام والازدهار انطلاقاً من درء الحروب والصراعات وتعزيز السلام بين دول شرق آسيا بما يسمح بمواجهة مختلف التحديات المستقبلية بصورة جماعية، حيث يستدعي ذلك تعزيز القواعد والإجراءات وآليات إدارة العلاقات البينية وحسن الجوار، وتدابير بناء الثقة المتبادلة وتعزيز آليات مواجهة المخاطر التي تهدد السلام في المنطقة، بما في ذلك توسيع نطاق التعاون المؤسسي، ينظر:

East Asian Vision Group, **Towards an East Asian Community: Region of Peace, Prosperity and Progress**, East Asia Vision Group Report, see:

https://aseanplusthree.asean.org/wp-content/uploads/2020/01/east_asia_vision.pdf

1 Association of Southeast Asian Nations, **Overview of ASEAN Plus Three Cooperation**, ASEAN Secretariat Information Paper, (June 2017), see: <https://pdf4pro.com/view/overview-of-asean-plus-three-cooperation-229602.html> (18/06/2024, 08:30)

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

آلية تستجيب للتحديات المشتركة، وتعزز طبيعة العلاقة التي أصبحت تطبع الشركاء الإقليميين ضمن آسيان+3¹، هذه الفرص التي يعمل عليها جميع الأطراف تستهدف إرساء أرضيات تساعد على توثيق العلاقات القائمة ودفعها نحو رؤية أبعد من كونها مجرد تجمع للحوار في المنطقة.

رسمت اللقاءات المشتركة في إطار آسيان+3 خطة العمل لعشر سنوات، التي كانت بمثابة الخطة الرئيسية للعمل على تعزيز التعاون ضمن أسس آسيان وتصوراتها حول بناء جماعة شرق آسيا (كونها القوة الدافعة لذلك)²، وفي اجتماع آسيان+3 السادس عشر في بروناي تم التأكيد على استمرار العمل التعاوني المشترك بين الأطراف المشاركة نظير الحاجة الملحة لتعميق وتعزيز شراكة الحوار والعلاقات الخارجية بين آسيان كونه السبيل لدفع وتحقيق هدف إنشاء جماعة شرق آسيا تحت غطاء آسيان، لما لها من حركية مركزية في هذه العملية والبنية الإقليمية المتطورة بما تشمله من تحديات، وتم الاتفاق على جعل خطة عمل آسيان+3 تعدل الخطة السابقة التي تم تحديدها سنة 2007، والذي شمل مجالات الأولوية في التعاون المشترك والتدابير الرئيسية لتعميق ذلك،* والأمر الملاحظ أنّ آسيان+3 في ظل التحديات

1 Association of Southeast Asian Nations, **Chairman's Statement of the 11th ASEAN Plus Three Summit**, Singapore 20 November 2007, see:

[https://aseanplusthree.asean.org/chairmans-statement-of-the-11th-asean-plus-three-summit-20-november-2007-singapore/\(18/06/2024, 08:32\)](https://aseanplusthree.asean.org/chairmans-statement-of-the-11th-asean-plus-three-summit-20-november-2007-singapore/(18/06/2024, 08:32))

2 ASEAN Secretariat Information Paper, **Overview of ASEAN Plus Three Cooperation**, June 12, 2024, see: [https://aseanplusthree.asean.org/wp-content/uploads/2024/06/APT-Overview-Paper-12-June-2024.pdf\(18/06/2024, 09:00\)](https://aseanplusthree.asean.org/wp-content/uploads/2024/06/APT-Overview-Paper-12-June-2024.pdf(18/06/2024, 09:00))

• تضمن التقرير الذي أعدته مجموعة رؤية شرق آسيا الثاني الذي أعدته سنة (2012) استمرار رغبة دول المنطقة في إضفاء الطابع المؤسسي على عملية التعاون في المجالات التي تم تحديدها ضمن إطار آسيان+3، التي شكلت مسار تكوين مجتمع شرق آسيا، والذي تم العمل عليه بشكل تقيمي لكل العمليات السابقة التي تم الاتفاق عليها، وما يترتب عليه من توجيه مستقبلي للخيارات المتاحة أمام الدول لتعزيز التعاون وتطويره خصوصاً التركيز على تدابير بناء الثقة والاستقرار الإقليمي ضمن المجالين السياسي، والأمني، مثبتاً بذلك تقدماً كبيراً بذلته جميع الأطراف في ظل التغيرات الناشئة ومختلف التحديات التي تعمل على تلافيها، خصوصاً مسائل إدارة أسلحة الدمار الشامل، والنزاعات الإقليمية، والقضايا الأمنية غير التقليدية التي تشمل أيضاً إدارة الكوارث الطبيعية، التي من شأنها تقويض فرص بناء السلام والاستقرار الإقليمي،

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

الناشئة أصبح أكثر مساهمة في دعم السلام والأمن والاستقرار الإقليمي، كونها مرتكزات لا غنى عنها في تنمية شرق آسيا، كما أنّ تعزيز التعاون السياسي والأمني يمر عبر تدابير الثقة والتفاهم المتبادل بين الأطراف المشاركة، حيث تتصدى بذلك لمختلف التحديات الناشئة في الأبعاد الأمنية التقليدية وما بعدها.¹

يظهر السعي المتواصل لبذل الحوار بغية تعزيز الثقة الإقليمية في شرق آسيا كبديل لبناء مجتمع تتشارك فيه كل دول المنطقة، ويحليها على التخطيط لتعزيز آليات تعاونها خلال الفترة (2023-2027)، بالتركيز على تحقيق الهدف الممتد الذي استند إليه مسار التعاون مع الدول الشريكة في شرق آسيا، والتي تواصل تأكيداتها على مركزية آسيان في سبيل تحقيق الهدف المجتمعي، بما في ذلك تعزيز سبل الشراكة الإقليمية، والتي حددها الأعضاء المشاركون في حوار آسيان+3، لعل أبرزها توفير بيئة معمقة للعمل الإقليمي ضمن المنتديات واللقاءات المشتركة، وتعزيز هذا الحوار خصوصاً في معالجة التحديات التي حددتها رابطة آسيان والتي من بينها التأكيد على سيادة القانون، وتوفير متطلبات تحقيق الحكم الرشيد، والتأكيد على مبادئ حقوق الإنسان التي تمثل مسؤولية إقليمية.²

وتستعرض مواجهتها عبر التركيز على اهتمامات المستقبل ضمن أمن الإمدادات خصوصاً تلك المتعلقة بالموارد والأمن الغذائي، وهي المسائل التي تركز العمل المشترك لربط المنطقة، وتوثيق التعاون في إطار مراقبة ونزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن مواجهة التهديدات غير التقليدية من قبيل مكافحة الإرهاب، والجرائم السيبرانية، ينظر"

East Asian Vision Group II, **Realizing an East Asia Economic Community¹ by 2020**, The East Asia Vision Group (EAVG) II Report, (2012), see: <https://aseanplusthree.asean.org/wp-content/uploads/2020/01/Report-of-the-EAVG-II.pdf>

1 ASEAN Plus three, **Chairman's Statement of the 16th ASEAN Plus Three Summit**, Brunei October 10, 2013, see: <https://aseanplusthree.asean.org/wp-content/uploads/2020/01/chairman-statement-of-the-16th-apt-summit-finalupl.pdf>(18/06/2024, 9:15)

2 ASEAN Plus three, **ASEAN plus three cooperation work plan (2023-2027)**, August 4, 2022, see: <https://aseanplusthree.asean.org/wp-content/uploads/2022/08/APT-Cooperation-Work-Plan-2023-2027.pdf>(18/06/2024, 9:30)

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

لعل المشاهد لحوار آسيان+3 أنه يحاول تجاوز القضايا ذات الحساسية الكبيرة بين دول شرق آسيا، ويواكب التحولات الاستراتيجية الإقليمية، تماشياً مع الآليات الإقليمية، التي تشكل زخم العلاقات المبنية على توافق جميع الشركاء، استجابة للمستقبل الذي حددته جميع هذه الأطراف، والتي تركز على دعم التعاون المشترك في تعزيز الأمن الغذائي وسبل تجاوز المخاطر الناتجة عن تضاعف الاحتياطات الغذائية، وإدارة المخاطر والكوارث التي تتزايد بفعل التغيرات المناخية، وهو ما تأسست عليه المبادرات التي انتهجتها الدول المشاركة ضمن إطار آسيان+3 في مختلف القطاعات.¹

أثبتت اللقاءات المستمرة منذ عقدين أن آسيان+3 تعمل على التكيف المستمر في سبيل تطوير القدرات التي تمثل آليات عملها المركزية في الاستجابة للتطورات الإقليمية والعالمية، والتعاطي مع رمزية مختلف الأزمات الاقتصادية، خصوصاً بعد الأزمة التي مرت بها المنطقة سنة 1997، في مهمة تجعل حالات الطوارئ والتحديات المحيطة في الصحة والبيئة إنما تدل على مدى الالتزام بالتعاون المشترك ومدى مرونته، واستناداً للاحتياجات التي تشهدها منطقة شرق آسيا، ومدى مركزيتها في الرؤية الاستراتيجية لقادة المنطقة، التي تستند في قضايا الأمن الإقليمي بما يتعدى مظاهر الأمن التقليدي، الذي ما فتئت تثبته اللقاءات المتعاقبة، لا سيما دعم التنمية المستدامة والحفاظ على سلاسل التوريد الإقليمية وحمايتها، فضلاً عن التركيز على التعاون في مواجهة الجريمة عبر الوطنية، عبر اعتماد خطة عمل إقليمية تشمل جميع أنماط الجرائم وكيفيات مواجهتها.²

تقع تلك المبادرات ضمن رؤية آسيان حول تعزيز مكانتها الإقليمية، والأكد أنها تتضمن مساراً لا يمكن تلافيه لتعزيز التواصل الأمني الإقليمي ضمن مساعي بناء الثقة، التي من

1 ASEAN Secretariat Information Paper, Overview of ASEAN Plus Three Cooperation, June 12, 2024, op-cit

2 ASEAN Plus three, **Chairman's Statement of the 27th ASEAN Plus Three Summit**, Lao PDR, October 10, 2024, see: <https://aseanplusthree.asean.org/wp-content/uploads/2024/10/4.-Final-Chairmans-Statement-of-the-27th-APT-Summit-2.pdf> (12/10/2024, 18:46)

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

شأنها تجاوز الحساسيات الإقليمية في عصر التنافس الدولي، الذي اشتد بصورة واضحة في مرحلة ما بعد التعافي من وباء كوفيد-19.

قمة شرق آسيا: فتح الحوار ليشمل الشركاء الإقليميين ضمن "شرق آسيا-الباسيفيك"

لعل أهم تمثلات القرن الحادي والعشرين تتعلق بالحوار ضمن نطاق موسع يشمل معالجة التحديات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، في منطقة شرق آسيا ويشمل المحيطين الهادئ والهندي، في سنة 2005 (بعد قمة آسيان+3 السنوية) اجتمعت دول آسيان العشر إضافة للصين، اليابان، كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة، أستراليا، الهند، ونيوزيلندا، التي تأكدت أنّ قمة شرق آسيا تمثل منصة مهمة لتعزيز الحوار والتعاون بينها لضمان الاستقرار والسلم الإقليميين،¹ وتوضح الخريطة التالية الدول المشاركة ضمن قمة شرق آسيا وتوزيعها الجغرافي:

شكل 9 الدول المشاركة في قمة شرق آسيا



Source: Abdul, "East Asia Summit (EAS) Conference on Maritime Security Cooperation", **Factly**, February 5, 2020, see: [https://factly.forumias.com/east-asia-summiteas-conference-on-maritime-security-cooperation/\(12/10/2024, 19:20\)](https://factly.forumias.com/east-asia-summiteas-conference-on-maritime-security-cooperation/(12/10/2024, 19:20))

1 Hitoshi Tanaka, **The ASEAN+3 and East Asia Summit: A Two-Tiered Approach to Community Building**, Japan Center for International Exchange, January 2006, p 1, see: <https://jcie.org/wp-content/uploads/2021/07/EAI-1-1.pdf>

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

شكلت قمة شرق آسيا إطاراً مؤسسياً فاعلاً يمثل طموحات تجسدت وفق جهود الشركاء حول شرق آسيا، التي ركزت على العمل على حوار إقليمي بشكل أكثر تسارعاً انطلقت المشاورات حوله، مثلت المحطات الإقليمية السابقة فرصاً كبيرة لتعميق الحوار الإقليمي بشكل فعال، حيث تأسس ذلك ضمن التقرير الذي أعدته "مجموعة رؤية شرق آسيا"، التي ضمنت إنشاء قمة شرق آسيا، اعتبر أنه تحول مهم في طريق إنشاء مجتمع إقليمي في شرق آسيا، والذي يتأسس على مسارات التعاون السابقة التي أنشأت القاعدة الأساسية لربط دول شمال شرق، وجنوب شرق آسيا، تلك الرؤية كانت بمثابة السبيل لإضفاء الطابع المؤسسي على العمل المشترك الإقليمي، وأداة استباقية لمواجهة التحديات الإقليمية المختلفة، والتي قد تنشأ مستقبلاً، كل ذلك يتم وفق صورة آسيان ودورها المركزي في تكوين مجتمع إقليمي في شرق آسيا، وهي المؤسسة الراعية للمناقشات الاستراتيجية حول القضايا الرئيسية المكونة للمشهد الإقليمي وبنيته السياسية، والاقتصادية، والأمنية؛ علاوة على تفضيل القادة على دعم القمة بوجود قوى كبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا، التي تمثل عنصراً موازناً ومكافئاً لعمل القمة، الذي يضيفه الطابع القائم على توازن المصالح الداخلي الذي لا ينتهي مع دور هذه الأطراف المعترف به في تحقيق السلام الإقليمي المنشود.¹

تجعل التغيرات الجيوسياسية العالمية خصوصاً بعد ترسيم الولايات المتحدة لخطتها الاستراتيجية القائمة على إبقاء مصالحها أولاً، الوضع أصعب بين الأطراف الإقليمية المتنافسة، ويعطل سعي آسيان للوصاية على المنطقة، التي طالما كان الحلم الآسيوي هو المحرك لزيادتها حجم التفاعلات الإقليمية، ودافعاً لتشكيل المنصات التي تلجأ إليها دول شرق آسيا للحوار، الذي يعد المجال الذي لا خلاف فيه بأنه يوفر ركيزة هامة للتعاون والتنسيق بين مختلف الوحدات السياسية سواء تعزيز الثقة الإقليمي، أو تشجيعها على الاستدامة في هذا التعاون

1 Ralf Emmers, Joseph Chinyong Liow, and See Seng Tan, **The East Asia Summit and the Regional Security Architecture**, Maryland Series in Contemporary Asian Studies, (USA: University of Maryland School of Law, 2010), p-p 23-24.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

بناء على تصور إمكانية تخلي الولايات المتحدة عن شرق آسيا، ستكون مهمة تلك المنصات بالغة الأهمية لتعزيز العلاقات البينية انطلاقاً من تكثيف عمليات وتدبير بناء الثقة الإقليمية، والتي تشير وفق هذا الموقف إلى أنها تعد أرضية مهمة لمواجهة أية تغيرات جيوسياسية عميقة في شرق آسيا.¹

تشمل الفلسفة التي ترمي قمة شرق آسيا لتفعيلها الاستناد على "مركزية آسيان"، وهو ما تؤكد الشروط التي أسست عليها الرابطة معايير الانضمام إلى قمة شرق آسيا، تتعلق الأولى بشرطية الانضمام إلى معاهدة الصداقة والتعاون، كما يتعلق المعيار الآخر بتفضيلية الشراكة بين رابطة آسيان، ويستدعي الشرط الأخير أن تكون علاقات التعاون تلك جوهرية مع آسيان،² هذه الدوافع تتعلق باحتواء توازن القوى بين الفواعل في شرق آسيا خصوصاً الصين واليابان، التي تسعى لتعزيز نفوذها استراتيجياً عبر نشاط القمة بما يكفل لها تأمين موقعها في الفضاء الإقليمي الذي يشهد تغيرات جيوسياسية عميقة، تسعى من خلاله رابطة آسيان إلى تعزيز

1 Jusuf Wanandi, "East Asian Cooperation: Retrospect and Prospect", in: Simon Tay, Shiro Armstrong, Peter Drysdale, Ponciano S. Intal, Jr, **Collective Leadership, ASEAN Centrality and Strengthening the ASEAN Institutional Ecosystem**, (Jakarta: ERIA, 2019), p 51

• لعل مفهوم مركزية آسيان (ASEAN Centrality) يعكس الدور المحوري الذي تلعبه رابطة آسيان في الأمن الإقليمي بشكل عام، والتعاون الإقليمي متعدد الأطراف، حيث تعمل الرابطة كوسيط مؤسسي إقليمي ينظم سلوك جميع الأطراف وتفاعلاتها، وبالتالي تنطوي على عدم هيمنة مصالح القوى الكبرى على الديناميكيات الجيوسياسية، مما يتيح للقوى الممثلة للمنطقة من ممارسة دورها في إدارة الشؤون الإقليمية ضمن الأطر التي توفرها الرابطة، وهو ما يعزز نهجاً أكثر شمولية لكل مكونات المنطقة، ويعمل وفق وتيرة أكثر تفاعلاً على زيادة توافق الآراء الإقليمية، وتجاوز المصالح الضيقة للدول التي تتنافس داخل محور شرق آسيا، (خصوصاً اليابان والصين)، وهي الفرص التي تعطي أهمية لحجم التعاون ومدى إسهامه في إحلال السلام ودعم الاستقرار الإقليمي، وذلك بالتركيز على دعم آسيان بما ينعكس على مركزيتها، ينظر:

EAF editors, "ASEAN centrality: use it or lose it", **East Asia Forum**, August 12, 2024, in: [https://eastasiaforum.org/2024/08/12/asean-centrality-use-it-or-lose-it/\(12/10/2024, 20:00\)](https://eastasiaforum.org/2024/08/12/asean-centrality-use-it-or-lose-it/(12/10/2024, 20:00))

ينظر أيضاً:

Shoji Tomotaka, "ASEAN Political Security Community: Development of Multilateral Cooperative Frameworks and Further Challenges", **Security & Strategy**, vol. 2, no. 2, (March 2022), see:

<https://www.nids.mod.go.jp/english/publication/security/pdf/2023/01/09.pdf>

2 H. Tanaka, op-cit.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

المواقف التي تشيد بدورها القيادي للقمة وهو ما يعكسه تصور "مركزية آسيان"، ومدى مساهمة هذا النهج في تعزيز التعاون والحوار المشترك الذي تصبو إليه رابطة آسيان.¹

لذلك جعل هيكل التعاون الإقليمي في إطار قمة شرق آسيا مرجعية للتركيز على مركزية القوى المؤثرة في شرق آسيا، وتم معالجة جدوى ذلك استناداً للخوف الذي تشوبه تصورات الصين حول المنطقة، وقمة شرق آسيا على وجه خاص، وعليه ساهم هذا التذبذب في العلاقات إلى تعطل مساعي دول رابطة آسيان منذ إعلانها عن قمة شرق آسيا سنة 2005، التي ما فتئت تبحث عن سبل تطوير العلاقات البينية مع القوى المركزية في المنطقة وجذب اهتمامها بضرورة مواصلة التعاون والحوار المشترك، كل ذلك شهد نقطة مهمة للتحوّل في مسار قمة شرق آسيا.²

برزت أهداف مستدامة للتعاون بشكل فعلي في مخرجات لقاء كوالالمبور (ماليزيا) سنة 2015، وذلك عبر إيجاد آليات هيكلية ومؤسسية تقدم دعماً لنتائج الاجتماعات بين الزعماء الإقليميين بمعية شركائهم المساهمين في البنية الإقليمية لشرق آسيا،³ وقد قدم العديد من الأعضاء وجهة نظر مغايرة عن توسيع الحوار ليشمل أطرافاً أخرى (مثل كندا والاتحاد الأوروبي)، ويحاجون بأن ذلك سيسمح بتعقيد عملية صنع القرار الإقليمي، خاصة وأنه يتعرض

1 Gundre Jayachandra Reddy, "East Asia summit: Interests and expectations", *International Journal of Peace and Development Studies*, Vol. 1 n 3, (December 2010), p-p 37-39.

2 Nick Bisley, "The East Asia summit and ASEAN: Potential and Problems.", *Contemporary Southeast Asia: A Journal of International and Strategic Affairs*, vol 39, no. 2 (2017), p-p 265-272. <https://muse.jhu.edu/article/667775>.

3 East Asia Summit, **Kuala Lumpur Declaration on the tenth Anniversary of the East Asia Summit**, November 22, 2015, in: [https://eastiasummit.asean.org/storage/basic_documents/XJ4uc1COkOVJI7AsoR473S80VCK1ETHRrDRzPOcm.pdf\(13/10/2024, 15:00\)](https://eastiasummit.asean.org/storage/basic_documents/XJ4uc1COkOVJI7AsoR473S80VCK1ETHRrDRzPOcm.pdf(13/10/2024, 15:00))

ينظر أيضا:

East Asia Summit, **Final EAS Statement on Enhancing Regional Maritime Cooperation**, **Kuala Lumpur**, November 22, 2015, in: [https://eastiasummit.asean.org/storage/eas_statements_file/5VFxLheAdhx3IC5HOnofK0uWOPg2SfR4gdUFWyoT.pdf\(13/10/2024, 15:00\)](https://eastiasummit.asean.org/storage/eas_statements_file/5VFxLheAdhx3IC5HOnofK0uWOPg2SfR4gdUFWyoT.pdf(13/10/2024, 15:00))

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

للكثير من القيود نتيجة التنافس بين الولايات المتحدة والصين، ويعيق تقدم تدابير بناء الثقة الإقليمي، كما أنّ التعاون يقتصر على الحوار ولا يتأسس على قرارات مؤثرة على الصعيد الإقليمي، من جهة أخرى عمل الشركاء داخل القمة على تحديد المبادرات التي تسهم في تعزيز معايير بناء شرق آسيا التي تركز على استعراض مجالات التعاون المشترك، وتعزيز دور الرئيس السنوي في إدارة ذلك.¹

بالمقابل، يلاحظ أنّ قمة شرق آسيا يقل تأثيرها نتيجة غياب أمانة خاصة بها إنما يتم العمل ضمن إطار رابطة آسيان المنظمة لهذا الحوار الإقليمي، كما يغيب عنها جدول أعمال سنوي ينظم سلوك المشاركين في القمة، والتي لا تعد الإطار المؤسسي الوحيد للتعاون بين الشركاء الإقليميين وآسيان، مما يجعل العملية التعاونية أقل تماسكاً وأكثر تقييداً، رغم محاولات رابطة آسيان العمل على تعزيز مركزيتها في إدارة القضايا الاستراتيجية، التي تتم مناقشتها بالتعاقب وبنفس الأجندات في كل الهيئات متعددة الأطراف التي تشارك فيها، مما يضعف السلوك التعاوني مع أنّها تقدم قمة شرق آسيا ككفيل لمعالجة القضايا الإقليمية الحساسة في جو من التعاون،² والأمر الذي يقف عائقاً أمام ذلك هو سقف التوقعات الذي ترتبط به قمة شرق آسيا، حيث تقف المبادرات متعددة الأطراف على مساهمة القوى الكبرى ومواقفها في منطقة شرق آسيا، والاختلاف حول المسائل الرئيسية التي تحاول رابطة آسيان معالجتها بشكل متشنت مع شركائها بالتركيز على دورها بدل بحثها عن فك الارتباط عن أجندات القوى الكبرى المساهمة في الحوار الإقليمي في إطار القمة.³

1 Ralf Emmers, "The East Asia Summit: On a Road to Somewhere?", in: Christian Echle, Megha Sarmah, Patrick Rueppel, **Security Architectures Under Threat: The Status of Multilateral Fora**, Panorama: Insights into Asian and European Affairs, (Singapore: Konrad-Adenauer-Stiftung, 2017), p-p 14-15.

2 Ibid, p 16.

3 N. Bisley, op-cit, p-p 265-272.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

لذا؛ فالتركيز الذي تشدو إليه الدول في شرق آسيا هو التخطيط لتعزيز مبادرات الحوار وتعميقها أعلى من سقف التوقعات التي حددته الرابطة، وتحدد ذلك من تدارك الاختلالات الإقليمية، وسبل معالجة ذلك، انطلاقاً من التفكير في حجم الأثر الذي يخلفه بقاء المنطقة دون حوار، إضافة إلى التغيرات التي يمكن أن تعكسها الطبيعة الأمنية الدولية، فالقيادة الأمريكية المتغيرة تدفع بالجميع إلى التفكير في حدود التعاون وآفاقه انطلاقاً من تعطل الحوار نتيجة التنافس الذي يؤثر في سلوك القوى الإقليمية والدولية، ويخلف أثراً كبيراً في موقف الرابطة حول تحديد جدول الأعمال، فضلاً عن تأثيرات التغيرات الناتجة عن الأزمة الصحية العالمية، كلها محطات ساعدت على تغيير الأجندات التي وضعتها الرابطة ضمن الحوار الإقليمي.¹

تأسيساً على ذلك؛ ارتأت القمة توسيع مجالات الحوار بما يتماشى مع هذه التحديات التي تراها ملحة في أجندة أعمالها، خصوصاً أنها تتعلق أساساً بتطوير البنية التحتية وتوسيع الحوار ليشمل تحديات إقليمية ودولية لم تكن القمة تسعى للنقاش حولها أو جدولتها فيم سبق، حيث تحركت رابطة آسيان لتعميق حوارها الإقليمي مع الشركاء في هذا الإطار، وتضمنه برنامج عمل مانيلا (الفلبين) لتطوير قمة شرق آسيا (2018-2022)، والذي شهد تركيزاً على التعاون في الأمن البحري، وتوسيع العمل على مجال أمن الطاقة والتهديدات البيئية والصحية وإدارة المخاطر المترتبة عنها، والبحث عن سبل مستدامة لبناء اقتصاد إقليمي قوي يتعدى القضايا الأمنية المرتبطة بالمصالح الضيقة للقوى الدولية وارتباطاتها الإقليمية، بما يشمل تعزيز التعاون والحوار كشرط كفيل لبقاء السلام والازدهار الاقتصادي الإقليمي في شرق آسيا.²

1 Malcolm Cook, Nick Bisley, **Contested Asia and the East Asia Summit**, Yusof Ishak Institute (ISEAS), issue no 46 (2016), p 6.

2 East Asia Summit, **Final Manila Plan of Action to Advance the Phnom Penh Declaration on The East Asia Summit Development Initiative (2018-2022)**, see:

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

تلك المطامح التي تضمنتها الخطة تمثل وسيلة للنظر إلى اهتمامات القمة على نطاق واسع ومستدام حول مدى علاقة رابطة آسيان بشرق آسيا الموسع، وتعزيز على الحوار، ما خلف ردة فعل تجاه القضايا العالمية، التي أُلقت بظلالها على عمل القمة خصوصاً أنّ التركيز على دور آسيان في الحوار ينتج عنه ضرورة الاهتمام بالمسائل الدولية، التي تخلف آثاراً عميقة في علاقات القوى الكبرى وانعكاساتها على شرق آسيا، ما من شأنه إعاقة الحوار والتعاون الإقليمي، ففي قمة بنوم بنه (كمبوديا) سنة 2022، عالجت القمة قضية الحرب الروسية مع أوكرانيا، الأمر الذي شكل نقطة فارقة في اهتمام القمة الموسع بالقضايا الإقليمية والعالمية خارج منطقة شرق آسيا.¹

المدرّك لحجم هذا التغير في موقع القمة والتحديات التي تقوم بمعالجتها؛ جدير بالانتباه إلى كيفية إدارة الحوار مع الشركاء الإقليميين، والأكد أنّ مسار التعاون يستهدف أكثر من مستوى إقليمي، ويعكس الامتداد الذي تصل إليه قمة شرق آسيا، لكن تجاوز الشركاء الإقليميين لمنصة الحوار الإقليمية يمثل تحدياً صارخاً لرابطة آسيان وعملها لسنوات على تطوير الحوار مع الشركاء؛ فالقضية ههنا ترتبط بكيفية تعامل بعض الشركاء مع قمة شرق آسيا بشكل ثانوي، وتأثير الصين لتحقيق مكاسبها في المنطقة يدفع منصة الحوار الإقليمي للبحث عن حلول جذرية تستهدف إدارة الأمن في "الهندو-باسيفيك"، حيث لا مناص من خوض هذا التحدي الذي يتجاذب بين دور الصين في جنوب شرق آسيا وتراجع دور الولايات المتحدة فيها، والذي ينطوي على تأثيرات عكسية على عمل القمة، ومن بينها تزايد احتماليات الحرب بين الطرفين، والأمر المؤكد أنّه خيار لا تملك القمة أية آليات تمكّنها من تقويض ذلك.²

https://eastasiasummit.asean.org/storage/eas_plan_file/8t97zqtU8raeK1TwQpPjmC09GWPIZObOnKzv7OAK.pdf

1 Russian News Agency, "East Asia Summit", TASS, September 6, 2023, see: [https://tass.com/world/1670877\(13/10/2024, 19:00\)](https://tass.com/world/1670877(13/10/2024, 19:00))

2 Richard Maude, "The East Asia Summit is Broken: Can ASEAN Fix it?", Asia Society Policy Institute, September 5, 2023, see:

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

وفق هذا المجال الذي وجدت قمة شرق آسيا ورابطة آسيان نفسها فيه، فإنه يستدعي إطاراً يسهل اندماجها في هذا المجال مدفوعة بالمنافسة بين الصين والولايات المتحدة ورغبة منها في مواكبة التطورات الاستراتيجية المصاحبة لذلك، والتي تتيح لها البقاء كمركز للنمو الاقتصادي، إلى جانب دعمها لعمليات مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية، وضمان الاستجابة لمختلف التحديات التي من شأنها الإخلال بعمل رابطة آسيان، وتعزيز ثقافة الحوار والسلام والأمن، والعمل -وفق ذلك- على تعزيز الشراكات في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام (2030).¹

يثير الموقف الذي اتخذته آسيان من الانخراط في استراتيجية "الهندو-باسيفيك" أنها ترغب في تعزيز مكانتها الإقليمية القائمة على مركزيتها في الترويج للحوار الاستراتيجي في المنطقة، ومساهما رئيسياً في تعزيز السلام والأمن في شرق آسيا، وربط المحيطين باعتبارها توفر الجو للحفاظ على الاستقرار في المجال البحري، بما ينطوي عليه من مواجهة لكافة أنواع الجريمة العابرة للحدود، وما يترتب عنها من مشاركة القيم والمعايير الدولية التي تؤسس لتعزيز المناقشات الاستراتيجية، والعمل على بناء الثقة الإقليمي عبر السبل التي تتيحها عملية حل النزاعات بالطرق السلمية، مما يساهم في تعميق الثقة المتبادلة بشكل يضمن للرابطة دعم

<https://asiasociety.org/policy-institute/east-asia-summit-broken-can-asean-fix-it>(14/10/2024, 13:00)

1 East Asia Summit, East Asia Summit Leaders' Statement on Maintaining and Promoting the Region as an Epicentrum of Growth, Indonesia Jakarta. September 7, 2023, see: <https://asean.org/wp-content/uploads/2023/09/EAS-Leaders-Statement-on-Maintaining-and-Promoting-the-Region-as-an-Epicentrum-of-Growth-FINAL.pdf>

- تبدي رابطة آسيان من خلال القمة التزامها بالتمسك بالقوانين الدولية التي تتضمن الاستناد إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (1982)، وذلك عبر ربط رؤية آسيان لـ "الهندو-باسيفيك" بتعزيز رؤية آسيان البحرية وتنفيذ منتدى آسيان-المحيط الهندي وإيجاد بيئة تعاونية شاملة لجميع القوى في شرق آسيا، للمزيد ينظر:

ASEAN Summit, ASEAN Leaders Declaration on the ASEAN Outlook on the Indo-Pacific for the Future-Ready ASEAN and ASEAN-Centered Regional Architecture, October 9, 2024, see: https://asean.org/wp-content/uploads/2024/10/3-Final_ALD-on-the-AOIP-for-the-Future-Ready-ASEAN-and-ASEAN-Centered-Regional-Architecture.pdf

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

رؤيتها حول "الهندو-باسيفيك"، تنفيذاً للالتزامات آسيان الإقليمية التي لطالما رأت أنه مرتبط بتحقيق مركزيتها بوصفها إطاراً إقليمياً مهماً للتعاون والحفاظ على السلام.¹

الحقيقة التي تتركز في عمل قمة شرق آسيا، أنها تتعدى الجانب التنظيمي الإقليمي رغم التجاذبات التي تمثل عوامل ديناميكية في استدامة نشاطها الإقليمي، والتي تحاول الرابطة تأكيده عبر مختلف اللقاءات السنوية التي تجمع القادة في منطقة شرق آسيا، وواصلت التعبير عنه في الأهداف الرئيسية لخطة العمل خلال (2024-2028)، التي تضمنت مواصلة التأكيد على مركزيتها انطلاقاً من تعزيز التعاون والتنسيق بهدف تنفيذ المبادرات المشكلة لمخرجات الحوار بين قادة آسيان+8 في القضايا الاستراتيجية الرئيسية للمنطقة، وذلك بالالتزام بالتعاون الذي ينسجم والأطر الإقليمية، التي تسعى من خلالها إلى تعميق العلاقات بين الأعضاء مما ينعكس على تحقيق الاستقرار والازدهار في شرق آسيا.²

تنطوي بذلك خطة العمل التي وضعتها قمة شرق آسيا على تعاضد القدرات المؤسسية بمواصلة الاجتماعات السنوية المنظمة للسلوك الإقليمي، وتطوير الأجندات الخاصة بخصوص التعاون ومبادرات التنمية الإقليمية والسياسة الأمنية لشرق آسيا على نحو يكفل الحوار الاستراتيجي، بوصفها هيكلًا مؤسسياً يعالج مختلف القضايا الإقليمية انطلاقاً من التنمية كمركز جذب للسلوك التعاوني في شرق آسيا، وداعماً مباشراً لمفهوم آسيان ومركزيتها في التعاطي مع مختلف التحديات الإقليمية التي تشمل الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وذلك ناتج عن محور البيئة العالمية التي يسودها عدم اليقين المتصل بتذبذب التعاون الدولي، والعلاقات المتأرجحة التي تتشكل من خلالها الصورة النمطية التي يمكن رسمها عن

1 Temjenmeren Ao, "Role of the East Asia Summit in the Indo-Pacific and the Ongoing Geopolitical Churn", Indian Council of World Affairs, October 27, 2020, see:

https://www.icwa.in/show_content.php?lang=1&level=3&ls_id=11573&lid=3850

(14/10/2024, 13:00)

2 East Asia Summit, The East Asia Summit Plan of Action (2024-2028), see:

https://eastasiasummit.asean.org/storage/eas_plan_file/lr7k7tuKeko2Hiie5etoWm1RVdZ6juaGERUHcASS.pdf

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

مستقبل رابطة آسيان في دعم التعاون الإقليمي، والحفاظ على نقطة تماس بين القوى التي تشارك في الحوار ضمن قمة شرق آسيا،¹ وتثبت من خلاله آسيان حجم الفعالية الذي يمكن أن توفره جراء دعم التعاون الإقليمي.²

لعل الأطر التي نفذت من خلالها آسيان مخططاً سعت من خلاله إلى تخفيف حدة التباين في العلاقات التي تربط دول المنطقة ببعضها البعض، وبديل التركيز على الأفق الضيق للعملية التعاونية، بادرت في محطات عدة إلى تبني الحوار الإقليمي الذي يعد سلة مهمة لمعالجة التحديات والتهديدات التي تعصف بمنطقة شرق آسيا، ومختلف التغيرات الاستراتيجية العالمية، التي توفر لها استجابات سريعة وعميقة، والأهم من ذلك تشكيل بوتقة إقليمية تواكب تلك التغيرات رغم ما تنطوي عليه من سوء إدارة العلاقات الإقليمية، وتردي بناء الثقة الذي تقود قاطرته آسيان، مدعومة بمركزيتها التي تمثل شعاراً لأهمية عملها المؤسسي في تعزيز علاقات المنطقة وخلق شبكية تواكب الاستراتيجيات التي تم إطلاقها، والتي تسهل عملية التفاوض بين جميع الأطراف كونها الكفيل المؤسسي الإقليمي الأكثر ارتباطاً بالاضطرابات المختلفة في منطقة شرق آسيا.

1 Guangyu Qiao-Franco, Aleš Karmazin, Michal Kolmaš. “The Indo-Pacific and the next phase of ASEAN centrality”, *Journal of Current Southeast Asian Affairs*, (2024) p-p 1-23. <https://doi.org/10.1177/18681034241307658>

2 Mely Caballero-Anthony, “Reclaiming ASEAN’s comprehensive and cooperative security”, *East Asia Forum*, June 13, 2023, see: <https://eastasiaforum.org/2023/06/13/reclaiming-aseans-comprehensive-and-cooperative-security/> (14/10/2024, 13:30)

المطلب الثاني: آليات آسيان لدعم التعاون الأمني في شرق آسيا

يعتمد تحقيق التعاون الأمني الإقليمي في شرق آسيا على التطور الذي شهده الحوار ضمن إطار آسيان، إذ لا يمكن إنكار الطبيعة التي اتخذتها الرابطة في معالجة مختلف التطورات، والتحديات الاستراتيجية، والتهديدات التي تشكل البنية الأمنية لشرق آسيا، ضمن مسار من التعاون الأمني يشمل منصات الحوار الإقليمية، والتي تسهل عمل الدول الشريكة للرابطة في إطار البحث عن الكيفيات التي تجدي لمعالجة أجنحتها الأمنية رغم ما يعصف بها من اختلافات ينظر إليها جوهرياً كونها العائق الأكبر أمام سبيل آسيان ومركزيتها في معالجة هذه القضايا، واتسم سلوك هذه الأخيرة بالاستناد إلى آليات لدعم التعاون الأمني ضمن توزيع النشاطات التي تحاول تفسير الوضع الأمني لشرق آسيا، وبدورها تساعد على توسيع المدرك الأمني للدول وتقريب وجهات النظر، والمساهمة في عمليات بناء الثقة الإقليمية.

اجتماعات وزراء الدفاع (ADMM+)

يستند المسار الذي قدمته آسيان لدعم رؤيتها حول التعاون الأمني الإقليمي مع الشركاء الإقليميين في البنية الأمنية، الذين أسست معهم منصات الحوار الإقليمي في شرق آسيا، على إطار التعاون الدفاعي الذي يدعم بشكل واسع الهيكل الأمني الإقليمي، الذي يعد مجالا مهماً وجديراً بالتركيز في ظل التغيرات التي تشهدها المنطقة والتي تجعل من الرابطة منخرطة في العمليات الإقليمية لمواجهة مختلف التحديات التي تختبر بالأساس عمل الهياكل التي أسستها آسيان، خصوصاً بعد 1997، التي تعطي رمزية لمختلف المنصات التشاركية مع فضاء شرق آسيا والمحيطين الهندي والهادئ.

تشكل اجتماع لوزراء الدفاع آسيان كهيكل لدعم الرؤية التي جسدها خلال اللقاءات المختلفة التي سعت الرابطة من خلالها إلى تركيز مكانتها ضمن الأساليب التي تتم معالجة الأوضاع الجيوسياسية والأمنية في شرق آسيا من خلالها، والتي تعكس قيادة آسيان للمنطقة

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

بكونها المؤسسة الإقليمية الأكثر تأثيراً وبشكل عميق في الواقع الاستراتيجي لشرق آسيا،¹ الذي يمتاز بزيادة قوة الصين، ووجود تآلف أمني واقتصادي إقليمي أكثر عمقاً، في ظل التأثير الذي تنفذه آسيان على مختلف تلك الهياكل التي تعمل كغطاء إقليمي يعمل على تدابير بناء الثقة، ويتم العمل فيه على نحو موسع لمعالجة القضايا الأساسية وإدارة الأمن بين مختلف المشاركين الإقليميين في شرق آسيا.²

تشكلت حدود التعاون الإقليمي في إطار اجتماعات وزراء دفاع الرابطة سنة 2006 (ADMM)، باعتبارها أعلى هيئة استشارية للدفاع على مستوى جنوب شرق آسيا، تستهدف المسائل التي يترتب عنها تعزيز الثقة المتبادلة انطلاقاً من توضيح الأطر التي تعمل على فهم أوسع للتحديات الإقليمية في مسائل الدفاع والأمن، التي تعزز السلام والاستقرار في شرق آسيا عبر التعاون والحوار في المجالات التي يشرف عليها اجتماع وزراء الدفاع،³ وتوسع اللقاء الإقليمي لقادة الدفاع سنة 2010 ليشمل الشركاء الإقليميين،* انطلاقاً من التحديات المستمرة التي أسست لظهور منصة الحوار (ADMM+)، بهدف تعزيز التعاون الأمني والدفاعي للسماح بإرساء قواعد السلام والاستقرار الإقليمي في شرق آسيا، تعكس هذه الرؤية تشجيع الأطراف على بناء القدرات الإقليمية المشتركة، وتفعيل بناء الثقة المتبادلة والدبلوماسية

1 N. Bisley, op-cit.

2 Alice D. Ba, "ASEAN and the Changing Regional Order: The ARF, ADMM, and ADMM-Plus.", in: Aileen Baviera, Larry Maramis, **Building ASEAN Community: Political-Security and Socio-cultural Reflections**, ASEAN at 50, volume 4, (Economic Research Institute for ASEAN and East Asia, 2017), p 147.

3 ADMM, **ASEAN Defence Ministers Meeting**, see:

<https://admm.asean.org/index.php/about-admm/about-admm.html>(16/10/2024, 15:25)

• يشمل لقاء وزراء الدفاع لشرق آسيا + كل الدول الثمانية المشاركة ضمن قمة شرق آسيا (الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، أستراليا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، روسيا، والهند).

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

الوقائية، والاستجابة للتحديات التي تثير القلق الإقليمي، والعابرة للحدود الوطنية، فضلاً عن التأسيس لتحقيق مجتمع أمني لرابطة آسيان.¹

تعمل هذه المجموعات على دراسة المشاكل الإقليمية وبناء التوافق في الآراء، ومعالجة القضايا الحساسة للحوار بين الدول، بالبحث عن حلول شاملة لهذه المسائل، لا سيما التركيز على مراحل بناء الثقة، والدبلوماسية الوقائية،² ووضع مناهج للصراع الذي يعيق تقدم الحوار وبناء مجتمع أمني لشرق آسيا، بتطبيق المخرجات التي نص عليها اتفاق بالي الثاني، بتعزيز الجهود الدولية الرامية لتحقيق السلام والاستقرار الإقليميين بالتعاون في الدفاع والأمن، الذي يكفل فحص التوقعات المستقبلية لاتجاهات التعاون الأمني متعدد الأطراف بين الشركاء في الحوار، الأمر الذي يجعل شرق آسيا منطقة مزدهرة، وسلمية وآمنة.³

ظهر مستوى التعاون بين وزراء دفاع الرابطة إضافة للشركاء الثمانية لآسيان في ظل الوضع الأمني الفوضوي غير المنظم في شرق آسيا، وهو الذي يقوض مساعي التعاون الإقليمية وآليات دعم ذلك عبر الحوار الذي ينفذه لقاء وزراء الدفاع، وهو الأمر الذي يمكن أن يتخطى المنصات التقليدية، التي ظهرت عقب الحرب الباردة في المنطقة وعجزت عن تحقيق التجاوب الذي كان منتظراً منها، نظير التباين في وجهات النظر الإقليمية حول القضايا التي تثير الشأن الآسيوي، خصوصاً فترة الانتقال التي شهدتها العالم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كما أنّ ذلك أرسى معالم التعاون متعدد الأطراف البديل عن المؤسسات الإقليمية، التي يفترض أن تدعم السلام والاستقرار في المنطقة،⁴ وهي الأساليب التي تعد ضرورية في بناء الثقة الإقليمية وتعزيز أواصر العلاقات المتباينة بين الأطراف في شرق آسيا وميولاتهم

1 ADMM+, ASEAN Defence Ministers Meeting-Plus Official Website, see: <https://admm.asean.org/index.php/about-admm/about-admm-plus.html> (16/10/2024, 15:30)

2A.D. Ba, op-cit, p 149.

3 ADMM+, op-cit.

4 See Seng Tan, "Is ASEAN Finally Getting Multilateralism Right? From ARF to ADMM+", *Asian Studies Review*, vol 44, issue 1, p29.

Doi:10.1080/10357823.2019.1691502.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

الاستراتيجية،¹ إذ يحتكم الشركاء لبدائلهم الثنائية أكثر من لجوئهم إلى الحوار متعدد الأطراف، الذي يخول معالجة القضايا التي تقوض الاستقرار، وتجعل الطابع المؤسسي يتميز بالقصور في الأداء الوظيفي وأقل استجابة لتحديات غياب الثقة وعدم اليقين من سلوك القوى الكبرى المشاركة في صياغة البنية الأمنية لشرق آسيا.²

على هذا النحو؛ جاء اجتماع وزراء الدفاع لرابطة آسيان+8 ليمثل نقطة تحول مهمة في اجتماعات قمة شرق آسيا كحدث يقام كل ثلاث سنوات، كونه يقدم كنوع من التجاوب مع التحديات الناتجة عن أنماط التفاعل بين مختلف القوى الكبرى المشاركة في البنية الأمنية لشرق آسيا، والإشارة من خلالها إلى الدور الذي استند عليه الاعتماد المتبادل للأمن في شرق آسيا برعاية مركزية آسيان، والذي أسهم في الاعتراف بالمنصات التي قدمتها كمستويات مؤسسية فاعلة تساهم في ضبط التفاعلات في المنطقة، أو على الأقل التجاوب مع التحديات الإقليمية المختلفة، ودعم السلام والاستقرار الذي يعد الهدف الذي حددته اجتماعات وزراء الدفاع آسيان+8، والأکید أن تطورات القضايا والتهديدات الإقليمية غير التقليدية تلقي بظلالها على هذه المساعي، حيث تتزايد التأثيرات الناجمة عن توسع نطاق الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وانتشار الأسلحة النووية والاستراتيجية، فضلا عن التهديدات الصحية والبيئية المختلفة نقطة فاصلة في تعدي الطابع المؤسسي لآسيان ليشمل النقاش بين وزراء الدفاع رابطة آسيان مع الشركاء في قمة شرق آسيا.³

على الرغم من إدارة الوضع الإقليمي بنجاح؛ إلا أن التأثير الناجم عن التهديدات لا يزال نقطة فاصلة في شرق آسيا، كيف لا والمشهد الإقليمي ينطوي على تأثيرات غير مرغوبة

1 Barry Desker, "ASEAN Plus Eight Defence Cooperation: Rise of a New Player", S.Rajaratnam School of International Studies, October 15, 2010, see: <https://rsis.edu.sg/wp-content/uploads/2014/07/CO10132.pdf>

2 A. D. Ba, op-cit, p 150.

3 Ajin Choi, William T. Tow, "Bridging alliances and Asia-Pacific multilateralism", in: William T. Tow and Brendan Taylor, **Bilateralism, Multilateralism and Asia-Pacific Security Contending cooperation** (New York: Routledge, 2013), p-p 23-24.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

يطغى عليها الرغبة الصينية في تنفيذ سياستها في المنطقة بما يحقق لها مكاسب سعت منذ نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى زيادتها مستفيدة من عدم وجود استمرارية في سلوك الولايات المتحدة في المساهمة في اجتماعات آسيان، واكتفائها بمعالجة تلك القضايا بشكل ثنائي مع شركائها في شرق آسيا، ما استدعى ضرورة إشراكها في قمة شرق آسيا سنة 2011¹ الأمر الذي يكفل أن تكون طرفاً مساهماً في المؤسسات الإقليمية كونها النموذج متعدد الأطراف الأكثر تنظيماً في محيط شرق آسيا، المحيطين الهندي والهادئ، والذي يجعلها مثل روسيا مساهمين في البيئة الأمنية المتنامية لشرق آسيا، حول مدى قدرة هذا الاجتماع على الاستمرار في معالجة القضايا والتحديات الإقليمية.²

شكل -بذلك- الحوار الإقليمي في الإطار المؤسسي لرابطة آسيان ضمن اجتماعات وزراء الدفاع نقلة لتزايد الثقة، التي حددتها الرابطة مع الشركاء كهدف مستدام على المستوى الأمني، فالهدف الذي يستند إليه جميع الأطراف هو درجة تحقق الشرطية بمآلات بناء الثقة كمستوى أولي يستدعي المرو إلى الدبلوماسية الوقائية على المستوى الإقليمي وبين الشركاء، خصوصاً سلوك عدم اليقين الذي تبديه القوى الكبرى سواء ارتبط بمواقف الصين الإقليمية، أو صعودها الذي أنتج تنافساً مباشراً مع الولايات المتحدة تتراوح تداعياته بين مخاوف إمكانية انزلاق الأوضاع بين الطرفين إلى المواجهة المباشرة (أو بشكل مختلف عن الحروب التقليدية)، وانسياق الجميع وراء الصين وما يمكن أن يوفره ذلك من حجم مخاطر من العقوبات الأمريكية، أو عملها على إفشال التقدم الذي حققته رابطة آسيان في المرور إلى منطقة آمنة من الحروب.³

1 Susumu Yamakage, "Evolving ASEAN and Changing Roles of the TAC", in: A. Baviera, L. Maramis, op-cit, p 43.

2 A. Choi and W. T. Tow, op-cit, p-p 25-26.

3 J. Friedrichs, op-cit, p 761.

التغيرات الدولية وتحديات الاستجابة

تحاول رابطة آسيان تحقيق درجة أدنى من أهداف تحقيق السلام في شرق آسيا، الذي يقترن بمركزيتها في المنطقة، ومساهمتها في تعزيز الحوار والتعاون متعدد الأطراف، في ظل الديناميكيات المتغيرة التي تبني الصورة العامة للتفاعلات في شرق آسيا، وثبتت حدتها وتثير تحديات حقيقية أمام مختلف اللقاءات التي تنظمها رابطة آسيان، فالتأثيرات الكثيرة التي ترسم الصورة العامة للبيئة الأمنية بهذا الشكل تجعل الحوار الذي أسسته الرابطة مع شركائها الإقليميين يعمل على تحديد أولويات لا تتوقف عند إزالة عدم اليقين بينهم.

لعل المستوى الذي يركز عليه لقاء وزراء الدفاع لرابطة آسيان+8 قد حدد وفق أجندة مواجهة مختلف أنماط التحديات غير التقليدية من مواجهة للإرهاب، أو تكثيف عمليات الإغاثة، إدارة الكوارث، الأمن البحري، الأمن السيبراني، وغيرها من العمليات التي تحدد أعمال لقاء وزراء الدفاع+8، حيث تسعى إلى تحقيق مكاسب من التعاون اللوجستي وتطوير عمليات الاتصال، عبر تجاوز تدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية إلى وضع مناهج لإدارة الصراعات الإقليمية، الذي يجسد التعاون المتنامي الذي حققته المنطقة،¹ مما يعكس أريحية الشركاء ومساهماتهم الحقيقية في صياغة البيئة الأمنية لشرق آسيا، وكذا دفع الشركاء لإقامة لقاء وزراء الدفاع+8 كل سنة، ما يوثق لمدى فعالية هذا المستوى من التعاون على فضاء شرق آسيا.²

تجسدت هذه الرؤية من التعاون من خلال التغير الذي طرأ على اجتماعات وزراء الدفاع إذ تحول اللقاء من 3 سنوات إلى الاجتماع كل سنة، الذي يشير إلى الاستجابة لمختلف التغيرات الإقليمية، والتهديدات المشتركة خصوصاً من تنظيم الدولة الإسلامية، الجرائم عبر الوطنية، والأمن البحري، بتصدرها المشهد الأمني الإقليمي كونها مسائل تتعلق برفاهية

1 A.D. Ba, op-cit, p 150.

2 S. S. tan, op-cit, p 34.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

الشعوب في شرق آسيا، ما أشعر القادة بأهمية التعاون وتعزيز الاستراتيجيات الدفاعية بين الشركاء الإقليميين، فالأمر ينطلق من العمل على سد مختلف الفجوات التي تقوض استقرار المنطقة، وتتطلب درجة من التنسيق الفعال بين شركاء اجتماع وزراء دفاع آسيان+8¹.

لعل ذلك يتضح من خلال إدارة مجمل العمليات الإقليمية القائمة على التوافق بين جميع الأطراف، كونها مسألة تحقق المرونة في التدابير التي يتم انتهاجها لمواجهة مختلف التهديدات الإقليمية، وتجسد التطلعات التي يرمي إليها لقاء وزراء مؤسسات الدفاع آسيان+8، خصوصاً تحسين تدابير بناء الثقة التي لطالما اعتبرها المشاركون وسيلة مهمة لأية استراتيجية يتبناها جميع الأطراف، حيث يتم تنظيمها بشكل مؤسسي يعالج المخاوف الأمنية لدول المنطقة، ويزيل حالة عدم اليقين، بالتركيز على الشفافية والانفتاح على مستوى الترابط الإقليمي انطلاقاً من تنظيم عمليات مشتركة ضمن مجالات التعاون التي حددها إطار الأعمال الذي يضم وزراء دفاع آسيان+8، والتي تتمثل في تعزيز الأمن البحري، ومعالجة المسائل المتعلقة بالإرهاب، وتقديم المساعدات الإنسانية عبر التدخل العاجل في حالات الكوارث والمخاطر البيئية، فضلاً عن المشاركة الفعالة في عمليات حفظ السلام، وتطوير آليات المساعدة في الطب العسكري.²

استناداً لذلك؛ منذ تفعيل لقاء وزراء الدفاع الإقليمي مع الشركاء الثمانية في شرق آسيا، أجرى الشركاء عدة تدريبات مشتركة تتضمن محاكاة لمختلف الإجراءات التي يتم فيها التصرف مع كل احتمالات التهديد المباشرة وغير المباشرة، والتي تمثل نمطاً من التعاون الأمني العملي الذي يضمن تحسين استعداد المشاركين التشغيلية في شرق آسيا لأية أزمات أو مخاطر،³ يمكن ترجمتها في النهاية إلى تعاون جميع الأطراف بصورة متوازنة تجعلهم أكثر قدرة على المساهمة الفعالة في حال حدوث كوارث مناخية، أو تزايد حدة التوترات جراء التغير الذي

1 Alma Evelinda Silalahi, "ADMM/ ADMM Plus as Cbm Through Non-Traditional Issues (ASEAN)", *International Journal of Humanities Education And Social Sciences*, Vol 2, N 6, (June 2023), p-p 1821-1825.

2 A. D. Ba, op-cit, p 151.

3 A. E. Silalahi, op-cit, p 1825.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

يمكن أن يطرأ على مكاسب القوى الإقليمية ويسمح بتقويض الأهداف والجهود التي ترمي لتحقيقها، وتعزيز المعلومات التي تفضي إلى الاستجابة الفعالة والسريعة لأية مخاطر.¹

على هذا النحو؛ أقام لقاء وزراء الدفاع آسيان+8 جملة متنوعة من التدريبات في مجمل المجالات التي تبنتها المجموعة، وعملت على تعزيز قدرات التعاون المشتركة والتأهيل الجماعي لقابلية التشغيل البينية بين الدول المشكلة لهذا المستوى الرسمي من التعاون، وهو ما يؤسس للأهداف التي حددها لقاء وزراء الدفاع آسيان+8 والذي يقدم جدول الأعمال المشترك وآليات تفعيله، فقد كان الأساس في نقل التدابير المؤسسية لإزالة القيود القائمة على الثقة وإزالة اللبس المرتبط بالإدراك الجماعي لسلوك الأطراف المشاركة، وتثبيت المستوى القاعدي من التعاون الذي يستهدفه هذا اللقاء الإقليمي، واشتملت التدريبات على مكافحة الإرهاب (Counter-Terrorism 'CT')، والأمن البحري ('Maritime Security 'MS')، المساعدة الإنسانية والإغاثة غي حالات للكوارث (Humanitarian assistance and disaster management 'HADR')، حفظ السلام (Peacekeeping operations 'PKO') والطب العسكري ('Military medicine 'MM')، ونزع الألغام البشرية ('Humanitarian mine action 'HMA')، وكذا الأمن السيبراني (Cyber security 'CS')²، كل هذه اللجان تقوم بإجراء تدريبات مشتركة ضمن مجال عملياتي يستظهر الاستعداد العام لقوات الدول المشتركة ضمن اجتماع وزراء الدفاع رابطة آسيان+8 منذ سنة 2010 والذي يتضمنها الجدول التالي:

1 See seng tan, "Defence and Security Cooperation in East Asia: Whither ASEAN Centrality?", in: Alan Chong, *International Security in the Asia-Pacific, Transcending ASEAN towards Transitional Polycentrism* (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2018); p-p 62-63.

2 A. E. Silalahi, op-cit, p 1820.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

جدول 5 مجمل التدريبات التي تم تنظيمها في إطار لقاء وزراء الدفاع
آسيان+(2011-2023)

2023-2021	2020-2017	2017-2014	2013-2011	فرق الخبراء 'EWG'
* مؤتمر الأمن البحري الثاني. * خارطة طريق الأمن البحري. * تدريبات المحاكاة للاستجابة للأزمات. * برنامج قادة المستقبل الثاني.	* مؤتمر الأمن البحري. * تمارين التدريب الميداني للأمن البحري. * تدريبات المحاكاة للاستجابة للأزمات. * برنامج قادة المستقبل الثاني	* تدريبات الأمن البحري ومكافحة الإرهاب. * تدريبات ميدانية على الامن البحري "ماهي تانجورا" * حلقة عمل حول عمليات مكافحة القرصنة. * تدريبات المحاكاة للاستجابة للأزمات. * برنامج قادة المستقبل	* ندوة الأمن البحري. * تمارين التدريب الميداني للأمن البحري. * بوابة مشاركة المعلومات حول الأمن البحري. * تدريبات المحاكاة للاستجابة للأزمات.	الأمن البحري
* تدريبات ميدانية في مكافحة الإرهاب. * تدريبات المحاكاة للاستجابة للأزمات.	* إجراءات التشغيل الخاصة بفرق العمل المعنية بمكافحة الإرهاب. * تدريبات ميدانية في مكافحة الإرهاب. * تدريبات المحاكاة للاستجابة للأزمات.	* تدريبات مشتركة بين الامن البحري ومكافحة الإرهاب.	* تمارين مكافحة الإرهاب.	مكافحة الإرهاب
* تدريبات ميدانية في المساعدة	* تدريبات المحاكاة للاستجابة للأزمات.	* إجراءات التشغيل الموحدة لمركز	* الجولة الأولى من التدريبات المشتركة	المساعدة الإنسانية

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

عمليات الإغاثة أثناء الكوارث	للمساعدة الإنسانية وعمليات الإغاثة والطب العسكري.	التنسيق متعدد القوميات * الجولة الثانية من التدريبات المشتركة للمساعدة الإنسانية وعمليات الإغاثة والطب العسكري.	* تدريب الموظفين والاتصالات.	الإنسانية وعمليات الإغاثة أثناء الكوارث. * تدريبات المحاكاة للاستجابة للأزمات.
حفظ السلام	* تدريبات لقاء وزراء الدفاع +8 محاكاة للاستجابة للأزمات، وعمليات حفظ السلام. * تعزيز قدرات حفظ السلام الإقليمية. * حلقة عمل إقليمية مشتركة بشأن التحديات التشغيلية التي تواجه عمليات حفظ السلام التابعة لهيئة الأمم المتحدة.	* تدريبات مشتركة بين عمليات حفظ السلام ونزع الألغام البشرية. * ورشة حول التعاون المستدام والعملية * ورشة عمل حول تعزيز التعاون من خلال تبادل القدرات في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية.	* تدريبات ميدانية في حفظ السلام. * تدريبات المحاكاة للاستجابة للأزمات.	* برنامج تقييم كفاءة القبعات الزرقاء المستقبلين التابعين للأمم المتحدة. * ملتقى حول قضايا المرأة، السلام والأمن.
الطب العسكري	* تدريبات المحاكاة للاستجابة للأزمات. * دورة تقييم احتياجات الكوارث. * الجولة الأولى من التدريبات المشتركة مع لجنة	* الجولة الثانية من التدريبات المشتركة مع لجنة المساعدات الإنسانية وعمليات الإغاثة. * تدريبات المحاكاة للاستجابة للأزمات.	* وضع دليل عسكري خاص بآسيان. * مؤتمر آسيان للطب العسكري. * التدريبات الميدانية الأولى في	* مشاريع نشر الطب المجتمعي القائم على تقديم المساعدات الطبية

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

	المساعدات الإنسانية وعمليات الإغاثة.	* الإشراف على الانتهاء من إجراءات التشغيل الخاصة بالمساعدات الإنسانية وعمليات الإغاثة.	الطب العسكري التابعة للقاء وزراء الدفاع+8.
الأمن السيبراني			* وضع دليل للكوادر الفنية ونقاط الاتصال. * وضع دليل للمصطلحات السيبرانية. * إنشاء فريق خبراء لقاء وزراء الدفاع أسيان+8 حول بوابة الأمن السيبراني. * تدريبات المحاكاة للاستجابة للآزمات.
نزع الألغام		* حلقة عمل حول عمليات إزالة الألغام. * تدريبات ميدانية مشتركة بين فريق الخبراء في حفظ السلام وإزالة الألغام.	* تدريبات ميدانية بين فريق الخبراء في حفظ السلام وإزالة الألغام. * تدريبات متعددة القومية في إزالة الألغام.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لبيانات الموقع الرسمي للقاء وزراء الدفاع+8¹

¹ ADMM+, op-cit.

يتضح جلياً أنّ لقاء وزراء الدفاع آسيان+8 يمثل نهجاً يتعمق شيئاً فشيئاً في التعاون الأمني، ويرسي الطابع المؤسسي في السلوك الإقليمي بين دول شرق آسيا، الإنجاز الذي تمكنت رابطة آسيان من تحقيقه انطلاقاً من توزيع العمليات المشتركة على مجموعة عمل الخبراء (Experts Working Groups)، المتكفلة بتقييم أنشطة مجموعات العمل التي تم إنشاؤها حسب المجالات التي تمثل أهداف جدول أعمالها المشترك، وتتولى بذلك تقديم الملاحظات حول ما إذا سيتم الاحتفاظ بها، أو دمجها مع بقية المجموعات الأخرى لضمان استدامة أطول لمكاسب التعاون الأمني،¹ في عالم يعرف تغيرات عميقة خصوصاً ما تعلق منها بتهديدات المناخ والبيئة التي تستدعي درجة من التعاون الأمني أعلى من مجرد تقديم الاستشارات أو تحليل المواقف، بل يتعداها إلى ضرورة تجاوز مسائل التنسيق بين الدول في مجالات التعاون في إطار لقاء وزراء الدفاع آسيان+8، الأمر الذي يدع تحقيق الأهداف ضمن قصور الثنائيات التي تعيق تقدمه وتجعل الاختلافات تغطي على سلوك المشاركين لا سيما الصين والولايات المتحدة.²

تعد الصورة التي ترسمها الفعاليات الإقليمية ضمن الأطر المؤسسية مثل لقاء وزراء الدفاع آسيان+8، فضلاً عن الطبيعة التي تعرفها هذه التجمعات وظيفية أكثر تشاركية منها إلزامية لجميع الأطراف، على الرغم من الفرص التي تقدمها لتحسين البنية الأمنية لشرق آسيا، وكونها مؤهلة بشكل جيّد لأن تكون أكثر فعالية في تحديد أنماط التفاعلات الإقليمية التي تعنى بها دول المنطقة، ومصممة عبر تجاربها العديدة لأن تكون أكثر قدرة على الاستجابة السريعة لمختلف أنماط التغير على مستوى الأفراد، الدول، والبنية الإقليمية المؤسسية، ما يجعل الدول أكثر استعداداً على المضي في التعاون وتنسيق علاقاتها الأمنية بشكل أكثر

1 ASEAN Defence Ministers' Meeting Official website, **Concept Paper on ASEAN Defence Ministers' Meeting (ADMM) and ADMM-Plus Initiatives**, April 06, 2017, see:

https://admm.asean.org/dmdocuments/2017_October_11th%20ADMM_Clark_23%20October%202017_Concept%20Paper%20on%20ADMM%20and%20ADMM-Plus%20Initiatives.pdf

2 A. D. Ba, op-cit, p 152.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

ديمومة، وتشترك بموجبه ضمن شبكة معقدة من المصالح والقيم، هو ما تشير إليه مخرجات اللقاءات الإقليمية المختلفة.¹

يعكس هذا التقدم الذي تشهده الأطر المؤسسية التي تسعى لضبط البنية الأمنية لشرق آسيا، مدى تطابق هذه التصورات مع أهمية مركزية آسيان، التي تنطوي -بشكل مستدام- على تدابير استباقية تجعل منها القوة الدافعة في العلاقات البينية، وتفعيل التعاون الذي يتعدى فلسفة التنسيق بين الشركاء إلى تسريع عمليات ربط مجتمع شرق آسيا، حيث تتحدى بذلك أية محاولات لتثبيط التقدم الذي أحرزته منذ عقدين بتصميم التعاون بكافة أبعاده،² وهو ما ترمي إليه لتشكيل الصورة المعقدة مؤسسياً بشكل لا يمكن حلها باعتبار الخليط من الترتيبات المؤسسية الذي تمت صياغته بما يشمل قضايا الأمن غير التقليدي نجح في الترويج لمركزية آسيان.³

هذا المدى الذي حققته رابطة آسيان في مجالات التعاون الأمني الإقليمي رغم قصور بعض المنصات التي أسستها، نتيجة عدم تقييم حجم الثقة المتبادلة بشكل يسبق تكون البنية الإقليمية التي تتعزز انطلاقاً من مكانتها كمؤسسة فاعلة، لا يزال تركيز القوى الإقليمية على التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، الأمر الذي يغذي شبكة المكاسب التي كونتها طيلة عقود تلت الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن التكوينات الديمقراطية التي تشكل عملية التعاون التي تستند إلى أسسها في إطالة أمد التعاون تأسيساً على فكرة السلام الديمقراطي التي تؤمن بحتمية التعاون بين الديمقراطيات في شرق آسيا،⁴ وضمن المجال الأوسع في الهندو-باسيفيك، وهي الإجراءات التي لا ترتقي لتكون ضمن الطابع المؤسسي الذي تشترك فيه رابطة آسيان، وتحدد أهدافه المرتبطة أساساً بتصورها حول مكانتها كمستوى من التعاون المعقد الذي يربط جهات

1 A. Choi and W. T. Tow, op-cit, p-p 28-29.

2 A. D. Ba, op-cit, p-p 153-154.

3 S. S. Tan, op-cit, p 71.

4 A. Choi and W. T. Tow, op-cit, p 31.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

عدة ببعضها البعض، ولا يمكن أن يحيد عن حقيقة دورها في كل مبادرة إقليمية للتعاون تهتم بمجمل القضايا الإقليمية خارج حدود إطارها التنظيمي.¹

تتوقف وجهة النظر تلك بين حقيقة مبادرات رابطة آسيان ومشاركتها الفعالة في بناء السلام وتحقيق تعاون أمني عميق في المنطقة، وبين وقوفها على مسائل حل النزاعات التقليدية التي لا تزال تعرقل تطور المؤسسة الإقليمية كجزء يضيف ذلك التصور القائم على أنها تعجز عن معالجة القضايا الحساسة (خصوصاً التقليدية منها)، كونها ترمي إلى التعاطي مع مثل هذه النزاعات انطلاقاً من القيمة التي اعتمدتها انطلاقاً من ثقافة عدم اللجوء للقوة لحل النزاعات الإقليمية،² رغم ذلك تعمل المنصات التي أسستها رابطة آسيان كجوهر يجسد التعاون الأمني الفعال، يتيح التعرف على مستويات عديدة من التعاون متعدد الأطراف الذي تجسد في صورة مؤسسية، تكفل الممارسات الأمنية، وتتجاوز الاعتبارات التي أنشأتها الدول لصياغة علاقاتها الأمنية المشتركة وسعيها لإضعاف السلوك الناتج عن العمل المشترك في طابعه المؤسسي، وذلك عبر تركيزها على مبدأ مركزيتها في حل القضايا الإقليمية.³

برز كل هذا الزخم من المبادرات الأمنية كتأثر بكل التفاعلات الأمنية طيلة عقود مضت، ونتيجة تجارب عديدة شكلت مختلف التصورات التي تؤثر في القضايا الإقليمية، وتسعى لحلها بشتى الطرق، وهو ما يعزز الطرح أنّ منطقة شرق آسيا أكثر تحمساً للانقياد للتعاون الأمني كونه مسألة أكثر ديمومة لحفظ السلام ودعم الاستقرار في منطقة شديدة التغير، ومنخرطة بشكل عميق في التفاعلات الأمنية الثنائية، متعددة الأطراف، والمؤسسية.

1 Ralf Emmers, "Enduring Mistrust and Conflict Management in Southeast Asia/ An Assessment of ASEAN as a Security Community", *Trans-Regional and -National Studies of Southeast Asia*, Vol 5, Special Issue 1, (January 2017), p 85.

2 Ibid, p 87.

3 A. D. Ba, op-cit, p-p 154-155.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

أثر هذا الزخم الأمني الذي تشهده منطقة شرق آسيا بشكل كبير على توزيع العلاقات الأمنية وتعاون دول المنطقة في عملية ضبط الأمن، كما لا يخفى أن ذلك مبني على الكثير من الحساسيات الإقليمية ونظرة الشك التي تحيط ببعض القوى من شرق آسيا، وعليه فإن كل ما تقدم من عرض للتفاعلات التي تساهم في عملية ضبط الأمن في المنطقة لا بد وأن يساهم في هيكلية بناء التعاون الأمني ويرسم خارطتها متأثراً بأحد تلك العوامل الديناميكية.

بالمقابل، العوامل التي تحدد طبيعة العلاقة بين القوى الفاعلة في شرق آسيا تجعل التوازنات الإقليمية ناشئة ومتغلغلة في نشاط التعاون الأمني، في إطار توسع الولايات المتحدة بنظرتها المهيمنة، والتي ما فتئت تحافظ على مكانتها وتسعى عبر ربط علاقات التحالف التقليدية -التي أنشأتها- إلى زيادة وتعظيم مكانتها، حفاظاً منها على وتيرة التعاون الأمني التي تربطها بدول شرق آسيا، ومحاولة منها دفع هذه الدول للانخراط أكثر في هيكلية ضبط الأمن في المنطقة، وتعزيزاً لدورها في منافسة الصين وروسيا ومنعهما من التغلغل أكثر في مناطق نفوذها.

يتأكد أنّ مواقف المؤسسات الإقليمية لا تخرج عن دائرة التعاون الأمني، الذي تجسد منذ نهاية الحرب العالمية ولا يزال المصدر الأول للتحالفات في المنطقة، فالحذر الذي يثير مخاوف رابطة دول آسيان يجعلها لا تستطيع تطوير مجال علاقاتها مع دول شمال شرق آسيا، الذين لم ينجحوا في ربط التعاون الأمني الإقليمي في صورة مؤسسية، رغم جهود المباحثات التي ارتبطت بالملف النووي لكوريا الشمالية، والذي يعزو لعدم وضوح الصورة المرسومة في ذهن قادة المنطقة حول أهمية تشكل الروابط الإقليمية بصورة غير تقليدية، الأمر الذي يمكن أن يوضح الصورة القاتمة عن التعاون الأمني خارج الإطار الذي رسمته الولايات المتحدة وحجم الشك من دور الصين وكوريا الشمالية، وحتى أوجه القصور تمس بالضرورة التوافق بين الديمقراطيات في المنطقة كوسيلة لربط التعاون الأمني في شكله المؤسسي.

الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا

كما يظهر ذلك أوجه القصور في العلاقات ضمن الإطار المؤسسي وسعي رابطة آسيان إلى التأكيد على محورها المركزي في ضبط التعاون الأمني، خاصة من خلال روابط الحوار المشترك التي تم تأسيسها بعد أزمة 1997، التي أظهرت حاجة المنطقة للتعاون الأمني المشترك مع الشركاء الإقليميين في شمال شرق آسيا، ودمجهم في عملية أكبر عبر ترسيخ ثقافة الحوار الأمني المشترك وتدعيم ذلك بالمواقف الإقليمية انطلاقاً من السعي لإثبات أن أية مبادرة للتعاون الإقليمي لا يمكن أن تتم إلا في إطار مركزية آسيان.

كل هذه الأسباب تقضي إلى حقيقة أن التعاون الأمني في شرق آسيا محاط بالكثير من التفاعلات، ومشكل من مستويات مهمة ترسم أغلب التوازنات الإقليمية، وجب علينا عرضها والتقصي في عواملها، وأهدافها، ومفاصلها، والنظر في أهم التشكيلات التعاونية التي تقضي إليها.

الفصل الثالث:

بناء النعاون الأمان في شروق أسبنا

في ظل النوازات الإقلمية

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

تبنّت دول شرق آسيا تصوراً لعلاقاتها الأمنية استناداً لعدم اليقين تجاه مواقف بعضها البعض حيال القضايا الإقليمية المختلفة، وامتد ذلك منذ الحرب الباردة إلى الفترة الراهنة، وعلى خلاف أنّ منتدى جنوب شرق آسيا يقدم نفسه كمؤسسة إقليمية متميزة، يعكس الواقع الذي فرض على المنطقة؛ تتبلور عمليات تعاون أمنية ثنائية ومتعددة الأطراف، لتكرس الأجندات الأمنية للقوى العظمى بشكل أساسي، وأكثر من ذلك حققت تحالفات دفاعية مصالح الولايات المتحدة، وعززت هيمنتها على شرق آسيا طيلة عقود من الزمن، ومع نهاية الحرب الباردة، كما يعتمد رسم الهندسة الأمنية لمنطقة شرق آسيا على توفير الجو الملائم لربط العلاقات بين الشركاء الإقليميين، الذين يمثلون خارطة القوى الكبرى للمنطقة.

يتوافق ذلك والنفوذ السياسي والاقتصادي لهذه القوى؛ وكيف ينعكس على البنية الأمنية للمنطقة من جهة، ويرتكز على الديناميكيات الأمنية الإقليمية، تقدير هذا الموقف يساهم في توضيح الصورة بشأن مساهمة كل هؤلاء المشاركين الإقليميين في ربط شرق آسيا وإدارة تفاعلاتها، كما أنّ تحسين مواقف هذه الدول ينعكس على تهميش الروابط الإقليمية كونها غير ملزمة في هندسة الأمن الإقليمي، وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى تأثير هذه الدول المنخرطة في شرق آسيا على عملية التعاون الأمني الإقليمي، وذلك عبر تقدير مواقفها ومساهماتها في تعزيز الحوار الإقليمي متعدد الأطراف، والذي يرسم الصورة العامة للتوازنات الإقليمية في شكل ترتيبات تمثل تطور العلاقات الإقليمية وعلاقته بالتعاون الأمني.

المبحث الأول: واقع التعاون الأمني في شرق آسيا

يشير التعاون الأمني الشرق آسيوي لمجموعة من الروابط التي يمكن أن تكوّن الإطار العام لهذا التعاون وتحكمه بجملة من الضوابط ذات البعد الاستراتيجي، لا يزال -إلى حد بعيد- غير ثابت وتسيّره مجموعة من الديناميكيات الأمنية، كل هذا المشهد الإقليمي للتعاون تنزع فيه دول المنطقة إلى النقاش ضمن المؤسسات الإقليمية من أجل خلق جو ودود للبحث في القضايا الحساسة التي تهم منطقة شرق آسيا بصفة عامة، والتي تساهم فيها قوى من المنطقة (الصين مثلاً).

توجد عدة أنماط من التعاون تجعل واقعه مقيدا بها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الخروج عن المؤلف في مسار التعاون في الشرق آسيا، فالمنطقة لا تزال تزخر بنفس النمط التقليدي من التعاون الذي أرسى خلال مرحلة الحرب الباردة، كما لم يتغير الأمر بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا، تحافظ على تقاليدھا المؤسسية، مقاومة للرغبات والنداءات الإقليمية من القوى الأساسية في المنطقة لأجل تعزيز الآليات المؤسسية، كما أن مواصلة كوريا الشمالية لنشاطها النووي كرس استمرار الحوار السداسي حول الانتشار النووي في شبه الجزيرة الكورية، من جهة أخرى، تسعى دول مثل الهند، أو أستراليا إلى خوض خيار التعاون والانخراط في التعاون الأمني مع دول بعينها في شرق آسيا، تحدده الخيارات الاستراتيجية والطموحات الأمنية.

بالتالي، فالمشهد الأمني الإقليمي المضطرب يلقي بظلاله على الكيفيات والترتيبات الأمنية التي تسعى دول المنطقة إلى الانخراط في تعاون أمني ثنائيا أو بشكل متعدد الأطراف، يمكن من خلاله تجاوز بعض الأخطار الأمنية التي تحدد بالمنطقة.

المطلب الأول: سياسات التحالفات الأمنية الأمريكية في شرق آسيا

سادت التحالفات الأمنية الأمريكية مع دول شرق آسيا كأحد النماذج المهمة في التعاون الأمني طيلة فترة الحرب الباردة، رغم أنها لم تكن مثيلة بالأمن الجماعي الذي ساد العلاقات الأمريكية الأوروبية (المتجسد في حلف الأطلسي)، إلا أنها كفلت نوعاً من الرقابة على السلوك الأمني لدول شرق آسيا، واستمرت التحالفات لضرورات أمنية واستراتيجية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، فالهدف الذي تسعى إليه الولايات المتحدة ليس فقط فرض الهيمنة كخيار استراتيجي تجاوزه منذ نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بل تحاول الموازنة بين أهدافها ومصالحها، كونها قوة عظمى تحظى بتأثير ذلك على العالم بشكل عام وشرق آسيا بشكل خاص.

بنيت شبكة التحالفات -التي أرسيت في شرق آسيا منذ منتصف القرن العشرين- فكرة أنّ الولايات المتحدة كفيلة بأن تدافع عن دول المنطقة حال حدوث حرب مع أية جهة كانت، كما تحافظ الإدارات الأمريكية على حجم التنافس مع الصين، وتبدي اهتماماً بالغاً بالانتشار الصيني في بحر الصين الجنوبي على سبيل المثال، وهي بذلك تدعم الحفاظ على علاقات حسنة مع دول جنوب شرق آسيا، وتخشى من التوسع الصيني الذي حقق مستويات تبادل كبيرة مع دول شرق آسيا،* وعليه فإنّ تعاضم المخاطر بالنسبة للولايات المتحدة يجعلها تبحث عن مزيد من الخطط لمواجهة الصين، كما أنّ الملفات الأمنية العديدة تلقي بظلالها على علاقاتها بدول شرق آسيا.¹

• بحلول سنة 2017، وصل حجم التبادلات التجارية الصينية مع دول الآسيان 514,8 مليار دولار، بحجم صادرات بلغ 279,1 مليار دولار، ينظر: وكالة شينخوا، "بعد 15 عاماً... الصين تغدو واحدة من أكثر الشركاء الموثوقين للآسيان"، 2018-11-13، ينظر: (20/04/2019, https://arabic.news.cn/2018-11/13/c_137603537.htm) 19:34)

1 See: Nick Bisley, "Theoretical Approaches to Asia's Changing Security Order", in: E.Atanassova-Cornelis, F.P. van der Putten, op-cit, p-p 10-12.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

أثارت الأزمة الصحية العالمية (Covid-19) نوعاً من الضبابية في علاقات دول شرق آسيا مع الولايات المتحدة، كما أن المخاطر التي تتطور آنياً في شرق آسيا لم تستطع دول شرق آسيا مواجهتها، خاصة مواصلة كوريا الشمالية في تهديد أمن شمال شرق آسيا، كما أن مشكلة التهديدات تحت القومية لا تزال تتزايد في شرق آسيا وتحظى بأهمية في الأجندات الأمنية لدول المنطقة وعليه يمكن استعراض أهم التحالفات المشتركة التي تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيزها بحدّة طيلة عقدين من القرن الحادي والعشرين.

التحالف الأمريكي الياباني

تعتبر الولايات المتحدة اليابان حليفاً مهماً لها في شرق آسيا، حيث تنتهج اليابان سلوكاً يقضي بتنازلها عن حقها في الدفاع عن نفسها عسكرياً، شارك في صياغة هذه المادة الولايات المتحدة سنة 1947، منذ ذلك الحين انتقلت علاقات البلدين إلى صياغة تحالف أمني يقضي بتدخل الولايات المتحدة (بموجب اتفاقية سنة 1951) في حماية اليابان من أي تدخل خارجي، بالمقابل تكفل اليابان -بالمقابل- التواجد العسكري الأمريكي على أراضيها، وفي سنة 1961 وقع الطرفان اتفاقية الدفاع المتبادل، كان الوضع الاستراتيجي يدفع إلى ضرورة التحالف مع الولايات المتحدة، مقروناً بحجم الخطر الأمني المحدق باليابان في بيئتها الإقليمية يجعل أفضل خيار استراتيجي لها هو اللجوء للولايات المتحدة كحليف ومدافع*.

• شكلت الولايات المتحدة تحالفها مع اليابان كوسيلة من أجل التمدد في المحيط الهادئ، كانت الظروف الدولية تفرض على الولايات المتحدة تعزيز تمركزها البحري كمركز لقوتها المتعاضمة في العالم، أمام التحدي الأبرز خلال بداية الحرب الباردة التي كانت في أوجها، خاصة وأن الاتحاد السوفييتي نجح في التمدد شرقاً، ما اعتبرته الولايات المتحدة تحدياً صارخاً لها في مجال تعتبره -إلى حد القرن الحادي والعشرين- مكاناً استراتيجياً لها، ومصدراً لهيمنتها على قطاع واسع من شرق آسيا والعالم ككل، فرضت الولايات المتحدة شكل التحالفات الثنائية في شرق آسيا كوسيلة لتحافظ على البيئة الأمنية مستقرة، وتبقي قواتها متحفزة لأي طارئ يمكن أن يقع في شرق آسيا، وكان التحالف مع اليابان فرصة جيدة لها للحفاظ على جانب مهم من استراتيجيتها التي سادت طيلة الحرب الباردة، للمزيد ينظر:

CFR. Org Editors, “The U.S.-Japan Alliance”, Council on Foreign Relations, May 3, 2024, in: <https://www.cfr.org/backgrounder/us-japan-alliance>

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

بعد نهاية الحرب الباردة، مثلت التهديدات الإقليمية الناشئة عاملاً يعزز استمرار التحالف الأمريكي-الياباني بناءً على الاعتبارات الإقليمية والثنائية الهامة، ففي 1996 أصدر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ورئيس الوزراء الياباني هاشيموتو (Hashimoto) إعلاناً مشتركاً للقرن الحادي والعشرين تناول الهدف المشترك المتمثل في الحفاظ على بيئة مستقرة ومزدهرة، كما سمحت مراجعة الخطة الدفاعية بين اليابان والولايات المتحدة بين 1997 و1999 بتقديم اليابان للمساعدة العسكرية اللازمة في الحالات الطارئة،¹ حيث تلتزم اليابان بإرسال قوات الدفاع الذاتي للتدريب والقيام بمناورات ثنائية أو متعددة الأطراف،² كما ساهمت اليابان في فبراير 2004 في عملية إعادة إعمار العراق بإرسال 600 جندي والذين تم سحبهم في 2006 ماعدا فرقة القوات الجوية اليابانية حتى العام 2008 بعد نهاية مهام القوات متعددة الجنسيات في العراق.³

هذا التوجه الثنائي الياباني الأمريكي جاء لتوثيق التعاون الأمني في شرق آسيا وبناء الحسابات الاستراتيجية المشتركة، خاصة تفعيل خطة لإعادة نشر القوات في جزيرة أوكيناوا للحفاظ على الطبيعة المرنة لهذه القوات وفق هندسة أمنية قائمة على الإبقاء على عدد محدود من القوات هدفه دعم الاستقرار في المنطقة والحفاظ على قوة ردعية قادرة على الاستجابة المرنة في حال وجود تهديد مباشر على أمن اليابان واستقرار فضاء شرق آسيا.

التحالف الأمني مع كوريا الجنوبية

1 Ministry of foreign affairs, "Treaty of Mutual Cooperation and Security Between Japan and the United States of America", (January 19, 1960), see: <http://www.mofa.go.jp/region/n-america/us/q&a/ref/1.html>.

2 Ellis S. Krauss, T. J. Pempel, **Beyond Bilateralism: U.S.-Japan Relations in the New Asia-Pacific**. (California: Stanford University Press, 2004), p 55.

3 Emma Chanlett-Avery, **The U.S.-Japan Alliance**, CRS Report for Congress. (USA: Congressional Research Service, January 18, 2011), p-p 3-4.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

في أكتوبر 1954 وقعت الولايات المتحدة وجمهورية كوريا اتفاق الأمن المتبادل الذي ينص على تقديم المعونة ضد أي خطر يتهدد الطرفين أو النسق الإقليمي، كان الغطاء الشرعي لهذا الاتفاق هو الخوف من كوريا الشمالية، ومن ثم كان تعزيز التعاون الأمني بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة لمواجهة أي استهداف للولايات المتحدة الأمريكية، بخلق حلقة من التحالفات مع الدول ذات التوجه المشترك معها وبالتالي خلق جدار أمن لمنطقة الباسيفيك.¹

في سنة 1978 اتفقت الولايات المتحدة مع كوريا الجنوبية على تكوين قيادة القوات المشتركة 'the Combined Forces Command(CFC)' في سيول تحت إمرة الولايات المتحدة الأمريكية وذلك للدفاع عن كوريا الجنوبية،² مما يعني أن الولايات المتحدة هي الضامن لأمن جنوب كوريا، كما أن ذلك ساهم بطريقة مباشرة في تحقيق نقلة نوعية في المسار السياسي الداخلي لكوريا وأهلها لأن تصبح من بين الدول الديمقراطية والاقتصادية على المستوى العالمي، وهو ما أتاح للولايات المتحدة توسيع علاقاتها معها؛ فالوضع الذي خلفه الوجود العسكري الأمريكي ساهم بشكل أساسي في هذه النقلة.

بالتالي؛ فتكوين القيادة استجابة أمنية أمريكية انطلاقاً من موقع كوريا في البنية الإقليمية لشرق آسيا وكذا أهميتها في الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحرب الباردة، ومنه يقع على عاتق الولايات المتحدة مشاركة كوريا في الدفاع بموجب الاتفاق الأمني، ولعل الأهداف الأساسية لهذا الالتزام تكمن في:³

1 Lillian goldman law library, **Mutual Defense Treaty Between the United States and the Republic of Korea** (October 1, 1953) in the Yale Law school, see:

http://avalon.law.yale.edu/20th_century/kor001.asp#b1

2 Scott Snyder, **Pursuing a Comprehensive Vision for the U.S.–South Korea Alliance**. Washington: Center for Strategic and International Studies, April 2009. p 6.

3 Ibidem.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

- ردع كوريا الشمالية، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، التي تميزت بنزعتها لامتلاك السلاح النووي.

- البقاء على مقربة من اليابان ومضيق تايوان، الذي شهد بعض التصعيد في فترة ما بعد الحرب الباردة، إضافة إلى جعل القوات الأمريكية مستقرة وقادرة على التدخل المرن في حال وجود تهديدات أمنية على البنية الإقليمية.

- البحث عن نقاط جديدة للتحالف مع كوريا بناء على أن تحقيق تحالف أمني مشترك ونوعي يعتمد على بعث شراكة ذات أبعاد جديدة.

نتيجة تراجع التهديدات في إطار الحرب الباردة أصبح التحالف الأمريكي الكوري مهددا بعدم الاستمرار مع بروز مطالب داخلية متزايدة تتادي بخفض القوات، إضافة لقدرة كوريا الجنوبية على الدفاع عن نفسها ومن جهة أخرى وجود نظرة جديدة أمريكية لإعادة نشر القوات في مناطق تواجدتها الخارجية وذلك بشكل يجعل منها أكثر مرونة ويسهل عليها القيام بمهام دفاعية وتأطيرية.¹

كل هذه العوامل وجهت التحالف في المرحلة الجديدة. لكن أمام وجود مصادر جديدة للتهديد الأمني في شرق آسيا اضطر صناع القرار في كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة استراتيجية تتوافق مع نوعية التهديدات الجديدة والحاجة إلى وجود قوات أجنبية تمثل شريكا أمنيا ورادعا في شبه الجزيرة، خاصة بعد تواصل تهديد الجوار الممثل في مواصلة كوريا الشمالية برنامجها النووي، بالتالي طرأت تغييرات على البنية التحالفية بين

1 S. Snyder, *Pursuing a Comprehensive Vision for the U.S.-South Korea Alliance*, op-cit, p 31.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ميزها انتقال الأطر العامة للتحالف إلى نقاط رئيسية تهدف لتعزيز العلاقة بين الطرفين.

التحالف بين الولايات المتحدة وأستراليا

كدولة قريبة من شرق آسيا، تشعر أستراليا بقلق متزايد جراء التفاعلات الأمنية الناتجة عن الصعود الصيني، وكذا استجابة استراتيجية للتغيرات التي يعرفها النسق الأمني في شرق آسيا، تقوم أستراليا على ربط علاقاتها الأمنية مع دول المنطقة (مثل اليابان)، وطيلة الحرب الباردة مثلت الطرف الداعم للولايات المتحدة عبر مساهمتها في استراتيجية الهيمنة التي كرستها الأخيرة في المنطقة.

تكشف العلاقات الأمريكية مع دول شرق آسيا التي تعتبرها حليفة لها قيوداً وظيفية للتعاون الأمني مبنية على روابط أمنية معقدة تزيد من الازدحام الأمني وانخراط دول شرق آسيا إلى جانب الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الصين، فأستراليا منذ نهاية الحرب في شبه الجزيرة الكورية تبحث عن دعم الولايات المتحدة (رغم فشل تحالف أنزوس ANZUS)،[•] في حين أنها -طيلة النصف الثاني من القرن العشرين- كانت تبني سياستها الأمنية على وجود الولايات المتحدة كحليف مهم، لكن نهاية الحرب الباردة أثارت المخاوف في أستراليا من تراجع الولايات المتحدة عن دورها في شرق آسيا، ما دام أن السلام تشوبه حالة من عدم اليقين حول مستقبل المنطقة.

• في 1951 وقعت الولايات المتحدة اتفاقية أسست لعلاقات أمنية مع أستراليا ونيوزيلندا، حيث حدد هدف حماية الباسيفيك عنواناً لهذا التحالف الذي لم يبلغ رسمياً بسحب عضوية نيوزيلندا، وقد أسس التحالف بناء على مطالبة أستراليا ونيوزيلندا بذلك، ينظر:

Bureau of Political-Military Affairs, "U.S. Security Cooperation with Australia", U.S. Department of State, January 20, 2025 (updated), see: <https://www.state.gov/u-s-security-cooperation-with-australia/>

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

تجعل المخاوف أستراليا متشبثة بالتحالف مع الولايات المتحدة، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي عملت من خلالها على تعزيز علاقاتها من خلال التدخل إلى جانب الولايات المتحدة ضمن القوة الدولية في أفغانستان، ثم المشاركة في غزو العراق بهدف تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، بالمقابل اشتمل على تعاون واسع النطاق في مكافحة الانتشار، ومكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات الاستخبارية، والأمن السيبراني، ولم ينطو هذا التشديد في التحالف على التفاعل التشغيلي وتعزيز تنسيق السياسات فقط، بل يشمل إعادة تصور الحيز الجغرافي للتحالف، ولا يقتصر ذلك على توفير ضمانات أمنية متبادلة لمصالح الطرفين الأساسية فحسب، بل ينظر إليه الطرفان من زاوية كونه آلية رئيسية لدعم نظام الأمن الإقليمي.¹

العلاقات الأمنية الأمريكية-الفلبينية

مثلت هذه المتغيرات أسسا ارتكزت عليها سياسة التحالفات الأمريكية، والفلبين التي ترتبط معها الولايات المتحدة بتاريخ مشترك في إطار مرحلة الاحتلال الأمريكي، ثم فيما بعد 1945 حين أقامت الولايات المتحدة قواعد لها في جزيرة لوزون في 1947، وعمدت إلى إقامة تحالف دفاعي مع الفلبين يمنح الغطاء القانوني لوجود قواتها فيها ويمنح للفلبين حلفا دفاعيا مشتركا يمثل عامل قوة لصناع السياسة الفلبينية بما أنه يمنح هامشا من الدعم للسياسات الداخلية، فحسب نص الاتفاقية الموقعة في 1951 تم تشكيل حلف ثنائي يقدم الطرفان المساندة في إطاره في حال وجود تهديد على استقرار أي منهما، خاصة وأن الفلبين تعيش ظرفا داخليا يؤثر على بنيتها السيادية.²

1 Nick Bisley, "Australia's American Alliance and the networking of forces in East Asia". *International Politics*, vol 57 (2020), p-p 208–224.

2 Bruce Vaughn, *U.S. Strategic and Defense Relationships in the Asia-Pacific Region*, CRS Report for Congress. USA: Congressional Research Service, January 22, 2007, p-p 22-23.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

من جانب آخر، كان التحالف نوعاً من رد الفعل لإبقاء الولايات المتحدة على مقربة من مصادر التهديد في بحر الصين الجنوبي؛ فمن جهة الحرب الأمريكية الفيتنامية ومن جهة أخرى التهديد الصيني، خاصة بعد إقامة الصين لقواعد بحرية في هذا الفضاء، الأمر الذي أكد ضرورة تفعيل التحالف، يضاف إليه وجود جماعات مسلحة داخل الفلبين لها ارتباطات مباشرة بتنظيم القاعدة وهو التوجه الذي تحدثت عنه الإدارة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، التي أعلنت فيه جنوب شرق آسيا جبهة ثانية للحرب على الإرهاب والفلبين تدخل ضمن هذا الفلك، ولتكون الفلبين شريكاً آمناً للولايات المتحدة تم تقديم الدعم للولايات المتحدة في غزو أفغانستان والحرب على العراق بناء على هذا الأساس.¹

لعل التوجه إلى دعم الفلبين عسكرياً يبرره التصور الأمريكي لضرورة الإبقاء على التحالف مع الفلبين الذي أثمر بتوقيع اتفاقية "التعاون الدفاعي المعزز"،² رغم توجهها للتعاون مع الصين في المسائل الأمنية التي تربطهما في بحر الصين الجنوبي، الأمر الذي تعزز بعد طرد القوات الأمريكية من الفلبين من قبل الرئيس رودريغو دوتيرتي،³ ينعكس ذلك على تواجد القوات الأمريكية الذي انحسر لشمال شرق آسيا، سامحاً بذلك للصين بأن تعزز وضع انتشارها العسكري في جنوب شرق آسيا.

بدأت العلاقات بين الجانبين في التحسن بعد سنة 2023، حيث تم إعادة اعتماد القواعد في الفلبين لتستقبل القوات الأمريكية، واستئناف عمل الدوريات البحرية المشتركة في بحر

1 Donald E. Weatherbee, **International Relations in Southeast Asia: The Struggle for Autonomy**, (USA: Rowman & Littlefield Publishers, 2nd Edition, 2009), p 176.

2 Felix K. Chang, "US-Philippines Enhanced Defense Cooperation Agreement Revived", **Asia program, foreign policy research institute**, June 14, 2023, see: <https://www.fpri.org/article/2023/06/us-philippines-enhanced-defense-cooperation-agreement-revived/>(17/06/2023, 04:50)

3 روزالي أركالا هول، "إقليم مضطرب: خريطة التهديدات في جنوب شرق آسيا"، حلقة نقاشية لمركز إنترريجيونال للتحليلات الاستراتيجية، 12 أكتوبر 2021، في:

<https://www.interregional.com/%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%85%D8%B6%D8%B7%D8%B1%D8%A8> (11-5-2022, 15 :05).

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

الصين الجنوبي، وعمل الطرفان على زيادة التبادلات الدفاعية خلال هذه المرحلة، مع محافظة الفلبين على جزء من علاقاتها مع الصين، ورغم تطميناتها لها بشأن تلك القواعد أنه لا يمكن أن تساهم في أي عمل هجومي ضدها في المنطقة، إلا أنّ الفلبين تبحث عن مسوغات لزيادة حجم الردع الأمريكي إلى جانبها.¹

التحالف الأمريكي مع تايلاند

تعود العلاقات الأمريكية مع تايلاند إلى حوالي 180 سنة، فتمثل اتفاقية الصداقة أقدم رابط للولايات المتحدة معها، بعد نهاية الحرب العالمية انتقلت الشراكة بين الطرفين إلى تعاون أمني تمثل في مشاركة تايلاند في معاهدة جنوب شرق آسيا للدفاع الجماعي التي أنشأت من خلالها الولايات المتحدة حلف جنوب شرق آسيا (منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا) (SEATO) وبسبب الأهمية التي تمثلها تايلاند في جنوب شرق آسيا بحكم التصاقها بفيتنام اختيرت بانكوك مقرا للحلف، حيث تم توسيع مبادئ حلف مانيدا ليشمل التعاون الأمني بين تايلاند والولايات المتحدة في مجالات أوسع وذلك خلال إعلان Thenet-Rusk الذي قدمت بموجبه تايلاند دعما للولايات المتحدة في الحرب ضد فيتنام.²

بعد نهاية الحرب الفيتنامية وتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، واصل الحليفان سياستهما خلال الحرب الباردة بعد نهايتها، مركزين على:³

- تفعيل حوار استراتيجي مستمر بين الطرفين

1 F.K. Chang, op-cit.

2 Center for Strategic and International Studies, **U.S. Alliances and Emerging Partnerships in Southeast Asia Out of the Shadows**, A Report of the CSIS Southeast Asia Initiative. Washington: Center for Strategic and International Studies, 2009, p 10.

3 Ibidem.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

- تعزيز العلاقة العسكرية الأمريكية التايلاندية من خلال دعم الطرفين للعمليات العسكرية

- التعاون لمكافحة التهديدات الأمنية غير التقليدية والتي انتشرت بكثرة في المنطقة من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية.

مثل التركيز على هذه النقاط في العلاقة الأمنية الأمريكية التايلاندية ازدياد التوثيق في التعاملات التي تجمع الطرفين، والتي مثلتها أحداث 11 سبتمبر التي عززت الاستراتيجية الأمريكية القائمة على مواجهة مصادر التهديد، وبناء على الاتفاق السابق بين الولايات المتحدة وتايلاند تم امداد الولايات المتحدة بجسر جوي من تايلاند خلال عملية غزو أفغانستان التي اعتبرتها الحكومة التايلاندية مجرد إجراء استباقي للدفاع عن النفس، قابلته الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار تايلاند شريكا أمنيا خارج أطر حلف الأطلسي،¹ وهذا التوافق انعكس على ازدياد التنسيق بين تايلاند والولايات المتحدة لمكافحة التطرف الديني الذي أخذ أبعادا جديدة ارتبطت بالعنف المسلح، حيث عملت تايلاند بالشراكة مع الولايات المتحدة على القبض على رضوان الصمودي الملقب (الحنبلي) والذي تصنفه الولايات المتحدة من ضمن الاسماء الإرهابية لعلاقته مع تنظيم القاعدة.²

هذا التنسيق مثل النظرة الجديدة الأمريكية للمنطقة في استراتيجيتها الأمنية القائمة على جعل قواتها في المنطقة تتسم بالمرونة المقترنة بتخفيض عددها، وذلك من أجل انسيابية أكبر للمنظومة الأمنية التي شكلتها ابتداء من حدود المحيط الهندي وصولا إلى فضاء الباسيفيك

1 Bureau of East Asia and Pacific affairs, "United States Relations with Thailand", fact sheet united states department of state, july31.2012, see: <http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2814.htm>

2 Ibidem.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ عليها في مأمن من التهديدات الأمنية لما تمثله من همزة وصل بين المنطقتين.

وبالتالي، فالإبقاء على التحالفات يقتضي تعزيزا نمطيا لها من خلال توسيع العلاقات الأمنية لتشمل أبعادا أخرى وذلك من أجل أن تشكل نسيجاً متشعباً من العلاقات يصعب تفكيكها، حيث واصلت الولايات المتحدة مبادراتها الاقتصادية في المنطقة بتوقيع اتفاقية للتجارة الحرة مع تايلاند باعتبار أن التعاون الاقتصادي له آثار أكبر من العامل الأمني والعسكري الدفاعي، خاصة في المرحلة التي تشهد تشعباً في العلاقات الاقتصادية واعتماداً أكبر على دول فضاء شرق آسيا نتيجة لما حققته هذه الأخيرة من تنمية اقتصادية هامة باعتبارها سوقاً مفتوحة على الشركات العالمية.

ومع ذلك، بدأت التحالفات الثنائية الأمريكية مؤخراً في إظهار الإمكانيات كأساس للتعاون الأمني الإقليمي متعدد الأطراف. بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها في دعوة دول أخرى للمشاركة والمراقبة في التدريبات العسكرية التي كانت ثنائية. على سبيل المثال، تحولت تدريبات- (Cobra Gold)، التي كانت في السابق مناورة عسكرية ثنائية بين الولايات المتحدة وتايلاند، إلى تدريب متعدد الأطراف بمشاركة ست دول كأعضاء كاملي العضوية وحوالي عشرين دولة كمراقبين.¹

تمتاز هذه التشكيلات من التحالفات بأنها الأبرز والأكثر عمقا في مجال التعاون الأمني، يعني ذلك أنها ترسخت نتيجة التفاعلات البينية، وضد التغيرات الإقليمية الكثيرة، وفي ظل البنية الأمنية المتردية التي تشهدها منطقة شرق آسيا، كما أن السياسات الأمريكية سمحت

1 وفي عام 2010، شاركت كوريا الجنوبية لأول مرة، وشاركت أيضا تايلاند وسنغافورة وإندونيسيا واليابان، كما شاركت

أيضا أستراليا، وباكستان، وبروناي، وبنغلاديش، وسري لانكا، والصين وفرنسا وكندا وماليزيا ومنغوليا كمراقبين. ينظر:

Chikako Kawakatsu Ueki, "Prospects for Regional Security Cooperation in East Asia", *Journal of Asia-Pacific Studies* (Waseda University) No. 16 (May 2011), p 48.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

باستمرارها كونها ترغب في الإبقاء على المنافسة مع الصين كما أنّ عددا كبيرا من الباحثين يشيرون إلى أن الولايات المتحدة لا ترغب في خسارة شرق آسيا لذلك تبقى على تحالفاتها نشطة في المنطقة.

الملاحظ أنّ الولايات المتحدة تحافظ بناء على علاقاتها مع حلفائها الخمس على هامش مريح من المنافسة مع الصين، مع أنها ترفض أن تبرز أنّ تحالفاتها الحالية حبيسة علاقاتها مع الإدارة الصينية؛ إلا أن واقع التفاعلات التي تتصاعد منذ نهاية العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين -بما لا يدع مكانا للشك أن الولايات المتحدة لا تزال مهتمة جدا بالمنطقة.

المطلب الثاني: المباحثات السداسية

ظهرت بوادر عدم الاستقرار وانتشار عدم اليقين بين دول شرق آسيا منذ أن أبدت كوريا الشمالية رغبتها في امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وإجراء التجارب النووية، عملت الدول الإقليمية على عقد اللقاءات الرسمية بهدف إبقاء الرقابة على كوريا الشمالية، ومنع أي تهديد يؤدي إلى تزايد احتمالات نشوب صراعات يمكن أن تدفع المنطقة للدخول في شتاء نووي.

وكان الهدف من بداية هذا الإطار الدبلوماسي للتعاون الأمني محاولة إيجاد حلول سلمية للأزمة النووية الكورية عبر الحوار، كان ذلك مدفوعاً بالإجراءات الأمريكية ضد كوريا الشمالية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، المتشددة التي صنفت كوريا الشمالية ضمن "محور الشر"، والتي علق عليها الطرف الكوري بالانسحاب من اتفاقية عدم الانتشار النووي، واتهامات أمريكية لكوريا الشمالية باعتمادها برنامج يورانيوم عالي التخصيب، والذي قابلته كوريا الشمالية بطرد مفتشي الطاقة النووية.¹

1 See: "Six-Party Talks", Inventory of International Nonproliferation Organizations and Regimes Center for Nonproliferation Studies, May 24, 2012, p-p 5-6, in: https://media.nti.org/pdfs/6ptalks_1.pdf

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

كرست الجهود الدبلوماسية مبادرات إنشاء الحوار ضمن إطار المباحثات متعددة الأطراف، التي تستهدف إيجاد حل سلمي لتعقد العلاقات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، ومن أجل تقادي التوترات الإقليمية، وتحت الأطراف إلى مباشرة الحوار مع كوريا الشمالية بإشراف صيني، وعليه فالحوار متعدد الأطراف طرح كأساس لهيكل أمني إقليمي انطلق في سنة 2003، يجمع الأطراف المشكلة له مكونة من: الولايات المتحدة، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، روسيا، الصين، اليابان، وتناقش هذه الدول مشكلة تطوير كوريا الشمالية للأسلحة النووية، واستهداف سحب السلاح النووي الكامل من شبه الجزيرة الكورية.¹

استمرت اللقاءات في الجولة الثانية من جلسات المفاوضات بين الأطراف الستة الموجهة للحوار، بغية البحث عن مخرجات تستطيع من خلالها تجاوز عقبة مخاوف كوريا الشمالية، مقابل تعهد الولايات المتحدة بسحب مواقفها العدائية تجاه كوريا الشمالية، مع تقديم اليابان ل ضمانات يستطيع معها الطرف الكوري الشمالي تجاوز حاجز عدم اليقين، مقابل ذلك أبدت الأطراف المشاركة رغبتها في جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، وعزمهم المؤكد على المضي قدماً في الحوار بهدف تجاوز الشواغل النووية، وما يتصل بها من هواجس أمنية.²

سعى كل طرف إلى بذل جهود حثيثة لإيجاد حل يرضي جميع الأطراف، وبغية التأكيد على التقدم الذي تم إحرازه منذ بداية سلسلة المباحثات بين الأطراف الستة، وجعلت الملاحظين يقرون بأن المفاوضات بلغت ذروتها واعتبرت ورشات أحسن بكثير من أية مبادرات سبقت لإيجاد سبيل لوقف البرنامج الكوري الشمالي، إذ في اتفاق سنة 2005، الذي تخلت بموجبه كوريا الشمالية عن جميع أسلحتها النووية، وبرامجها النووية القائمة، مع العودة إلى اتفاق عدم

1 Sebastian Harnisch, David J. Roesch, "The international community and the North Korean Nuclear Programme", in: Rüdiger Frank, & others, **Korea 2011: Politics, Economy and Society**, Vol 5, (Boston: Brill, 2011), p-p 343-344.

2 Six-party talks, op-cit, p 5.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

انتشار الأسلحة النووية، مقابل السماح لها بمواصلة إنتاج الطاقة النووية السلمية، كما تم التأكيد على الالتزام بالحفاظ على السلام والاستقرار في شرق آسيا، والبحث عن كفاءات دعم التعاون الأمني المشترك في المنطقة بما يحقق الأهداف التي ترجوها الدول المشاركة في الحوار.¹

أضفت اللقاءات المتواصلة وفق الجهود الدبلوماسية للتعاون الأمني رؤية متقابلة عن حجم التقدم الذي وصلت إليه المفاوضات، التي بذلت فيها جهود كبيرة لأجل التوصل إلى حل يلغي الاحتقان في الصورة الأمنية المتوجسة من استمرار الوضع في كوريا الشمالية، والتباين الشديد في مواقف أطراف التعاون وحجم المكاسب المترتب عنه، لا سيما إضفاء الطابع المؤسسي على العملية التفاوضية برمتها والانتقال بها إلى مستوى أعلى يثبت أهميتها كإطار إقليمي للتعاون الأمني متعدد الأطراف يساهم في إيجاد حل شامل للقضية، وتحديد النهج الملائم لتنفيذ مخرجات الاتفاق.²

لكن المفاوضات تعثرت نتيجة اختبار كوريا الشمالية صواريخ باليستية بعيد المدى، وقامت بتفجير نووي سنة 2006،³ المقرونة بتعنّت القادة في كوريا الشمالية وعدم امتثالهم لمخرجات المفاوضات في لقاءها الرابع، والتي لم تعلن إيقاف عمليات تطوير الصواريخ، وكذا التجاوزات بعد تراجعها عن العودة لمعاهدة عدم الانتشار النووي، وما قابله جملة عقوبات شملها القرار 1718، كونها لم تلتزم بالضمانات التي قدمتها،⁴ وسرعان ما عادت إلى قاعدة

1 See: U.S. Department of State Archive, **Joint Statement of the Fourth Round of the Six-Party Talks Beijing, September 19, 2005**, in: <https://2001-2009.state.gov/r/pa/prs/ps/2005/53490.htm> (04/03/2024, 10:00)

2 John S Park, “**Inside Multilateralism: The Six-party Talks.**” *The Washington Quarterly*, vol 28, issue 4 (2005), p-p 76-77. doi:10.1162/0163660054798726.

3 Jayshree Bajoria, Beina Xu, “**The Six Party Talks on North Korea’s Nuclear Program**”, *Council on Foreign Relations*, September 30, 2013, in: <https://www.cfr.org/backgrounder/six-party-talks-north-koreas-nuclear-program> (02/03/2022, 09:08).

4 S. Harnisch, D.J. Roesch, op-cit, p 347.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

المفاوضات إيماناً منها بأن العقوبات المفروضة من مجلس الأمن يمكن أن تقوض بشكل خاص سعيها لإنتاج رأس نووي خصوصاً مع العقوبات التي تواجهها لتطويره.¹

يعزى للمباحثات السداسية ظهورها كإطار إقليمي للتعاون الأمني متعدد الأطراف يساهم في حل الأزمات، وما يستلزم آثاره المتوخاة على الاستقرار الإقليمي، والسلام بشكل خاص، أسس الإطار التعاوني الأمني لتجاوز أعراض الأزمة النووية لكوريا الشمالية، وشملت تقليل التوترات في المنطقة، خاصة وأنّ تصعيد الأزمة لن يكفل إيجاد حلول حقيقية أمام تعنت النظام الكوري الشمالي، حول إيقاف تطوير الأسلحة الباليستية، والبرنامج النووي، ولن يطل الاستقرار الإقليمي أية تغيرات ملموسة تخفض حجم التأثيرات الأمنية غير المرغوبة المقترنة بالطموحات الكورية الشمالية، التي تؤثر على التوازنات الإقليمية، وهو ما ارتبط بعودة المفاوضات بين الولايات المتحدة والطرف الكوري الشمالي دون تعنت الإدارة الأمريكية حول مشروعية النزع الفوري للسلاح النووي الكوري مقابل سحب كوريا الشمالية من قوائمها الراحية للإرهاب.²

يركز نموذج التعاون الأمني على قضية واحدة تمثل إزالة البرنامج النووي لكوريا الشمالية، تتمسك الأخيرة به نتيجة عدم اليقين من سلوك الدول التي تربطها علاقات أمنية مع الولايات المتحدة، يحفز التعاون بين الدول الخمس أن نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، يساهم بشكل جدي في إحراز تقدم فعلي بشأن ازدهار منطقة شرق آسيا، وتحقيق السلام الذي يرغب به الجميع،³ عبر تحقيق مستوى عميق لإزالة الهواجس الأمنية المترتبة عن استمرار

1 Sang-soo Lee, Chan-young Baek, "The Six-Party Talks at the Cross-roads: Implications from Eight Years of Experience", *The Korean Journal of Security Affairs*, Vol 16, n 1 (2011), p 34.

2 S. Harnisch, D.J. Roesch, op-cit, p-p 349-350.

3 Yong-Sup Han, "The Six-Party Talks and Security Cooperation in Northeast Asia", in: Seung-Ho Joo and Tae-Hwan Kwak, *North Korea's second nuclear crisis and Northeast Asian Security*, (England: Ashgate, 2007), p 194.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

كوريا الشمالية في برنامجها النووي، لكن المسائل التي تحد من هذا التعاون تتجاوز الرغبات الإقليمية في تجسيد حوار فعال، فالمكاسب التي ترجوها الدول من الحوار تتقوض من خلفية عدم وجود توافق بين جميع المشاركين في المباحثات، والأكثر من ذلك أنها تنقلص بفعل غياب إطار متفق عليه ينفذ كل مخرجات الاتفاقات التي تم التوصل إليه، ويعكس ذلك غياب الأطر التي تنظم المراقبة للمنشآت النووية الكورية، وآليات كبحها عن تطوير التحديثات العسكرية المرتبطة ببرنامج الصواريخ طويلة المدى، وهو الأمر الذي يتوقف على الحسابات الجيوسياسية للمنطقة.¹

تلك التغيرات في إدارة المباحثات مع الطرف الكوري الشمالي كانت دافعاً لاستمرار المفاوضات إلى غاية سنة 2009، تم الاتفاق على خطة عمل مشتركة تتضمن تحديد البرنامج النووي، وإصدار إعلان عن جميع الأنشطة النووية لكوريا الشمالية، وموافقتها على تعطيل مفاعلها النووي في يونغبيون، كرد فعل يحسن صورة اليقين حول نواياها من مواصلة المفاوضات، التي استأنفت لمعالجة الخطة حول التحقق من توقف برنامجها النووي، وما تشمله من تدابير المرافقة للمراقبة، رغم ما تبناه الطرف الكوري حول إعادة التجارب الباليستية خلال سنة 2009، ما أثار الاستياء من ردة فعل الطرف الكوري الشمالي، حول مدى تقدم المفاوضات التي انسحبت منها الإدارة الكورية الشمالية، وانتهى ذلك بقرار مجلس الأمن 1874، الذي يرسو على جملة عقوبات على الطرف الكوري الشمالي، وأدى إلى تعطل المفاوضات التي اشترط فيها هذا الأخير تفضيلات الحوار الثنائي مع الولايات المتحدة ومخرجاته مبدئياً لقبول الانخراط في الحوار متعدد الأطراف.²

1 Mohammad Alam, and others, "North Korean nuclear program and Six Party Talks: A critical analysis", *Liberal Arts and Social Sciences International Journal*, 5(2) (2021), p-p 180-184. <https://doi.org/10.47264/idea.lassij/5.2.12>

2 See: Six-Party Talks, op-cit, p-p 3-4.

See also: S. Lee, C.y. Baek, op-cit, p 41.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

استمرت الأزمة مع كوريا الشمالية رغم المساعي التي تبذلها الصين من أجل إبقاء الحوار كآلية للتواصل مع الإدارة الكورية الشمالية، والذي يتوجس من مواصلة تهديداتها للمنطقة، مع إعلانها عن حيازتها السلاح النووي، وقد حددت الإدارة الكورية شروطاً مسبقة للعودة إلى المحادثات السداسية، كما أنها لم ترضخ لفكرة التخلي عن برنامجها النووي قبل العودة للمفاوضات، واستمرت -بالمقابل- في تجاربها النووية وعمليات تطوير الصواريخ الباليستية، التي انتهت بتطوير صاروخ بعيد المدى وإجراء تجربة نووية سنة 2013.¹

الأمر الأكيد أنّ المباحثات التي جمعت الأطراف في شرق آسيا إلى جانب كوريا الشمالية، كان يراد لها أن تعمل على ضمان قدر ممكن من السلام، والاستقرار في منطقة تشهد توترات عديدة، وعدم يقين عميق ساهم في صعوبة المفاوضات والتنسيق بين الأطراف المشاركة فيه، ما أدى إلى تعقيد الحوارات متعددة الأطراف، وتحجيم فعاليتها، والتفضيليات التي قدمتها كوريا الشمالية حول المحادثات الثنائية، جعلت الحوار يدار لأجل البحث عن تنازلات مقابل قبولها بالحوار، دون تجاوزه عقبات عدم اليقين، وجعل ردود الفعل عن الاعتماد على مسار الحوار سلبية بموجب الاستباقية في التعامل الحذر مع الطرف الكوري الشمالي، والذي يستند إلى حجج غياب الشفافية في سلوك الطرف الكوري، ما يخلف انطباعاً بعدم استعداد النظام في كوريا الشمالية على المضي في المفاوضات، ويجعل الامتثال للاتفاقيات مجرد وعود لا عائد منها.²

واصلت كوريا الشمالية خطواتها في تطوير أسلحتها النووية بشكل أكبر من ذي قبل، رغم إعلانها عن امتلاكها الأسلحة النووية منذ بدء المباحثات السداسية، إلا أنها تقوم بذلك ليس بغرض الردع -حسب مسؤوليها-، إنما يعتمد الأمر على جملة من الحوافز التي تمثلها

1 Kelsey Davenport, **Chronology of U.S.-North Korean Nuclear and Missile Diplomacy, Arms Control Association**, April 2022, in: <https://www.armscontrol.org/factsheets/dprkchron> (05/06/2022, 16:28).

2 S. Lee, C.y. Baek, op-cit, p-p 45-48.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

العقوبات المفروضة عليها من قبل الإدارة الأمريكية، أو تلك التي أطلقتها بمعية الصين في مجلس الأمن (مارس 2013)، مع ذلك فإن استئناف المباحثات السداسية لا مفر منه لإبقاء الرقابة على كوريا الشمالية،¹ استناداً إلى أنّ المشهد الاستراتيجي لشرق آسيا عموماً ضبابي ولا يمكن توقع التغيرات الممكن حدوثها جراء إقدام كوريا الشمالية على تنفيذ تهديداتها؛ التي ما فتئت إطلاقها منذ بداية المباحثات السداسية.

رغم التذبذب في المباحثات السداسية؛ تظل فرصة مهمة لتعزيز التعاون الأمني بشأن الملف النووي لكوريا الشمالية، تعكس الحالة الأمنية المتردية في شمال شرق آسيا أمام دول تعارض سلوك الإدارة الكورية الشمالية، التي تواصل إنتاج الأسلحة الباليستية والتفجيرات النووية، التي تعززت بتفجير قنبلة هيدروجينية سنة 2016، توقع الكثير أنها توصلت من خلالها إلى تطوير رأس نووية يمكن تحميلها في الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، أعلنت كوريا الشمالية -بالمقابل- أنها قوة نووية مسؤولة لن تعمل على المساهمة في نقل البرنامج والتكنولوجيا إلى أي جهة كانت، كما أعلنت مواصلتها برنامجها النووي ما لم تتوقف الولايات المتحدة عن تصعيدها وموقفها العدائية ضد كوريا الشمالية.²

تؤكد الوقائع التي صاحبت تجربة المباحثات متعددة الأطراف أنّ السياق الأمني يقوم على ترتيب أولويات القوى بما يكفل الحفاظ على المكاسب طويلة الأمد في شرق آسيا، ومثلما تم التوصل إلى اتفاق فيم سبق خفف وتيرة معضلة الأمن التي كانت سائدة،³ سواء بفعل الثنائيات ومركزيتها في الحوار، أو الشروط التي تم تقديمها لأجل استمرار المفاوضات، أو على الأقل تعليق كوريا الشمالية لبرنامجها النووي رغم ما بذلته الصين، إلا أنّ الأمور

1 Jayshree Bajoria, Beina Xu, op-cit.

2 Shinji Hyodo, "East Asian Strategic Review 2017", The National Institute for Defense Studies, may (2017), p 106.

3 Tan Ming Hui, "Resuming The Six-Party Talks? Bleak Prospects", Rajaratnam School of International Studies, February 22, 2016, p 3.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

الدبلوماسية دوماً لا تؤدي نفس الأدوار المتوخاة، وعادة ما يتعارض الأطراف المشاركون، ولا يوجد توافق شبه تام تشترك الأطراف فيه، حيث لا يمكن تحديد قدرة مستوى الحوار متعدد الأطراف على النجاح بحكم تغلب المكاسب الثنائية عليه.¹

وبالتالي فكل محاولة تمت بهدف الوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف باءت بالفشل، فمن جهة تفضل كوريا الشمالية مواصلة برنامجها النووي، وتطوير منظومتها الباليستية، ويقترن بانعدام فرص تتبع سلوك كوريا الشمالية، يترتب عنها أطر أقل تنظيمياً واعتلال الحلول الظرفية التي لن تزيد الوضع إلا سوءاً، وفي ظل الظروف والتغيرات العالمية، تغيب الجدية في الامتثال لأية مواقف تدعمها الصين حول العودة إلى الحوار المشترك المؤطر مثلما سبق، وهو ما يقابله عمليات استفزازية مستمرة من كوريا الشمالية تجعل المتمعن في الموقف الإقليمي أكثر تشاؤماً من أي سلوك يعمل على تعزيز الحوار المشترك مع الدول التي كانت تشاركها المباحثات السداسية.²

تعد المباحثات السداسية فرصة مهمة لتعزيز التعاون، والحوار الشامل في شمال شرق آسيا، كان من السهل التوصل إلى اتفاق مع كوريا الشمالية، ينطلق من اعتراف الولايات المتحدة بها كقوة نووية، وإزالة العقبات أمام الحوار، كما أن إعادة إحياء الحوار من شأنه نقل المنطقة من حالة عدم اليقين إلى فرصة تطوير ذلك ليشكل نظاماً أمنياً إقليمياً ويحسن من حالة التعاون الأمني المبددة بين آمال دول المنطقة في إرساء السلام، والاستراتيجية الأمريكية

1 Soon-ok Shin, "North Korea's Nuclear Ambition and Identity Politics: The Security Dilemma in the Six-Party Talks", the Annual Meeting of the American Political Science Association, Toronto, Canada, September 3, 2009, p 8. See:

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1451885

2 Olivier Guillard, "What future – in the short term – for the Six-Party Talks?", The French Institute for International and Strategic Affairs, July 30, 2015, see:

<https://www.iris-france.org/en/62099-what-future-in-the-short-term-for-the-six-party-talks/>

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

التي تعمل على تعزيز العلاقات في شرق آسيا، خاصة توقع إمكانية تهديد المنطقة من قبل الصين والعمل على هذا الأساس.

المبحث الثاني: الشراكات الأمنية الثنائية في شرق آسيا

تشير مسألة التعاون الأمني في شرق آسيا رؤى مختلفة حول التحالفات التقليدية كأساس لبناء الأمن (سادت هذه الفكرة طيلة الحرب الباردة كبنية أمنية لشرق آسيا مناهضة للتوسع الشيوعي في المنطقة)، وبين الدول التي تبني شراكات ثنائية تسعى من خلالها كسر الهيمنة الأمريكية على شرق آسيا من جهة، ولجوئها إلى تكوين علاقات أمنية ارتباطية تتعدى التبادل الدفاعي وعمليات التدريب المشترك، إلى تعزيزها بسياسات ثنائية وتطوير العلاقات الثنائية إلى اعتماد متبادل.

المطلب الأول: الشراكة الهندية-الروسية

أضحى الوضع الدولي يدفع للتعاون الاستراتيجي، خاصة بالنسبة لروسيا، التي حددت منطقة شرق آسيا ضمن محاورها الاستراتيجية من خلال البحث عن مشاركين في المنطقة يمكن أن يمنح لروسيا مفاتيح مهمة في ربط العلاقات المعمقة مع دول جنوب شرق آسيا، فضلا عن علاقتها الكبيرة مع الصين، فالهند أحد الخيارات الجيدة في ظل التعقيدات الإقليمية والدولية.

تم التوقيع على الشراكة الاستراتيجية بين الهند وروسيا سنة 2000، تجددت معها العلاقة التي ترسخت خلال الحرب الباردة (تعطلت العلاقات بين الطرفين نتيجة عدم الاتفاق على تحويل التكنولوجيا الفضائية لتعزيز برنامج الأقمار الصناعية، واحتجاج الولايات المتحدة على نقل التكنولوجيا للهند)¹، بعد زيارة الرئيس بوتين لنيودلهي وتضمين القادة الروس لشرق آسيا

1 See: Jerome M. Conley, **Indo-Russian Military and Nuclear Cooperation: Lessons and Options for U.S. Policy in South Asian** (New York: Lexington Books, 2001), p 60.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

ضمن الخطة الاستراتيجية لإعادة التوازن لروسيا في سياستها الخارجية، وأمام تنامي التهديدات من قبل الناتو (NATO) نتيجة استقطابه للدول التي كانت منضوية تحت الاتحاد السوفيتي.¹

تأسست الشراكة الروسية-الهندية على بنية التعاون العسكري الدفاعي، وفق رؤية مشتركة للنظام الدولي الجديد، وتطابقها مع وجهات نظر البلدين تجاه القضايا والمسائل الدولية بخصوص الأمن القومي والإقليمي.

الشراكة الاستراتيجية

تم إحياء العلاقات الهندية الروسية بعد نهاية الحرب الباردة، وإعادة الحسابات السياسية والصفقات العسكرية، والاقتصادية، احتساباً لاعتبارات التغيرات الاستراتيجية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ووقعت اتفاقية لتوريد الأسلحة إلى الهند دون تقانة تطويرها، هذا التعاون المحدود أضحى مدفوعاً بالبحث عن سبل تطويره إلى شراكة استراتيجية للقرن الحادي والعشرين، تنطلق من العمل المشترك في مسائل الدفاع، والتجارة، والعلوم، والتقانة، والزراعة، تتحكم فيه متغيرات عديدة أهمها:²

- التخوف من التطورات في الساحة الأفغانية، بعد سيطرة حركة "طالبان" على السلطة، وإمكانية دعمها للجماعات المتطرفة في آسيا الوسطى وانعكاسه على الأمن في المنطقة.

- رفض روسيا فرض عقوبات على الهند بعد تجربتها النووية سنة 1998، واستعدادها لدعم الهند بمفاعلات نووية لمشاريعها.

- دعم الصفقات التسليحية لعجلة الصناعة العسكرية الروسية.

1 See : Nicolai N. Petro, "Russian Foreign policy, 2000-2011: From Nation-State to Global Risk Sharing", PECOB papers series, (June 2011), p 5-6.

2 ينظر: فيديا ناداكارني، الشراكة الاستراتيجية في آسيا: تحالفات بلا توازنات (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014) ص 157.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

- تعقد وتشابك وجهات نظر الطرفين بشأن التحولات الإقليمية والدولية، خاصة الاقتصادية منها.

شملت عمليات التعاون بين الهند وروسيا الطابع الرسمي، بتأسيس لجنة حكومية للتعاون العسكري، والثقافي، وإنشاء تعاون نشط بين مجلس الأمن القومي الهندي، ومجلس الأمن في الاتحاد الروسي، هذا الطابع المؤسساتي عرف تمداً، يدعمه هدف تكاملي دون تحالف سياسي، ومثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر أول عائق بينهما ونقطة تحول عميقة، تدخلت الولايات المتحدة في تحالف دولي ضد الإرهاب في أفغانستان، تأسست وجهة نظر الهندية-الروسية نحو إقليمي الشيشان وكشمير، وكيفية خلق رؤية شاملة لدعم الجهود الدولية لمكافحة الجماعات الراديكالية في كلا المنطقتين، تعززت بذلك الشراكة بين روسيا والهند على أساس مكافحة الإرهاب وهدفا لتعزيزها.¹

تقف الشراكة الهندية-الروسية أمام نقطة حاسمة تؤثر على رغبة الهند في الانخراط في استراتيجية آسيا الباسيفيك، والتي تعني أنها ستشارك الولايات المتحدة في التوسع نحو الشرق، بعد أن توصل الطرفان إلى اتفاق حول التقانة النووية المدنية وإنتاج الطاقة السلمية، وعززت المخاوف الروسية من التقارب الأمريكي الهندي كونها ستقف حائلاً أمام الاتفاق الموقع سنة 2005، بعد زيارة الرئيس الروسي بوتين إلى نيودلهي، بناء على:²

- القلق الروسي من استعداد الهند للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مشروع الدرع الصاروخي.

1 Igor Ivanov, "Russian and India: Together in the Struggle Against International Terrorism the Strategic Partnership in Action", published in the newspaper "ROSSIISKAYA Gazeta", DECEMBER 2, 2002, see: [https://www.mid.ru/ru/foreign_policy/international_safety/crime/1658418/?lang=en#sel=2:3:UPR,2:34:yyG\(07/07/2021, 16:30\)](https://www.mid.ru/ru/foreign_policy/international_safety/crime/1658418/?lang=en#sel=2:3:UPR,2:34:yyG(07/07/2021, 16:30))

2 ف، ناداكارني، مرجع سابق، ص 167.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

- مشاركة الهند في المناورات الدفاعية الرباعية في المحيط الهادئ مع الولايات المتحدة، واليابان، وأستراليا بداية من سنة 2007.
- رفض الحكومة الهندية توقيع اتفاقية بشأن المفاعلات النووية مع روسيا، نتيجة قلق الهند من مساءلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بحكم تعليق الاتفاق بشأن الإجراءات الوقائية.

عرفت العلاقات الروسية الهندية وتيرة متذبذبة تعاني عنصري الشك والتوتر؛ مع ذلك حققت ربطاً مؤسسياً رسمياً وغير رسمي، إيماناً من قادة البلدين بجوهر العلاقة القائم على مصالح وتحديات مشتركة لا يمكن التغاضي -بأي حال من الأحوال- عن حقيقة ما وصلت إليه هذه الشراكة، والتي تم التأكيد عليها في عدة لقاءات جمعت المسؤولين من كلا الجانبين، حيث تأسست العلاقات على اعتبارات براغماتية، تشمل اتجاهات تعاون تضمن المصالح المشتركة بين الهند وروسيا، وهدفها تقليص العوائق التي شكلها التقارب الهندي مع الولايات المتحدة، عزز ذلك تبني الجانبين لبيان في سنة 2018 يخص "الشراكة الدائمة في عالم متغير"¹، حيث تنتظر روسيا للهند على أنها دعامة أساسية لسعيها من أجل تغيير النظام العالمي، وشريك مهم في جنوب آسيا أمام التغيرات الكثيرة التي طرأت، يتعزز هذا الشعور أكثر نتيجة التقارب بين الولايات المتحدة والهند، خاصة في مجال الطاقة النووية المدنية، وعليه عملت روسيا على زيادة تعاونها ومساعدتها للهند بهدف بناء مفاعلات نووية، كما توصل الرئيس الروسي بوتين إلى اتفاق مع رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ (Manmohan Singh)*، على بناء بين 16 و18 محطة لإنتاج الطاقة النووية في الهند

1 عروة درويش، "العلاقات الروسية الهندية: ميزان إقليمي بأثقال مرنة"، شؤون استراتيجية، (أوت 2020)، في: <https://kassioun.org/more-categories/misc-2/item/65319-2020-08-03-08-29-28>

* رئيس وزراء الهند خلال الفترة (2004-2014).

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

(مفاعلات تم بناؤهما من قبل) بقيمة تقارب 45 بليون دولار والتي يتوقع الانتهاء منها بحلول سنة 2030، تنتج طاقة حجمها 22000 ميغاواط.¹

التعاون الدفاعي

توصل صناع القرار في الهند وروسيا سنة 2004 إلى اتفاق بموجبه نقل حاملة طائرات روسية إلى الهند بقيمة 1,5 مليار دولار، إضافة إلى تخصيص مبلغ 530 مليون دولار أمريكي لتسليم 16 مقاتلة Mig-29K، ومروحيات استطلاع بحرية K-27 وKa-31،² كما كرست اللجنة الحكومية الروسية-الهندية تطوير طائرة مقاتلة متطورة من الجيل الخامس، وتم تحديد سنة 2015 من أجل بداية الإنتاج الكامل لها، بذلك تكون موازية للقدرات التي تتمتع بها المقاتلات الجوية الأمريكية من طراز F22 Raptor وF35.³

في زيارة سنة 2010 وافقت روسيا على إنهاء صفقة حاملة طائرات بقيت معلقة لسنوات بقيمة 2,30 مليار دولار، إضافة إلى توريد 29 طائرة من صنف Mig-29K بصفقة بلغت 1,6 مليار دولار بتسليمها سنة 2012،⁴ التي تعد واحدة من الصفقات التي تجمع الطرفين، بل يتعداها لعمليات تطوير الصواريخ، وتقديم مساعدات في مشاريع البحث الفضائية الهندية، تبرز قيمة الشراكة الدفاعية بين روسيا والهند، ويشتركان في اتفاقية تعاون عسكري-تقني باعتباره خطأً رئيسياً يربط الطرفين ويتشابه اهتمامهما به، خاصة الرؤية الروسية بخصوص

1 Rajeev Sharma, “Kudankulam and more: Why Putin’s India visit was a hit”, firstpost, December 25, 2012, see:

<https://www.firstpost.com/world/kudankulam-and-more-why-putins-india-visit-was-a-hit-568504.html> (07/07/2021, 16:30)

2 Tatiana Shaumyan, “Russian-Indian Bilateral Cooperation”, in: P. Stobdan, **India-Russia Strategic Partnership: Common Perspectives**, (New Delhi: Institute for Defence Studies and Analyses, 2010) p 157.

3 Ibid, p 158.

4 RIA Novosti, “Russia delivers another batch of naval fighters to India”, defence talk, May 31, 2011, in:

[https://www.defencetalk.com/russia-mig-29k-naval-fighters-to-india-34583/\(07-07-2021;17:00\)](https://www.defencetalk.com/russia-mig-29k-naval-fighters-to-india-34583/(07-07-2021;17:00)).

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

التغيرات العالمية وإمكانية المساهمة في تحول مركز صنع القرار في المجال الاقتصادي نحو القوى الصاعدة ومركزية جنوب آسيا في هذه التحولات العالمية، يعكس ذلك التعاون في مجال التكنولوجيا عالية التقنية من أجل تطوير المقاتلات الروسية وتحديثها بأعلى التجهيزات،¹ التي ترمز لعمق الشراكة بين الهند وروسيا.

تشمل المشاريع الثنائية -بذلك- الإنتاج المحلي لدبابات T-90، وطائرات su-30 (mkv) وإمدادات طائرات (Mig-29-K)، ومروحيات (Kamov-31)، ومروحيات (Mi-17)، وتطوير مقاتلات (Mig-29) وإمدادات الصواريخ متعددة الإطلاق، كما شمل تطور التعاون في المجال التقني-العسكري المشترك وتطوير التصاميم وإنتاج المنصات العسكرية، ويتعدى التعاون إلى إنتاج القذائف (Brahmos cruise) الانسيابية، وتطوير طائرات الجيل الخامس المقاتلة وطائرات النقل متعددة الأدوار.²

تشمل المشاريع الدفاعية بين الهند وروسيا الإمداد بمنظومات الدفاع الجوي (S-400) بقيمة 5 بلايين دولار،³ وكذا التشارك في إنتاج الأسلحة الخفيفة الذي تم الإعلان عنه سنة 2019، الذي يدعم تعزيز الشراكة الدفاعية والانتقال من كون روسيا مجرد مورد للأسلحة إلى شريك حقيقي للتصنيع المحلي، كما أنّ التبادلات تشمل عمليات التدريب عالي الأداء بين

1 Satu P. Limaye, *Asia's Bilateral Relations*, (Hawaii, Asia-Pacific Center for Security Studies, 2004), p 6.

2 Embacy of India, "**India-Russia Defence Cooperation**", in: <https://indianembassy-moscow.gov.in/india-russia-defence-cooperation.php#:~:text=Defence%20cooperation%20is%20an%20important,valid%2C%20at%20present%20till%202020.&text=The%20two%20sides%20also%20have,forces%20personnel%20and%20military%20exercises.> (07-07-2021, 18:29)

3 Summar Iqbal Babar, Masood Ur Rehman Khattak and Mujahid Hussain Sargana, "**Indo-Russian Strategic Partnership and Indian Military's Cold Start Doctrine**", *Policy Perspectives*, Vol. 15, No. 2 (2018), p 79.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

القوات المسلحة،¹ كرس هذا التوقيع على 16 مشروع دفاعي بين الهند وروسيا سنة 2016،² ترغب الهند من خلال المشاريع الدفاعية مع روسيا أن تؤمن حدودها خاصة مع باكستان والصين وهو ما يفسر سعيها لبناء منظومة دفاعية صاروخية تراقب من خلالها المنشآت الصناعية والعسكرية الحساسة، الأمر الذي يخلق تفوقاً دفاعياً ويوازن بين القوة الهجومية والدفاعية للهند التي ترغب قيادتها في تعزيز قوتها البحرية، الاستراتيجية التي لن تمر دون تحقيق الأمن الداخلي اللازم لها.

لا يزال التعاون بين روسيا والهند مقيداً نوعاً ما ويبحث الطرفان عن آفاق تطوير الشراكة في المجال الدفاعي، خصوصاً بناء مصانع لتوفير قطع الغيار للأسلحة الروسية في الهند، فلا جرم أن التعاون الثنائي بين روسيا والهند لا يزال في جوانبه الاستراتيجية بعيداً عن تعميقه إلى تحالف إلا أنه يمثل حلقة مهمة للتعاون الأمني وشكلاً لا نظير له من التعقيد الأمني في ارتباطاته بشرق آسيا كونه يمنح للطرف الروسي قدرة على كبح الهند من الانخراط في استراتيجية الهندوباسيفيك، ومن جهة مقابلة تشكيل توازن للمصالح يثبت مواقفها الاستراتيجية في شرق آسيا.

تختلف توجهات الدول في تحديد مواقفها في تشكيل التوازنات الإقليمية، وتثبت أن التغيرات الإقليمية شديدة التأثير كفيلة بخلق اصطفاك استراتيجي في مواجهة تبعات هذه التغيرات، وتخلق أنماط مختلفة عن التحالفات التقليدية لضبط الأمن الإقليمي من منظور الدول المنخرطة في البيئة الأمنية لشرق آسيا، وتري أنها تتأثر لا محالة من حالات الأمن اللا-تقليدي وتقدر موقفها مع شركائها الإقليميين بناء على ما تراه مناسباً لمكاسبها.

1 Ministry of external affairs, "India-Russia relations", p5, in: https://mea.gov.in/Portal/ForeignRelation/India_Russia_Bilateral_Brief_sep_2019.pdf (08-07-2021; 14:45)

2 Summar Iqbal Babar, & other, op-cit, p 79.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

المطلب الثاني: العلاقات اليابانية-الأسترالية

تعتبر اليابان القوة الإقليمية الوحيدة تقريبا من شرق آسيا التي تربطها شراكة أمنية عميقة مع أستراليا، بعد الولايات المتحدة التي يجمعها التحالف مع الطرفين، خاصة وأن أستراليا في بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، أدركت أن الانخراط الأمني في شرق آسيا مهم، يقابله صعود الصين وتوسعها في المنطقة، ومخاوف البلدين من هذا التوسع، زيادة على تشجيع الولايات المتحدة لحلفائها في شرق آسيا على الانخراط في تشكيلات تشاركية للأمن، التي من شأنها تذليل القيود والحفاظ على هامش مهم من العلاقات الأمنية التي يمكن تطويرها في شكل تحالفات جديدة.

مع مشاركة البلدين في عمليات حفظ السلام، وكذا عمليات الإنقاذ، والتجارب التشغيلية في جنوب العراق، شجع أستراليا واليابان على التقارب أمنيا كونهما تتقاسمان التصور الخاص بالقرن الحادي والعشرين ومدى التوقعات الأمنية المترتبة عن البيئة الأمنية المتغيرة لمنطقة مثل شرق آسيا، التي تعد الفضاء الاستراتيجي لهما، بالمقابل، تم إضفاء الطابع الرسمي على الشراكة الأمنية سنة 2007، حين وقع الطرفان على "الإعلان المشترك بين اليابان وأستراليا بشأن التعاون الأمني"¹، الذي مثل التجسيد الرمزي للشراكة الأمنية، والأساس الإجرائي في مجال التعاون الأمني، الذي بموجبه تكرست الحوارات الوزارية السنوية، وأنشأ عملية التعاون المنتظمة (2+2)، من أجل دفع الشراكة الأمنية نحو نطاق أوسع.²

1 Ministry of Foreign Affairs of Japan (MOFA), "Japan-Australia Joint Declaration on Security Cooperation", (2007), in: <https://www.mofa.go.jp/region/asia-paci/australia/joint0703.html>

2 Bisley, N, op-cit, p-p 208-224

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

التوافق الأمني الثنائي

تعد العلاقات الأمنية الثنائية بين اليابان وأستراليا جوهر الروابط بين الطرفين، التي تمثل الاتجاه الأوسع للتعاون الأمني بينهما في منطقة المحيطين الهندي-الهادئ، كونها تستجيب للتحديات الإقليمية والمخاطر الأمنية وخطوة مهمة في تطوير شبكة أمن إقليمي أكثر وثاقة والتي تساهم في تحقيق استقلالية -ولو جزئية- عن الاتجاه الرئيسي لخط العلاقات الأمنية الذي تحدده الولايات المتحدة.

حددت الأنماط التفاعلية للأمن جوهر الإعلان المشترك للتعاون الأمني الياباني الأسترالي، حيث خطط الطرفان لأن يكون بادرة لتطويق الصين نتيجة التخوف من العواقب الاستراتيجية التي يمكن أن تحد أو تهدد مصالح الطرفين، جاء الاتفاق ليساهم في تشكيل الهيكل الأمني لشرق آسيا، ويساهم في تحسين عمليات التعاون التي يشترك فيها الطرفان وتوسيع المجالات الأمنية التي كانت تربطهما المتعلقة بالتفاعلات الناتجة عن التطورات التي تعرفها منطقة شرق آسيا وكذا المحيطين الهندي-الهادئ.

تمثل التعقيدات التي تشمل الأولويات الاستراتيجية لليابان وأستراليا تحديات فعلية مع بداية القرن الحادي والعشرين في جو عالمي تطورت فيه الآليات الأمنية بشكل عثم التصورات الخاصة بالدول في منطقة شرق آسيا، فضلاً عن الهيمنة العسكرية شبه المطلقة للولايات المتحدة على التحالفات التي تربطها مع دول المنطقة (مثل اليابان، أو أستراليا، وحتى مع كوريا الجنوبية) منذ منتصف القرن العشرين والذي أضحى غير مناسب للظروف الجيوسياسية في شرق آسيا، يضاف إليها الوضع الأمني المتغير بشكل متسارع منذ أحداث 11 سبتمبر

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

خصوصاً التهديدات الأمنية الجديدة بكافة أنماطها، التي ساهم تدفقها في شرق آسيا في بحث اليابان وأستراليا عن تعزيز علاقاتهما الأمنية وتطويرها إلى تعاون أمني ثنائي.¹

بالتالي؛ كان الاتفاق الذي وقع بين اليابان وأستراليا في 13 مارس 2007 فرصة جديدة لأجل مواجهة المخاوف الأمنية، وبهدف بناء الأمن الإقليمي بعيداً عن الآليات التقليدية التي كان يدار من خلالها الأمن الإقليمي خلال الحرب الباردة، التي لم تعد قادرة على التكيف مع حجم المخاطر في الجو الإقليمي المتشّتت في شرق آسيا،* في نفس الوقت كان يفترض أن يمثل حالة جديدة لتعزيز التعاون وربط العلاقات الثنائية التي لم تكن واضحة تقريباً إلا مع نهاية الحرب الباردة.²

يتجسد الإعلان المشترك حول التعاون الأمني كاتفاقية إطار تشمل الدول الأكثر ديمقراطية، التي تكون علاقاتها أكثر وضوحاً ومؤسسة على قاعدة الثقافة السلمية، التي تمهد لتعزيز العلاقات الأمنية المشتركة، عبر إنشاء محور للديمقراطية يبنى على احتواء التوسع الصيني في منطقة الهندو-الباسيفيك، ويعد ذلك تطوراً في مسألة تعزيز العلاقات الثنائية كمستوى أكثر صلابة تعكس أهداف كلا الطرفين بخصوص القرن الحادي والعشرين والتغيرات الاستراتيجية التي طرأت عليه منذ هجمات 11 سبتمبر 2001، ركز الطرفان على بناء أطر

1 Nick Bisley, "The Japan-Australia security declaration and the changing regional security setting: wheels, webs and beyond?", Australian Journal of International Affairs, 62:1, (2008) 38-39.

• لم يشكل الإعلان المشترك الموقع بين اليابان وأستراليا أهمية كبرى لهيكل الأمن الإقليمي، إلا أنه حدد بداية عهد جديد للأمن المشترك بين البلدين من جهة، وفرصة لدعم مواقف صناع القرار على المستوى المحلي، بالمقابل يمثل الانطلاقة في التأسيس لتحالف أمني مشترك يساهم في دعم جهود البلدين لأجل تعزيز هيكل الأمن الإقليمي والبحث عن آليات لبناء السلام في منطقة شرق آسيا، كما أن قوات الطرفين شاركا بصفة مشتركة في عمليات حفظ السلام جمعتهما في عدة مناطق مثل تيمور الشرقية، ومع بعثة إعادة الإعمار في العراق سنة 2005، بالمقابل منذ سنة 2002 انخرط الجانبان في مباحثات عسكرية وأمنية هدفت لتعزيز الدفاع المشترك.

2 Malcolm Cook, "Japan-Australia Security Relations: A Tale of Timing", in: William T. Tow, and Rikki Kersten, *Bilateral Perspectives on Regional Security Australia, Japan and the Asia-Pacific Region* (UK: Palgrave Macmillan, 2012), p 98.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

تفوق التبادلات الاقتصادية وتكون ذات أثر أمني يسمح بتجاوز المخاوف الأمنية على سبيل التدريبات العسكرية المشتركة، والتبادلات الدفاعية المنتظمة بداية سنة 2009،¹ وذلك أن هذا النمط من التشارك الأمني يعد تحركاً جديداً في ازدهار الروابط الأمنية التكميلية في آسيا الباسيفيك وتمهيداً لانخراط البلدين في أمن المحيطين الهندي-الهادئ.

كانت التجارب السابقة التي ربطت الطرفين مقتصرة على عمليات حفظ السلام، لكن المثير أن الإعلان المشترك جاء ليحمل اليابان إلى مستوى جديد لم تعرفه سياستها الخارجية منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية، خاصة دفع قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى الانخراط أكثر في العمليات المشتركة إقليمياً بما يشمل أمن الحدود، مكافحة الإرهاب، نزع السلاح، ومواجهة الجريمة عبر الوطنية، ومكافحة كل أشكال الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل،² وما يتعلق بتحقيق الأمن في أعالي البحار، كما أن التعاون يتمدد ليشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتوسيع التشارك إلى عمليات الإغاثة، والمباحثات بشأن التهديدات الصحية، بالتالي يمثل ذلك مستوى جديداً للترتيبات الأمنية الثنائية غير التقليدية في منطقة شرق آسيا، وتعزيز التعاون الأمني "الوظيفي" للتصدي للتهديدات الأمنية غير التقليدية.³

مثل الإعلان المشترك -أيضا- فرصة مهمة لتعزيز العلاقات 2+2 بصفة غير تقليدية، فالواقعية الهيكلية تتم على أن اليابان وأستراليا ذهبتا إلى مناح أوسع في تعاونهما الأمني نظير المخاوف المتزايدة من وجود قوة متصاعدة حديثة، التي يمكن أن تشكل تهديداً محتملاً ضدّهما،

1 Ryan Ashley, "the new Japan-Australia Security Agreement", Foreign Policy Research Institute, November 2, 2022, in: [https://www.fpri.org/article/2022/11/the-new-japan-australia-security-agreement/\(18/12/2022, 07:51\)](https://www.fpri.org/article/2022/11/the-new-japan-australia-security-agreement/(18/12/2022, 07:51))

2 David Walton, "Australia and Japan: Towards a New Security Partnership?" Japanese Studies, Vol. 28, No. 1, May 2008, p 80.

3 Shinichi Ogawa, "Japan: Aiming for Broader, Deeper Regional Security Cooperation", East Asian Strategic Review 2008, (Japan: The National Institute for Defense Studies, 2008), p 218.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

وعليه وقرر الطرفان توسيع ما جاء في الإعلان المشترك بغية الإسراع في عملية بناء الثقة المتبادلة وتماشياً مع التغيرات المتسارعة التي شهدها العالم، خصوصاً قضايا تهم الشأن الاستراتيجي المشترك، وتفعيل خطة عمل للدفاع المشترك، بهدف تنويع الشراكات الأمنية مع الدول الصديقة من خارج المنطقة، وتعظيم الجهود الواجب بذلها لتحقيق مكاسب أكبر من هذا الشكل من التعاون الأمني التي جاءت في الإعلان المشترك لسنة 2007.¹

مهد الاتفاق المشترك إلى بناء فرص أكبر للتعاون الأمني بين الجانبين، حيث أن الفرص الضائعة منذ نهاية الحرب الباردة والانتقال بالإعلان المشترك إلى الطابع الرسمي متجسداً في تعاون أمني أكثر عمقاً كان يمثل تحدياً حقيقياً للمرحلة القادمة في العلاقات اليابانية الأسترالية، ويتجاوز مسألة أن يشكل جواً استفزازياً يؤدي إلى عسكرة المنطقة والتصعيد بشأن سباق التسلح مشكلاً بذلك عاملاً ديناميكياً لمعضلة الأمن الإقليمية، وإقحاماً لأستراليا في الموقف الأمني لشمال شرق آسيا المتذبذب.

تعميق الشراكة الأمنية إلى تعاون أمني ذات أهداف استراتيجية

مثلت محطة الإعلان المشترك بين أستراليا واليابان لسنة 2007، فرصة أمام البلدين لتعزيز مشاركتها الإقليمية عبر تنويع شراكتهما في شرق آسيا، وسعيهما منها على الالتزام - بالمقابل - بتحالفهما مع الولايات المتحدة، وذلك أن التحوط من مستقبل المنطقة غير المستقر، في خضم صعود الصين المتواصل وتوسعها الكبير في جنوب شرق آسيا، جعل الطرفين يفكران في فرص أكبر لتعميق التشارك وإزالة عدم اليقين الإقليمي أمام التخوف من تزايد التهديدات وتواصل تدفقها إلى المنطقة، التي أضحت تثير معضلة الأمن، مع توسيع كوريا الشمالية لبرنامجها النووي عبر إجراء المزيد من التجارب البحرية، وإطلاق مزيد من الأسلحة

1 Tomohiko Satake, John Hemmings, "Japan–Australia security cooperation in the bilateral and multilateral contexts", *International Affairs*, 94: 4 (2018), p 2.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

الباليستية في محيطها، وتطويرها المستمرة لأسلحة الدمار الشامل، كلها مواقف تجعل المشهد الأمني أكثر كلفة بالنسبة للدول التي تدير الصراع ضمن محيطها الإقليمي.

على هذا النحو؛ فإنّ الحل الأقل كلفة بالنسبة لليابان وأستراليا هو الإبقاء على التعاون الأمني بعيداً عن التحالف، خاصة الغاية المنوطة به في عدم استفزاز القوى الصاعدة في شرق آسيا والبقاء على دور المراقب لما يحدث في الفضاء الإقليمي وعلى أهبة الاستعداد لأيّ تغيير يمكن أن يطرأ على البنية الأمنية للمنطقة، خاصة أن الفترة التي عرفت أحداث 9/11 جعلت القوى متخوفة من أي إجراء أو هجوم إرهابي يمكن أن يطل أراضيتها، أو يمس قواتها المشاركة في عملياتها الخارجية ضمن إطار زيادة قابلية التشغيل دعماً للتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية.

مثلت فرصة جمع حلفاء الولايات المتحدة في شرق آسيا المتشابهين في البنية السياسية والتوجهات العامة للسياسة الخارجية التي تتماشى وطروحاتها زخماً إضافياً لاستراتيجيتها في شرق آسيا، عبر مساهمتهم في توسيع نشاطهم الإقليمي، خاصة الأنشطة التدريبية التي تعزز جهودها في مكافحة الإرهاب الدولي، ووضع أطر للاستجابة السريعة للتغيرات في البيئة الأمنية الإقليمية للمنطقة،¹ خاصة بالظروف التي يتيحها العمل المشترك، ومواصلة الالتزام الثنائي بخصوص التعاون الأمني، رغم عدم قدرة اليابان على الموافقة على اتفاق دفاعي ينتقل بعلاقتها مع أستراليا من مجرد تعاون أمني إلى تحالف استراتيجي، كل ذلك قائم على حجم مخاوفها من تخلي الولايات المتحدة، وكذا التحول الحاصل في مركز القوة الناشئ في شرق آسيا، الذي تقوده الصين وتسعى إلى الوصول إليه بحلول سنة 2030، وما يتيح لها ذلك من نفوذ استراتيجي داخل وخارج شرق آسيا.²

1 N, Bisley, "The Japan-Australia security declaration and the changing regional security setting: wheels, webs and beyond?", op-cit, p 40.

2 T, Satake, J, Hemmings, op-cit, p 15.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

عملت الرغبة في توثيق التعاون الأمني من كلا الجانبين على إضفاء طابع مؤسسي أكثر تأطيراً في علاقات الطرفين والانتقال من المباحثات الثنائية إلى مستوى أعلى عبر توسيع العمليات العسكرية المشتركة، التي من شأنها رفع جاهزية القوات في البلدين على التصدي ومواجهة الأخطار الإنسانية وتطوير آليات الدعم في عمليات حفظ السلام، وتشكيل نمط مختلف عن الترتيبات الأمنية التقليدية دون قيود على الجانب الياباني ما يتعلق بالمبادئ الشاملة للدفاع التي ترسخت في العقيدة الأمنية اليابانية.¹

في الحقيقة، إنّ رفع مستوى التعاون الأمني الثنائي لا يأتي إلا من خلال تحسين قابلية التشغيل المتبادل بين مؤسسات الدفاع في البلدين وتوسيع نطاق التدريبات المشتركة، وكذا رفع التعاون في البحث والتطوير المشترك وإنتاج المعدات الحربية والتكنولوجيا الدفاعية،² أتى ذاك عن طريق توقيع اتفاق أمن المعلومات في عام 2012، توازيًا مع مؤسسة الاجتماعات الثنائية السنوية المشتركة بين وزراء الدفاع والخارجية، من شأن ذلك أن يدفع البلدين نحو تحالف أكثر رسمياً من الاتفاق المشترك الذي وقع سنة 2007.³

يشكل تجاوز "فجوة الصين" عصب رفع مستوى التعاون الأمني في وتيرة التعاون الأمني بين اليابان وأستراليا، إلا أنّها قيدت نوعاً ما التسارع فيه، حيث تقف مجموعة من العوامل حائلاً أمام المشاركة الموسعة لقوات الدفاع الذاتي اليابانية في عملية المرافقة الأمنية الإقليمية والدفاع المشترك، والذي سمح به مشروع السلام والأمن لسنة 2016، الذي وثق قرار اليابان بإعادة تفسير المادة التاسعة من الدستور التي تقيد عمل قوات الدفاع الذاتي، يعد ذلك بمثابة

1 D, Walton, op-cit, p 80.

2 T, Satake, J, Hemmings, op-cit, p-p 16-17.

3 Thomas S. Wilkins, "From Strategic Partnership to Strategic Alliance? Australia-Japan Security Ties and the Asia-Pacific", Asia Policy, No. 20 (July 2015), p 82.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

السماح بانخراط هذه الأخيرة في عمليات أكبر مع شركائها الإقليميين،¹ لكن ذلك لا يمكن أن يكون خارج فجوة الصين.*

الاتفاق الأمني الياباني الأسترالي 2022

تلتزم اليابان وأستراليا بتبني أجندة تفاعلية تستهدف تعميق علاقتهما أكثر انخراطاً في البيئة الأمنية لشرق آسيا، مبرزاً الإعلان المشترك بين أستراليا واليابان الموقع في 22 أكتوبر سنة 2022، الذي تأسس في ظروف حساسة عرفها العالم بعد الأزمة الصحية منذ بداية سنة 2020، والصراع الذي نشب على مشارف أوروبا بين روسيا وأوكرانيا، والذي هدد منطقة شرق آسيا انطلاقاً من المخاوف المتزايدة حول احتمالية غزو الصين لتايوان.

جاء الإعلان المشترك ليتجاوز تلك الاعتبارات ليضفي طابعاً أكثر متانة في علاقات البلدين على المدى المتوسط والبعيد، ويؤكد على الشراكة المهمة التي تربط اليابان وأستراليا، خاصة تعزيز القدرات الثنائية على مواجهة العدوان والنشاطات السيبرانية، والتحديات العالمية المختلفة التي تتعلق بتهديد الأمن الإنساني بمختلف قطاعاته، خاصة الأوبئة، والكوارث الطبيعية المصاحبة للتغيرات المناخية، كما أشار الإعلان لتعزيز اللقاءات الرسمية بين قادة البلدين واجتماعات وزراء الدفاع الثنائية والحوارات المستمرة بين كبار المسؤولين، ويتعدى ذلك للتعاون الاستخباراتي، والاهتمام بالمسائل التي من المحتمل أن تؤثر على سيادة البلدين

1 Michael Heazle & Yuki Tatsumi “Explaining Australia–Japan security cooperation and its prospects: ‘the interests that bind?’”, *The Pacific Review*, 31:1 (2018), p 2

• تعد فجوة الصين أزمة مهمة كونها قائمة على نمط توازن التهديد، الذي يعد أعقد ظاهرة يمكن أن تطيل أمد معضلة الأمن، وبالنسبة لليابان فإن المخاوف من صعود الصين وهيمنتها الإقليمية يؤثر بشكل كبير على فلسفتها الدفاعية كون المادة التاسعة من دستورها تقيد عمل قواتها التي لا تغدو مجرد قوات للدفاع المدني لا يمكن لها أن تدافع عن اليابان ضد أي هجوم خارجي، ومن جهة أخرى، كما أن المخاوف من انسحاب الولايات المتحدة تلقي بظلالها لتعمق حجم المخاوف من تهديد الصين، وبالنسبة لهذا المشروع فإن المعارضة الداخلية ترفض الخوض في تعديل الدستور بمنح صلاحيات أكبر لتسليح القوات اليابانية ورفع قدراتها، يمكن أن يثير المخاوف من تحدي الصين ولذلك فإن تحجيم هذه الفجوة تمثل تحدياً حقيقياً للشراكة الأمنية وكيفيات توسيعها.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

ومصالحهما الأمنية الإقليمية، واتخاذ تدابير الاستجابة في منطقة شرق آسيا، والمحيطين الهادئ-الهندي.¹

يأتي تعميق الارتباط الأمني في أعلى هرم الاتفاق الموقع بين رئيسي الوزراء الياباني والأسترالي،[•] خاصة القضايا البحرية المرتبطة بتعزيز إنفاذ القانون الدولي للبحار الذي أقرته هيئة الأمم المتحدة، والتأكيد على احترام السيادة والسلامة الإقليمية، وممارسة حرية الملاحة، والاستناد للمعايير الدولية واللجوء للمؤسسات الدولية قصد التعاون في التحديات المشتركة، كما أنّ التحولات التي مست البيئة الدولية، والظروف المصاحبة لتراجع قوة الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة التي استمرت بعد الحرب الباردة، والتغيرات في النظام الدولي، وما يعكسها من تزايد القوة الصينية وانعكاساتها الجيوسياسية في المحيط المجاور لليابان؛ جعلها تبحث بإلحاح عن تعزيز مكانتها في شرق آسيا والمحيطين الهادئ-الهندي.

مثل هذا الاتفاق تعزيز الرؤية المشتركة لليابان وأستراليا ومنح بعداً جديداً جعل من اليابان ثاني دولة بعد الولايات المتحدة تساهم في حماية أستراليا،² عبر زيادة تعزيز قابلية التشغيل البيني بين قوات الدفاع الأسترالية وقوات الدفاع الذاتي اليابانية من خلال تمارين وعمليات مشتركة أكثر تعقيداً، وبناء القدرات وتكنولوجيا الدفاع المتقدمة التي تستهدف تطوير

1 Australian government, “Australia-Japan Joint Declaration on Security Cooperation”, October 22, 2022, see:

[https://www.dfat.gov.au/countries/japan/australia-japan-joint-declaration-security-cooperation\(18/12/2022, 19:55\)](https://www.dfat.gov.au/countries/japan/australia-japan-joint-declaration-security-cooperation(18/12/2022, 19:55))

• في الاجتماع السنوي للقادة الأستراليين-اليابانيين في 22 أكتوبر 2022 بأستراليا، وقع رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا (Fumio Kishida) ورئيس الوزراء الأسترالي أنتوني ألبانيز (Anthony Albanese)، الذي يعد تجديداً للالتزام المبرم بين الطرفين عام 2007 بتوثيق التعاون الدفاعي والأمني في منطقة شرق آسيا والباسيفيك، وتعزيز انخراطهما في الأمن المشترك، للمزيد أنظر:

[https://www.minister.defence.gov.au/media-releases/2022-10-22/australia-and-japan-strengthen-security-cooperation \(18/12/2022, 20:00\)](https://www.minister.defence.gov.au/media-releases/2022-10-22/australia-and-japan-strengthen-security-cooperation (18/12/2022, 20:00))

2 Oktay Kucukdegirmenci, “Japan-Australia Security Cooperation”, the Geopolitics, October 29, 2022, see: [https://thegeopolitics.com/japan-australia-security-cooperation/\(18/12/2022, 20:00\)](https://thegeopolitics.com/japan-australia-security-cooperation/(18/12/2022, 20:00)).

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

الصناعة الدفاعية والقدرات التي من شأنها تحسين فعالية التعاون الأمني والدفاعي الثنائي، وتعزيز الدفاعات السيبرانية وتحسين الوعي المشترك بالتهديدات السيبرانية، وتعزيز القدرات في مجال الفضاء، والقضايا ذات الاهتمام الاستراتيجي، خصوصاً ما يكفل الحماية البحرية ضد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها سلاسل التوريد بين الطرفين، يؤكد ذلك الالتزام المشترك بإنفاذ القانون الدولي والاستجابة السريعة للمخاطر الأمنية، الأكثر من ذلك أن التعاون المشترك -على هذه الشاكلة- يعمل على زيادة المرونة الإقليمية وتعظيم المكاسب الاستراتيجية التي تساهم في إحلال الاستقرار والسلام في شرق آسيا.¹

مع ذلك، تم التأكيد في اتفاق الوصول المتبادل على تخفيف القيود المفروضة على نقل الأسلحة والمعدات، التي يفترض أن ترفع التعاون الأمني إلى مستويات جديدة، والتحقق من مدى جاهزية الطرفين لممارسة أدوارهم الأمنية المشتركة عبر المشاركة في التدريبات المشتركة بانتظام، وبالتالي يمثل تحوطاً ضد أي احتمالية لانحسار دور الولايات المتحدة في منطقة الباسيفيك (بالنسبة لأستراليا) وشرق آسيا (بشكل خاص لليابان)،* خصوصاً وأن الجهات الفاعلة في شرق آسيا تعمل على تعزيز التوازنات الإقليمية بعيداً عن أدوار أكبر لا تشمل الولايات المتحدة.²

1 Australian government, “Australia-Japan Joint Declaration on Security Cooperation”, op cit.

• رغم ذلك؛ تضمن الإعلان إشارة إلى العلاقة الخاصة التي تربط البلدين بالولايات المتحدة، التي تمثل ركيزة أساسية لأمن اليابان وأستراليا، ومساهمة في الاستقرار والسلام في منطقة المحيط الهادئ-الهندي، وعليه يعمل الطرفان على تعميق التعاون الثلاثي مع الولايات المتحدة لتعزيز التوافق الاستراتيجي، وتنسيق السياسات والتشغيل البيئي للقدرات المشتركة في مجال الدفاع.

2 Mark Episkopos, “Power in the Pacific: Japan and Australia Ink a New Alliance”, the National Interest, January 8, 2022, see:

<https://nationalinterest.org/blog/buzz/power-pacific-japan-and-australia-ink-new-alliance-199214> (18/12/2022, 20:00).

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

تضمن الإعلان رؤية اليابان وأستراليا للفرص المتاحة التي يمكن تعزيز العمل البيئي حولها، خاصة أن مستقبل شرق آسيا يظهر تأزماً وتنافساً شديداً بين الولايات المتحدة والصين، ذلك أن الاستقطاب والتأويلات حول حرب وشيكة تجمع الطرفين يمكن أن تؤثر بشكل لا محدود على مسار العلاقات الأمنية ويدخل الطرفين في دوامة فجوة الصين، أو في أسوأ الأحوال الانخراط في نزاع أمني يهدد الشراكة الاستراتيجية والبقاء بشكل عام.

التأكيد المستمر على مؤسسة التعاون الأمني بين اليابان وأستراليا والتعميق الذي تخوضه علاقات الطرفين، مع تكثيف التدريبات العسكرية الثنائية والمشاركة، والتبادلات الدفاعية المنتظمة، يبنى على ضوابط هدفها تعزيز العلاقات الدفاعية بصورة وثيقة للغاية، رغم أنه لم يضع الالتزام المتبادل في صورته الكاملة، إنما حافظ على صيغة العمل المشترك والوثيق، تقادياً لأي استشارة يمكن أن تعصف بالعلاقات الإقليمية وتدخل الأطراف المحيطة بشرق آسيا صراعاً جديداً، ومواجهة السياسات التضليلية التي من شأنها امتحان الأمن القومي الياباني والأسترالي.

هذا الاتفاق الجديد الذي منح الطرفين صفة جديدة أكثر قرباً من المؤسسة الأمنية والتحالف الرسمي، يدخل في موجة الترتيبات الأمنية المصغرة (Minilaterals)،* تتعلق بتبادل أمني عال المستوى دون قيود رسمية على العلاقات البينية، خاصة ما تضمنه من تبادل المعلومات الاستخباراتية دون التقيد بالمشاركة في أي اتفاقية للتبادل الاستخباراتي من شأنها

• يشير مفهوم الترتيبات الأمنية المصغرة (Minilaterals) إلى جملة من الروابط الأمنية في إطار شبكية الترتيبات الأمنية التكميلية التي تنفصل عن إطار التحالفات الأمنية الرسمية الأكثر توحيداً، والتي ترتبط مفاهيم الأمن المشترك، والأمن الجماعي، وغالباً ما تأتي بأجندات أمنية ضيقة أكثر تعقيداً من الترتيبات الأمنية الرسمية، وبالمقابل تمثل ترتيبات مرنة، وتعمل على تسهيل بناء توافق ثنائي أكثر تماسكاً يتماشى والتغيرات الشديدة التي تعرفها المنطقة، خاصة أن التوسع الصيني امتد لمناطق محاذية لأستراليا على مدار العشرينين الأوليين من القرن الحادي والعشرين.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

احراج الموقف الرسمي لأي طرف، وتعزيز -بالمقابل- التقييمات الاستراتيجية اليابانية لمنطقة شرق آسيا،¹ وعدم السماح بالانزلاق الأمني في "العاصفة المتجمعة" في شرق آسيا.

وبطبيعة الحال ينعكس تأثير هذا الاتفاق على الروابط الأمنية التي يشارك فيها الطرفان خصوصاً الحوار الأمني الرباعي،* بموجب ذلك تعمل اليابان وأستراليا على تعزيز العلاقات الأمنية البينية ما يترتب عليه إزالة العديد من القيود الجيوسياسية وإضفاء طابع أكثر رسمية للحوار الأمني الرباعي وأكثر تنظيماً عما سبق، الأمر المهم هنا أنّ كلا الطرفين ينظران إلى واقع الاتفاق والعلاقات الأمنية المشتركة من منظور إيجابي يركزون من خلاله على توسيع التبادلات الأمنية وأمن الطاقة، والجوانب المرتكزة على مساهمة تعميق الاتفاق في التحوط من أي تنازل أمريكي مستقبلي عن اليابان وأستراليا، لكن ينبغي التأكيد على تحقيق الموازنة مع نفوذ وقوة الصين الممتدة في المحيطين الهادئ الهندي.²

1 Ryan Ashley, "the new Japan-australia security agreement", Foreign Policy Research Institute, November 2, 2022, see: The New Japan-Australia Security Agreement - Foreign Policy Research Institute (fpri.org)(20/12/2022, 19:39)

• أشار جون ميرشايمر لهذا المفهوم واصفاً به حالة استراتيجية ناتجة عن التحدي الصيني للولايات المتحدة في آسيا وما يمكن أن ينتج عنه من تغيرات جيوسياسية يمكن أن تغير من الموقف الإقليمي والخريطة الأمنية لشرق آسيا، للمزيد ينظر: John J. Mearsheimer, "The Gathering Storm: China's Challenge to US Power in Asia", The Chinese Journal of International Politics, Vol. 3,(2010), p-p 381-396

• أهم اللقاءات الإقليمية المسجلة الحوار الأمني الرباعي 'The Quadrilateral Security Dialogue (QUAD)'، يجمع كلا من: اليابان، الولايات المتحدة، الهند، أستراليا، بدأ التنسيق سنة 2007، عاد الاجتماع من جديد سنة 2017، تعتمد الدول على خارطة عمل تشمل الجوانب الأمنية المهمة في علاقات الدول وتتشارك التدريبات في أعالي البحار ومواجهة التغيرات الأمنية الشديدة، وكذا الصحية، كما تعتمد الدول المشاركة على تعزيز الدفاع المشترك ما يخدم المصالح الهندية في استراتيجيتها "المحيط الهندي-الباسيفيكي"، للمزيد ينظر:

H. D. P. Envall, "The Quadrilateral Security Dialogue: Towards an Indo-Pacific Order?", S. Rajaratnam School of International Studies, 2019.

2 R. Ashley, op-cit.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

كل ذلك لا يوضح الصورة عامة عن إمكانية تبني تحالف رسمي وتفعيل العلاقات بشكل تعاهدي أكثر التزاماً بين الطرفين يساهم في أخذ زمام المبادرة في إدارة شؤونهما الأمنية والاقتصادية على حد سواء وحماية الإمدادات في سلاسل التوريد وصياغة استراتيجية مشتركة يمكن فك الارتباط من خلالها عن الولايات المتحدة مستقبلاً دون الحاجة لإثارة المخاوف الإقليمية.

المطلب الثالث: الشراكة الصينية-الهندية

تمثل الشراكة الصينية الهندية إحدى الاستثناءات في العلاقات الأمنية في شرق آسيا، اعتمدت الصين في توسعها في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي على تحدي القوة الهندية البحرية، وارتكزت على تحدي القوى الكبرى في منطقة المحيطين الهندي والهادئ التي تجاورها، وتأسيس هيمنتها السلمية على ما تعتبره فضاءها الحيوي، خاصة بفعل تزايد طلبها على الطاقة وحاجتها لضمان أمن الإمدادات الطاقوية، كما كشفت استراتيجيتها البحرية على توسيع نفوذها في المؤسسات الدولية عبر زيادة علاقاتها مع دول مثل الهند في خطوة تعكس مكانتها كقوة مهيمنة ومنافسة قوية في المنطقة.

ومن قبيل تحسين علاقاتها مع دول المنطقة الآخذة في التزايد خصوصاً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، يدرك صناع القرار أنّ تصحيح صورة ومسار الصين كقوة كبيرة يمر عبر ربط قنوات الاتصال مع القوى المهمة والناشئة في شرق آسيا، وتمثل سوقاً مهمة وواعدة للاقتصاد الصيني، ينتج عن ذلك أنّ الصين والهند أعادتا ربط علاقتهما من جديد بعد 11 سبتمبر، حيث أدركتا حجم التغير الاستراتيجي في العلاقات الدولية، الاستثناء الآخر أنّ العلاقات بين الطرفين معقدة بشكل كبير فهما متنافسان وشريكان مهمان في آن واحد.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

خلفيات العلاقات الصينية الهندية

تأتي العلاقة الصينية الهندية لتصف حالة من العداء الإقليمي بين الطرفين استمر منذ عقود مضت، احتك الطرفان خلالها مرات عديدة، ولا يمكن تحقيق أهدافهما بمعزل عن التشتت في إنشاء الروابط الإقليمية بعيداً عن العداوة التاريخية التي تربطهما، كما أن سياسات الأمن لكلا الطرفين، مستمرة في التأثير في العلاقات الإقليمية، ورغم المحاولات المتكررة لكسر التوتر الحاصل في علاقات البلدين، إلا أنهما يشغلان حيزاً زائداً من العلاقات المتبادلة التي يمكن تطويرها (مقابل حجم الانشقاق الأمني)، لتظفي الاستقرار على منطقة شرق آسيا، وبمحاذااتها.

تملك الدولتان خطأً حدودياً ساخناً، يجعل من علاقتهما شديدة التناقض، كرسست قضية التبت قمة التباين في علاقات الهند والصين، كان احتلال الصين للتبت منذ عام 1950،¹ رغم اعتراف الهند بالصين الشعبية مصحوبة بالشعور المعادي للإمبريالية؛ إلا أن توسعها ذاك أدى إلى توتر العلاقات، اعتباراً أن الاعتراف بأحقية الصين في التبت ينافي الأعراف الدولية القاضية بحق تقرير المصير، ووافقت الهند على ذلك -رغم التعارض- بأحقية الصين في التبت مقابل التزام الأخيرة بالحفاظ على النظام السياسي والاجتماعي القائم بموجب اتفاقية سنة 1954.²

استمر الخلاف بين الطرفين طيلة النصف الثاني من القرن العشرين متخللاً ببعض الاستقرار النسبي، ودفعت الخلافات الصين إلى دعم باكستان على حساب الهند والانحياز لها في القضايا التي تخص الطرفين، كما أنهك الصراع مع باكستان حول إقليم كشمير الهند كثيراً وأضعف مواقفها الإقليمية أكثر، خصوصاً أنه ساهم في إشعال الأوضاع أكثر وتزايد فجوة

1 Byron Chong, "Understanding SINO-INDIAN Relations – a Theoretical perspective", Center for International Maritime Security, April 28, 2016, in: [https://cimsec.org/understanding-sino-indian-relations-theoretical-perspective/\(20/09/2021, 11:12\)](https://cimsec.org/understanding-sino-indian-relations-theoretical-perspective/(20/09/2021, 11:12))

2 ناداكارني، مرجع سابق، ص 200.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

عدم الثقة في علاقات الهند والصين، مسألة الغش هي الأخرى شكلت أطراف العلاقات البينية طيلة عقود مضت، خاصة بعد تردي العلاقات والمحاولات العديدة لإعادتها إلى المسار الحقيقي، الذي يمكن أن يربط قوتين إقليميتين بشكل مثالي، الاتهامات المتبادلة بشأن دعم باكستان، المناوشات الحدودية العديدة المسجلة، الزيارات العديدة لرجال الدين البوذيين إلى التبت.¹

العلاقات البينية: التنافس والشراكة

من المعقول أن تشكل دولتان بحجم الصين والهند نمطاً استثنائياً للتفاعل، الأزمات بدورها تشكل البعد الأبرز في علاقات الطرفين، ميز ذلك الزيارات المختلفة لمسؤولين مرموقين من كلا الطرفين في مناسبات مختلفة، واتفق الجانبان على تحييد الأزمات جانباً بهدف توقيع شراكة استراتيجية باعتماد بروتوكولات تعاون تمهد لاعتماد متبادل أقوى يعيد العلاقات بشكل أقوى.

في ختام سنة 2005، أعلن الطرفان أن العلاقات بلغت مستوى يجب أن يمتد لأبعد مستوى، والسلام الإقليمي يتطلب تعميق الطابع الاستراتيجي الذي وصل إليه في المستوى العالمي، والشراكة بينهما أصبحت أمراً ملحاً للقرن الحالي،² ومن متطلباتها السعي للحفاظ على التوازن القائم بينهما، والأمن والتنمية في المنطقة، والتصدي لكل التهديدات الناشئة في منطقة شرق آسيا، وتأمين الموارد في المحيط الهندي.

على جانب آخر؛ تم الإعلان في الاتفاق على أهمية الحفاظ على مستوى جيد من الاستقرار الاستراتيجي في العلاقات البينية، وتعزيز العمل السياسي كخيار سلمي يعمل على

1 David Scott, "Sino-Indian Security Predicaments for the Twenty-First Century", *Asian Security*, vol. 4, no. 3 (2008), p 245.

2 ناداكارني، مرجع سابق، ص 204.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

توضيح الرؤى للقيادات السياسية في كلا البلدين والتركيز على القوة الناعمة لكليهما عبر توثيق التبادل الثقافي وتعزيز الوعي المشترك.¹

تظهر الجوانب الأهم في العلاقات الثنائية ذات الطابع الاستراتيجي من خلال إعادة تعريف المأزق الأمني الإقليمي من طرف القوتين الإقليميتين، سواء في بحر الصين الجنوبي أو جنوب آسيا، تثيرها أكثر المنافسة الإقليمية الشديدة بين الطرفين، طالما تظهر أوجه ذلك في محاولة عرقلة الطرف الآخر في المنتديات الإقليمية، أو الصفقات المختلفة للموارد، رغم أنهما حاولا تعزيز هذه العلاقات بين الفينة والأخرى، إلا أن السمة البارزة لذلك تظهر من خلال المأزق الأمني، فمن جهة؛ تلعب علاقات الاعتماد المتبادل وتعزيزها عن طريق توضيح مجالات التعاون في القضايا والتهديدات الأمنية المشتركة، ومن جانب آخر تقلل العلاقات الحذرة من محاولات تعزيز عامل الثقة وإذابة التوتر الناتج عن مختلف الملفات العالقة بينهما.

تتضاعف الاحتمالات وتتراوح بين الشراكة والتنافس، من الواضح أن أهداف الطرفين تتقاطع ما يجعل التنافس محتتماً، في حين أن المسؤوليات الإقليمية تجعل الصورة ضبابية، تنتج عنها جملة من الاعتبارات، من حيث المبدأ تساهم هذه المسائل في إدراك صناع القرار بأهميتها وضرورات تحسين العلاقة القائمة بفعل التغيرات الاستراتيجية على الساحة العالمية، وإعادة بناء التوازنات الإقليمية والعالمية حسب المصالح وترتيبها حسب أولويات الدول، على هذا الأساس مثل تعزيز التعاون التقني والاعتماد الأمني المتبادل حيزاً مهماً في العلاقات الثنائية،* نتيجة رغبة الطرفين في الحفاظ على السلم الإقليمي، ولعل أهم الاعتبارات القائمة

1 المرجع نفسه، ص 205.

• يتبين موقف البلدين بوصفهما أكبر دولتين في شرق آسيا، يمثلان اقتصاداً مهيمناً آخذاً في التمدد، ويتحتم عليهما توحيد الجهود والتعاون رغم العوائق الشديدة التي تحول دون بناء الثقة بشأن تعزيز التعاون الأمني الذي يعد على رأس الاهتمامات الثنائية، وخلق اعتمادية متبادلة في المجال الأمني وتطويره تماشياً مع البيئة الأمنية الاستثنائية لشرق آسيا كأحد الأدوار المهمة للقرن الحادي والعشرين.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

تتم على الجهود التي يمكن أن تضبط السلوك الإقليمي، بالأخص قضايا الإرهاب الدولي، الذي أدى إلى انقلاب في مفهوم التهديدات ذات الطابع الإقليمي، بتوسعها لتشمل التأثير العالمي، وكذا اهتماماتهما البحرية في المحيط الهندي، ما يشكل خطراً على أمن الامدادات وعليه فإن ذلك يساعد على إذكاء المنافسة، تتغلب على ذلك اعتبارات من بينها أن الهند خططت طيلة العقد الذي تلى الحرب الباردة للتوسع شرقاً نتيجة اقتناعها بأن ممارسة أدوار أكبر تكفل لها مكانة مهمة في السياستين الإقليمية والدولية يمر عبر تبني سياسة إقليمية أكثر انفتاحاً على شرق آسيا.¹

ما يتضح في التبادل الثنائي الأمني أن الصين والهند تعملان على تحييد شبكة الضغائن السابقة، على الأقل في بداية القرن الحادي والعشرين، الفرصة الأهم لقادة البلدين من أجل توسيع المدارك الأمنية عبر ضمان آليات إقليمية للتعاون الأمني الثنائي، وإيجاد هيكلية مشتركة للتعاون الإقليمي في آسيا، المنتديات التي كانت تعتبر وسيلة للتنافس ومحاولة تقييد الطرف الآخر جعلت من علاقات الصين والهند أكثر تعقيداً، رغم ما تمثله المناسبات الإقليمية وعقدها من زيادة الجهود المشتركة بشأن الدفاع المشترك، يعطي ذلك الانطباع بأنه يمكن تحسين العلاقات الثنائية على أكثر من مستوى، خاصة إذا ما ربطنا الاهتمامات الثنائية بتوسيع مجالات التجارة الثنائية ورفع قيمتها، وتوضيح أجندات العمل المشترك وتعزيز عمليات بناء الثقة التي تتطلب إدراكاً مفراطاً بأهمية تجاوز العقبات الإقليمية بشأن البناءات المؤسسية في شرق آسيا التي تتخبط فيها الصين والهند، مما يبين وجهة نظرهما وحسن نيتهما حول زيادة التعاون وتجاوز المخاوف من الصلات المختلفة للهند مع شركائها الدوليين في شرق آسيا

1 Byron Chong, op-cit.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

وتحفظهم على توسع الصين في آسيا عبر جملة من خططها للألفية الثالثة، كما يمر عبر اعتراف الصين بأدوار الهند في المعادلة الأمنية لشرق آسيا.¹

على ضوء التغيرات الاستراتيجية العالمية؛ وضعت الصين خطاً عديدة لتوسعها في الأسواق العالمية وضمان وصول منتجاتها بشكل أسرع عبر منظومة من خطوط النقل البرية ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، تظهر على ضوءها الهند كمساهم مهم في المشروع الصيني، كون مصالحها تقع في مستوى مهم من هذه الشراكة وسعيها لتحقيقها والتخفيف من مستوى عدم الثقة، وتجاوز الاتفاقيات الاستراتيجية التي تضم الصين إلى جانب منافسي للهند (باكستان)، وضرورة احتواء الصين كونها شريكاً ذو صفات خصوصية يمكن أن يساهم في تطوير البنية الاقتصادية والتكنولوجية وحتى الأمنية في منطقة شديدة التقلب.²

ديناميكيات الانتقال في الشراكة الصينية-الهندية

يمكن أن يتعارض تطلع الهند نحو القيادة الاستراتيجية مع وجود الصين إلى جانبها، ويمكن أن يؤدي التوغل الصيني في جنوب آسيا بجوار الهند إلى مزيد من الاحتكاك غير المرغوب فيه، خاصة في المرحلة التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث تعمل استراتيجيات التحوط* على دعم ديناميكيات التفاعل التي تتفاقم في علاقات الجانبين، خاصة مقاومة التصعيد التي تقضي بالتزامهما بالحد الأدنى من التهديد، نتيجة امتلاكهما ترسانة من

1 ناداكارني، مرجع سابق، ص-ص 209-210.

2 Byron Chong, op-cit.

• يجادل ميديروس E.Medeiros بأن استراتيجية التحوط تشمل اتباع سياسات تشدد على آليات الانخراط والتكامل، ومن جهة أخرى التأكيد على التوازن الواقعي في صيغة التعاون الأمني الخارجي، يمثل هذا التعريف الجوهر المحرك للشراكة الهندية الصينية، يظهر ذلك من خلال استراتيجيات الانخراط المرتبطة بأجندة تحدد مجالات تلاقي كل منهما، فالهند تعتبر أن الشراكة مع الصين مهمة للفصل بين قضية كشمير وعلاقة الصين مع باكستان، وعليه يقتضي هذا الأمر أن يحول دون عزل الهند استراتيجياً في جوارها الإقليمي أو ضمن خططها بالانخراط في شرق آسيا، للمزيد ينظر:

ناداكارني، مرجع سابق، ص 213.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

الأسلحة النووية والصواريخ بعيدة المدى التي يمكن أن تصيب أهدافها بشكل دقيق (رغم أن الصين تحتفظ بعدد أكبر من الأسلحة مقارنة بالهند)، حجم القبول الهندي لا يكفل سباقاً تصعيدياً للتسلح يمكن أن ينجم عليه تهديد مباشر باستخدام الأسلحة النووية، ناهيك عن الاحتكاك المتقطع بين الفينة والأخرى الذي تشهده حدود البلدين.

الحذر الذي يتصف به تطوير العلاقات الصينية الهندية وامكانيات تعميق الشراكة، يدل على حسن نية الطرفين في تجنب مسار التصادم الذي يعد خياراً مستبعداً، تقف الهند على حافة الخطر بالنسبة لحدودها الشرقية ولا ترغب في تحريك العوامل الديناميكية يتطلب تطوير علاقاتها مع الصين، دون المساس بمسائلها القومية، في حين أن انخراط الصين مع الهند هو أحد الحلول الكيفية لقضية الحدود المستعصية، التي يمكن أن تستمر لعقود قادمة، خاصة أنها أقل قدرة على تحمل تكاليف حرب مع الهند قادرة على إشعال منطقة شرق آسيا وتهديد العالم، الذي يعيش وضعاً استراتيجياً متردياً،¹ بالمقابل تتحفز العلاقة بدناميكية الرغبات في بيئة سلمية يعكس الطموحات الصينية والهندية من أجل معالجة الشوائب التي ترسخت لعقود في جوارهما الإقليمي، يؤدي ذلك إلى تغيير الواقع الذي تفرضه البيئة الأمنية لشرق آسيا.

التوازن الاستراتيجي بين الصين والهند

يمكن رؤية العلاقات الصينية الهندية من وجهة نظر أنصار التوازن أن الخصائص التي تبرز من علاقة دولتين لهما تاريخ طويل من التعاون والتصادم والتنافس، أنه لا توجد قوة مركزية يمكن أن تضبط سلوك الطرفين، فالمصالح الصينية تندفع نحو جنوب آسيا بصورة حساسة تثير قلق الهند، تتجسد عبر جملة من الإجراءات التي تنفذها الصين ضمن استراتيجيتها في المحيط الهندي والذي يعني أمراً مؤكداً قائماً على توزيع قواتها (خاصة بعد انتهاجها سياسة

1 ناداكارني، مرجع سابق، ص 216.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

التحديث في مؤسساتها العسكرية)، تتوافق والخطى التي رسمتها مسبقاً، يدفع ذلك الصين إلى الإبقاء على توازنها مع الهند قوياً، ويكفل إبقاءها على مصالحها وبناء قوة تتوافق وطموحها في ربط مصالحها ببعض، في حين أنّ أنصار التيار التعاوني طالما ينادون بتعزيز العلاقات بعيداً عن التوازن الاستراتيجي رغم ما يمكن أن يمهّد لتحقيق أرباح تضمن زيادة المكاسب الإقليمية، رغم ما يمكن أن يشكّله ذلك من توترات تقضي إلى تصادمات بين قوتين نوويتين، خصوصاً أنهما خصمان متنافسان، وشريكان مهمان في المؤسسات الدولية مثل منظومة بريكس (BRICS) ما يمكن أن يؤدي للسلام بينهما.¹

لا يقف الحال على ذلك فقط بالنسبة للهند، التي تتوق إلى توسيع مدرّكاتها الأمنية والاتجاه شرقاً عبر تعزيز الشراكة والانخراط أكثر في النسق الإقليمي لشرق آسيا، الذي أضى فضاءً مهماً لممارسة استراتيجيتها يدفع أكثر نحو تطوير أسواقها، وتطبيق استراتيجية التحوط ضد أي تراجع في علاقاتها المتحسنة مع الصين، وترتبط عبر جملة من الترتيبات مع اليابان والولايات المتحدة لقاءات دورية لمناقشة القضايا الأمنية، التي تدخل في صلب اهتمام الهند، التوجه شرقاً يعد بذلك فرصة جيدة للهند لأجل كسب أوراق مهمة تضغط بها في إطار علاقتها مع الصين، كما أنّ ذلك يؤهلها للتوغل في علاقاتها وتحسينها مع الشركاء الإقليميين في آسيان، ترغب الهند في توازنها مع الصين على تعزيز موقعها في المنتديات الإقليمية في شرق آسيا إيماناً منها بأنها هي المفتاح لتجسيد خطتها للقرن الحادي والعشرين وتعزيز انتشار منتجاتها في الأسواق الآسيوية.²

1 Byron Chong, op-cit.

• تنظم الهند إلى ترتيبات استراتيجية تعتبرها مهمة لممارسة أدوار أكبر في بيئتها الإقليمية التي تنتمي إليها، أو التي ترغب في تعزيز استراتيجيتها الأمنية عبرها، كما أنّ حجم التوافق في علاقاتها مع اليابان والولايات المتحدة، ساهم بشكل كبير في مسعاها للقرن الحالي عبر استراتيجية "المحيط الهادئ-الهندي"، ينظر:

H. D. P. Envall, op-cit.

2 G. V. C. Naidu, "India, China and East Asia", in: G.V.C. Naidu, Mumin Chen, Raviprasad Narayanan, **India and China in the Emerging Dynamics of East Asia**, (India: Springer, 2015), p-p 14-17.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

مواجهة الاختلالات التي يمكن تتسبب فيها عمليات التحديث المرافقة لامتلاك الجانبين للسلاح النووي، تقوم على خلفيات مهمة تتناسب وطروحات المسؤولين في الهند والصين، من جهة تخشى الصين تبعات تسوية قضية تايوان، ويمكن أن يترافق ذلك مع مسائل مشابهة لا يمكن لها السماح بمعالجتها خارج إطار رؤيتها، في حين أن المخاوف الهندية تترجم في معالجة القضايا العالقة في جوارها أو تحسين روابطها مع جيرانها الذين يحتمل دخولهم في حرب معها.

تقف تناقضات الشراكة الصينية الهندية على قدرة الطرفين على توسيع علاقات الاعتماد المتبادل عبر تبديد الشكوك حول إمكانيات التصعيد والتصادم، يمثل سوء الإدراك عقبة حقيقية أمام توجيه العلاقات بين الجانبين، مع ما تمثله من فرص جيدة لمواجهة الاهتمامات الأمنية الثنائية بدلا من اللجوء إلى القوة الصلبة من أجل تسوية الخلافات، لا ينشأ الدافع حسب فاليري روسو (Valérie Rosoux) للتأويل الرسمي للأحداث استجابة للظروف الدولية والإقليمية إلا مزيداً من الشراكة وعدم الالتفات للتأثيرات التي يمكن أن تتشكل في إطار معضلة الأمن،¹ يرمز ذلك إلى تكوّن شعور يساعد على تعزيز الشراكة بين الصين والهند في المستقبل.

1 ناداكارني، مرجع سابق، ص 249.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

المبحث الثالث: التوازنات الإقليمية وتفعيل التعاون الأمني في شرق آسيا

تسعى دول شرق آسيا إلى الحفاظ على نمط من التوازنات الإقليمية ذات البعد الاستراتيجي، تمثل علاقات تلتزم فيها بعدم الدخول في حرب، والإبقاء على حالة الاستقرار والسلام الإقليمي، كنوع من السلم الحذر، وعليه فالقوى الأساسية في شرق آسيا تلتزم بكونها فاعلة ذلك بالحفاظ على السلام ونمط الاتصالات المعقدة التي تربطها الدول فيما بينها، ولا يمكن أن تسمح بتزايد التوترات في شرق آسيا، فالتوجهات العامة للسلوك الدولي في شرق آسيا تتميز بالتناسق مع التوجهات الواقعية وتنحصر في تحقيق الاستقرار التي ترتبط بوظيفة التوازن الأساسية.

تعمل الولايات المتحدة منذ عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية على بسط هيمنتها على شرق آسيا عبر شبكة علاقاتها التي ربطتها مع أنظمة المنطقة، كذلك روسيا الاتحادية تحاول لعب دور أكبر مقارنة بالولايات المتحدة، كذلك تعاضم القوة الصينية في بحر الصين الجنوبي وشرق آسيا، عموماً عززت من فقدان الولايات المتحدة لبعض من نفوذها على المنطقة، كونها تعمل على تعزيز علاقاتها مع دول شرق آسيا وجذب اهتمامها عبر خطتها "حزام واحد، طريق واحد"، وهي بذلك تؤثر على توازن القوى الكبرى، والولايات المتحدة تضغط على الصين لزيادة المنافسة، من أجل هدف الحفاظ على نظام الهيمنة الذي اعتمدته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

مقابل ذلك، تبحث روسيا عن معالمها في شرق آسيا، وهي تتاضل للحفاظ على توازن القوى مع الصين لصالحها، ومنذ تغيرت الإدارة الروسية في 2012، برزت معالم كسر الهيمنة الأمريكية في شرق آسيا متجسدة في سلوك روسيا الخارجي، أهمها الأهداف الاقتصادية والأمنية.

المطلب الأول: التعاون الثلاثي الصين-اليابان-كوريا الجنوبية

في اجتماع الدول الثلاث (الصين-اليابان-كوريا الجنوبية) في جيجو (Jeju) (كوريا الجنوبية، 29 ماي 2010)، تم التأكيد على وضع رؤية مشتركة للعقد الثاني من القرن الواحد والعشرين قائمة على تصور يقضي بتحقيق أهداف مشتركة تعمل على ضرورة تعزيزها بغرض التعاون بحلول العام 2020 كهدف أولي، تعد أولوية للدول الثلاث، حيث أنّ تطوير مجالات أوسع من تبادل الأشخاص، والسلع، والخدمات، ورؤوس الأموال، فضلا عن التعاون في القضايا الإقليمية، وكذا العالمية، خاصة اتفاق الدول الثلاث على دف العلاقات التعاونية بينها، لتضفي الطابع المؤسسي على تعاونها، ويتضمن ذلك كل إجراء يشمل بناء الثقة، وتعزيز المنفعة المتبادلة، والتنمية المشتركة.¹

تبرز القضايا الخلافية التي تحجب الثقة في علاقات اليابان، الصين، كوريا الجنوبية في الواجهة، تظهر الذاكرة التاريخية لشعوب شبه الجزيرة الكورية والصين، وتتكاثر الصورة التي ترسمها شعوب المنطقة حول مسألة عدم اعتذار اليابان وبالتالي عدم معالجتها -بالجدية الكافية- لهذا الملف يؤثر بشكل كبير على عملية بناء الثقة، مقابل ذلك تظهر النزعة القومية بشكل حاد في علاقات الدول الثلاث، وتتجسد في الاحتجاجات التي تقترن عادة بالقضايا الدولية، بالأخص النزاعات حول الجزر الممتدة في بحر الصين الشرقي، وتساهم التحولات الناتجة عن ميزان القوى الإقليمي في خلق حالة من عدم اليقين، وانعدام الثقة بخصوص نوايا الدول، ويتعاضد هذا الشعور بفعل سياسات الصين في جنوب شرق آسيا، كما أن النوايا العسكرية اليابانية تثير شكوك القادة في كل من الصين وكوريا الجنوبية.²

1 Ministry of foreign affairs of Japan, "Japan-China-ROK Trilateral Summit: Trilateral Cooperation VISION 2020", in: <https://www.mofa.go.jp/region/asia-paci/jck/summit1005/vision2020.html> (2017-04-03, 13:00).

2 Andrew I. Yeo, "China-Japan-Korea Trilateral Cooperation: Is It for Real?", *Georgetown Journal of International Affairs*, Vol. 18, No. 2 (Summer/Fall 2017), p 70.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

تمثل هذه الحالات قضايا حساسة في علاقات الدول الثلاث، فمنذ العقدين الماضيين حاول قادة الدول تكثيف اللقاءات بينهم بشكل دوري، في السابق كانت الاجتماعات تقام بشكل رسمي أثناء المنديات الإقليمية (ASEAN+3)، لكن مع بداية القرن الحادي والعشرين، ظلت الاجتماعات الثلاثية غير رسمية ومنخفضة نسبياً، ومع ذلك، فإن الاجتماع الثلاثي لعام 2003 في بالي (إندونيسيا) تقدم نحو مزيد من الإجراءات الشكلىة؛ حيث أصدر القادة الثلاثة إعلاناً مشتركاً بعد اجتماعهم، وانتشر التعاون الثلاثي في اجتماعات متعددة منفصلة لوزراء الخارجية والاقتصاد والمالية والصحة والعلوم، ولم يجتمع قادة البلدان الثلاثة مرة أخرى حتى أوائل عام 2007، عندما اقترح رئيس الوزراء ياسو فوكودا¹، استضافة الاجتماع السنوي للقادة خارج إطار الآسيان زائد ثلاثة، عقد رؤساء الدول الثلاثة أول قمة ثلاثية مستقلة لهم في فوكوكا (اليابان) في ديسمبر 2008، اتخذ التعاون الثلاثي-خلالها- خطوة أخرى نحو إضفاء الطابع المؤسسي في اجتماع عام 2010 عندما اقترح رئيس كوريا الجنوبية لي ميونغ باك إنشاء أمانة للتعاون الثلاثي، وبالإضافة إلى تقديم الدعم الإداري وخدمات السكرتارية لمختلف الآليات الاستشارية الثلاثية، تقوم الأمانة باستكشاف جداول أعمال جديدة للتعاون وافتتحت أمانة التعاون الثلاثي الجديدة في سيول (سبتمبر 2011)،² إضافة إلى مؤتمر القمة الثلاثي، ومؤتمر التعاون التقني، أنشأت البلدان الثلاث آليات تشاورية تشمل ثمانية عشر اجتماعاً وزارياً وأكثر من مائة مشروع تعاوني.²

تترتب أهمية التعاون الثلاثي بين الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية عن النظر إلى أن تطوير العلاقات الثلاثية هو إنجاز في حد ذاته، خاصة إذا ما استرجعنا الإرث التاريخي الذي

• ياسو فوكودا (Yasuo Fukuda)، رئيس الوزراء الياباني الفترة (2007-2008).

1 Andrew Yeo, *China, Japan, South Korea Trilateral Cooperation: Implications for Northeast Asian Politics and Order*, EAI Issue Briefing No. MASI 2012-07 (November 6, 2012), p 2.

2 Muhui Zhang, *Proceeding in hardship: the trilateralism-bilateralism nexus and the institutional evolution of China-Japan-South Korea trilateralism*, *The Pacific Review*, 31:1, (2017), p 57.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

يجمع الدول الثلاث، وكذا فترة الحرب الباردة التي كرس انقساماً ومخاوف كبيرة، إذا أخذنا في الاعتبار استعمار اليابان لشبه الجزيرة الكورية وأجزاء من الصين، أو المواجهة العسكرية المباشرة بين الصين الشعبية وكوريا الجنوبية خلال الحرب الكورية، وردود الفعل من التوسع الشيوعي في شمال شرق آسيا، قطع التعاون الثلاثي بذلك شوطاً طويلاً نظراً لطبيعة العلاقات بين شمال شرق آسيا خلال نصف قرن الذي تلا الحرب العالمية الثانية؛ وبالتالي، فإنّ تطوير العلاقات بتشكيل اللجان الفنية يمثل "تعبيراً عن الإرادة السياسية" من جانب الدول الثلاثة لتحسين العلاقات بينها في شمال شرق آسيا.¹

يدور التعاون الثلاثي حول مسائل دنيا ناعمة تمثل أساساً مشتركاً للدول الثلاث للتعاون المتبادل، وينطبق ذلك على الاجتماعات الوزارية واجتماعات المسار الثاني، وكذلك على القمة الثلاثية السنوية التي يشارك فيها رؤساء الدول، تخلق الاجتماعات ديناميكية تقدم للقمة الثلاثية إطاراً براغماتياً خارج الصندوق التقليدي للتبادل الأمني والاستخباراتي، اختارت الدول المضيفة عادة موضوعات غير مثيرة للجدل، تراهن عليها من أجل إجراءات بناء الثقة الإقليمية في ظل وضع دولي أقل تشابكاً، خاصة أن التطور في الأحداث الدولية يؤثر بشكل أو بآخر على مسار العلاقات الثلاثية.

على الرغم من أن الروح التعاونية للإطار الثلاثي تمكن الدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين من الشعور "بالأمان" نسبياً، إلا أنّ الارتباطات الثنائية للدول المشاركة في العلاقات الثلاثية لا تزال تعاني من مشاكل هيكلية وتاريخية أساسية، فعودة ظهور النزاعات الإقليمية بين جميع البلدان الثلاثة هي مجرد مظهر من مظاهر العلاقات الثنائية المضطربة، ويقر موظفو اللجان الفنية بسهولة بأنّ مؤتمر القمة الثلاثي وتلك اللجان الفنية ليس المكان المناسب لمعالجة القضايا السياسية العليا، كما أنها ليست المكان المناسب لمعالجة القضايا والمشاكل

1 A. Yeo, op-cit, p 3.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

الثنائية، كلها تفرض قيوداً على ما يمكن أن يحققه التعاون الثلاثي في الواقع في شمال شرق آسيا.¹

في تأكيد تحسين العلاقات المرتبطة بالتعاون متعدد الأطراف؛ تعمل الدول الثلاث على تعزيز الالتزام بالترتيب الثلاثي، الذي يعمل كصمام لتذليل العقبات الأمنية التي تلقي بظلالها على علاقات الصين، اليابان وكوريا الجنوبية، يعني ذلك أن تجاوز الذاكرة التاريخية والعلاقات الضيقة بين البلدان الثلاث (خصوصاً المسائل الحدودية العالقة سواء بين اليابان والصين، أو بين اليابان وكوريا الجنوبية)، أمر لا مفر منه إذا ما تحققت الإرادة السياسية في تعزيز التعاون الثلاثي ونقله إلى مرحلة أكثر عمقاً وبراعماتية، حيث تتمحور قيمة ذلك في استراتيجية التحوط من الصين وتزعّمها للمنطقة، وتنافسها الشديد مع اليابان على ذلك أمر يدركه صناع القرار ويحاولون تلافيه عبر حزمة الإجراءات التي تقيد سلوك الصين عبر الإطار التعاوني.

يتمثل السعي الذي ترمي إليه الثلاثية بين اليابان-الصين-كوريا الجنوبية في تحقيق وتيرة مهمة للجهود المبذولة نحو ترسيخ المنظومة المؤسسية الإقليمية في شمال شرق آسيا، يكمن الإدراك في هذا المسعى المأسسة لإقليمية في شمال شرق آسيا لن تتنافس مع الجهود التي تقودها الآسيان لإنشاء هيكل متعدد الأطراف في شرق آسيا، حيث تبرز الحاجة إلى إمكانية أن يصبح شمال شرق آسيا مركزاً لهيكل متعدد الأطراف في منطقة شرق آسيا كنتيجة للتعاون الثلاثي؛ فمن المهم الملاحظة أن الصين واليابان وكوريا الجنوبية مشاركون نشطون في مختلف الترتيبات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تقودها الآسيان، وهيكل التعاون الثلاثي إنما نشأ

1 Ibid, p 3.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

عبر مركزية الآسيان، ومن المرجح أن يتعزز هيكل التعاون الثلاثي لتطوير بنية إقليمية متعددة الأطراف محورها الآسيان في شرق آسيا.¹

تشير التجارب التي تربط الدول الثلاث إلى أنها تبذل جهوداً مشتركة لتعزيز العلاقات بينها، إذا ما نظرنا إلى تراتبية وحجم الاعتماد المتبادل فيما بينها، نجد أن الاضطرابات والأزمات المالية المتعاقبة دفعت القادة السياسيين إلى العمل أكثر ضمن إطار مشترك لتجاوز العقبات، التي من المفترض أن تنقل الدول الثلاث إلى مراحل أعلى، خصوصاً الحذر المشترك بين كوريا الجنوبية واليابان من انسحاب وشيك للولايات المتحدة من دعمها الأمني للبلدين، يعمل على التفكير جدياً في دعم اتفاقية التجارة الحرة كمرحلة يمكنها تعزيز التبادلات الأمنية وتسريع عمليات بناء الثقة بين الأطراف الثلاث، حيث استفاد الهيكل الثلاثي للتعاون من مكاسب مهمة نظير الأزمة المالية العالمية نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، رفع سقف الطموحات إلى نقل التعاون بين الصين-اليابان-كوريا الجنوبية إلى مراحل أكثر عمقاً، حيث توفر المحادثات الثلاثية منتدى سياسياً لتجمع الحكومات الثلاث تتم وفق وتيرة ديناميكية؛ إلا أنها في الواقع صفقات ومفاوضات موضوعية قد تساهم في عدم التخفيف من حدة التنافس الإقليمي خصوصاً بين اليابان والصين.²

مع هذه الطموحات؛ بقي اجتماع القادة الثلاث متذبذباً وكثيراً ما تأجل انعقاده بين سنتي 2012-2015، وتربعت الخلافات البينية على رأس الأسباب المؤدية لعقد القمة الثلاثية، كما تم تأجيل اجتماع وزراء الخارجية الثلاثي واجتماع وزراء التجارة والاقتصاد الثلاثي إلى مارس ونوفمبر 2015 على التوالي، وأعاق المناخ السياسي تقدم مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية، نتيجة لعدم وجود حوافز سياسية حقيقية، حيث أثارت مواقف اليابان بشأن التصورات

1 Bhubhindar Singh, "Trilateral Northeast Asia FTA: Pragmatic Regionalism", in: Bhubhindar Singh and others, *Is Northeast Asian Regionalism the Center of East Asian Regionalism?*, S. Rajaratnam School of International Studies, (July 1, 2012), p 9.

2 M, Zhang, op-cit, p 63.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

التاريخية في زمن الحرب غضب الحكومتين الصينية والكورية؛ علاوة على ذلك، فإن ردود الفعل الصينية مع الغموض الدبلوماسي في عدم التمييز بين التعاون الثلاثي والثنائي قلق اليابان وكوريا الجنوبية حول المصالح الصينية في شرق آسيا، ومكاسبها المطلقة وكيفيات تحصيلها،¹ كلها تمثل عوائق يمكن أن تعطل سير اجتماعات القمة التي تربط الدول الثلاث، فمن وجهة النظر الإقليمية لا يمكن النظر إليها على أنها الرمز للسلام في شمال شرق آسيا.²

على ذلك الأساس، كانت إشكالية توقف دبلوماسية القمة إلى سلسلة من الآثار الكارثية على الاجتماعات الوزارية والحوارات الثلاثية على مستوى العمل والمشاريع التعاونية خلال عامي 2013 و2014، اتخذت الصين موقفاً متردداً تجاه عقد القمة الثلاثية، رغم انخراط كوريا في جهود التنسيق المستمرة مع اليابان والصين من أجل استئناف المباحثات الثلاثية بصفتها دولة الرئاسة، كانت الصين مترددة في الاستجابة لاقتراح كوريا، يترتب عن رفض الصين للقمة الثلاثية أن الصين تميل إلى رؤية العلاقة الثلاثية على أنها امتداد للعلاقات الثنائية بين الصين واليابان بدلاً من كونها ترتيباً مستقلاً متعدد الأطراف، ينجر عن ذلك تصور أن العلاقات الثنائية ضرورية جداً لنجاح العلاقات الثلاثية وحتماً يحتوي المباحثات الثنائية وكيفية تطويرها، هذا ما إذا أشرنا إلى أن تحسين المكاسب النسبية على النحو الذي يرضي جميع الأطراف مستحيل خصوصاً ما تعلق منها بالقضايا الأمنية.³

لكن التسليم بذلك يجعل الاتجاهات التي تعمل على تعزيز العلاقات الثلاثية أكثر ضعفاً وتشتيتاً، فمنذ أواخر التسعينيات، سارت الثلاثية بين الصين واليابان وكوريا على المستوى السياسي العالي بشكل دوري وتميزت بالعديد من التقلبات، لكنها تتصاعد أكثر، نظير الاعتبار الصراعية في علاقات الأطراف وآثارها التقييدية على استقرار الثلاثية التعاونية

1 Ibid, p 68.

2 Andrew I. Yeo, op-cit, p 74.

3 A. Yeo, op-cit, p-p 3-4.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

شديدة بشكل متزايد؛ فمن من المرجح جدًا أن تكون العلاقة الثنائية بين الصين واليابان تمر بفترة ركود طويلة، منذ أن وجهت اليابان (في قمة مجموعة السبع التي استضافتها في ماي 2016)، لومًا قويًا على الإجراءات الحازمة للصين في بحر الصين الجنوبي، يوجه ذلك التنافس بين الصين واليابان في الطابع الدولي الرسمي، بيد أن العلاقة بين اليابان وكوريا لم تكن أفضل بكثير -في ذلك الوقت-، على الرغم من اتخاذ اليابان وكوريا إجراءات مشتركة مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتهديد الذي تشكله كوريا الشمالية في السنوات الأخيرة، فإن النزاع بين جزر دوكدو/تاكيشيما يمثل عاملاً محركاً للصراعات الثنائية بين اليابان وكوريا.¹

حتى الضلع الثاني من الثلاثية التعاونية بين الصين وكوريا، الذي تبدو فيه العلاقات الثنائية أقوى داخل البنية الثلاثية، إلا أنها غارقة في مشاكل عميقة منذ عام 2016، أظهرت العلاقة بين الصين وكوريا اتجاهًا تصاعديًا منذ عام 2012، عندما تولى شي جين بينغ وجيون هي بارك منصبهما،* كانت زيارة الرئيس بارك إلى الصين وحضور الأخيرة للاحتفال بالذكرى السبعين للحرب ضد الفاشية في سبتمبر 2015 رمزًا لذروة النوايا الحسنة الثنائية، ومع ذلك، سرعان ما تقوضت في أواخر عام 2016، وأوائل عام 2017 بسبب الخلافات حول نشر نظام الدفاع الصاروخي (THADD)² في كوريا، وإذا لم يتم إيجاد حل في الوقت المناسب، سيؤدي إلى تقويض رؤية العلاقات الدبلوماسية الثلاثية في المستقبل.³

هذه التقلبات الشديدة التي تعرفها العلاقات الثلاثية رغم عدم الشفافية في ممارستها، وتعطلها عديد المرات نتيجة الأزمات السياسية والإقليمية المختلفة، التي لطالما عطلت نشاط القمة الرسمية للدول الثلاث، ورغم المخاوف الشديدة من المستقبل غير المعروف لتواصلها،

1 M, Zhang, op-cit, p 68-69.

* شي جينغ بينغ، (Xi Jinping) الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني (2012-).

جيون هي بارك (Park Geun-hye) رئيسة كوريا الجنوبية (2013-2017).

2 Andrew I. Yeo, op-cit, p 75.

3 M, Zhang, op-cit, p 69.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

لا يجعل منها محطة غير مهمة في السياسة الدولية لشمال شرق آسيا بصفة خاصة، وشرق آسيا بصفة عامة، نظراً للتكلفة المنخفضة النسبية، والمزايا المتوقعة من مخرجات التعاون الثلاثي، وتقف العلاقات الثلاثية في مفارقة أمنية صعبة تقف عائقا أمام المضي قدماً في تحسين العلاقات رغم تأكيد القادة السياسيين في اليابان وكوريا على تعهدهم بعدم مواصلة نشر نظام الدفاع الصاروخي وعدم إضفاء الطابع الرسمي على الثلاثية الأمنية التي تجمعهما مع الولايات المتحدة، رغم ذلك؛ إلا أنّ العلاقات الثلاثية لم تعد تسهم في إيقاف جو عدم اليقين في العلاقات البينية، بل ساهم في شل العلاقات الدبلوماسية بشكل عام، وتوقف القمة التي تجمع رؤساء الدول أمراً ينذر بأنّ الخلافات الثنائية تحجب العلاقات الثلاثية. بل تؤكد الطرح القائم على أنها لا تعدو مجرد مشاركة استراتيجية.¹

بذلت الحكومات الثلاث جهوداً مهمة لتحسين دبلوماسية القمة على الأقل من أجل تقريب وجهات النظر الإقليمية، كما أنّ تحسين العلاقات جاء عبر إعادة اجتماع قمة الرؤساء بعد جهود دبلوماسية للحكومات الثلاث من أجل إعادة ربط الاتصال مرة أخرى بعد الانقطاع الذي عرفته منذ سنة 2015، رغم أنّ الاجتماعات الخاصة بوزراء الخارجية والفنيين تواصلت دون تحديد موعد لإعداد قمة تجمع القادة الثلاث، واستمر الوضع على حاله إلى غاية 09 ماي 2018، الذي عرف أول اجتماع القمة مع غياب الرئيس الصيني الذي كان من المتوقع ان يقدم إعادة دبلوماسية القمة الى نصابها، وجاء فيه التأكيد على عمق العلاقات التي تجمع الأطراف منذ ما يربو عن عقد من الزمن، يدل ذلك على رغبة مشتركة في مواصلة التنسيق والتعاون من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة التي تتوقف على دعم ومواقف القادة الثلاث، خصوصاً أنه جاء قبل انعقاد قمة الولايات المتحدة مع كوريا الشمالية.²

1 Muhui Zhang, op-cit, p-p 455-457.

2 Ministry of foreign affairs of Japan, **The Seventh Japan-China-ROK Trilateral Summit**, May 9, 2018, see:

https://www.mofa.go.jp/a_o/rp/page3e_000850.html(12/05/2023, 06:17)

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

رغم المسار الذي بلغه التعاون الثلاثي بين الصين-اليابان-كوريا الجنوبية، وأهميته في شمال شرق آسيا ومعالجته للمشاكل الإقليمية، أو على الأقل ساهم في تذليل العقبات الأمنية، دون السماح بالدخول في حالة الحرب، إلا أن القادة الثلاث لم يغفلوا أهمية الانخراط في آسيان+3 وقمة شرق آسيا، بهدف تعزيز تكامل الآسيان يشير ذلك إلى أهمية المنطلق الذي ساهم في نشأة التعاون الثلاثي، وأهمية الإطار المؤسسي الذي يعمل على تفويض الصعوبات التي من شأنها تعديل المناخ السياسي لشرق آسيا.

جاء هذا الاجتماع ليثبت الأهداف التي تقدم زخماً سياسياً مهماً للتعاون الثلاثي، والحوار الإقليمي الذي يجمع القادة، أكد الاجتماع على التاريخ والمستقبل الذي يحيط بالمنطقة ومن شأنه الدفع بالدول الثلاث للحفاظ على مكتسبات عقد من التعاون الثلاثي كونه يكتسي طابعاً استراتيجياً مهماً،¹ مأسسة التعاون في شمال شرق آسيا ذو الطابع العقلاني، ويسهم في إعادة بناء الثقة الإقليمية، عبر التركيز على البعد الجغرافي، والحقيقة أن التعاون المشترك يضيف سمة أكثر تفاؤلاً بخصوص القضايا الإنسانية، والاقتصاد، والبنى الاجتماعية والثقافية، في حين أنه لم يشهد تحسناً كبيراً بما يتعلق بالمسائل السياسية وتعميق الاعتماد المتبادل فيها، خصوصاً القضايا الاستراتيجية التي تم الإشارة فيها خلال اجتماع وزراء الخارجية لسنة 2016.²

1 Ministry of foreign affairs of Japan, **Joint Declaration of the Seventh Japan-China-ROK Trilateral Summit**, May 9, 2018, see:

https://www.mofa.go.jp/a_o/rp/page4e_000817.html (12/05/2023, 06:17)

2 Ibidem.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

تحت هذا الإطار عقد اجتماع القمة أواخر سنة 2019 جاء لتوضيح الخطوط العريضة للنظرة المستقبلية للتعاون متعدد الأطراف بين الصين-اليابان-كوريا الجنوبية، ما يثبت أنّ اليابان وكوريا تحاولان الإبقاء على الحوار مع الصين كوسيلة للتحوط وإشارة منهما للصين على استعدادهما الكبير على مواصلة العمل المشترك وتنفيذ الاتفاقات السابقة التي تضمنتها اجتماعات القمة التي ربطت قادة الدول الثلاث على مدار عقدين من الزمن.¹

برزت التمثلات في طريق التعاون الذي يجمع الصين-اليابان-كوريا الجنوبية في أنها طريق محفوفة بمخاطر استمرار نشاط كوريا الشمالية النووي، وكذا التنافس المفرط في العلاقات الصينية الأمريكية، بالمقابل، يأتي تعزيز الثقة المتبادلة كإرث ترسخ في التعاون المتبادل بين القادة الثلاث وتمخض عن عقد اجتماعات كثيرة -رغم تذبذبها- ساهمت في الحفاظ على السياسة الدولية في شمال شرق آسيا دون حرب تجمع الأطراف الثلاث، الأمر الذي يحفز على مواصلة بذل الجهود في تأصيل العلاقات المتبادلة، والنظر بتقاؤل لمستقبل المجتمع الدولي (الذي شهد تغيرات عميقة منذ آخر اجتماع لقادة الدول الثلاث) خصوصاً تعزيز السلام والأمن الإقليميين وتعميق عمليات بناء الثقة بين الدول الثلاث.²

في الواقع رغم تذبذب انعقاد اجتماعات القمة للقادة الثلاث، والعلاقات التي تشهد بروداً أحياناً إلا أنه من الأهمية بمكان النظر للتعاون متعدد الأطراف بينها على أنه وسيلة لدفع السلم والأمن الدوليين في شمال شرق آسيا في المستقبل المنظور.

1 A. Yeo, op-cit, p 5.

2 Ministry of foreign affairs of Japan, **Trilateral Cooperation Vision for the Next Decade**, see: <https://www.mofa.go.jp/files/000552950.pdf> (12/05/2023, 06:17)

المطلب الثاني: التعاون الثلاثي مع الولايات المتحدة

لا يختلف المفكرون حول دقة الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في شرق آسيا، فلو سلمنا بأن البنية الأمنية لشرق آسيا غير مكتملة المشهد؛ فإنّ الولايات المتحدة هي متسيدة المشهد الاستراتيجي في شرق آسيا، وتناهض بذلك مواقف إقليمية عديدة وتساهم في ضبط الجوانب الأمنية للمنطقة، وعلى مدى العقود التي تلت نهاية الحرب الباردة، لم تكف الولايات المتحدة عن دعم استراتيجيتها طيلة الحرب الباردة، لكن التغير الذي شهده العالم بعد أحداث 11 سبتمبر لم يكن ليبقي الولايات المتحدة المسؤولة الوحيدة عن ضبط الأمن في شرق آسيا، وأدى ذلك إلى تحوط حلفائها وتزايد مخاوفهم من تخلي الولايات المتحدة عنهم، وانحياز تحالفاتهم معها الأمر الذي دفعها للانخراط في توازنات إقليمية مع الولايات المتحدة كسبا منها للغطاء الذي تفرضه الهيمنة الأمريكية على المحيطين الهادئ والهندي.

فقدت التصورات ضمن المخطط الذي قدمته الولايات المتحدة عن الأمن في آسيا الباسيفيك بعد الحرب الباردة جزءا كبيرا من تأثيراته المرغوبة، وبفعل تغير البيئة السياسية الدولية في شرق آسيا، ما دفع الولايات المتحدة إلى تغيير الإطار الاستراتيجي للمنطقة وإعادة النظر في نظام المحور الذي ساهم في تعزيز الترتيبات الأمنية التي وضعتها طيلة الحرب الباردة، وتتغير الحقائق الاستراتيجية في شرق آسيا حيث تتمتع دول شمال شرق آسيا ورابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) بالنمو الاقتصادي المستمر والتحديث العسكري المحسن، وتجسد الصين -على وجه الخصوص-، هذا النمو والتحديث المستمر ما جعل المنطقة تواجه تحدياً كبيراً آخذاً في التوسع ومع عدم انخراطها في أي تحالف مع دول المنطقة يمنع توضيح الرؤية، يجعل التحدي الأمريكي أكبر في عملية الضبط الاستراتيجي والأمني للمنطقة ويجعلها تسعى لتوسيع التبادلات الأمنية وعمليات التدريب باستمرار مع شركائها الأمنيين في شرق آسيا.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

تشمل بذلك الأطر متعددة الأطراف عدة دول؛ تحاول من خلالها الولايات المتحدة إعداد هندسة أمنية تمثل خارطة لحشد الالتزام في حال اختلال الأوضاع في شرق آسيا، ولا تريد الولايات المتحدة أن تكرر مفهوم مجتمع الأمن الذي ترسخ في فترات زمنية سابقة تحافظ من خلاله على توازن القوى في المنطقة.

الولايات المتحدة واليابان وأستراليا:

أصبحت العلاقات الثلاثية بين الولايات المتحدة واليابان وأستراليا مرتبطة بشكل متزايد بالمصالح الأمنية المشتركة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث استند الحوار الاستراتيجي الثلاثي على سلسلة من الاجتماعات الوزارية رفيعة المستوى بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا، على الرغم من أنّ المجموعة بدأت في عام 2002.

ربما يكون الترتيب الدفاعي الثلاثي الأعلى من حيث الكثافة الدبلوماسية بين الترتيبات التي تتخبط فيها الولايات المتحدة، وبما أن كلاً من أستراليا واليابان حليفان للولايات المتحدة، وتشاركان في نفس المعايير والقيم والمصالح الديمقراطية والاستعداد لتطبيق المعايير الدولية مثل قانون الأمم المتحدة للبحار على القضايا البحرية الإقليمية، أدت هذه القواسم المشتركة إلى "الحوار الأمني الثلاثي"، منذ 2006 وإنشاء "منتدى التعاون الأمني والدفاعي" (SDCF) في 2007، وتكثفت الحوارات الدفاعية المنتظمة والمؤسسية بين أستراليا واليابان والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، كما تم تعزيز التدريبات المشتركة مثل (Talisman Sabre)،¹ مدفوعاً بتزايد الحزم المتصور للصين في الجنوب وبحر الصين الشرقي.¹

• Talisman Sabre تدريب عسكري أسترالي وأمريكي يهدف إلى التخطيط للعمليات الدفاعية وإجرائها. فيما يتعلق بالتدريب والخبرة، شاركت قوات الدفاع الذاتي اليابانية في هذا التمرين للمرة الأولى في يوليو 2015.

1 Howard Loewen, *Intra-Asia Pacific Defense Cooperation and the Emergence of a 2nd Order Security Architecture*, In: Stefan Fröhlich · Howard Loewen, *The Changing East Asian Security Landscape Challenges, Actors and Governance* (Germany: Springer 2018), p 36

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

تلقي "الفجوة الصينية" على موقف أستراليا (عكس اليابان)، من التعاون الثلاثي كونها معتمدة اقتصاديا على الصين وكانت أقل تهديدا بكثير من الحزم العسكري والدبلوماسي للصين، كان السياسيون الأستراليون غير مستعدين للتورط في التعقيدات الجيوسياسية في شرق آسيا، التي قد تثير الصين، كما تؤدي "الفجوة الصينية" إلى تصور متناقض وتفضيل سياسي تجاه الصين، خاصة بين اليابان وأستراليا؛ وبالتالي شكلت حلقة ضعف في التعاون الثلاثي الولايات المتحدة-اليابان-أستراليا، إذ أنها أدت إلى اختلاف المصالح بين الأطراف الثلاثة، ونتيجة لذلك، اختارت أستراليا استراتيجية التحوط في الفترات الفاصلة-المواءمة مع اليابان والولايات المتحدة لضمان الأمن مع الاقتراب من الصين لتحقيق النمو الاقتصادي، في عام 2009، انسحب رئيس الوزراء الأسترالي آنذاك كيفين رود (Kevin Rudd) من جانب واحد من الحوار الأمني الرباعي بين الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند، مثل بذلك علامة على الرضوخ لضغوط الصين الدبلوماسية وخوف أستراليا من تنفيها اقتصاديا¹.

تتألف مهام التعاون الثلاثي من أدوار دبلوماسية وتشغيلية وتعاونية، تتشاطر أستراليا واليابان والولايات المتحدة رؤية معيارية لقضايا الأمن الإقليمي والعالمي، حيث أعلنت الأطراف عن تصوراتها المشتركة، أوضح ذلك البيان المشترك لوسائل الإعلام الصادر عن اجتماع القمة الثلاثي الذي عقده في نوفمبر 2014، وعقدت البلدان الثلاثة العزم على معالجة القضايا الناشئة، مثل مواجهة خطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وما يشكله المقاتلون الأجانب في التنظيم؛ في حين أبرز الأطراف معارضتهم ضم روسيا لشبه جزيرة القرم وأفعالها لزعزعة استقرار شرق أوكرانيا، أكدت الدول الثلاث على التزامهم بالشواغل الأمنية الإقليمية، مثل حرية الملاحة والتسوية السلمية للمنازعات البحرية، ففي اجتماعات وزراء الدفاع التي عقدت بين 2013 و2014، شجعت الدول الثلاث العمل مع الآسيان لوضع مدونة سلوك في

1 Muhui Zhang, op-cit, p 448.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

بحر الصين الجنوبي، يوضح ذلك التصورات التي تتقاسمها أستراليا-اليابان-الولايات المتحدة بما تتضمنه من أهداف سياسية متحدة في بعض مجالات السياسة الحساسة بشكل خاص، مثل عدم الانتشار النووي والراديكالية الإسلامية؛ على هذا النحو، يمكن للدول الثلاث إرساء قواعد دبلوماسية أكثر صلابة من أي مزيج ثلاثي آخر من الدول في المنطقة.¹

تتمتع أستراليا-اليابان-الولايات المتحدة -كذلك- بمزايا تشغيلية في المجال الأمني، لأن أنظمتها العسكرية وهياكلها وخبراتها ومعاييرها ظلت متشابهة معظم حقبة ما بعد الحرب الباردة، وتوفر سوابق التعاون الثلاثي مؤشرات هامة، حيث أصبحت مرتبطة بشكل متزايد بمصالحها الأمنية المشتركة في شرق آسيا، واستراتيجية المحيطين الهادئ-الهندي، حيث نجحت الأطراف الثلاث في تشكيل جوهر عمليات الإغاثة في حالات الكوارث، (مثل تسونامي المحيط الهندي عام 2004، وزلزال وتسونامي شرق اليابان 2011، وإعصار هايان عام 2013)، بالإضافة إلى ذلك يشمل نطاق التمارين الحرب المضادة للغواصات، وعمليات الحظر البحري، والعمليات البحرية التدخلية، وتوسيع نطاق التدريبات الثلاثية؛ وكذلك تقديم الدعم اللوجستي لقوى الدول المتحالفة بموجب الحق في الدفاع الجماعي عن النفس، وقد تتصور اليابان مشاركة ثلاثية في حمايتها عسكرياً، والمتصلة بعمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، كما أن التبادلات الاستخباراتية الثلاثية حول الأوضاع في الفضاء والقيادة والسيطرة والعمليات الإلكترونية هي أيضاً آفاق قوية للتعاون الثلاثي، يعد هذا التكامل العميق للتعاون الثلاثي مكماً فعالاً لشبكة التحالف الإقليمي الأمريكي التقليدية.²

شهد بذلك العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين متانة في التعاون الثلاثي بين الولايات المتحدة-اليابان-أستراليا، ورغم التعقيدات الجيوسياسية إلا أن الحوار الثلاثي اقترن بالتنسيق

1 Ryo Sahashi, **Australia, Japan, and US Trilateral Cooperation in the Regional Security Architecture** In: Yuki Tatsumi, op-cit, p 93.

2 Ryo saheshi op-cit, p-p 93-94

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

العالي بين الشركاء الثلاث، إدراكاً منهم بالأهمية التي يؤسس لها من الناحية البحرية في شرق آسيا والمحيطين الهندي والهادئ.

هيكل التعاون الثلاثي الولايات المتحدة-اليابان-كوريا الجنوبية

بعد نهاية الحرب الباردة، تغيرت البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا بطرق أجبرت كلا من اليابان وكوريا الجنوبية على المضي نحو تعاون أمني أكثر عمقاً، حيث أثر التغير في العلاقات البينية مع الشركاء والمنافسين على حد سواء، تحول التهديد الأمني الرئيسي لليابان من الاتحاد السوفيتي إلى كوريا الشمالية، التي بدأ برنامجها النووي الناشئ في النمو، وتضاءلت أيضاً مكاسب اليابان للولايات المتحدة بصفتها وكيلاً أمنياً، مع ضعف الأساس المنطقي للتحالف بينهما؛ في الوقت نفسه، شاركت كوريا الجنوبية مخاوف اليابان بشأن التهديد الكوري الشمالي ومستقبل دور الولايات المتحدة في شمال شرق آسيا.¹

عملت الدول الثلاث على تحقيق استجابة سياسية موحدة بشأن التهديد الكوري الشمالي، مما أتاح الفرصة لضبط الجهود متعددة الأطراف،* التي ترافق التأكيد المتجدد على التعاون الأمني الثلاثي بدفع من الولايات المتحدة مع مطلع الألفية الجديدة، القصد منه التخطيط لاستراتيجية إقليمية منسقة يمكنها توظيف الموارد من جميع البلدان الثلاثة في مواجهة بيئة أمنية متزايدة التعقيد، والتي ساهمت أحداث 9/11 والخطاب الأمريكي الموجه نحو الدول

1 Kathryn Botto, "Overcoming Obstacles to Trilateral U.S.-ROK-JAPAN Interoperability", in: Chung Min Lee and Kathryn Botto, *Korea Net Assessment: Politicized Security and Unchanging Strategic Realities*, (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2020) p-p 69-70.

* يمكن إرجاع المحاولة الأولى لهيكل التعاون الثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا إلى إنشاء فريق (TCOG) في عام 1999 كوسيلة لإضفاء الطابع المؤسسي على عملية التشاور وتنسيق السياسات الثلاثية في أعقاب إطلاق كوريا الشمالية لصاروخ تاييودونغ، سرعان ما فقد المنبر زخمه وتم تعويضه بالمحادثات السداسية الأوسع نطاقاً والمتعددة الأطراف في عام 2003، ينظر:

Muhui Zhang, op-cit, p 450.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

الشمولية الذي رجع مشاركتها في دعم الإرهاب الدولي، ومقارنة مع الشراكات الثلاثية في شرق آسيا، التي بنيت على أساس التهديدات المشتركة، لم تواجه أي منها تهديدا خطيرا فعليا، مثل التهديد الذي تشكله كوريا الشمالية على هؤلاء الشركاء، بالمقابل؛ ظلت كوريا الجنوبية حذرة من أن يتم توظيف العلاقة الثلاثية التي تجمعها مع اليابان والولايات المتحدة كتوازن في مواجهة الصين، الأمر الذي أثار توترات على مستوى تحالفها مع الولايات المتحدة، بينما استمرت قضايا التاريخ في إعاقة التقدم في التعاون الأمني الأكبر الذي يجمعها باليابان¹.

في ظل هذه الخلفية، واستناداً للعلاقات التي تربط اليابان وكوريا الجنوبية مع الولايات المتحدة، بوصفهما حليفين راسخين لها في شرق آسيا، يعرض التعاون الثلاثي مجموعة متنوعة من المصالح الاستراتيجية الأساسية مع الولايات المتحدة، وعدد من المصالح الأمنية بشأن مواجهة التهديد النووي الكوري الشمالي، في السنوات التالية، تم تعزيز ذلك بإصدار بيان ثلاثي سنة 2010، يؤكد على تكثيف تنسيق السياسات والحوار الاستراتيجي بين الدول الثلاث، ويعكس الحاجة لمزيد من الترتيبات بهدف مواجهة التحديات الدائمة والناشئة في البيئة الإقليمية لشرق آسيا والعالم على حد سواء².

تم توقيع اتفاق لتبادل المعلومات الدول الثلاث شهر ديسمبر 2014، نتج عنه الاستمرار في تبادل المعلومات حول برنامج كوريا الشمالية النووي والصاروخي، كما تضمن التقدم الإيجابي في تعميق المحادثات الثلاثية للدفاع على مستوى الوزراء، والمشاركة المتبادلة بين اليابان وكوريا في التدريبات العسكرية مع الولايات المتحدة (خاصة مناورات الدفاع الصاروخي

1 Roy D. Kamphausen, and others, **the case for U.S-ROK-Japan trilateralism Strengths and Limitations**, (Washington: the national bureau of asian research, special report 70, february 2018), p 14, in: https://www.nbr.org/wp-content/uploads/pdfs/publications/special_report_70_trilateralism_february2018.pdf

2 Ministry of foreign affairs of Japan, **Trilateral Statement Japan, Republic of Korea, and the United States of America** (Washington: December 6, 2010), see: https://www.mofa.go.jp/region/n-america/us/juk_js1012.html(23/05/2023, 06:39)

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

الباليستي الثلاثية المسماة باسيفيك دراجون 'Pacific Dragon' في 2016)، وقد أدى ذلك إلى توحيد خطة التعاون الدفاعي على مستوى التعاون بين الخدمات، عقدت الولايات المتحدة "رؤساء الأركان اليابانية والكورية الجنوبية اجتماعهم الأول في يوليو 2014، ومن بين الموضوعات التي نوقشت مرة أخرى كوريا الشمالية والقضية المتعلقة بكيفية تعميق التعاون الدفاعي الثلاثي بين اليابان والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، في حين أن التوترات السياسية بين اليابان وكوريا الجنوبية فيما يتعلق بماضي اليابان العسكري وكيفية تعاملها معه تشكل عقبة أمام التعاون الأمني الدال بين الحليفين للولايات المتحدة، وبالتالي بالنسبة للثالث، من الواضح أن هذا ليس هو الحال بالنسبة للعلاقة الدفاعية الثلاثية بين اليابان والولايات المتحدة وأستراليا.¹

يبرز ذلك أهمية الهيكل الثلاثي الولايات المتحدة-اليابان-كوريا، رغم أن مستقبلها لا يزال غير واضح المعالم، خصوصاً أن الهيكل الثلاثي يظهر كتحالفين ثنائيين منفصلين بين الولايات المتحدة واليابان من جهة، والولايات المتحدة وكوريا من جهة أخرى، بدلاً من ترتيب متكامل ثلاثي، يظهر عليه اسمياً "شبه تحالف" ثلاثي مع الولايات المتحدة، متوجساً من وجهات النظر السياسية المتباينة حول صعود الصين.²

في الوقت نفسه، تبدو العلاقة الثنائية بين اليابان وكوريا أنها تدور في حلقة مفرغة بسبب عوامل تاريخية/إقليمية، ومتعلقة أكثر بالسياسة الداخلية، والمشاعر القومية التي أدت إلى زيادة الاغتراب بين البلدين، ففي السنوات الأولى من حكومة بارك جيون هاي في كوريا الجنوبية، وحكومة شينزو آبي في اليابان، واجهت العلاقات الثلاثية مأزقا من حيث تزايد المد القومي

1 Howard Loewen, op-cit, p 35

2 Muhui Zhang, op-cit, p 450.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

في السلطة والمشاعر العامة في كلا البلدين نتيجة القضايا العالقة في الذاكرة التاريخية، التي لم يتمكن أي منهما من تجاوزها.¹

من حيث اعتبارات تحقيق التعاون الثلاثي مكاسب مطلقة لكل دولة عضو في مجال الأمن؛ يمكن للهيكل التعاوني تجسيد التعامل مع التهديدات الأمنية الإقليمية (خاصة في ظل مخاطر كوريا الشمالية باعتبارها الأولوية الأساسية، التي من أجلها تجسد هيكل التعاون الثلاثي) أن يساهم في زيادة استعداد الدول الثلاث وفعاليتها من خلال حشد مواردها واستخباراتها لتحقيق الأهداف الأمنية المشتركة، في ظل تكريس كوريا الشمالية طموحاتها العسكرية من خلال تطوير تكنولوجيا الصواريخ الباليستية النووية والعابرة للقارات مع رفع قدرتها على الوصول إلى البر الرئيسي للولايات المتحدة، فإن الحاجة إلى مزيد من التعاون على الجبهة الأمنية مسألة ملحة في البيئة الدولية لشمال شرق آسيا،²

يرجع الضعف الأول في ثلاثية الولايات المتحدة واليابان وكوريا إلى توقعات مكاسب كوريا من الثلاثية، التي تختلف إلى حد كبير عن توقعات الولايات المتحدة واليابان، فشبّه الجزيرة الكورية تعيش على مستوى حذر عالٍ من الوقوع في هياكل الحرب الباردة في صورة ما بعد حدثية، قد يؤدي تشديد العلاقات الأمنية الثلاثية بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا إلى تقييد الخيارات البديلة بشأن كوريا الشمالية، أما اليابان وكوريا فتشعران بالقلق حيال التهديد الكوري الشمالي، لكن توظيف مقارباتهما يختلف، من جهة تسعى كوريا للحفاظ على الاستقرار، لكنها لا ترغب في الإطاحة بالنظام الكوري الشمالي، في مقابل ذلك؛ تعطي اليابان الأولوية لدبلوماسيتها الخارجية.³

1 Roy D. Kamphausen & others, op-cit, p 14-15

2 Ibid, p 15.

3 Muhui Zhang, op-cit, p-p 450-451.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

تقع فجوة الصين كتحدي لهذا الهيكل التعاوني، إذ أصبح الاختلاف الاستراتيجي بين اليابان وكوريا الجنوبية تجاه الصين ملحوظا بشكل متزايد منذ بداية القرن الحادي والعشرين، بدأت اليابان تتأى بنفسها عن الصين، وحولت استراتيجيتها الأمنية من المشاركة إلى التحوط أو التوازن، من ناحية أخرى، كان من المعروف أنّ كوريا تظهر سلوكا متذبذبا تجاه الصين بسبب كوريا الشمالية، وتعزز استراتيجية التحوط الكوري من خلال إعادة التأكيد على دور التحالف بينها وبين الولايات المتحدة في الحفاظ على أمنها، يبدو أن كوريا الجنوبية تحافظ على حذرهما من بناء الأطر الأمنية الثلاثية مع الولايات المتحدة واليابان، وفي هذا الصدد، يشير الخل الداخلي في الهيكل الثلاثي بين الولايات المتحدة، اليابان وكوريا إلى نمط يعمل فيه "تأثير التخفيف" على تقويض المكاسب المطلقة للهيكل التعاوني، يلاحظ هنا أنّ كوريا (على اعتبارها أضعف نقطة في المثلث) تفضل النهج الثنائي المنفصل بدلا من النهج الثلاثي المتكامل،¹ هذه العلاقات الثنائية الضعيفة ترفع تكلفة إدارة الهيكل الثلاثي، وتقلل حجم المكاسب الإجمالي، ومع اشتداد هذه التأثيرات؛ ستشعر البلدان المشاركة بضغط أكبر للانسحاب من التجمع الثلاثي والعمل من خلال القنوات التقليدية للتحالفات الثنائية أو الأشكال البديلة للتعاون متعدد الأطراف².

كما أضرت العلاقات اليابانية الكورية بأداء ثلاثية الولايات المتحدة واليابان وكوريا، التي لم تعد مهمة بصياغة شراكة دفاعية مع اليابان، رغم الضغوط الأمريكية، على هذه الخلفية، لا يظهر أي من الجانبين استعدادا لتسهيل ترتيبات الدفاع المباشرة بين سيول وطوكيو، لم يعد الخوف المشترك من التخلي عن الولايات المتحدة وضمانها الأمني كافيا لجمع البلدين معا، فالمشروع الذي يقر "بالدفاع الجماعي عن النفس" في عام 2014 الذي أعدته الحكومة اليابانية، أثار رد فعل الحكومة الكورية بأنها لن تتسامح أبدا مع ممارسة مثل هذا الحق في شبه الجزيرة

1 Ibidem.

2 Roy D. Kamphausen & others, op-cit, p 16.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

الكورية دون طلب كوريا أو موافقتها؛ إضافة إلى رفض كوريا مشاركة اليابان في التدريبات العسكرية المشتركة مع الولايات المتحدة في نوفمبر 2017، حيث كان على الولايات المتحدة إجراء التدريبات بشكل منفصل، كما أن تذبذب توقيع اتفاقية الأمن العام للمعلومات العسكرية بين اليابان وكوريا (GSOMIA) حتى عام 2016 ارتبط بتجاذبات المصالح بين اليابان وكوريا، علاوة على ذلك، أعلنت كوريا في أوت 2019 الانسحاب من جانب واحد من اتفاقية تبادل المعلومات الاستخباراتية مع اليابان، رداً على سياسة اليابان بتشديد ضوابط التصدير.¹

يقع هيكل التعاون الثلاثي الذي تقوده الولايات المتحدة ضمن التجاذبات التي تجمع اليابان وكوريا، من جهة يمكنها تعزيز التزاماتها بالردع تجاه اليابان وكوريا الجنوبية، أمام تشكل الاستفزازات العسكرية لكوريا الشمالية مهددة بقاء البلدين، مستندة بذلك على المظلة النووية الأمريكية، يعكس ذلك المخاوف المترتبة عن تجرد الولايات المتحدة عن التزاماتها التي رافقت الحرب الباردة، من شأنه المساهمة في نمو الرغبة في كوريا الجنوبية واليابان في تطوير قدرة نووية مستقلة عن المظلة الأمريكية، مما قد يؤدي إلى سباق تسلح نووي في المنطقة، على ضوء ذلك فبناء آلية أمنية مستقرة قائمة على التعاون الثلاثي سيشير إلى التزام الولايات المتحدة وقدرتها على ضمان الردع الممتد.²

يعزى ذلك، إلى أهمية هيكل التعاون الثلاثي للولايات المتحدة، كوريا، واليابان الذي يقدم على أنه مساهم في مأسسة العلاقات الإقليمية الآسيوية الأوسع من شمال شرق آسيا، من منطلق اشتراكها في أنظمة سياسية ديمقراطية واقتصادات سوقية مترابطة، بشكل يجعل اعتماديتها لا غنى عنها، علاوة على ذلك، تشترك اليابان وكوريا الجنوبية (رغم توتراتهما التاريخية المصاحبة للفترة الاستعمارية اليابانية)، في التطلعات للحفاظ على القيم الديمقراطية مثل حقوق الإنسان والحرية التي تربط حلفاء الولايات المتحدة معاً كشركاء طبيعيين، يمكن أن

1 Muhui Zhang, op-cit, p 452.

2 Roy D. Kamphausen & others, op-cit, p 15.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

يعمل التعاون بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا واليابان كآلية لتعزيز الجهود في المجالات الأمنية غير التقليدية. وبما أن هذه الدول الثلاث تمثل ما يقرب من ثلث الاقتصاد العالمي، فإن جهودها المشتركة للتعامل مع هادر يمكن أن تكمل إلى حد كبير مساعي بعضها البعض وتحقق نتائج مثمرة¹.

على الرغم من المكاسب المتاحة من الناحية الأمنية، إلا أن الهيكل الثلاثي لديه القدرة على إزالة الشعور بعدم الثقة في البنية الإقليمية لشمال شرق آسيا وعلى وجه خاص الصين، التي ترى في هذا الهيكل وسيلة لتطويق ومنع صعودها، ويمكن للمعارضة الصينية والتوتر الإقليمي الذي أعقب ذلك أن يحد من نطاق وتفاصيل الشراكة الثلاثية من خلال تغيير حسابات الدول الأعضاء بشأن تكلفة وفوائد التعاون، خاصة قرار كوريا الجنوبية بمراجعة نشر نظام الدفاع الصاروخي في عام 2016، رداً على اعتراضات الصين، التي أرفقتها بعقوبات اقتصادية ضد الشركات الكورية الجنوبية، إلى جانب فرض عقوبات في مجالات أخرى، مثل السياحة، والتي تستهدف زيادة التكاليف الاقتصادية لكوريا الجنوبية، أثرت هذه الإجراءات على موافقة كوريا الجنوبية على عدم تركيب المزيد من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ باليستية والامتناع عن الانضمام إلى نظام دفاع صاروخي أمريكي إقليمي أو تحالف عسكري مع كل من الولايات المتحدة واليابان، بالتالي يجعل ذلك فقاعة فجوة الصين عائقاً مهماً يقيد فعالية هيكل التعاون الثلاثي².

1 Ibidem.

2 Ibid, p-p 15-16

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

يوضح لنا الجدول التالي الاعتقادات الاستراتيجية التي تؤثر في هيكل التعاون الثلاثي، وترسم التوجه العام لدى اليابان وكوريا الجنوبية وتحدد المبادئ العامة لعلاقات الأطراف الثلاث، ومختلف التباينات التي تحدد تصرفات كل طرف في مواجهة القضايا التي تمثل ديناميكية العلاقات الثلاثية مع الولايات المتحدة:

جدول 6 المعتقدات الاستراتيجية السائدة في هيكل التعاون الثلاثي

اليابان	كوريا الجنوبية	
المكانة الصينية	شريك اقتصادي/سياسة خارجية انتقائية	خادم/منافس
التهديد النووي لكوريا الشمالية	رئيسي/نسبي	أساسي/دائم
الدور الأمريكي	ردع أساسي/مزود خدمات عسكرية	ردع أساسي/مزود خدمات عسكرية
المفهوم التشغيلي للتحالف	تمكين عسكري	دفاع مشترك
المنظر العام للهيكل	حمائي انتقائي	مشروط/محدود

المصدر: بتصريف الباحث نقلا عن: Jonathan D. Pollack, **Order at Risk: Japan, Korea and the Northeast Asian Paradox**, *ASIA Working Group Paper 5* (Washington: Order from Chaos Foreign Policy in a Troubled World, SEPTEMBER 2016)

يبدو أنّ دور الولايات المتحدة وفق ما تقدم أمر حيوي لقابلية وفاعلية تشغيل الهيكل الثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا، سعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ 9/11 لتكثيف الأطر الأمنية والدفاعية الثلاثية مع اليابان وكوريا وتعزيز الموقف القائم على إيفاء الولايات المتحدة لالتزاماتها، تولت إدارة أوباما دور إذابة الجمود الذي ربط الطرفين الكوري-الياباني، ليقدم القمة الثلاثية خيارا دبلوماسيا يتجنب الحساسيات الدبلوماسية ويتحایل على

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

العديد من الضغوط الداخلية القومية التي تحبط العلاقات السياسية،¹ ومع ذلك، يواجه الهيكل عقبات سياسية تعكس الديناميكية والشكوك الواضحة في جميع أنحاء شرق آسيا، فمن غير المرجح أن الأنماط الاستراتيجية التي كرستها الولايات المتحدة يمكن أن تستمر إلى أمد بعيد، لذلك يترتب على الولايات المتحدة الحفاظ على المكاسب التي تراكمت منذ فترة طويلة المبنية على هياكل التعاون الثلاثية، لكن يجب عليها أن تستجيب لظروف إعادة التنظيم الأمنية الرئيسية، وأفضليات تحالفاتها في شمال شرق آسيا.²

يضاف لذلك أن الولايات المتحدة قد سقطت أيضاً في معضلة سياسية، في حين أظهرت اليابان وكوريا ثقة أقل بكثير في إيفاء التزامات القيادة الأمريكية المتذبذبة، مثلت نقطة التحول تقلص ميزانيات إدارة ترامب الدفاعية الموجهة لحليفها، موجهة بانتقادات الرئيس ترامب لليابان وكوريا بوصفهما "متسابقين أحراراً للمظلة الأمنية للولايات المتحدة"، مطالباً إياهما بمساهمات أكبر -بالمقابل- لدعم الوجود العسكري الأمريكي في شرق آسيا، في الوقت الحاضر، لا تزال الاجتماعات الثلاثية (خاصة على المستويات الوزارية) تجرى بانتظام، كما استضاف الرئيس ترامب جولتين من القمة الثلاثية في عام 2017،³ ومع ذلك، يبدو أن إدارة ترامب أبدت اهتماماً أقل بكثير في الاحتكاك الثنائي بين كوريا واليابان، بينما تحاول كل من اليابان وكوريا الضغط على حكومة الولايات المتحدة للوقوف إلى جانبهما بشأن القضايا التاريخية والإقليمية، يجعل ذلك الاستمرار في هيكل التعاون الثلاثي أمراً صعباً ويجعل بقاء الولايات المتحدة ينعكس على التكلفة المحققة من ثلاثية الولايات المتحدة واليابان وكوريا.

المطلب الثالث: هيكل التعاون الثلاثي روسيا-الهند-الصين

تعتبر كل من الصين، روسيا، والهند أكبر ثلاث قوى مهمة في منطقة آسيا الباسيفيك، وذات تمدد جيوسياسي مهم في شرق آسيا، لعل المتمعن في النظام الدولي الراهن يدرك أهمية

1 Muhui Zhang, op-cit, p-p 452-453

2 J D. Pollack, op-cit, p 31.

3 Muhui Zhang, op-cit, p-p 452-453

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

الدول الثلاث البالغة في الحفاظ على الاستقرار والسلام في العالم بصفة عامة، وشرق آسيا بصفة خاصة، ترتبط الدول الثلاث في البر بأكبر ترابط حدودي في المنطقة، يجعل مؤهلاتها الجيوسياسية فحاً يلقي بظلاله على علاقاتها البينية، بالمقابل؛ تمر القوى الثلاث بتغيرات عميقة منذ بداية الألفية الحالية، أكسبتها أهمية فوق تلك الاعتبار، والمثير للاهتمام أن استقرار وتعزيز العلاقة بين روسيا-الهند-الصين عبر التعاون المؤسسي سينعكس لحد كبير على السلام في المنطقة، خصوصاً أنّ الدول الثلاث تدعم التأسيس لنظام دولي جديدٍ عادلٍ وعقلاني، مع ديمقراطية السياسة الدولية وتعدد الأقطاب.

يتغير ميزان القوى الدولي لصالح ما تم التأسيس له منذ تشكل فكرة هيكل ثلاثي للتعاون بين روسيا-الهند-الصين، منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي، على أنه "موازنة للتحالف الغربي"،¹ العوامل الأساسية لإنشاء "مثلث" روسيا، الهند والصين هي رفض جميع البلدان لكل من إمكانية تشكيل عالم أحادي القطب، وإعادة ترتيب عالم ما بعد الحرب الباردة وإثبات عدم هيمنة النموذج الليبرالي،² خصوصاً أنّ الهند تمثل شريكاً مهماً للولايات المتحدة في هندسة أمن شرق آسيا واستراتيجية الهندو-باسيفيك، ومع بداية الألفية حظيت فكرة "المثلث الاستراتيجي" بدوافع جديدة تحدد الآفاق والمكاسب التي يمكن تحقيقها من الانخراط في هذا المسعى.

¹ Rajeswari Pillai Rajagopalan, "Russia-India-China Trilateral Grouping: More Than Hype?", *The Diplomat*, July 05, 2019, see:

<https://thediplomat.com/2019/07/russia-india-china-trilateral-grouping-more-than-hype/> (15/06/2023, 18:30)

² Mareeva J.A. "Strategic triangle Russia- India-China in international relations (theory and historical practice)", *MGIMO Review of International Relations*. (In Russ.), N 5, vol 26 (2012), p 240.

• لم تكن الدول الثلاث واقعة ضمن المعسكر الغربي خلال الحرب الباردة، بل أنّ الصين والهند شاركت في مؤتمر باندونغ عام 1955 الذي أدى في النهاية إلى تشكيل حركة عدم الانحياز، لكن علاقتهما انهارت بعد غزو الصين لأجزاء من شمال الهند في نزاع حدودي قصير في عام 1962، بالمقابل كانت العلاقة بين الصين والاتحاد السوفييتي شراكة أصدقاء سرعان

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

بدأت العلاقات الثلاثية الروسية-الصينية-الهندية تتكشف اتجاهها جديداً في ظل ما اعتبرت أنها آلية للتشاور يمكن أن تترتب عنها تداعيات مهمة على النظام الإقليمي والدولي، بناء على خلفية ديناميكيات القوة المتطورة والتحالفات المتغيرة التي تعزز الأهداف الاستراتيجية، عبر جملة من الآليات تنتقل بها من مجرد الحوار إلى الانخراط أكثر في تعاون ثلاثي يعزز مواقعها في المنتديات والمنظمات الإقليمية والعالمية، وترسخ أكثر أهدافها في تغيير قطبية النظام الدولي الأحادية.

تطور مفهوم المثلث الاستراتيجي والانعكاسات الإقليمية

احتلت فكرة تطوير مثلث للتعاون الاستراتيجي بين الدول الثلاث مكانة بارزة في المناقشات حول قضايا السياسة الدولية والإقليمية؛ في الواقع، لا يمكن إنكار أن الرغبة في مواجهة "الهيمنة" لعبت دوراً مهماً في تشكيل فكرة الشراكة الاستراتيجية، تلك الفرصة التي لاحظتها روسيا وأنها إن لم تتحد مع الصين وتشير أيضاً لأهمية الهند في هذا المسعى تمثل "استجابة كافية لتحدي الغرب"، فالنظام العالمي المعولم، الذي تحاول الولايات المتحدة تقويض أدوار القوى الأساسية وإخضاعها للنمط الغربي فيه، ويتم اعتباره أمريكياً يدعم المبادئ الليبرالية ويحمي المكانة الأمريكية، كما لا يخفى أن التعاون بين روسيا والصين والهند يهدف إلى الحد من المطالبات الأمريكية بالهيمنة على العالم، وهذا يؤكد أن هذه الدول يمكن أن تكون بمثابة قوة موازنة قوية لمنع الولايات المتحدة من السعي من أجل عالم أحادي القطب".¹

ما تعطلت العلاقات البينية لثلاثة عقود لاحقة تراوحت بين التعقيد، والتذبذب، وحتى المواجهة، والعلاقة السوفيتية الهندية، على الرغم من كونها إيجابية من نواح مهمة، لم تكن أبداً تحالفاً حتى في أوجها، وتضاءلت أهميتها بسرعة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، على ضوء ذلك جاء طرح يفغيني بريماكوف (رئيس الوزراء الروسي 1998-1999)، فكرة محور "موسكو-بكين - نيودلهي" خلال زيارة للهند في ديسمبر 1998، ومثل ذلك أحد الفرص الجيدة لمراقبة التوسع الذي أخذت الولايات المتحدة في تنفيذه عقب الحرب الباردة، ينظر:

Bobo LO, *New Order for Old Triangles? The Russia-China-India Matrix*, Notes de l'Ifri Russie.Nei. Visions 100, (France : Ifri, April 2017), p 8.

1 Mareeva J.A, op-cit, p 242.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

على الرغم من التأكيدات المستمرة لروسيا والصين بأنّ شراكتهما غير موجهة ضد دول معينة، إلا أنّ هناك استجابة للاستراتيجية التوسعية للولايات المتحدة؛ فالأساس الذي يوضح الصورة النمطية عن شراكة روسيا-الهند-الصين مأخوذة بدرجات متفاوتة من وجهة نظر الواقعية الجديدة، معتبرين أنها تعمل على الحفاظ على توازن القوى في العالم وتشكيل نظام عالمي على أساس متعدد الأقطاب، ما يشير إلى وضع دولي يمثل فرصة جيدة لإعادة بناء العلاقات الثنائية استناداً لمنطق توازن إقليمي ومحاذاة لقوى لا تشترك بذلك النهج التقليدي، الذي يعلل له الطرح الواقعي.¹

يشير عدم وجود نتائج ملموسة من الحوارات الثلاثية إلى أنّها لن تكون بالضرورة طريقاً فعالاً لمزيد من التعاون، وتقليل التوترات، والنتائج الملموسة، ما لم تشترك البلدان الثلاثة في أهداف واقعية ومحددة، تسعى الولايات المتحدة وجمهورية كوريا واليابان إلى تحقيق العديد من الأهداف نفسها، وستكون مبادراتها الثلاثية أكثر نجاحاً عندما تستند إلى مواجهة التهديدات المشتركة وتعزيز المصالح المشتركة بدلاً من تنفيذها بأهداف غير واضحة.²

في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، استهل الشكل الثلاثي بعقد اجتماعات لوزارات الخارجية على هامش دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة سنتي 2003 و2004، وتم الانتقال لأول مرة للاجتماع المستقل عن الدوائر المؤسساتية العالمية لوزراء الخارجية الثلاث في روسيا سنة 2005، إذ تشكل جدول الأعمال انطلاقةً من تبادل الآراء بشأن المشاكل الدولية والإقليمية الرئيسية، بما في ذلك الحرب على الإرهاب الدولي، والاتجار بالمخدرات، والتحديات الرئيسية الأخرى، وتكثيف التفاعل الاقتصادي الثلاثي الذي يكتسي أهمية خاصة، فقد تم تحديد مجالات الأنشطة التي سيكون فيها هذا التفاعل واعداداً للجميع، إذ اقتسمت خطوط التحضير هذه بتنسيق

1 Ibidem.

2 Roy D. Kamphausen & others, op-cit, p-p 11-12.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

قضية الزراعة من قبل الصين، والرعاية الصحية من قبل الهند، والوقاية من الحالات الطوارئ والاستجابة من قبل روسيا، كما تم الاتفاق على عقد مثل هذه الأحداث بصورة منتظمة.¹

تتبع الصورة العامة للتعاون الثلاثي الروسي-الهندي-الصيني في كونه مزيجاً معقداً من التعاون والمنافسة والديناميكيات المتطورة، في بنية تفاعلية مع بعضها البعض، ومرتبطة بعوامل تظهر مستوى علاقاتها، وتمثل تحديات أمام المضي قدماً في تعميق التعاون، إذ يجسد بذلك شبكة استراتيجية ديناميكية من الترابط والمنافسة، أدى صعود الصين إلى تطوير هذه الشبكية من الترابط مع روسيا والهند؛ فالحوار الاستراتيجي تتبناه الأطراف الثلاث يؤثر على المشهد الجيوسياسي ضمن منطقة شرق آسيا وكذا ضمن النطاق الأوسع من الهندو-باسيفك، ويشكل ديناميكيات الروابط والتطلعات الإقليمية متقلبة، تخلق علاقات حذرة وعدم يقين من طرف روسيا والهند، بينما تسعى روسيا للحفاظ على مجال نفوذها في الفضاء الأعمق من شرق آسيا، تسعى الهند إلى تحقيق توازن دقيق، والحفاظ على استقلالها الاستراتيجي وسط نسق دولي شديد التفاعل وتوسع لتطوير استراتيجية أعمق من مبادرة الصين.²

يتشكل مشهد التعاون الأمني لإطار روسيا-الهند-الصين من بعض التصورات الإيجابية، لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز التبادلات العسكرية، وتشارك بلدان المركز في مناورات عسكرية مشتركة تستهدف تطوير قابلية التشغيل والتصدي للتحديات الأمنية الإقليمية المختلفة، في منطقة تشهد تنوعاً أمنياً في المخاطر التي تهدد مصالح جميع المشاركين في الحوار الثلاثي، الذي تتقاسم أطرافه الانخراط في عديد المنتديات ومنصات الحوار الإقليمية

1 Nivedita Das Kundu, "Russia-India-China: Trilateral Cooperation and Prospects", **Valdai club**, May 14, 2012, see: https://valdaiclub.com/a/highlights/russia_india_china_trilateral_cooperation_and_prospects/(20/06/2023, 17:26)

2 Tatiana Bokova, "Strategic Triangle Russia-India-China: Limitations and Opportunities", **Info BRICS**, June 14, 2023, see: [http://infobrics.org/post/38610/\(20/06/2023, 18:00](http://infobrics.org/post/38610/(20/06/2023, 18:00)

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

ومتعددة الأطراف، بما في ذلك مجموعة بريكس، وقمة شرق آسيا، التي توفر سوانح تنسيق مواقفها بشأن الشواغل التي تنخرط في زيادة مكاسبها وتعزيز التعددية القطبية، بيد أن الاختلافات في النهج والأولويات بين الشركاء الثلاث، قد تنطوي على حدود لفعالية تنسيق السياسات لتحقيق نتائج جوهرية تؤثر على التعاون وإبرازه كمنصة إقليمية للحوار متعدد الأطراف، بسبب اختلاف الأولويات الاستراتيجية والذاكرة التاريخية المشتركة بين أطراف تحتم لقضايا الحدود، مما يؤثر على الثقة والتعاون.¹

فالمنطق الديناميكي للبنية الجيوسياسية لأطراف حوار الصين-روسيا-الهند، تقف على إمكانات نزاع أكثر بنيوية بين الصين والهند، من العلاقات بين روسيا والهند، التي يغيب عنها نصيب الحدود المشتركة، كما تقيد الحدود انخراط روسيا في العلاقات مع الشركاء ضمن المنطقة الأوسع من شرق آسيا، فالتصور الذي يغلب على المكاسب المشتركة لروسيا والهند، والصين، التي تنتظم على أسس براغماتية، وبموجبه تختلف درجة التفاهم والتعاون المحصلة، وعدم اليقين الذي يخلفه ذلك، ويتحدى العلاقات الثنائية الضعيفة إلى مستوى يجعل العمل الجماعي حبيس الشواغل الأمنية المختلفة وتظهر تباين العلاقات واهتمام كل طرف بأولوياته وتعظيمها قبل كل شيء.²

وبالتالي؛ فالتعاون لتنظيم بنية العلاقات المشتركة، من حيث انتماء الطرفين الروسي والهندي، إلى مجموعات متميزة تؤثر التغيرات الدولية في طبيعة المواقف التي تتبناها، فمن الصعب توقع حجم تأثيرات السياسات التي يتبناها كل طرف وتؤدي إلى تدهور العلاقات بين روسيا والهند في حالة منح تسهيلات كبيرة في صفقات الأسلحة الروسية إلى باكستان، فضلاً عن توتر العلاقات الثنائية الهندية الصينية وغير المستقرة، تكشف فوارق كبيرة، وتقترن معها

1 T, Bokova, op-cit.

2 Chen Dongxiao, Feng Shuai, "The Russia-India-China Trio in the Changing International System", China Quarterly of International Strategic Studies, Vol 2, N 4, (2016), p 442.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

مراقبة الهند لعمليات التطوير النشط وإعادة تجهيز الجيش الصيني، وانعكاسه على تعزيز نفوذ الصين في المحيطين الهندي وبحر الصين الجنوبي، ويقابله إبداء الصين امتعاضها إزاء تعاون الهند العسكري مع خصومها في المنطقة.¹

تتشرك أوجه تكامل -بالمقابل- قوية بين الدول الثلاث، من حيث الموارد الطبيعية، والقدرات الوظيفية لا تعكس إمكاناتها التي تدفع بالتعاون وما يقابله من آفاق للسير بالعلاقات بينها وحجم العوائق المترسبة، التي تمنع تطوير العلاقات في سبل المجالات المتخصصة، بالمقابل تظهر شواغل الشركاء أكثر عمقاً من طبيعة التهديدات اللاتقليدية؛ وتبني صورة عن حجم التحديات التي تشترك فيها الأطراف الثلاث، وتمثل بذلك شكلاً معقداً من مجالات يكون فيها التفاعل الأوثق وبعض التفاهم ضروريين لاستمرار المنصة في الحوار، بينما تمضي الدول الثلاث قدماً نحو الاندماج في البنية السياسية العالمية، تحتاج فكرة التعاون الثلاثي إلى دفع أكبر قبل أن تظهر على رادار صانعي السياسات.²

الانعكاسات الإقليمية للمثلث الاستراتيجي روسيا-الهند-الصين

تتشكل الاتجاهات العامة للتفاعل ضمن حوار روسيا، والهند، والصين، من خلال الديناميات الجيوسياسية المتطورة والتطلعات الإقليمية لكل طرف، تبرز تمثلات ذلك في التحولات الجيوسياسية أمام عوامل جذب صعود الصين المتنامي في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، ينطوي عليه آثار على مكانة باقي الأطراف في الحوار، تسعى روسيا للحفاظ على

1 Kharina O.A. "Problems of Interaction in the Triangle: Russia – India – China", *National Security*, vol 5 n 46 (2016), p 590.

2 N. D. Kundu, op-cit.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

مكاسبها من المشاركة الأوسع في فضاء شرق آسيا، بينما تنتظر الهند إلى تعاملها مع مختلف الشركاء (بما في ذلك الولايات المتحدة)، بحذر لصعود الصين وتحاول تعزيز استقلالها الاستراتيجي في المنطقة.¹

لا يمكن تجاهل عمق العلاقات التنافسية بين الصين والهند، والخلافات الإقليمية و"الصدقة تحت أي ظرف من الظروف" التي تجمع الصين وباكستان، وهي قضايا أساسية في علاقات الصين والهند،² التي تشمل ظهور تغيرات عميقة يمثلها طموحات مشروع الحزام والطريق بطبيعته وحجمه، كأحد أنماط الخلافات الإقليمية التي تبدي الهند امتعاضها منه،³ كما تبرز تمثيلات العلاقات القائمة على المنافسة تباين المكاسب ضمن الحوار الثلاثي، ما يتعلق بأولويات كل طرف استراتيجياً، التي تتعارض في مناحٍ مثيرة مع تطلعات البقية، من قبيل تركيز روسيا على الحفاظ على نفوذها في محيطها، وحملة الهند للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا، وسعي الصين للهيمنة على المساحة الشاسعة من المحيطين الهادئ والهندي، وتربعها عسكرياً واقتصادياً، تنبثق عنه ديناميكيات معقدة تتطلب تحقيق التوازن بين مكاسب الجميع، وبالتالي تأثير ذلك الديناميكي على مسار التعاون والمنافسة والتطلعات الإقليمية بين روسيا، والهند، والصين.⁴

تكشف العلاقة بين الصين والهند عن تفاوت في المكاسب يجعل من المواقف تجاه بعضهما البعض أكثر تعقيداً من كونهما متنافسين بالأساس؛ مشكلة نمطاً من التفاعل في الخطاب السياسي الهندي، خصوصاً منذ نجاح مودي (Modi) في الانتخابات العامة الهندية لعام 2014، رغم كونها شريكاً اقتصادياً مهماً للهند، إلا أن الخلافات السياسية تلوح في الأفق، خاصة دعم الصين النشاط لباكستان وقضية كشمير، والتي تتطوي على مشاريع كبرى مثل

1 T, Bokova, op-cit.

2 Kharina O.A, op-cit, p 590.

3 Ibid, p-p 590-591.

4 T, Bokova, op-cit.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، واعتبار الصين متواطئة في تقاوم ما تحتسبه الهند تهديداً وجودياً وأكثر إلحاحاً وحيوية تواجهه.¹

من العناصر الرئيسية لفهم روابط الحوار الثلاثي بين روسيا-الصين-الهند أن صناع السياسات في الهند أكثر جنوحاً للبحث عن مداخل جديدة أكثر ملاءمة لتفضيلاتهم وأهدافهم، يمكن أن تشمل ذلك "إدارة التفاعلات" ببذل جهود لتحسينها عبر الأنشطة الدبلوماسية الهندية داخل كل منصة للحوار تشترك فيها،² تستهدف من خلالها تعزيز التكامل الإقليمي وعدم السماح للصين بالسيطرة الكاملة على المنتديات غير الغربية مثل بريكس، والمساهمة في مؤسسات الحوار الإقليمي،³ تخلق بذلك سياسة خارجية متعددة التوجهات، يرتبط هذا بشكل كبير بحكومة مودي، حيث تتبنى سلوكها الخارجي انطلاقا مما تعتبره استقلالاً استراتيجياً كتقديم واضح لمسااعيها الاستراتيجية، وتحديد طبيعة العلاقات التي تربطها مع شركائها الإقليميين، والعمل على مبادرات خارجية لا تقيد زيادة مكاسبها عبر زيادة الفرص في مشاركتها الاستراتيجية في الحوار الإقليمي لشرق آسيا، من منطلق تعزيز الشراكات الاستراتيجية المتحولة من المواقف المعيارية القوية في السياسة العالمية.⁴

لا يمكن أن تتجاوز علاقات الهند محاولات معالجة قوة الصين الصاعدة، لكن أمام التغيرات العالمية، خاصة بفعل سياسات الولايات المتحدة الحمائية، يبرز الحوار الثلاثي كفرصة للهند رغم ما تعتريه علاقاتها مع الولايات المتحدة ومشاركتها المتزايدة في علاقات

1 Bobo LO, op-cit, P 15

2 Frank O'Donnell, Mihaela Papa, "India's multi-alignment management and the Russia-India-China (RIC) triangle", *International Affairs*, Volume 97, Issue 3, (May 2021), p-p 802-803

3 Jagannath Panda, "India from Japan's Perspective: The Russia-India-China Trilateral", *Japan Forward*, April 20, 2023, see: [https://japan-forward.com/asias-next-page-india-from-japans-perspective-the-russia-india-china-trilateral/\(18/06/2023, 21:30\)](https://japan-forward.com/asias-next-page-india-from-japans-perspective-the-russia-india-china-trilateral/(18/06/2023, 21:30))

4 F. O'Donnell, M. Papa, op-cit, p-p 805-806.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

متعمقة بشأن استراتيجية الهندو-باسيفيك،¹ يتوضح ذلك من دبلوماسية مودي التي تشير إلى تحول قد يكون ثورياً في السياسة الخارجية الهندية عبر سعيه لإظهار دورها القيادي، بدلا من كونها مجرد قوة موازنة، وما يترتب عليه من انعكاسات لحوار روسيا، والصين، والهند، الذي يحاول التكيف مع السياق العالمي المضطرب، ويعكس حجم التباين الشديد الذي يرسم صورة براغماتية عن جهود ومواقف الدول الثلاث ومساعدتها للتعاون الذي تم التطرق إليه على أنه محدود نوعياً، ما قد يؤثر على التنافس الاستراتيجي بين الصين والهند.²

تسهم آلية التعاون الذي يشمل الحوار بين روسيا، والصين، والهند، بشكل جموح نسبياً ولا تماثل في تحقيق مكاسب كل طرف من الدول المشكلة للتعاون، حيث تتميز ديناميكيات التفاعل بين الشركاء بتزايد التعقد متأثرة بالتغيرات الجيوسياسية، بما في ذلك حرب أوكرانيا، عبر تكثيف المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين، أو بين روسيا والولايات المتحدة، ويرجع ذلك أساساً إلى مساهمة كل طرف في المنصات الدولية والعالمية، وإن كان بأنماط ودوافع مختلفة، تتوقف على مواقف الهند ضمن المؤسسات الدولية، ومدى التوافق الذي تفرضه علاقاتها مع الولايات المتحدة من جهة، وما يمكن أن يتعلق بإمدادات الأسلحة الروسية أو حتى تعطيلها مستقبلاً.³

في ذات المستوى؛ تأثر المشهد الجيوسياسي في شرق آسيا بهيكل التعاون الثلاثي بين الصين، وروسيا، والهند انطلاقاً من ربط العلاقات المشتركة دون تشكيل "1+2"، تظهر فيه العلاقات القائمة بين الصين وروسيا، التي تتفوق بكثير على علاقات روسيا مع الهند، أو حتى بين الصين والهند، لا يعني ذلك أنّ الروابط بين روسيا والهند غير متشابكة، فهي تنطلق

1 R. P. Rajagopalan, op-cit.

2 Bobo LO, op-cit, p-p 16-17.

3 Anshita Shukla, "China, Russia and India: The great power game in Asia", Asialink, November 23, 2022, see: <https://asialink.unimelb.edu.au/diplomacy/article/china-russia-india-great-power-game-asia/> (19/06/2023, 17:03)

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

من ترابطات تاريخية قوية وذات بعد استراتيجي (بغض النظر عن رد الهند على العملية الروسية في أوكرانيا)، تجري الهند إعادة تقييم لاعتمادها على معدات الدفاع الروسية والطاقة، عن طريق تنويع مصادر اعتمادها ضمن الأطر الكفيلة بذلك.¹

بالتالي؛ تظهر مكانة العلاقة التعاونية التي تربط الهند بطرفي الحوار الذي يعبر عن مكان من التعقيد الإقليمي لشبكة التفاعلات انطلاقاً من معادلة أنّ الصين تدعم روسيا، مقابل مكانة الهند كوسيط ضد الصين، يشير هذا الزخم إلى أن منطق الترابط البراغماتي في سلوك الأطراف الثلاث تجاه بعضهم منوط بدور روسيا في العمل كوسيط للحوار الثلاثي،² فاستناداً إلى هذا الموقف؛ يمكن أن تتصاعد التناقضات بين روسيا والهند والصين، إلى مستوى يؤدي في نهاية المطاف انهيار حوار روسيا-الهند-الصين، ويوازي ذلك آفاق تطوير التعاون فيما بينها، بشكل أكثر دراماتيكية، انطلاقاً من فكرة شبه التحالف، ففي الوقت الذي تختلف وجهات النظر بين الأطراف الثلاث، يتواصل العمل المنظم بشكل عملي لإدارة العلاقات بكامل زخمها، ومدى مساهمة الحوار في استقرار البنية الأمنية في منطقة شرق آسيا، الأمر الذي يبدو أكثر احتمالاً للاستمرار بحذر، نظير ما توفره المنصة من آليات للحوار في ظل التغير في نمط التفضيلات الاستراتيجية للولايات المتحدة، ومدى استعداد الهند للتضحية بمكاسبها من الانخراط أكثر في بيئة شرق آسيا.³

يشكل الحوار الثلاثي روسيا-الهند-الصين شبكية من العلاقات المعقدة من نوع خاص، تؤثر على البنية الأمنية الإقليمية انطلاقاً من سعي أطرافه لتقويض السياسة الأمريكية ضمن المجال الأوسع (روسيا-الصين)، والحفاظ على علاقات بناءة فيما بينها، وفي نفس الوقت عدم الإضرار بالعلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة (الهند)، وعلى أية حال، فإنّ تطوير

1 Ibidm.

2 J. Panda, op-cit.

3 Mareeva J.A, op-cit, p 246.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

الشراكة يقترن بالتقلبات الأساسية والثانوية في البيئة الدولية من حيث إعادة توزيع القوى العالمي، والتغيرات في ميزان القوى الإقليمي، ومدفوعاً بدعوة الصين وروسيا إلى إيجاد هيكل أمني جديد يقلل من نفوذ الولايات المتحدة ونظام تحالفاتها الموسع في شرق آسيا، يكون أكثر شمولاً ويستند على القواعد والمعايير الدولية، الشيء الذي يقدم مصلحة روسيا الحيوية كرابط لتعميق وتوسيع التعاون مع الهند والصين على أساس الاعتمادية المتبادلة للمنفعة، لاستهداف الفجوات الاستراتيجية كضمان لبنية أمنية جديدة في شرق آسيا والمجال الأوسع ضمن المحيطين الهندي-الهادئ، وهي الورقة التي يمكن أن تلعبها الدول الثلاث لزيادة قوة الخطاب على مستوى الدول في المنطقة لمواجهة تداعيات الشواغل الأمنية دون الوطنية.¹

تتشكل بذلك الصورة المرسومة عن شكل الحوار بين الدول الثلاث في كونه منصة تعزز طبيعة الحوار الإقليمي الذي يخدم السلام والاستقرار في العالم، بترتيب أولويات دافعة بمنطق ديناميكي للسلوك الإقليمي، بما في ذلك المشاورات حول شؤون آسيا والمحيط الهادئ، والانطلاق في أن الحوار بديل استراتيجي ونمطي مستقل يقتضي تكاثف جهود الأطراف المشكلة له،² والأهم من ذلك كله هو التأكيد على أهمية التنسيق في القضايا التي تشمل روسيا والصين والهند، لا سيما وعيها الأمني الإقليمي، الذي يضمن أن تقيم الأطراف الثلاثة وجهات نظرها وأغراضها الخارجية على اختلاف منطلقاتها ومداركها، الذي يجعلهم يوازنون سلوكهم من الحوار عبر التركيز على درجة المكاسب التي يستهدفونها انطلاقاً من مركزية القضايا التي توحدهم، مشكلة تحدياً فعلياً يتعدى درجة المشاعر المشتركة حول تنسيق السياسات إلى التعاون الفعلي.³

1 C. Dongxiao, F. Shuai, op-cit, p 437.

2 Roy D. Kamphausen & others, op-cit, p 11.

3 C. Dongxiao, F. Shuai, op-cit, p 446.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

عادة تثير مسألة التنسيق الاستراتيجي في أكثر أشكال الترتيبات مرونة، التي تتوخاها روسيا، الهند، والصين، أسئلة حول مدى الاستمرارية في التحول البناء للتعاون، وما يقابله من نجاح الولايات المتحدة في تشكيل والحفاظ على شبكة من علاقات التحالف، والشراكات الاستراتيجية التي تنخرط فيها في شرق آسيا، حيث تكون الدول الثلاث قادرة على التغلب على إدارة التباينات والتحديات لتحقيق نمذجة أعلى من التعاون الحالي، وهي بذلك تتعدى الطموحات الاستراتيجية ومسارات انخراط كل طرف إقليمياً، من غياب الثقة والتوجسات الأمنية؛ والمركزية المستمرة للولايات المتحدة.¹

يشكل -بالتالي- هذا المستوى من العلاقات المشتركة بين الصين، وروسيا، والهند شكلاً متقلباً من التوازنات الإقليمية التي تخضع شرق آسيا لتفاعلات أعمق من مجرد مساهمتها في ضبط البنية الأمنية، ودعم أطرافه للهيمنة على المنطقة والمعايير الأساسية فيها، فضلاً عما تمنحه من عناصر لمواجهة أية تغيرات تؤثر على طبيعة التعاون الأمني متعدد الأطراف، الذي ترعاه الدول الثلاث وتحاول بقية دول المنطقة من الاستفادة وتوظيف ذلك ضمن الاتجاه الذي يجعل شرق آسيا أكثر أمناً واستقراراً.

استعرضنا في هذا الفصل الرؤية العامة التي تجسد التعاون الأمني في شرق آسيا ومختلف ارتباطات التوازنات الإقليمية وعلاقتها المباشرة بعملية صياغة التعاون الأمني بمختلف مستوياته الإقليمية التي تعرفها منطقة شرق آسيا، والتي تثبت الزخم الذي تشهده علاقات الدول وترابطها الأمني، ودرجة استقلالية القرار الأمني للمنطقة بشكل عام وأنماط التفاعل التي تشكل الخارطة الاستراتيجية للتعاون الأمني.

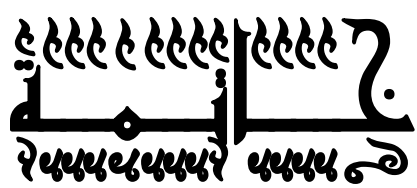
فالصورة النمطية المقدمة عن علاقة التعاون الأمني في شرق آسيا المرتبط تقليدياً بتكوين التحالفات تعد قاصرة في فهم نسق التوازنات الإقليمية، الذي يعد الإطار الذي ينشأ في إطاره

1 Bobo LO, op-cit; p 26.

الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية

التعاون الأمني في شرق آسيا، وفي حين أنّ النسق الإقليمي -رغم الترتيبات الأمنية المشكلة له- إلا أنه يمتاز بتأثيرات الدول الشمولية، التي تنعكس مواقفها على الشعور بالشك من أي سلوك يمكن أن تقوم به، وبفعل صعوبة التنبؤ بهذه المواقف، فالانخراط في تعاون أمني إقليمي يتجاوب بشكل أكيد مع عوامل الفوضى وغياب التنسيق المشترك وارتفاع الشكوك من مواقف بعض الدول، وحتى القوى الكبرى التي تساهم في تشكل التعاون الأمني هي الأخرى تسعى إلى بناء علاقات أمنية مشتركة في اصطفااف أمني وآخر مضاد بهدف كسر هيمنة قوى مثل الولايات المتحدة، وعلى هذا النحو تترتب توازنات متشابكة وغير خاضعة للمفهوم التقليدي للتوازنات الصلبة القائمة على وجود قطبية ثنائية تحدد صورة التفاعلات الإقليمية.

هذه المواقف تربط الواقع الذي تشهده عملية التعاون الأمني بمختلف صورته بالاستقرار الإقليمي، الذي يسمح باستمرار التفاعلات في شكل سلمي بعيداً عن أي احتمالية للحرب، وعليه فنسق التوازنات الإقليمي يبقى الإطار الفعلي للتفاعل الموازي لعمل المؤسسات الإقليمية باعتبارها الكفيلة بضبط التعاون الأمني الإقليمي وكافة تفرعاته.



خاتمة:

يعد التعاون الأمني إطاراً منظماً للعلاقات في منطقة شرق آسيا، والذي يقوم على توجهات وأطر تنظم سلوك الدول، وتثبت رغباتها في تحقيق السلام الإقليمي، الذي تنشده جميع الأطراف المساهمة في البنية الأمنية، ومقوماته التي تؤسس وفق ديناميكيات التفاعل تتضمن تشابك المصالح، وتحقيق المكاسب، وتقضي وجود تصورات مشتركة ودرجة من التعقيد في العلاقات تسمح بالانتقال بالتعاون من مجرد التنسيق في السياسات الأمنية بين طرفين أو أكثر، إلى البحث عن فهم أعمق للعلاقات الأمنية، التي تساهم فيها عدد الظروف المتكونة نتيجة التفاعلات بين الدول.

يرتبط تأثير التوازنات الإقليمية بوجود نقطة انتقال في التفاعلات ارتبطت جوهرياً بمرحلة الحرب الباردة التي شكلت هذا المستوى من البنية التي تتحكم في شبكة العلاقات الأمنية بين دول شرق آسيا، أو بين القوى التي كانت تدير الصراع طيلة الحرب الباردة، وهو المستوى الذي أسس لمختلف شبكات العلاقات الأمنية المتبادلة في المنطقة، بمختلف أنماطها مساهمة بذلك في خلق هوة بين المستوى المؤسسي والثنائي ومتعدد الأطراف في إعادة تعريف التعاون الأمني لدول المنطقة، وانعكاس ذلك على أهم عنصر في تشكيل التعاون الأمني الذي ينطلق من مجموعة من التدابير تتعلق مركزياً بإزالة عدم اليقين في مواقف وسلوكيات الدول المشكلة لبنية شرق آسيا.

هذا الزخم من المفاهيم المترتبة عن العلاقة بين التعاون الأمني والتوازنات الإقليمية؛ يدعمه نقاش أكاديمي ساهم في تركيب الصورة العامة عن فهم التفاعلات المترتبة عن التعاون الأمني بين دول تسعى لتحقيق مكاسب جراء التعاون، وتقيم علاقاتها مع شركائها انطلاقاً من إمكانية التخلي، أو تدرك حجم التغير الطفيف قد يساهم في عدم إيفاء القوى الكبرى (مثل الولايات المتحدة) بالتزاماتها التي كرستها منذ عقود، وهو ما يجعل الاتجاه نحو بناء علاقات

سلمية ذات بنية ديمقراطية بين الدول كأحد الخيارات المتاحة لضمان الاستقرار وتحقيق الهدف الذي تصبوا إليه الدول من تعاونها، كما أنّ التصور المؤسسي لا يخضع لنفس الأسباب التقليدية المشكلة للتعاون، ولا يمكن تقييده بشكل أو بآخر كون الدول لا تميل إلى الإجراءات التنظيمية العامة، ولا تتشجع للانخراط فيها.

أمام هذا التصور النمطي الذي تتبناه الدول يظهر البعد الآخر في تشكيل الخريطة المفاهيمية للتعاون انطلاقاً من التحفيز الذي تقدمه المؤسسات الإقليمية الراعية للتعاون الأمني الإقليمي، خاصة ما تعتبره آسيان فرصة لتكثيف العلاقات الأمنية، ودورها المركزي في بناء منطقة خالية من الحروب، هو الأمر الذي نجحت في التأسيس له منذ نهاية الحرب الباردة.

لقد رأينا من خلال هذه الدراسة مدى التفاعلات التي حصلت في منطقة شرق آسيا طيلة عقود مضت، أرست مفاهيم معقدة ومتعددة عن التعاون الأمني الإقليمي، أكثر تكريساً وأشد تأثيراً على أشكال التعاون، ولعل المراقب لمنطقة شرق آسيا، يشهد عن تأثيرات عكسية إقليمية متعددة الأطراف.

الصورة العامة التي ترسم عن منطقة شرق آسيا أنها جيوسياسياً ممتدة ولا ترتبط بالقطر الجغرافي لحجم تأثير التفاعلات الإقليمية وامتدادها، حيث تظهر ديناميكيات ذلك انطلاقاً من قدرة الأطراف فيها على التوسع ضمن مجالات أوسع من الحدود الجغرافية، الأمر الذي أعطى انطباعاً للدارسين بأن التغيرات الإقليمية التقليدية أهم عنصر لعدم استقرار العلاقات بين الدول، التي تولي أهمية للأبعاد الجغرافية في تكوين سلوكها الخارجي، وتنخرط في عمليات ربط المنطقة وفق ما ينطبق ومكاسبها، ما يجعل الفكرة أنّ العلاقات غير المستقرة أكثر شيوعاً.

الأکید أن المخلفات التاريخية من صراعات جغرافية ساهمت في خلق تفاوت مطبق على علاقات الدول الثنائية، وشكلت هالة من عدم الاستقرار، بين مطالب يراها جميع الأطراف

مشروعة ويسعى إلى تحقيقها بشتى الطرق، سواء كانت قانونية بالاستناد إلى المطالبات وفق التشريعات التي تنص عليها هيئة الأمم المتحدة، أو اللجوء إلى القوة (مثل قضية الصين مع تايوان، أو سعيها لبسط النفوذ في بحر الصين الجنوبي) بهدف الضغط على الأطراف المشاركين في النزاع، أو تقليل أدوارهم الإقليمية.

تظهر تلك التأثيرات على البنية الجيوسياسية لشرق آسيا، التي تغيرت على مدى العقود التي تلت نهاية الحرب الباردة، مستفيدة من الوضع الاستراتيجي العالمي، وكذا تأثيرات صعود الصين، والانفتاح الذي جرّ دول المنطقة لصعود اقتصادي انعكس على أبعاد التفاعلات في شرق آسيا الأمنية، والسياسية، كونها مشكلة من شبكة من العلاقات غير المستقرة، وهو الأمر الذي أدركت معه دول المنطقة أهمية تعزيز الحوار الأمني في المنطقة، نظراً للفراغ الكبير على المستوى النظامي أمام سعي آسيان لربط المنطقة، وعدم استعداد الدول فيها للمشاركة ضمن الأطر المؤسسية، وكذا منع الأطراف الإقليمية من الوقوع في فخ الحرب.

كما أنّ التغيرات التي صاحبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 كان لها بعد عميق ومتشابه للتأثير، جعلها نقطة فارقة في ربط آسيان بالمنطقة، وخلق المدرك الإقليمي و حاجته الماسة لأهمية تعميق تنسيق السياسات الأمنية الإقليمية، وبرعايتها الخاصة ضمن نطاق مركزيتها، وذلك بزيادة تدابير الثقة التي تخدم الحوار الإقليمي، وتنظم سلوكه بما يخدم الهدف المشترك الذي تنشد إليه في إقامة منطقة تستشعر فيها الدول حجم الأهمية المتوخاة من التعاون الأمني، والمستوى المبهّر الذي حققه جميع الأطراف بما يخدم الرخاء وينقل المنطقة نحو مستوى أعلى من الترابط القيمي والهوياتي، الذي لطالما كانت تنتشده.

يظل المشهد الأمني في شرق آسيا معقداً وشديد الارتباط بالسياسات التقليدية، ممثلة النمط الأبرز للتعاون الأمني، حيث يتنامى الشعور بالحذر من صعود الصين، ورغبتها في التوسع والتموضع أكثر في بحر الصين الجنوبي، وتستهدف طموحاتها الهيمنة على المنطقة

بما يعظم مكاسبها، وتتحكم في خطوط الإمداد الرئيسية، سواء عبر تعزيز تعاونها مع الشركاء الإقليميين، أو عبر الانخراط في الحوار الرسمي ضمن الأطر المؤسسية لشرق آسيا.

لا يخضع المشهد الأمني -مثلما تقدم- للطبيعة القائمة على السياسات التقليدية للدول فقط؛ إنما يتشعب بالممارسات الشمولية -من جهة- المبنية على سعي كوريا الشمالية لتعظيم قوتها النووية، ومن جهة أخرى تقف مختلف أنماط التهديدات اللا-تقليدية. كتأثيرات الإرهاب، المناخ والبيئة، والهجمات السيبرانية، كقضايا تستدعي التواصل الإقليمي عبر سياسات مشتركة، تشير إلى أهمية البنية الأمنية المؤسسية والحوار الذي تنظمه، وهو ما تم التأكيد عليه في مخرجات اللقاءات طيلة عقدين من القرن الحادي والعشرين.

كما يشهد المستوى الإقليمي استمرار العلاقات التنافسية بين الدول الكبرى في شرق آسيا، إذ تتخبط ضمن مسار عميق من بناء القدرات الذي يثبت أن كل طرف يعمل على تعظيم المكاسب التي تتقاطع مع بعض الأطراف لترسم هيكلًا من التعاون ضمن صور التحالفات التي أرسنها الولايات المتحدة منذ الحرب الباردة، واعتمدت خلال الفترة التي تلت الانتقال العالمي في القوة بظهور أطراف تسعى لكسر نفوذها، وهو ما ينطوي على ترتيبات تسعى الدول من خلالها إلى تحقيق أولوياتها، وهنا يترتب العديد من أشكال التعاون الأمني لتجاوز المخاطر ضمن الأشكال تحت النظامية.

والمؤكد أن السلوك الإقليمي متعدد الأطراف يهيمن ويؤثر في عملية التعاون الأمني بشكل كبير أكثر من كونه مجرد ترتيب بين الدول المشاركة فيه، وهو محدد بعدة عوامل تاريخية، جيوسياسية، وأمنية، تتم عن مدى التأثيرات والتفاعلات التي تؤثر من خلالها التوازنات الإقليمية في عملية التعاون الأمني، وتشكل طفرة في العلاقات المشتركة وتتقاطع في مكاسبها مع المستوى التنظيمي الإقليمي، الذي لا يعد الإطار الوحيد لتنظيم العملية التعاونية في المجال الأمني، بل يتوازى في السعي نحو تحقيق السلام، كل حسب طريقته التي يتم النظر من خلالها

لحقيقة البيئة الأمنية الإقليمية، ومدى تحقق الاستقرار الذي يسعى كل طرف لتحقيقه حسب تصوراتهِ ومنطقهِ.

وانطلاقاً من كل ما سبق توصل الباحث في دراسته إلى جملة من الاستنتاجات نستعرضها على النحو التالي:

- شكلت مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر نقطة تحول أثرت على كل المنطلقات والمعايير التي تأسست عليها إدارة العلاقات في شرق آسيا، حيث توسعت دائرة التحالفات، وتغيرت معها الطريقة التي تتقصى بها القوى الإقليمية علاقاتها في شرق آسيا، فعلى صعيد ذلك انقسمت المستويات التي تنظم العلاقات إلى دول حليفة، وشركاء إقليميين، انطلاقاً من سعي كل طرف لتعزيز علاقاته ومكانته الإقليمية.
- تعكس التوازنات الإقليمية وجود تفاعل إقليمي تؤثر فيه الولايات المتحدة بشدة، انطلاقاً من توسيع التحالفات التقليدية، التي أسست لها منذ سبعة عقود تقريباً، فضلاً عن التغيرات التي أحدثتها على منظومة العلاقات التي تربطها بدول شرق آسيا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في صورة ترتيبات إقليمية ثنائية ومتعددة الأطراف أكثر ديناميكية.
- يعد التنافس الإقليمي أمراً مهماً لاستمرار المصالح الأمريكية، ومنه يعد رمزياً مسألة ضرورية تستخدمها القوى الإقليمية للحفاظ على مساحتها الخاصة، وإبراز مكانتها وتعظيم مكاسبها، ومنه لا يتعلق الأمر بمجرد إدارة التنافس مع الولايات المتحدة، إنما يتعداه للبحث عن آليات تقفز بها إلى المستوى الذي ترجوه.
- لا يمكن إنكار أنّ التغيرات الاستراتيجية تساهم حقاً في تشكيل الصورة النمطية؛ التي تم رسمها لشبكة العلاقات في شرق آسيا عقب الحرب الباردة، وبفعل التحول في شكل القيادة الأمريكية، خصوصاً بعد الحادي عشر من سبتمبر، حيث لا مناص من

استهداف التنافس الذي ينسحب على موجة تعمل على تقوية العمل التعاوني وإعادة ترتيب الأولويات لجميع الأطراف.

■ الحقيقة التي ترتبط بالتعاون الأمني أنه يتم وفق شروط تحددها القوى المهيمنة، ولا يمكن اعتماده وفق قرارات أحادية الجانب، كما أن الأمر يقترن بالتأسيس لحالات تشعر فيها الأطراف الإقليمية بضرورة التعاون الأمني والحاجة الحيوية إليه.

■ تدرك القوى المهيمنة المشاركة في البنية الأمنية لشرق آسيا -في المنظور القريب والمتوسط- إمكانية تخلي الولايات المتحدة عن شركائها التقليديين، أو على الأقل رفع سقف المطالبات مقابل توفير الحماية لهم، وهو ما يجعلهم يحتاطون من أية تغيرات استراتيجية يمكن أن يخلفه الفراغ في المنطقة، ما يعكس بناء توازنات إقليمية وحوارات مشتركة، يمكن أن تستفيد الصين منها بشكل خاص في توسيع دائرة هيمنتها على شرق آسيا وقيادتها الإقليمية.

■ أضحت المخاطر اللا-تقليدية للأمن جزءاً مركزياً في البنية الأمنية لشرق آسيا، وهي متسارعة التأثير وتشير إلى الحاجة إلى تفعيل الحوار الإقليمي ضمن الأطر المؤسسية الكفيلة بتحقيق مستوى مهم من التعاون لمواجهة المخاطر اللا-تقليدية للأمن، وما يمكن أن يعززه في إطار إزالة عدم اليقين الإقليمي، وبدورها رفع سقف الاستجابة لمختلف التغيرات المشابهة، الأمر الذي يثبت فعالية هذا الشكل من التعاون الأمني.

■ تمثل التجمعات الإقليمية فرصة مهمة وحصرية للتعاون الأمني الهيكلي والمعقد بين الأطراف المساهمة، إذ يؤسس للحوار الفعال الذي يستهدف العمل المؤسسي لمواجهة التحديات، والمخاطر المشتركة في فضاء شرق آسيا، التي لا وسيلة لمعالجتها غير البنية المؤسسية، كونها توفر حلولاً مؤسسية مستدامة، ما يدركه جميع المساهمين في التجمعات الإقليمية المنظمة للحوار النظمي، ويجعلها تحافظ على مسافة مهمة في

إطار العمل المؤسسي، وتواصل المشاركة في إطاره بشكل يوازي المكاسب التي تتوخاها وتسعى لتوسيعها.

- تعد المسارات التي تنظم التعاون الأمني ضمن التجمعات الإقليمية، في إطار دعم الحوار، وتبادل المعلومات، فرصة مهمة لمختلف الشركاء لتطوير القدرات المشتركة وتسريع عملية الاستجابة لمختلف المخاطر، خاصة وأن التوازنات الإقليمية في هذا الإطار تراحم التدابير التي يتم اتخاذها ضمن العمليات التي تنظمها التجمعات الإقليمية، وتوفر شبكية ترسم الخريطة الاستراتيجية لشرق آسيا.
- يتجسد تأثير التوازنات الإقليمية في شرق آسيا على مختلف الأنماط التي تبلور من خلالها التعاون الأمني، ذلك أنه مرتبط بأدوار الولايات المتحدة التي سعت لبسط النفوذ والهيمنة طيلة الحرب الباردة، واستمرت في التأثير في البنية الأمنية الإقليمية للمنطقة، وانخرطت في علاقات تعاونية، وتحالفات أمنية مع عدد الدول في شرق آسيا، والتي تنفذ سياستها الخارجية من خلالها انطلاقاً من تعزيز التوازنات الإقليمية كونها الضامن المركزي لردعها الاستراتيجي، في ظل التنافس مع القوى الإقليمية في المنطقة.
- تعرف شرق آسيا تحولاً عميقاً في البنية الاستراتيجية والأمنية نحو المحيطين الهندي-الهادئ، حيث تنخرط جميع القوى في إطار تكثيف العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف المتأثرة بالتوازنات الإقليمية السائدة، في إطار بناء يجعلها تركز على إعادة تعريف المكاسب التي يمكن أن تترتب عن هكذا شكل من التعاون الأمني المكثف.
- تشمل هياكل التعاون ثلاثية الأطراف تأثيرات عميقة على البنية الأمنية الإقليمية، انطلاقاً من كونها مظاهر لتوزيع القوى الإقليمية، ومناقشة الشواغل الأمنية المختلفة ضمن أطر تنظم البنية الأمنية الإقليمية بما يتوافق وحجم انخراطها وتفاعلها مع باقي أطراف شرق آسيا، وذلك من خلال صلات مباشرة تعكس بشكل كلي أو فرعي على البنية التعاونية للمنطقة.

كل هذه المسائل التي تم استعراضها تظهر أنّ التوازنات الإقليمية في شرق آسيا تشكل المستوى غير الرسمي لشبكية التعاون الأمني، الذي يتأثر نتيجة تداخل عوامل عدة جيوسياسية، ومخاطر أمنية لا تقليدية، وعلاقات ثنائية تم إرساؤها منذ عقود مضت، ومستوى آخر رسمي تشكّله التجمعات المؤسسية، التي عكفت على تطوير الحوار الأمني المشترك وتفعيل دعم شرق آسيا بكافة الأطراف الذين يساهمون بشكل أو بآخر في الحفاظ على السلام كخيار استراتيجي متاح، وأنها معنية مثل غيرها بالحفاظ على الاستقرار، الذي يخدم مصالح الجميع، خصوصاً أنّ تكثيف التعاون الأمني الإقليمي أمر يوفر الكثير من الجهود لإضفاء السلام على منطقة حافظت على عدم الوقوع في الحرب عبر إدارة البنية الأمنية ضمن هذا الزخم المتنوع من العلاقات المتشابكة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا باللغة العربية:

أ- الكتب

- (1) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، (لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999).
- (2) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991).
- (3) بيتر سوتش، وجوانيتا إلياس، أسس العلاقات الدولية، ترجمة: منير محمود بدوي السيد (الرياض: النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 2013).
- (4) تيم دان، ميليا كوركي، وستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة: ديماء الخضرا (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).
- (5) خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية (عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010).
- (6) ستيف سميث، وجون بيليس، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
- (7) سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014).
- (8) عامر مصباح، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية، (مصر: دار الكتاب الحديث، 2014).
- (9) عبد القادر دندن، صراع القوى الكبرى في الهندوباسيفيك: إعادة تخطيط الخريطة الإستراتيجية لآسيا (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2023).
- (10) عمار كريم حميد، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا: دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح (لبنان: مركز الرافين للحوار، 2021).

- (11) فيديا ناداكارني، الشراكة الاستراتيجية في آسيا: تحالفات بلا توازنات (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).
- (12) كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
- (13) مارتن غريفش و تيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولي، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008).
- ب- *المجلات والدوريات*
- (14) سمير حسام راضي، "مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، مجلد 22، عدد 45 (2012).
- (15) نوار محمد ربيع الخيري، "الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الإندوباسيفيك"، مجلة قضايا أسيوية، المركز العربي الديمقراطي، العدد 13 (جولية 2022).
- (16) توماس ويلبورن، "السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: المثلث الاستراتيجي الصين-اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية"، دراسات عالمية، العدد 12.
- ج- *المواقع الإلكترونية*
- (17) روزالي أركالا هول، "إقليم مضطرب: خريطة التهديدات في جنوب شرق آسيا"، حلقة نقاشية لمركز إنترريجيونال للتحليلات الاستراتيجية، 12 أكتوبر 2021، في: <https://www.interregional.com/%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%85%D8%B6%D8%B7%D8%B1%D8%A8> (11-5-2022, 15:05).
- (18) عروة درويش، "العلاقات الروسية الهندية: ميزان إقليمي بأثقال مرنة"، شؤون استراتيجية، (أوت 2020)، في: <https://kassioun.org/more-categories/misc-2/item/65319-2020-08-03-08-29-28>
- (19) مجدي صبحي، "الصين: تحديات معركة أشباه الموصلات"، العين الإخبارية، 2021/7/31، في: <https://al-ain.com/article/china-the-challenges-of-the-semiconductor-battle> (04/3202/04/the-semiconductor-battle, 06:57)

20) وكالة شينخوا، "بعد 15 عاما... الصين تغزو واحدة من أكثر الشركاء الموثوقين للآسيان"، 2018-11-13، ينظر:

[http://arabic.news.cn/2018-](http://arabic.news.cn/2018-11/13/c_137603537.htm)

[11/13/c_137603537.htm](http://arabic.news.cn/2018-11/13/c_137603537.htm) (20/04/2019, 19:34)

ثانياً باللغة الأجنبية

Books

- 1) Ajin Choi, William T. Tow, **"Bridging alliances and Asia-Pacific multilateralism"**, in: William T. Tow and Brendan Taylor, **Bilateralism, Multilateralism and Asia-Pacific Security Contending cooperation** (New York: Routledge, 2013).
- 2) Alexander Wendt, **"The Social Construction of Power Politics"**, in: C. W. Hughes, L. Y. Meng, op-cit.
- 3) Alice D. Ba, **"ASEAN and the Changing Regional Order: The ARF, ADMM, and ADMM-Plus."**, in: Aileen Baviera, Larry Maramis, **Building ASEAN Community: Political–Security and Socio-cultural Reflections, ASEAN at 50, volume 4**, (Economic Research Institute for ASEAN and East Asia, 2017).
- 4) Amitav Acharya, **Constructing a Security Community in Southeast Asia ASEAN and the problem of regional order**, (New York: Routledge, 2nd edition; 2009).
- 5) Amitav Acharya, **Constructing a Security Community in Southeast Asia: ASEAN and the problem of regional order** (New York: Routledge, 2nd edition, 2009).
- 6) Angela Pennisi di Floristella, **The ASEAN regional security partnership: strengths and limits of a cooperative system**, (UK: Palgrave Macmillan, 2015).
- 7) Barry Buzan, Ole Wæver, **Regions and powers the structure of international security** (New York: Cambridge University Press, 2003).
- 8) Brendan Taylor, **"Conceptualizing the bilateral–multilateral security nexus"**, in: William T. Tow and Brendan Taylor, **Bilateralism, Multilateralism and Asia-Pacific Security Contending cooperation** (New York: Routledge, 2013).

- 9) David Skillicorn, Christian Leuprecht, Victoria Tait, **“Computing in Compromised Environments: Beyond the Castle Model of Cyber-Security”**, in: Anthony J. Masys, **Exploring the Security Landscape: Non-Traditional Security Challenges**, (Switzerland: Springer International Publishing, 2016).
- 10) Donald E. Weatherbee, **International Relations in Southeast Asia: The Struggle for Autonomy**, (USA: Rowman & Littlefield Publishers, 2nd Edition, 2009).
- 11) Elena Atanassova-Cornelis, Frans-Paul van der Putten, **Changing Security Dynamics in East Asia a Post-US Regional Order in the Making?** (UK: Palgrave Macmillan, 2014).
- 12) Ellis S. Krauss, T. J. Pempel, **Beyond Bilateralism: U.S.-Japan Relations in the New Asia-Pacific**. (California: stanford university press, 2004).
- 13) G. V. C. Naidu, **“India, China and East Asia”**, in: G.V.C. Naidu, Mumin Chen, Raviprasad Narayanan, **India and China in the Emerging Dynamics of East Asia**, (India: Springer, 2015).
- 14) Glenn Snyder, **“Alliance politics”**, in: Christopher W. Hughes, Lai Yew Meng, **Security Studies A reader**, (New York: Routledge, 2011).
- 15) Howard Loewen, **Intra-Asia Pacific Defense Cooperation and the Emergence of a 2nd Order Security Architecture**, In: Stefan Fröhlich · Howard Loewen, **The Changing East Asian Security Landscape Challenges, Actors and Governance** (Germany: Springer 2018).
- 16) Jerome M. Conley, **Indo-Russian Military and Nuclear Cooperation: Lessons and Options for U.S. Policy in South Asian** (New York: Lexington Books, 2001).
- 17) Joseph S. Nye Jr. David A. Welch, **Understanding Global Conflict & Cooperation: Intro to Theory & History**, (UK: Pearson Education Limited, 9th edition, 2014).
- 18) Jürgen Rüländ, **“How much of a “Multilateral utility?” the Contribution of Southeast Asian security regionalism to global governance”**, in: Hari Singh & Colin Dürkop, **Coprehensive security in the Asia-Pacific region**, international conference (Tokyo: Keio University, 30 November – 1 December 2009).
- 19) Jusuf Wanandi, **“East Asian Cooperation: Retrospect and Prospect”**, in: Simon Tay, Shiro Armstrong, Peter Drysdale, Ponciano S. Intal, Jr, **Collective Leadership, ASEAN Centrality and Strengthening the ASEAN Institutional Ecosystem**, (Jakarta: ERIA, 2019).

- 20) Kathryn Botto, **“Overcoming Obstacles to Trilateral U.S.-ROK-JAPAN Interoperability”**, in: Chung Min Lee and Kathryn Botto, **Korea Net Assessment: Politicized Security and Unchanging Strategic Realities**, (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2020).
- 21) Konrad-Adenauer-Stiftung, 2017).
- 22) Malcolm Cook, **“Japan–Australia Security Relations: A Tale of Timing”**, in: William T. Tow, and Rikki Kersten, **Bilateral Perspectives on Regional Security Australia, Japan and the Asia-Pacific Region** (UK: Palgrave Macmillan, 2012).
- 23) Matt McDonald, **“Constructivism”**, In: Paul D. Williams, **Security studies: an introduction**, (New York: Routledge, 2008).
- 24) Mely Caballero-Anthony, **“Non-Traditional Security Challenges in East Asia Pushing the Limits of Functional Cooperation in East Asia”**, in: See Seng Tan, **Collaboration under Anarchy Functional Regionalism and the Security of East Asia**, (Singapore: S. Rajaratnam School of International Studies, 2009).
- 25) Min Gyo Koo, **Island Disputes and Maritime Regime Building in East Asia Between a Rock and a Hard Place**, (New York: Springer, 2010).
- 26) Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi, **International Relations Theory** (USA: Pearson Education, 5th edition, 2012).
- Ralf Emmers, **“The East Asia Summit: On a Road to Somewhere?”**, in: Christian Echle, Megha Sarmah, Patrick Rueppel, **Security Architectures Under Threat: The Status of Multilateral Fora**, Panorama: Insights into Asian and European Affairs, (Singapore:
- 27) Ralf Emmers, **Cooperative Security and the Balance of Power in ASEAN**, (London: Routledge, 2003).
- 28) Ralf Emmers, **Geopolitics and Maritime Territorial Disputes in East Asia**, (New York: Routledge, 2010).
- 29) Ralf Emmers, Joseph Chinyong Liow, and See Seng Tan, **The East Asia Summit and the Regional Security Architecture**, Maryland Series in Contemporary Asian Studies, (USA: University of Maryland School of Law, 2010).
- 30) Robert O. Keohane, **After Hegemony, Cooperation and Discord in the World Political Economy**, (new jersey: Princeton university press, 1984).
- 31) Rohan Gunaratna & Muh Taufiqurrohman, **“Insurgency and Terrorism in East Asia: Threat and Response”**, in: Ramon Pacheco Pardo & Jeffrey Reeves,

Non-Traditional Security in East Asia: A Regime Approach, (London: Imperial College Press, 2015).

32) Ryo Sahashi, **Australia, Japan, and US Trilateral Cooperation in the Regional Security Architecture**, In: US-Japan-Australia Security Cooperation: Prospects and Challenges.

33) Satu P. Limaye, **Asia's Bilateral Relations**, (Hawaii, Asia-Pacific Center for Security Studies, 2004).

34) Sebastian Harnisch, David J. Roesch, **"The international community and the North Korean Nuclear Programme"**, in: Rüdiger Frank, & others, **Korea 2011: Politics, Economy and Society**, Vol 5, (Boston: Brill, 2011).

35) See seng tan, **"Defence and Security Cooperation in East Asia: Whither ASEAN Centrality?"**, in: Alan Chong, **International Security in the Asia-Pacific, Transcending ASEAN towards Transitional Polycentrism** (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2018).

36) See Seng Tan and Amitav Acharya, **Asia-Pacific Security Cooperation: National Interests and Regional Order**. (USA: An East Gate book, 2004)

37) Stephen W. Bosworth, **"Dancing with Giants: The Geopolitics of East Asia in the Twenty-First Century"**, in: Jane Sneddon Little, **Global Imbalances and the Evolving World Economy**, Conference Series No. 51 (Boston: Federal Reserve Bank of Boston, 2008).

38) Steven e. Lobell, Norrin m. Ripsman, Jeffrey w. Taliaferro, **Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy** (USA: Cambridge University Press, 2009).

39) Tatiana Shaumyan, **"Russian-Indian Bilateral Cooperation"**, in: P. Stobdan, **India-Russia Strategic Partnership: Common Perspectives**, (New Delhi: Institute for Defence Studies and Analyses, 2010).

40) William T. Tow, **"The Trilateral Strategic Dialogue, Minilateralism, and Asia-Pacific Order Building"**, in: Yuki Tatsumi, **US-Japan-Australia security ccooperation prospects and challenges**, (USA: Stimson Center. April 2015).

41) William Zartman, Saadia Touval, **International Cooperation: The Extents and Limits of Multilateralism**, (UK: Cambridge University Press, 2010).

42) Yong-Sup Han, **"The Six-Party Talks and Security Cooperation in Northeast Asia"**, in: Seung-Ho Joo and Tae-Hwan Kwak, **North Korea's second nuclear crisis and Northeast Asian Security**, (England: Ashgate, 2007).

Journal Article

- 43) Alice D. Ba, **“Multilateralism and East Asian transitions: the English School, diplomacy, and a networking regional order”**, *International Politics*, volume 57 (2020).
- 44) Alma Evelinda Silalahi, **“ADMM/ ADMM Plus as Cbm Through Non-Traditional Issues (ASEAN)”**, *International Journal of Humanities Education and Social Sciences*, Vol 2, N 6, (June 2023), p-p 1821-1825.
- 45) Andrew I. Yeo, **“China-Japan-Korea Trilateral Cooperation: Is It for Real?”**, *Georgetown Journal of International Affairs*, Vol. 18, No. 2 (Summer/Fall 2017).
- 46) Anup Phayal, Aaron Gold, Brandon Prins, **“Interstate hostility and maritime crime: Evidence from South East Asia”**, *Marine Policy*, Volume 143, (2022), <https://doi.org/10.1016/j.marpol.2022.105134>.
- 47) Aparna Varma, **“The Kuril Dispute”**, *EPRA International Journal of Economic and Business Review*, Volume 5, Issue 6 (June 2017).
- 48) Atsushi Tago, **“Multilateralism, Bilateralism, and Unilateralism in Foreign Policy”**, (August 2017), see:
<https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228637.013.449>
- 49) Ben Fitzhugh, Erik W. Gjesfjeld, William A. Brown, Mark J. Hudson, Jennie D. Shaw, **“Resilience and the population history of the Kuril Islands, Northwest Pacific: A study in complex human ecodynamics”**, *Quaternary International*, Vol 419 (2016), p 167.
<https://doi.org/10.1016/j.quaint.2016.02.003>
- 50) Chen Dongxiao, Feng Shuai, **“The Russia-India-China Trio in the Changing International System”**, *China Quarterly of International Strategic Studies*, Vol 2, N 4, (2016).
- 51) Chikako Kawakatsu Ueki, **“Prospects for Regional Security Cooperation in East Asia”**, *Journal of Asia-Pacific Studies* (Waseda University) No. 16 (May 2011), p 48.
- 52) Dae-Won Ohn, **“ASEAN and the Security and Cooperation in East Asia”**, *Southeast Asia Journal*, vol.21, no.3, (2012). DOI: 10.21485/hufsea.2012.21.3.009
- 53) David Scott, **“Sino-Indian Security Predicaments for the Twenty-First Century”**, *Asian Security*, vol. 4, no. 3 (2008).

- 54) David Walton, **“Australia and Japan: Towards a New Security Partnership?”** *Japanese Studies*, Vol. 28, No. 1, (May 2008).
- 55) Enze Han and Cameron Thies, **“External Threats, Internal Challenges, and Building in East Asia”**, *Journal of East Asian Studies*, vol 19 n 3 (2019), p-p 343-344. doi:10.1017/jea.2019.24
- 56) Frank O'Donnell, Mihaela Papa, **“India’s multi-alignment management and the Russia–India–China (RIC) triangle”**, *International Affairs*, Volume 97, Issue 3, (May 2021).
- 57) Glenn H Snyder, **“Alliances, balance, and stability”**, *International Organization*, vol 45, no 1 (December 1991).
- 58) Guangyu Qiao-Franco, Aleš Karmazin, Michal Kolmaš. **“The Indo-Pacific and the next phase of ASEAN centrality”**, *Journal of Current Southeast Asian Affairs*, (2024). <https://doi.org/10.1177/18681034241307658>
- 59) Gundre Jayachandra Reddy, **“East Asia summit: Interests and expectations”**, *International Journal of Peace and Development Studies*, Vol. 1 n 3, (December 2010).
- 60) Hee Kwon Park, **“Multilateral security cooperation”**, *The Pacific Review*, vol 6, n 3 (1993).
- 61) Helen Milner, **“International Theories of Cooperation among Nations: Strengths and Weaknesses”**, *World Politics*, Volume 44, Issue 03, (April 1992).
- 62) John Dugard, **“The choice before us: International law or a ‘rules-based international order’?”**, *Leiden Journal of International Law*, Volume 36, Issue 2, (June 2023). DOI: <https://doi.org/10.1017/S0922156523000043>
- 63) John Gerard Ruggie, **“Multilateralism: The Anatomy of an Institution”**, *International Organization*, Vol. 46, No. 3 (Summer, 1992).
- 64) John J. Mearsheimer, **“The Gathering Storm: China’s Challenge to US Power in Asia”**, *The Chinese Journal of International Politics*, Vol. 3, (2010).
- 65) John S Park, **“Inside Multilateralism: The Six-party Talks”**, *The Washington Quarterly*, vol 28, issue 4 (2005), p-p 76-77. doi:10.1162/0163660054798726.
- 66) Jörg Friedrichs, **“East Asian Regional Security What the ASEAN Family Can (Not) Do”**, *Asian Survey*, Vol. 52, No. 4 (July/August 2012), p-p 758-759.

- 67) Kai He & Huiyun Feng, **“If Not Soft Balancing, Then What? Reconsidering Soft Balancing and U.S. Policy Toward China”**, *Security Studies*, vol 17, N 2 (2008).
- 68) Kenneth A. Oye, **“Explaining cooperation under anarchy: hypothesis and strategies”**, *World Politics*, Vol. 38, No. 1 (Oct., 1985).
- 69) Kharina O.A. **“Problems of Interaction in the Triangle: Russia – India – China”**, *National Security*, vol 5 n 46 (2016).
- 70) Lauren Sukin, Woohyeok Seo, **“East Asia’s Alliance Dilemma: Public Perceptions of the Competing Risks of Extended Nuclear Deterrence”**, *Journal for Peace and Nuclear Disarmament*; Vol 7, Issue 1 (2024).
- 71) Lowell Dittmer, **“Taiwan and the Issue of National Identity”**, *Asian Survey*, Vol. 44, No. 4 (July/August 2004).
- 72) Mareeva J.A. **“Strategic triangle Russia- India-China in international relations (theory and historical practice)”**, *MGIMO Review of International Relations*. (In Russ.), N 5, vol 26 (2012).
- 73) Mely Caballero-Anthony, **“The ASEAN way and the changing security environment: navigating challenges to informality and centrality”**, *International Politics*, (2022). <https://doi.org/10.1057/s41311-022-00400-0>
- 74) Menik Wakkumbura, **“ASEAN’s Security Cooperation and Non-Traditional Security (NTS) Challenges”**, *Academia Letters*, Article 710 (2021). <https://doi.org/10.20935/AL710>.
- 75) Michael Heazle & Yuki Tatsumi **“Explaining Australia–Japan security cooperation and its prospects: ‘the interests that bind?’”**, *The Pacific Review*, vol 31, n 1, (2018).
- 76) Michael Mihalka, **“Cooperative Security in the 21st Century”**, *The Quarterly Journal*, Vol. 4, No. 4 (Winter 2005).
- 77) Mohammad Alam, and others, **“North Korean nuclear program and Six Party Talks: A critical analysis”**, *Liberal Arts and Social Sciences International Journal*, vol 5, n 2, (2021). <https://doi.org/10.47264/idea.lassij/5.2.12>
- 78) Muhammad Faiz Ramli, Hanizah Idris, **“Liberal Institutionalism Theory Approach in Asean’s Security Cooperation through Regionalism”**, *Akademika*, vol 92, n 1, (2022).

- 79) Muhui Zhang, **Proceeding in hardship: the Trilateralism–bilateralism nexus and the institutional evolution of China–Japan–South Korea Trilateralism**, *The Pacific Review*, vol 31, n 1, (2017).
- 80) Nick Bisley, “**Australia’s American Alliance and the networking of forces in East Asia**”, *International Politics*, vol 57 (2020), p-p 208–224.
- 81) Nick Bisley, “**The East Asia summit and ASEAN: Potential and Problems.**”, *Contemporary Southeast Asia: A Journal of International and Strategic Affairs*, vol 39, no. 2 (2017). <https://muse.jhu.edu/article/667775>.
- 82) Nick Bisley, “**The Japan-Australia security declaration and the changing regional security setting: wheels, webs and beyond?**”, *Australian Journal of International Affairs*, vol 62, n 1, (2008).
- 83) R. Rosnani, Dudy Heryadi, and others “**Non-Traditional Maritime Security Threats. The Dynamic of ASEAN Cooperation**”, the *International Journal on Marine Navigation and Safety of Sea Transportation*, Vol 16, N 3 (September 2022), p-p 419-420. DOI: 10.12716/1001.16.03.02
- 84) Ralf Emmers, “**Enduring Mistrust and Conflict Management in Southeast Asia/ An Assessment of ASEAN as a Security Community**”, *Trans-Regional and -National Studies of Southeast Asia*, Vol 5, Special Issue 1, (January 2017), p 85.
- 85) Robert Jervis, “**Cooperation Under Security Dilemma**”, *World Politics*, Vol. 30, No. 2 (Jan., 1978), pp. 167-214
- 86) Rogozhina Nataliya Grigorievna, “**The Threat of Terrorism in South-East Asia**”, *Vestnik RUDN. International Relations*. Vol. 17. - N. 4 (2017), p 702. doi: 10.22363/2313-0660-2017-17-4-697-709.
- 87) Sang-soo Lee, Chan-young Baek, “**The Six-Party Talks at the Cross-roads: Implications from Eight Years of Experience**”, *The Korean Journal of Security Affairs*, Vol 16, n 1 (2011).
- 88) See Seng Tan, “**Is ASEAN Finally Getting Multilateralism Right? From ARF to ADMM+**”, *Asian Studies Review*, vol 44, issue 1. Doi:10.1080/10357823.2019.1691502.
- 89) Shoji Tomotaka, “**ASEAN Political Security Community: Development of Multilateral Cooperative Frameworks and Further Challenges**”, *Security & Strategy*, vol. 2, no. 2, (March 2022), see: <https://www.nids.mod.go.jp/english/publication/security/pdf/2023/01/09.pdf>

- 90) Summar Iqbal Babar, Masood Ur Rehman Khattak and Mujahid Hussain Sargana, **“Indo-Russian Strategic Partnership and Indian Military’s Cold Start Doctrine”, Policy Perspectives**, Vol. 15, No. 2 (2018).
- 91) Thomas S. Wilkins, **“Alignment’, not ‘alliance’ – the shifting paradigm of international security cooperation: toward a conceptual taxonomy of alignment”**, **Review of International Studies**, Volume 38: Issue 01 (January 2012).
- 92) Tomohiko Satake, John Hemmings, **“Japan–Australia security cooperation in the bilateral and multilateral contexts”**, **International Affairs**, vol 94, n 4, (2018).
- 93) Yuliya Tkachenko, Vladislav Pustovar, **“Approaches to the definition of Cross-Border Cooperation: discussion points”**, **The Russian Academic Journal**, Vol. 29, n3 (2014).

Dissertation

- 94) Chung, Kyung Yung, **“Building A Military Security Cooperation Regime in Northeast Asia: Feasibility and Design”**, Doctoral Dissertation, (University of Maryland, 2005).
- 95) Felix Sebastian Berenskotter, **From Friends to Strangers: A Theory of Interstate Security Cooperation Applied to German-American Relations, 1945 – 1995**, phd thesis (Uk: the London School of Economics and Political Science, 2008).
- 96) Mikael Weissmann, **“Understanding the East Asian Peace Informal and formal conflict prevention and peacebuilding in the Taiwan Strait, the Korean Peninsula, and the South China Sea 1990-2008”**, PhD dissertation in Peace and Development Research, (Sweden: University of Gothenburg, 2009).
- 97)

Reports

- 98) Ahmad El-Muhammady, Ben Schonveld, **Homecoming: The Return of Foreign Terrorist Fighters in South-East Asia**, Policy Paper, (Thailand: UNDP, 2020).
- 99) Alyson J. K. Bailes, Andrew Cottey, **“Regional security cooperation in the early 21st century”**, **SIPRI Yearbook 2006: Armaments, Disarmament and International Security**, p 199, in: <https://www.sipri.org/yearbook/2006/04>

- 100) Amitav Acharya, **“The Role of Regional Organizations: Are Views Changing?”**, Pacific Symposium, (2004).
- 101) Andrew Yeo, **China, Japan, South Korea Trilateral Cooperation: Implications for Northeast Asian Politics and Order**, EAI Issue Briefing No. MASI 2012-07 (November 6, 2012).
- 102) ASEAN Defence Ministers’ Meeting Official website, **Concept Paper on ASEAN Defence Ministers’ Meeting (ADMM) and ADMM-Plus Initiatives**, April 06, 2017, see:
https://admm.asean.org/dmdocuments/2017_October_11th%20ADMM_Clark_23%20October%202017_Concept%20Paper%20on%20ADMM%20and%20ADMM-Plus%20Initiatives.pdf
- 103) ASEAN Summit, **ASEAN Leaders Declaration on the ASEAN Outlook on the Indo-Pacific for the Future-Ready ASEAN and ASEAN-Centered Regional Architecture**, October 9, 2024, see: https://asean.org/wp-content/uploads/2024/10/3-Final_ALD-on-the-AOIP-for-the-Future-Ready-ASEAN-and-ASEAN-Centered-Regional-Architecture.pdf
- 104) Barry Desker, **“ASEAN Plus Eight Defence Cooperation: Rise of a New Player”**, S.Rajaratnam School of International Studies, October 15, 2010, see: <https://rsis.edu.sg/wp-content/uploads/2014/07/CO10132.pdf>
- 105) Bhubhindar Singh, **“Trilateral Northeast Asia FTA: Pragmatic Regionalism”**, in: Bhubhindar Singh and others, **“Is Northeast Asian Regionalism the Center of East Asian Regionalism?”**, S. Rajaratnam School of International Studies, (July 1, 2012).
- 106) Bobo LO, **New Order for Old Triangles? The Russia-China-India Matrix**, Notes de l’Ifri Russie.Nei. Visions 100, (France: Ifri, April 2017).
- 107) Bruce Vaughn, **U.S. Strategic and Defense Relationships in the Asia-Pacific Region**, CRS Report for Congress. USA: Congressional Research Service, January 22, 2007.
- 108) Center for Strategic and International Studies, **U.S. Alliances and Emerging Partnerships in Southeast Asia Out of the Shadows**, A Report of the CSIS Southeast Asia Initiative. Washington: Center for Strategic and International Studies, 2009.
- 109) Dmitri Trenin, Yuval Weber, **Russia’s Pacific Future: Solving the South Kuril Islands Dispute**, Carnegie Endowment for International Peace (2012).

- 110) East Asia Summit, **East Asia Summit Leaders' Statement on Maintaining and Promoting the Region as an Epicentrum of Growth**, Indonesia Jakarta. September 7, 2023, see: <https://asean.org/wp-content/uploads/2023/09/EAS-Leaders-Statement-on-Maintaining-and-Promoting-the-Region-as-an-Epicentrum-of-Growth-FINAL.pdf>
- 111) East Asia Summit, **Final Manila Plan of Action to Advance the Phnom Penh Declaration on The East Asia Summit Development Initiative (2018-2022)**, see:
https://eastiasummit.asean.org/storage/eas_plan_file/8t97zqtU8raeK1TwQpPjmC09GWPIZOObOnKzv7OAK.pdf
- 112) East Asia Summit, **The East Asia Summit Plan of Action (2024-2028)**, see:
https://eastiasummit.asean.org/storage/eas_plan_file/lr7k7tuKeko2Hiie5etoWm1RVdZ6juaGERUHcASS.pdf
- 113) East Asian Vision Group II, **Realising an East Asia Economic Community1 by 2020**, The East Asia Vision Group (EAVG) II Report, (2012), see: <https://aseanplusthree.asean.org/wp-content/uploads/2020/01/Report-of-the-EAVG-II.pdf>
- 114) East Asian Vision Group, **Towards an East Asian Community: Region of Peace, Prosperity and Progress**, East Asia Vision Group Report, see: https://aseanplusthree.asean.org/wp-content/uploads/2020/01/east_asia_vision.pdf
- 115) Emma Chanlett-Avery, **The U.S.-Japan Alliance**, CRS Report for Congress. (USA: Congressional Research Service, January 18, 2011).
- 116) Gudrun Wacker, **Security Cooperation in East Asia: Structures, Trends and Limitations. SWP Research Paper 4/2015**. (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, May 2015).
- 117) H. D. P. Envall, **"The Quadrilateral Security Dialogue: Towards an Indo-Pacific Order?"**, S. Rajaratnam School of International Studies, 2019.
- 118) Hitoshi Tanaka, **The ASEAN+3 and East Asia Summit: A Two-Tiered Approach to Community Building**, Japan Center for International Exchange, January 2006, see: <https://jcie.org/wp-content/uploads/2021/07/EAI-1-1.pdf>
- 119) Jonathan D. Pollack, **Order at Risk: Japan, Korea and the Northeast Asian Paradox**, ASIA Working Group Paper 5 (Washington: Order from Chaos Foreign Policy in a Troubled World, SEPTEMBER 2016)

- 120) Lillian goldman law library, **Mutual Defense Treaty Between the United States and the Republic of Korea** (October 1, 1953) in the Yale Law school, see: http://avalon.law.yale.edu/20th_century/kor001.asp#b1
- 121) Malcolm Cook, Nick Bisley, **Contested Asia and the East Asia Summit**, Yusof Ishak Institute (ISEAS), issue no 46 (2016).
- 122) Michael Moodie, **“Cooperative Security: Implications for National Security and International Relations”**, paper for Cooperative Monitoring Center, (usa: Sandia National Laboratories, 2000).
- 123) Nicholas L. Miller, **“The Future of Nuclear Proliferation after the War in Ukraine”**, **Proliferation Papers**, (No. 67), The French Institute of International Relations (Ifri), (April 2024).
- 124) Nicolai N. Petro, **“Russian Foreign policy, 2000-2011: From Nation-State to Global Risk Sharing”**, **PECOB papers series**, (June 2011).
- 125) Nobushige Takamizawa, **“Japan’s Security Outlook: Moving Beyond Thinking to Doing”**, in: Ron Huiskens, Kathryn Brett, **Regional Security Outlook 2022**.
- 126) Pek Koon Heng, **the “ASEAN Way” and Regional Security Cooperation in the South China Sea**, **EUI Working Paper RSCAS 2014/121**, (Italy: Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 2014).
- 127) Richard Cohen, Michael Mihalka, **Cooperative Security: New Horizons for International Order**, The Marshall Center Papers, No. 3, (Deutschland: George C. Marshall European Center for Security Studies, 2001).
- 128) Ron Huiskens and Kathryn Brett, **Regional Security Outlook 2018**, (Australia: The Council for Security Cooperation in the Asia Pacific (CSCAP), 2018).
- 129) Ron Huiskens and Kathryn Brett, **Regional Security Outlook 2019**, (Australia: The Council for Security Cooperation in the Asia Pacific ‘CSCAP’, 2019).
- 130) Ron Huiskens, Kathryn Brett, **Regional Security Outlook 2021**, (Australia: The Council for Security Cooperation in the Asia Pacific ‘CSCAP’, 2020).
- 131) Ron Huiskens, Kathryn Brett, **Regional Security Outlook 2022**, (Australia: The Council for Security Cooperation in the Asia Pacific ‘CSCAP’, 2021).
- 132) Roy D. Kamphausen, and others, **the case for u.s.-rok-japan trilateralism Strengths and Limitations**, (Washington: the national bureau of asian research, special report 70, february 2018), p 14, in: <https://www.nbr.org/wp->

content/uploads/pdfs/publications/special_report_70_trilateralism_february2018.pdf

133) Scott Snyder, **Pursuing a Comprehensive Vision for the U.S.–South Korea Alliance**. Washington: Center for Strategic and International Studies, April 2009.

134) Shinichi Ogawa, “**Japan: Aiming for Broader, Deeper Regional Security Cooperation**”, **East Asian Strategic Review 2008**, (Japan: The National Institute for Defense Studies, 2008).

135) Shinji Hyodo, “**East Asian Strategic Review 2017**”, **The National Institute for Defense Studies**, may (2017).

136) Shinji Hyodo, **East Asian Strategic Review 2016**, (Japan: The National Institute for Defense Studies, 2016).

137) Sugio Takahashi, “**The United States: The Trump Administration’s Second Year: Aiming to Restore a ‘Strong America’**”, in: Shinji Hyodo, **East Asian Strategic Review 2019**, (Japan: The National Institute for Defense Studies, 2019).

138) Susan V. Lawrence, “**Taiwan: Political and Security Issues**”, **Congressional Research Service (CRS)**, July 14, 2021

139) Takashi Jono, “**Terrorism Risk in Southeast / South Asia**”, **Tokio Marine Asia**, News Issue No. 41 (January 2024).

140) Tan Ming Hui, “**Resuming the Six-Party Talks? Bleak Prospects**”, **Rajaratnam School of International Studies**, February 22, 2016.

141) The Editorial Team, **Half Yearly Report 2023, Piracy and Armed Robbery Against Ships in Asia**, (ReCAAP ISC report, January–June 2023).

142) Thomas S. Wilkins, “**From Strategic Partnership to Strategic Alliance? Australia-Japan Security Ties and the Asia-Pacific**”, **Asia Policy**, No. 20 (July 2015).

143) Ulrich Kühn, Heather Williams, “**Behavioral Arms Control and East Asia**”, **Reducing the Risk of Nuclear Weapon use in Northeast Asia Report**, (ROK: Asia-Pacific Leadership Network, 2024).

website

144) “Eastern Asia”, Work with Data, see:

<https://www.workwithdata.com/place/eastern-asia> (25/03/2023, 12:05)

- 145) **“Six-Party Talks”, Inventory of International Nonproliferation Organizations and Regimes Center for Nonproliferation Studies**, May 24, 2012, p-p 5-6, in: https://media.nti.org/pdfs/6ptalks_1.pdf
- 146) **“South-Eastern Asia”, Work with Data**, see: <https://www.workwithdata.com/place/south-eastern-asia> (25/03/2023, 12:05)
- 147) Abdul, **“East Asia Summit (EAS) Conference on Maritime Security Cooperation”, Factly**, February 5, 2020, see: <https://factly.forumias.com/east-asia-summiteas-conference-on-maritime-security-cooperation/>(12/10/2024, 19:20)
- 148) ADMM, **ASEAN Defence Ministers Meeting**, see: <https://admm.asean.org/index.php/about-admm/about-admm.html>(16/10/2024, 15:25)
- 149) ADMM+, **ASEAN Defence Ministers Meeting-Plus Official Website**, see: <https://admm.asean.org/index.php/about-admm/about-admm-plus.html> (16/10/2024, 15:30)
- 150) Amitav Acharya, **“ASEAN and the new geopolitics of the Indo-Pacific”, East Asia forum**, December 29, 2021, see: <https://www.eastasiaforum.org/2021/12/29/asean-and-the-new-geopolitics-of-the-indo-pacific/>(29/03/2023, 12:20)
- 151) Anshita Shukla, **“China, Russia and India: The great power game in Asia”, Asialink**, November 23, 2022, see: <https://asialink.unimelb.edu.au/diplomacy/article/china-russia-india-great-power-game-asia/> (19/06/2023, 17:03)
- 152) ASEAN Plus three, **ASEAN plus three cooperation work plan (2023-2027)**, August 4, 2022, see: <https://aseanplusthree.asean.org/wp-content/uploads/2022/08/APT-Cooperation-Work-Plan-2023-2027.pdf>(18/06/2024, 9:30)
- 153) ASEAN Plus three, **Chairman’s Statement of the 16th ASEAN Plus Three Summit**, Brunei October 10, 2013, see: <https://aseanplusthree.asean.org/wp-content/uploads/2020/01/chairman-statement-of-the-16th-apt-summit-finalupl.pdf>(18/06/2024, 9:15)
- 154) ASEAN Plus three, **Chairman’s Statement of the 27th ASEAN Plus Three Summit**, Lao PDR, October 10, 2024, see: <https://aseanplusthree.asean.org/wp-content/uploads/2024/10/4.-Final-Chairmans-Statement-of-the-27th-APT-Summit-2.pdf>(12/10/2024, 18:46)

- 155) ASEAN Secretariat Information Paper, **Overview of ASEAN Plus Three Cooperation**, June 12, 2024, see: <https://aseanplusthree.asean.org/wp-content/uploads/2024/06/APT-Overview-Paper-12-June-2024.pdf>(18/06/2024, 09:00)
- 156) Association of Southeast Asian Nations, **Chairman's Statement of the 11th ASEAN Plus Three Summit**, Singapore 20 November 2007, see: <https://aseanplusthree.asean.org/chairmans-statement-of-the-11th-asean-plus-three-summit-20-november-2007-singapore/>(18/06/2024, 08:32)
- 157) Association of Southeast Asian Nations, **Overview of ASEAN Plus Three Cooperation**, ASEAN Secretariat Information Paper, (June 2017), see: <https://pdf4pro.com/view/overview-of-asean-plus-three-cooperation-229602.html>(18/06/2024, 08:30)
- 158) Australian government, **"Australia and Japan strengthen security cooperation"**, see: <https://www.minister.defence.gov.au/media-releases/2022-10-22/australia-and-japan-strengthen-security-cooperation>
- 159) Australian government, **"Australia-Japan Joint Declaration on Security Cooperation"**, October 22, 2022, see: <https://www.dfat.gov.au/countries/japan/australia-japan-joint-declaration-security-cooperation>(18/12/2022, 19:55)
- 160) Australian Mission to ASEAN, **"ASEAN Regional Forum (ARF)"**, see: <https://asean.mission.gov.au/aesn/aseanregionalforum.html>(29/03/2024, 19:00)
- 161) Becky Little, **"How Hong Kong Came Under 'One Country, Two Systems' Rule"**, **History**, September 3, 2019, see: <https://www.history.com/news/hong-kong-china-great-britain> (01/04/2023, 07:32)
- 162) Bhuhindar Singh, **"Geopolitical trends in East Asia Japan and ASEAN's leading role"**, **Asia and the Pacific Society**, 5 July 2016, see: <https://www.policyforum.net/geopolitical-trends-east-asia/> (27/03/2023, 11:00)
- 163) Bureau of East Asia and Pacific affairs, **"United States Relations with Thailand"**, fact sheet united states department of state, july31.2012, see: <http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2814.htm>
- 164) Bureau of Political-Military Affairs, **"U.S. Security Cooperation with Australia"**, **U.S. Department of State**, January 20, 2025 (updated), see: <https://www.state.gov/u-s-security-cooperation-with-australia/>
- 165) Byron Chong, **"Understanding SINO-INDIAN Relations – a Theoretical perspective"**, **Center for International Maritime Security**, April

28, 2016, in: [https://cimsec.org/understanding-sino-indian-relations-theoretical-perspective/\(20/09/2021, 11:12\)](https://cimsec.org/understanding-sino-indian-relations-theoretical-perspective/(20/09/2021, 11:12))

166) China sage editors, **“South China Sea”**, last updated 5 Oct 2024, see: <https://www.chinasage.info/south-china-sea.htm> (29/03/2025, 18:30)

167) CFR.Org Editors, **“The U.S.-Japan Alliance”**, **Council on Foreign Relations**, May 3, 2024, in: <https://www.cfr.org/backgrounders/us-japan-alliance>

168) Coordinating Body on the Seas of East Asia, UN Environment Program, in: <https://www.unep.org/coordinating-body-seas-east-asia-cobsea> (02/01/2024, 18:00)

169) CybersecAsia editors, **“Four cybersecurity threats facing South-east Asia in 2022”**, **Cybersecasia**, January 21, 2022, see: <https://cybersecasia.net/tips/four-cybersecurity-threats-facing-south-east-asia-in-2022/> (05/04/2023, 12:05)

170) Dave Majumda, **“Could Russia and Japan Finally Settle Their Island Dispute?”**, **the National Interest**, December 12, 2017, see: <https://nationalinterest.org/blog/the-buzz/could-russia-japan-finally-settle-their-island-dispute-23630> (29/03/2023, 18: 00)

171) Derek Bolton, **“The Threat of Nuclear Proliferation in East Asia”**, **American Security Project**, July 16, 2012, see: <https://www.americansecurityproject.org/THE-THREAT-OF-NUCLEAR-PROLIFERATION-IN-EAST-ASIA/> (05/04/2023, 08:00)

172) Desmond Walton, **“Security Cooperation: The Key to Access and Influence in the Asia-Pacific”**, **Center for a New American Security**, (May 2016), p 3.see: <https://www.cnas.org/publications/reports/security-cooperation-the-key-to-access-and-influence-in-the-asia-pacific>

173) Don Tow, **“One Belt One Road Initiative: Its Meaning and Significance”**, **China Business Review**, August 16, 2017, see: <https://www.chinabusinessreview.com/one-belt-one-road-initiative-its-meaning-and-significance/> (27/03/2023, 11:10)

174) EAF editors, **“ASEAN centrality: use it or lose it”**, **East Asia Forum**, August 12, 2024, in: <https://eastasiaforum.org/2024/08/12/asean-centrality-use-it-or-lose-it/>, (12/10/2024, 20:00)

175) East Asia Summit, **Final EAS Statement on Enhancing Regional Maritime Cooperation, Kuala Lumpur**, November 22, 2015, in: https://eastiasummit.asean.org/storage/eas_statements_file/5VFxLheAdhx3IC5HOnofK0uWOPg2SfR4gdUFWyoT.pdf, (13/10/2024, 15:00)

- 176) East Asia Summit, **Kuala Lumpur Declaration on the tenth Anniversary of the East Asia Summit**, November 22, 2015, in: https://eastiasummit.asean.org/storage/basic_documents/XJ4uc1COkOVJI7As oR473S80VCK1ETHRrDRzPOcm.pdf(13/10/2024, 15:00)
- 177) Einar H. Dyvik, “**Estimated number of nuclear warheads worldwide in 2023, by country and deployment status**”, Statista, in: <https://www.statista.com/statistics/696410/size-and-composition-of-nuclear-arsenals-around-the-world/>(05/04/2023, 07:40)
- 178) Einar H. Dyvik, “**Number of nuclear warheads worldwide as of January 2024**”, Statista, Jul 4, 2024, see: <https://www.statista.com/statistics/264435/number-of-nuclear-warheads-worldwide/>(04/07/2024, 06:00)
- 179) Elena Atanassova-Cornelis, Frans Paul Van Der Putten, “**Strategic Uncertainty and the Regional Security Order in East Asia**”, **E-International Relations**, November 24, 2015, see: <https://www.e-ir.info/2015/11/24/strategic-uncertainty-and-the-regional-security-order-in-east-asia/> (27/03/2023, 11:30)
- 180) Embacy of India, “**India-Russia Defence Cooperation**”, in: <https://indianembassy-moscow.gov.in/india-russia-defence-cooperation.php#:~:text=Defence%20cooperation%20is%20an%20important,valid%2C%20at%20present%20till%202020.&text=The%20two%20sides%20also%20have,forces%20personnel%20and%20military%20exercises.> (07-07-2021, 18:29)
- 181) Etel Solingen, “**What explains nuclear choices in East Asia?**”, **East Asia Forum**, December 04, 2017, see: <https://eastasiaforum.org/2017/12/04/what-explains-nuclear-choices-in-east-asia/>(05/04/2023, 07:15)
- 182) Felix K. Chang, “**US-Philippines Enhanced Defense Cooperation Agreement Revived**”, **Asia program, foreign policy research institute**, June 14, 2023, see: <https://www.fpri.org/article/2023/06/us-philippines-enhanced-defense-cooperation-agreement-revived/>(17/06/2023, 04:50)
- 183) Global Terrorism Database, see: https://www.start.umd.edu/gtd/search/Results.aspx?chart=attack&casualties_type=b&casualties_max=&start_yearonly=2001&end_yearonly=2020&ctp2=all&success=no&country=44,93,101,121,160,178,205®ion=4,5&attack=1,3 (05/04/2023, 11:30)

- 184) Hon Gareth Evans, **“Asian Geopolitics in transition”**, Asia Society, November 29, 2017, see: <https://asiasociety.org/australia/asian-geopolitics-transition> (27/03/2023, 11:10)
- 185) Igor Ivanov, **“Russian and India: Together in the Struggle Against International Terrorism the Strategic Partnership in Action”**, published in the newspaper “ROSSIISKAYA Gazeta”, DECEMBER 2, 2002, see: [https://www.mid.ru/ru/foreign_policy/international_safety/crime/1658418/?lang=en#sel=2:3:UPR,2:34:yyG\(07/07/2021, 16:30](https://www.mid.ru/ru/foreign_policy/international_safety/crime/1658418/?lang=en#sel=2:3:UPR,2:34:yyG(07/07/2021, 16:30)
- 186) Isabella Chua, **“What is the Diaoyu/Senkaku islands dispute about?”**, kontinentalist, 11 July 2019, see: <https://www.kontinentalist.com/stories/what-is-the-diaoyu-senkaku-islands-dispute-about>, (31/03/2023, 13:50)
- 187) J. Stapleton Roy, **“The Changing Geopolitics of East Asia”**, Originally delivered as a public lecture at Yale Law School on April 14, 2016, see: https://law.yale.edu/yls-today/news/tsai-center-paper-roy-changing-geopolitics-east-asia?mc_cid=051d6648d0 (27/03/2023, 11:20)
- 188) Jagannath Panda, **“India from Japan's Perspective: The Russia-India-China Trilateral”**, Japan Forward, April 20, 2023, see: <https://japan-forward.com/asias-next-page-india-from-japans-perspective-the-russia-india-china-trilateral/>(18/06/2023, 21:30)
- 189) James Holmes, **“The Gray-Zone: Countering China in the South China Sea Will Be Difficult”**, the National Interest, January 7, 2022, see: <https://nationalinterest.org/blog/reboot/gray-zone-countering-china-south-china-sea-will-be-difficult-199074> (30/03/2023, 07:00)
- 190) Jayshree Bajoria, Beina Xu, **“The Six Party Talks on North Korea’s Nuclear Program”**, Council on Foreign Relations, September 30, 2013, in: <https://www.cfr.org/backgrounder/six-party-talks-north-koreas-nuclear-program> (02/03/2022, 09:08).
- 191) Joseph Chinyong Liow, **“ISIS in the Pacific: Assessing terrorism in Southeast Asia and the threat to the homeland”**, Brookings, April 27, 2016, see: <https://www.brookings.edu/articles/isis-in-the-pacific-assessing-terrorism-in-southeast-asia-and-the-threat-to-the-homeland/> (05/04/2023, 11:50)
- 192) Katherine Zimmerman, **“Al Qaeda & ISIS 20 Years After 9/11”**, Wilson Center, September 8, 2021, see: <https://www.wilsoncenter.org/article/al-qaeda-isis-20-years-after-911> (05/04/2023, 12:00)

- 193) Kelsey Davenport, **Chronology of U.S.-North Korean Nuclear and Missile Diplomacy**, Arms Control Association, April 2022, in: <https://www.armscontrol.org/factsheets/dprkchron> (05/06/2022, 16:28).
- 194) Ken Moriyasu, **"Geopolitical powder keg' Asia jacks up global military spending"**, **Nikkei Asia**, April 25, 2022, see: <https://asia.nikkei.com/Politics/International-relations/Indo-Pacific/Geopolitical-powder-keg-Asia-jacks-up-global-military-spending#:~:text=The%20main%20drivers%20for%20growth%20in%20the%20Asia,report%20%22%20Trends%20in%20World%20Military%20Expenditure%2C%202021.%22> (28/03/2023, 11:48)
- 195) Keyuan Zou, **"Navigation through the straits in East Asia", Clarifying Freedom of Navigation through Straits used for International Navigation: A Study on the Major Straits in Asia**, Questions of International Law, Dec 31, 2020, see: <http://www.qil-qdi.org/navigation-through-the-straits-in-east-asia/> (26/03/2023, 9:30)
- 196) Kongdan Oh, **"Transnational Threats in East Asia"**, **Brooking**, June 5, 2014, see: <https://www.brookings.edu/opinions/transnational-threats-in-east-asia/> (05/04/2023, 12:05)
- 197) Kuan-Ting Chen, Wei Azim Hung, **"How Taiwan Views the China Problem"**, **the National Interest**, September 15, 2022, see: <https://nationalinterest.org/feature/how-taiwan-views-china-problem-204762> (04/04/2023, 22:38)
- 198) Lin Alexandra Mortensgaard, **"The Spratly Islands Dispute: A Discourse Analysis"**, **e-International Relation**, July 19, 2015, see: <https://www.e-ir.info/2015/07/19/the-spratly-islands-dispute-a-discourse-analysis/> (30/03/2023, 07:00)
- 199) Ling Guo, **"Arms Control and Cooperative Security: A Regional Perspective"**, **E-International Relations**, March 31, 2016, see: <https://www.e-ir.info/2016/03/31/arms-control-and-cooperative-security-a-regional-perspective/> (05/04/2023, 07:30)
- 200) Mariko Kawano, **"Transit Passage through the Malacca and Singapore Straits"**, **Clarifying Freedom of Navigation through Straits used for International Navigation: A Study on the Major Straits in Asia**, Questions of International Law, Dec 31, 2020, see: http://www.qil-qdi.org/transit-passage-through-the-malacca-and-singapore-straits/#_ftn4 (26/03/2023, 0940)

201) Mark Episkopos, **“Power in the Pacific: Japan and Australia Ink a New Alliance”**, **the National Interest**, January 8, 2022, see:

<https://nationalinterest.org/blog/buzz/power-pacific-japan-and-australia-ink-new-alliance-199214> (18/12/2022, 20:00).

202) Marvin C. Ott, **“The Geopolitical Transformation of Southeast Asia”**, **Foreign policy research institute**, February 5. 2013, see:

<https://www.fpri.org/article/2013/02/the-geopolitical-transformation-of-southeast-asia/>(27/03/2023, 11:03)

203) Marvin C. Ott, **“The Geopolitical Transformation of Southeast Asia”**, **Foreign policy research institute**, February 5. 2013, see:

<https://www.fpri.org/article/2013/02/the-geopolitical-transformation-of-southeast-asia/>(28/03/2023, 12:00)

204) Mely Caballero-Anthony, **“Reclaiming ASEAN’s comprehensive and cooperative security”**, **East Asia Forum**, June 13, 2023, see:

<https://eastasiaforum.org/2023/06/13/reclaiming-aseans-comprehensive-and-cooperative-security/> (14/10/2024, 13:30)

205) Michitaka Uda, Joseph R. Morgan, **“Sea of Japan”**, **Britannica Encyclopaedia**, see: <https://www.britannica.com/place/Sea-of-Japan#ref414882> (25/03/2023, 12:30)

206) Ministry of external affairs, **“India-Russia relations”**, p5, in:

https://mea.gov.in/Portal/ForeignRelation/India_Russia_Bilateral_Brief_sep_2019.pdf (08-07- 2021; 14:45)

207) Ministry of Foreign Affairs of Japan (MOFA), **“Japan-Australia Joint Declaration on Security Cooperation”**, (2007), in:

<https://www.mofa.go.jp/region/asia-paci/australia/joint0703.html>

208) Ministry of Foreign Affairs of Japan, **“Japan-China-ROK Trilateral Summit: Trilateral Cooperation VISION 2020”**, in:

<https://www.mofa.go.jp/region/asia-paci/jck/summit1005/vision2020.html> (2017-04-03, 13:00).

209) Ministry of foreign affairs of Japan, **Joint Declaration of the Seventh Japan-China-ROK Trilateral Summit**, May 9, 2018, see:

https://www.mofa.go.jp/a_o/rp/page4e_000817.html(12/05/2023, 06:17)

210) Ministry of foreign affairs of Japan, **The Seventh Japan-China-ROK Trilateral Summit**, May 9, 2018, see:

https://www.mofa.go.jp/a_o/rp/page3e_000850.html(12/05/2023, 06:17)

- 211) Ministry of foreign affairs of Japan, **Trilateral Cooperation Vision for the Next Decade**, see: <https://www.mofa.go.jp/files/000552950.pdf>(12/05/2023, 06:17)
- 212) Ministry of foreign affairs of Japan, **Trilateral Statement Japan, Republic of Korea, and the United States of America** (Washington: December 6, 2010), see: https://www.mofa.go.jp/region/n-america/us/juk_js1012.html(23/05/2023, 06:39)
- 213) Ministry of foreign affairs, **“Treaty of Mutual Cooperation and Security Between Japan and the United States of America”**, (january19, 1960), see: <http://www.mofa.go.jp/region/n-america/us/q&a/ref/1.html>.
- 214) Natalia Rogozhina, **“How is Terrorism Funded in the South-East Asian Countries?”**, **New Eastern Outlook**, October, 03, 2016, see: <https://journal-neo.su/2016/10/03/how-is-terrorism-funded-in-the-south-east-asian-countries/> (05/04/2023, 12:00)
- 215) Nivedita Das Kundu, **“Russia-India-China: Trilateral Cooperation and Prospects”**, **Valdai club**, May 14, 2012, see: https://valdaiclub.com/a/highlights/russia_india_china_trilateral_cooperation_and_prospects/, (20/06/2023, 17:26)
- 216) Oktay Kucukdegirmenci, **“Japan-Australia Security Cooperation”**, **the Geopolitics**, October 29, 2022, see: <https://thegeopolitics.com/japan-australia-security-cooperation/>
- 217) Olga Puzanova, **“It's Time to Solve the Kuril Islands Dispute”**, **the National Interest**, July 5, 2020, see: <https://nationalinterest.org/feature/its-time-solve-kuril-islands-dispute-163838> (29/03/2023, 18:03).
- 218) Olivier Guillard, **“What future – in the short term – for the Six-Party Talks?”**, **The French Institute for International and Strategic Affairs**, July 30, 2015, see: <https://www.iris-france.org/en/62099-what-future-in-the-short-term-for-the-six-party-talks/>
- 219) Omair Anas, **“Radicalisation and Radical Groups and in South-East Asia”**, **Al Mesbar**, October, 13, 2020, see: <https://mesbar.org/radicalisation-and-radical-groups-and-in-south-east-asia/>(05/04/2023, 12:00)
- 220) Peter Hermes Furian, **“South China Sea Islands political map”**, **Dreamstime**, see: <https://www.dreamstime.com/south-china-sea-islands-political-map-paracel-spratly-atolls-cays-reefs-partially-claimed-other-neighboring-states-gray-image148326630> (29/03/2023, 18:30)

- 221) Pratinashree Basu, **“Why The Tsushima Strait Is Vital For Northeast Asia’s Geopolitics”**, *Eurasia review*, March 24, 2023, see: [https://www.eurasiareview.com/24032023-why-the-tsushima-strait-is-vital-for-northeast-asias-geopolitics-analysis/\(25/03/2023, 12:07\)](https://www.eurasiareview.com/24032023-why-the-tsushima-strait-is-vital-for-northeast-asias-geopolitics-analysis/(25/03/2023, 12:07))
- 222) Rajeev Sharma, **“Kudankulam and more: Why Putin’s India visit was a hit”**, *firstpost*, December 25, 2012, see: [https://www.firstpost.com/world/kudankulam-and-more-why-putins-india-visit-was-a-hit-568504.html \(07/07/2021, 16:30\)](https://www.firstpost.com/world/kudankulam-and-more-why-putins-india-visit-was-a-hit-568504.html (07/07/2021, 16:30))
- 223) Rajeswari Pillai Rajagopalan, **“Russia-India-China Trilateral Grouping: More Than Hype?”**, *The Diplomat*, July 05, 2019, see: [https://thediplomat.com/2019/07/russia-india-china-trilateral-grouping-more-than-hype/\(15/06/2023, 18:30\)](https://thediplomat.com/2019/07/russia-india-china-trilateral-grouping-more-than-hype/(15/06/2023, 18:30))
- 224) RIA Novosti, **“Russia delivers another batch of naval fighters to India”**, *defence talk*, May 31, 2011, in: [https://www.defencetalk.com/russia-mig-29k-naval-fighters-to-india-34583/\(07-07-2021; 17:00\)](https://www.defencetalk.com/russia-mig-29k-naval-fighters-to-india-34583/(07-07-2021; 17:00)).
- 225) Richard Maude, **“The East Asia Summit is Broken: Can ASEAN Fix it?”**, *Asia Society Policy Institute*, September 5, 2023, see: [https://asiasociety.org/policy-institute/east-asia-summit-broken-can-asean-fix-it\(14/10/2024, 13:00\)](https://asiasociety.org/policy-institute/east-asia-summit-broken-can-asean-fix-it(14/10/2024, 13:00))
- 226) Robert Y. Eng, **“The Intractability of The Sino-Japanese Senkaku/Diaoyu Territorial Dispute: Historical Memory, People’s Diplomacy and Transnational Activism, 1961-1978”**, *the Asian-Pacific journal*, November 15, 2017, see: [https://apjjf.org/2017/22/eng \(29/03/2023, 18:30\)](https://apjjf.org/2017/22/eng (29/03/2023, 18:30))
- 227) Roland de Courson, **“Les Querelles d’îles en Asie de l’Est”**, *agence France presse*, see : [http://blogs.afp.com/geopolitique/?post/2012/09/06/Extr%C3%A0Ame-Orient%3A-les-%C3%AEles-de-la-discorde \(20-09-2018, 10:53\)](http://blogs.afp.com/geopolitique/?post/2012/09/06/Extr%C3%A0Ame-Orient%3A-les-%C3%AEles-de-la-discorde (20-09-2018, 10:53))
- 228) Roxanne Hislop, **“China and Japan’s Dispute over the Senkaku/Diaoyu Islands”**, *E-International Relations*, Dec 16, 2013, see: [https://www.e-ir.info/2013/12/16/china-and-japans-dispute-over-the-senkakudiaoyu-islands/\(31/03/2023, 13:50\)](https://www.e-ir.info/2013/12/16/china-and-japans-dispute-over-the-senkakudiaoyu-islands/(31/03/2023, 13:50))
- 229) Russian News Agency, **“East Asia Summit”**, *TASS*, September 6, 2023, see: [https://tass.com/world/1670877, \(13/10/2024, 19:00\)](https://tass.com/world/1670877, (13/10/2024, 19:00))
- 230) Ryan Ashley, **“the new Japan-Australia Security Agreement”**, *Foreign Policy Research Institute*, November 2, 2022, in:

- <https://www.fpri.org/article/2022/11/the-new-japan-australia-security-agreement/>, (18/12/2022, 07:51)
- 231) Ryan Ashley, **“the new Japan-australia security agreement”**, Foreign Policy Research Institute, November 2, 2022, see: [The New Japan-Australia Security Agreement - Foreign Policy Research Institute \(fpri.org\)](https://www.fpri.org/article/2022/11/the-new-japan-australia-security-agreement/)(20/12/2022, 19:39)
- 232) Seyed Mohammad Seyed ASL, **“Strategic Importance of Strait of Malacca in Southern Asia”**, Ankasam, 31/01/2022, see: <https://www.ankasam.org/strategic-importance-of-strait-of-malacca-in-southern-asia/?lang=en> (26/03/2023, 10:00)
- 233) Soon-ok Shin, **“North Korea’s Nuclear Ambition and Identity Politics: The Security Dilemma in the Six-Party Talks”**, the Annual Meeting of the American Political Science Association, Toronto, Canada, September 3, 2009, p 8. See: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1451885
- 234) Sopheada Phy, **“The Management of The Spratly Islands Conflict Success or Failure”**, *Peace and Conflict Monitor*, February 06, 2009, see: <https://www.ideasforpeace.org/content/the-management-of-the-spratly-islands-conflict-success-or-failure/> (29/03/2023, 21:00)
- 235) Sripati Chandrasekhar, and others, **“ASIA”**, Britannica Encyclopedia, see: <https://www.britannica.com/place/Asia> (25/03/2023, 12:05)
- 236) Stanly John, **“Explained | What is China’s One Country Two Systems policy?”**, *the hindu*, September 04, 2019, see: <https://www.thehindu.com/news/international/explained-what-is-chinas-one-country-two-systems-policy/article29279828.ece> (01/04/2023, 07:32)
- 237) Stone Washington, **“U.S- North Korean Summit: Peace returns to the Korean Peninsula”**, *Ellis Washington report*, June 28, 2018, in: <https://www.elliswashingtonreport.com/2018/06/28/u-s-north-korean-summit-peace-returns-to-the-korean-peninsula/>(29/03/2023, 10:00)
- 238) Sze-Fung Lee, **“The Nuclear Future of East Asia”**, *International Institute for Middle East and Balkan Studies*, July 17, 2021, see: <https://www.ifimes.org/en/researches/the-nuclear-future-of-east-asia/4926?q=The+Nuclear+Future+Of+East+Asia> (05/04/2023, 07:15)
- 239) Tatiana Bokova, **“Strategic Triangle Russia-India-China: Limitations and Opportunities”**, *Info BRICS*, June 14, 2023, see: <http://infobrics.org/post/38610/>, (20/06/2023, 18:00)

- 240) Temjenmeren Ao, **“Role of the East Asia Summit in the Indo-Pacific and the Ongoing Geopolitical Churn”**, Indian Council of World Affairs, October 27, 2020, see: https://www.icwa.in/show_content.php?lang=1&level=3&ls_id=11573&lid=3850 (14/10/2024, 13:00)
- 241) Thomas Dent, **“The Strait of Malacca’s Global Supply Chain Implications”**, Institute for Supply Management, see: <https://www.ismworld.org/supply-management-news-and-reports/news-publications/inside-supply-management-magazine/blog/2023/2023-11/the-strait-of-malaccas-global-supply-chain-implications/> (26/03/2023, 11:30)
- 242) Tsuruta Jun, **“International Maritime Law and the Taiwan Strait: A recent transit by a Japanese destroyer highlighted a contentious issue.”** The Diplomat, December 18, 2024, see: <https://thediplomat.com/2024/12/international-maritime-law-and-the-taiwan-strait/> (24/03/2025, 12:00)
- 243) U.S. Department of State Archive, **Joint Statement of the Fourth Round of the Six-Party Talks Beijing, September 19, 2005**, in: <https://2001-2009.state.gov/r/pa/prs/ps/2005/53490.htm> (04/03/2024, 10:00)
- 244) World Bank, **“China”**, see: <https://data.worldbank.org/country/CN> (27/03/2023, 11:00)
- 245) World Bank, **“Climate and Development in East Asia and Pacific Region”**, December 4, 2023, in: <https://www.worldbank.org/en/region/eap/brief/climate-and-development-in-east-asia-and-pacific-region> (02/01/2024, 18:00).
- 246) World Regional Geography, **“East Asia”** (USA: University of Minnesota, 2016), see: <https://open.lib.umn.edu/worldgeography/part/chapter-10-east-asia/> (25/03/2023, 12:05)

فَهْرَسْتِ الْحِكْمِ وَالْإِسْكَالِ

فهرس الجداول والأشكال

أولا الجداول

42	جدول 1: الأطر المشابهة للتعاون الأمني
153	جدول 2 القوى النووية في شرق آسيا
158	جدول 3 الجماعات الإرهابية المنتشرة في شرق آسيا
176	جدول 4 المبادرات الإقليمية للحوار والتعاون الأمني في شرق آسيا في إطار آسيان
200	جدول 5 مجمل التدريبات التي تم تنظيمها في إطار لقاء وزراء الدفاع آسيان+(2011-2023)
280	جدول 6 المعتقدات الاستراتيجية السائدة في هيكل التعاون الثلاثي

ثانيا الأشكال

108	شكل 1 خريطة شرق آسيا
110	شكل 2 خريطة توضح مضيق تسوشيما والأدوار التي تقوم بها الولايات المتحدة ضمن إطار الشراكات الأمنية والتحالفات التي تقيمها مع دول المنطقة (Tsushima Strait)
111	شكل 3 خريطة مضيق تايوان (Taiwan Strait)
113	شكل 4 خريطة توضح مضيق ملقا (Malacca Strait)
137	شكل 5 جزر الكوريل المتنازع عليها
140	شكل 6 جزر سبراتلي وبراسيل
143	شكل 7 جزر سنكاكو-دياو يو
160	شكل 8 انتشار تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام
182	شكل 9 الدول المشاركة في قمة شرق آسيا

فهرس المجنوبات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

الملخص

Abstract

قائمة الاختصارات

خطة الدراسة

1	المقدمة
23	الفصل الأول: مداخل تحليل التعاون الأمني في شرق آسيا
25	المبحث الأول: التعاون الأمني من منظور العلاقات الدولية
26	المطلب الأول: التصور المفاهيمي للتعاون
33	المطلب الثاني: علاقة التعددية بالتعاون
37	المطلب الثالث: مفهوم التعاون الأمني
44	المبحث الثاني: متطلبات التعاون الأمني
45	المطلب الأول: الاتجاهات المفضية إلى التعاون الأمني
50	المطلب الثاني: التعاون الأمني الثنائي والمتعدد الأطراف
58	المطلب الثالث: آليات خلق التعاون الأمني
62	المبحث الثالث: روابط التعاون الأمني والتوازنات الإقليمية
63	المطلب الأول: التوازنات الإقليمية
70	المطلب الثاني: علاقة التعاون الأمني بالتوازنات الإقليمية

المبحث الرابع: أطروحات ومقاربات التعاون الأمني في شرق آسيا.....	78
المطلب الأول: الواقعية الجديدة وتحليلها للتعاون الأمني.....	80
المطلب الثاني: الاتجاه المؤسساتي في تفسير التعاون الأمني.....	87
المطلب الثالث: آراء النظرية البنائية حول مسألة التعاون الأمني.....	93
الفصل الثاني: مقتضيات ضبط التعاون الأمني في شرق آسيا.....	103
المبحث الأول: الإطار العام للتفاعلات في شرق آسيا.....	105
المطلب الأول: الرؤية الجغرافية السياسية لشرق آسيا.....	106
المطلب الثاني: الديناميكيات الأمنية والوضع الجيوسياسي العام في شرق آسيا..	116
المبحث الثاني: التحديات الأمنية في شرق آسيا.....	134
المطلب الأول: النزاعات الحدودية والبحرية.....	135
المطلب الثاني: التهديدات الأمنية غير التقليدية.....	152
المبحث الثالث: رؤية آسيان للتعاون الأمني في ظل التحديات الإقليمية في شرق آسيا.....	170
المطلب الأول: إسهامات آسيان للحوار والتعاون الأمني في شرق آسيا.....	171
المطلب الثاني: آليات آسيان لدعم التعاون الأمني في شرق آسيا.....	192
الفصل الثالث: بناء التعاون الأمني في شرق آسيا في ظل التوازنات الإقليمية.....	209
المبحث الأول: واقع التعاون الأمني في شرق آسيا.....	210
المطلب الأول: سياسات التحالفات الأمنية الأمريكية في شرق آسيا.....	211
المطلب الثاني: المباحثات السداسية.....	222
المبحث الثاني: الشراكات الأمنية الثنائية في شرق آسيا.....	230

المطلب الأول: الشراكة الهندية-الروسية	230
المطلب الثاني: العلاقات اليابانية-الأسترالية	237
المطلب الثالث: الشراكة الصينية-الهندية	249
المبحث الثالث: التوازنات الإقليمية وتفعيل التعاون الأمني في شرق آسيا	258
المطلب الأول: التعاون الثلاثي الصين-اليابان-كوريا الجنوبية	259
المطلب الثاني: التعاون الثلاثي مع الولايات المتحدة	269
المطلب الثالث: هيكل التعاون الثلاثي روسيا-الهند-الصين	281
خاتمة:	296
قائمة المصادر والمراجع	305
فهرس الجداول والأشكال	332
فهرس المحتويات	334